منشورات جريدة المناضل-ة

تحرر النساء والثورة الاشتراكية

مقررات الأممية الرابعة

ترجمة جريدة المناضل-ة

مارس 2024

تحرر النساء
والثورة الاشتراكية

مقررات الأممية الرابعة

المعهد الدولي للبحث والتكوين
امستردام

منشورات جريدة المناضل-ة

تحرر النساء والثورة الاشتراكية
مقررات الأممية الرابعة
منشورات جريدة المناضل-ة
مارس 2024
المطبعة: sud pub communication
الإيداع القانوني: 2024MO1291
ردمك: 978-9920-9837-1-6

فهرس المحتويات

تمهيد 5

المقدمة 9

الثورة الاشتراكية ونضال تحرر النساء 19

مقرر حول نضالات النساء في أمريكا اللاتينية 95

عشر سنوات من النضال النسوي ومحاور التدخل 119

الفعل الإيجابي وبناء الحزب وسط النساء (1991) 145

مقتطفات من مقرر «بناء الأممية اليوم» 169

النساء والإدماج الاقتصادي 172

النساء وأزمة الحضارة 179

التحدي النسوي للمنظمة السياسية التقليدية (1997) 197

ملحق مضاف للنسخة العربية

صعود حركة النساء الجديد 223

تمهيد

هذا الكتاب ثمرة جهد بذلته الأممية الرابعة ولا تزال، تنقله جريدة المناضل-ة، كما دأبت منذ بدايات صدورها، من أجل مد المناضلات الاشتراكيات الثوريات والمناضلين الاشتراكيين الثوريين وكافة مناصري تحرر النساء بعدة فكرية لا غنى عنها لفهم أصل اضطهاد النساء وسبل النضال لتحررهن. وما يحتويه الكتاب خلاصات تجربة نضال نسوي مديد ضد البطريركية والرأسمالية، ودروس نابعة من خبرة مناضلات الأممية المنخرطات في تجارب متنوعة عبر العالم. إنها استعادة للنظرية الماركسية وإغناء لها، لا سيما بتناول أبعاد جديدة لاضطهاد النساء وتجارب النضال لأجل انعتاقهن.

لا تزال منطقتنا تشهد صنوف اضطهاد للنساء تعود لقرون غابرة، فاقمتها الرأسمالية، وأضحت ذات أبعاد بالغة التعقيد، ومحور صدام طبقي بأبعاد اجتماعية وثقافية... ما يضع على كاهل الحركة العمالية والحركة النسائية الاشتراكيتين أعباء إضافية، ومسؤوليات أعظم قياسا بنظيرها بمناطق أخرى، لاسيما تلك التي شهدت ثورات برجوازية.

ومع تنوع أوضاع النساء الاقتصادية والاجتماعية بمنطقتنا، يقاسين اضطهادا ذا خصائص جوهرية مشتركة. إذ تواجه النساء أهوال اضطهاد مزمن، وأوضاعهن علامة تخلف المنطقة واحتلالها ذيل التصنيف العالمي بشأن مساواة الجنسين. تصنف النساء بأدنى الدرجات وهن محرومات من الأهلية، والقانون بما فيه ذاك الخاص بالأسرة حريص على تكريس اضطهاد الإناث واستدامة تبعيتهن للذكور.

طبعا، تحسن واقع النساء نسبيا، إذ تيسر ولوجهن سوق العمل، وتحسنت الرعاية الصحية ولا سيما الإنجابية بعض الشيء، وانخفضت نسب وفيات الأمهات والرضع، وتزايدت نسب المتعلمات وخريجات التعليم العالي، وصارت بلدان المنطقة أكثر تحضرا... ما أثمر فرض جملة مكاسب تعزز مكانة النساء.

لكن قيود الميز تجاه النساء تبقى راسخة. بل شهدت بلدان عديدة بالمنطقة انتكاسات خطيرة لأوضاع النساء بسبب الحروب والسياسات النيوليبرالية المملاة من قبل المؤسسات المالية الإمبريالية، وتفشي ايديولوجية نكوصية ترعاها أنظمة حكم مستبدة معادية لمطلب المساواة. ولا شك أن وقع الحرب أشد على النساء من غيرهن، ما تبرزه أحوالهن في اليمن، والسودان، ليبيا، وسوريا وحرب الكيان الصهيوني الطاحنة على غزة... حيث تقضي عشرات الآلاف من النساء نحبهن بمعية أطفالهن، وحيث النزوح الهائل، ومعاناة لا تنتهي بوجه الاستغلال والانتهاكات، لا سيما الجنسية، والحرمان من مصادر العيش وفرص العمل، والتعرض للاختطاف والاغتصاب، والوقوع في شرك شبكات الاتجار الدولي بالبشر ... ما أفضى إلى مضاعفة الفقر والميز في الاستفادة من الخدمات الأساسية وإلى التردي الاجتماعي إجمالا.

غير أن نساء المنطقة أبانت صمودا وجرأة فريدين في الدفاع عن حقوقهن ومكاسبهن ضد الديكتاتورية والبطريركية. ولا يزال المسار طويلا لأن واقع اضطهاد النساء منغرس بعمق حتى في الأوساط العمالية والشعبية الكادحة.

شهدنا الإسهام الكبير والرائع لجماهير النساء في انتفاضة شعوب المنطقة إبان السيرورة الثورية المندلعة بتونس في دجنبر 2010 [والمستأنفة في 2019]، والممتدة إلى معظم بلدان المنطقة. كانت النساء في طليعة المظاهرات بالشوارع والميادين، وشاركت مناضلات في لجان الإضراب والمعتصَمات، ولجان دعم المعتقلين-ات ورعاية جرحى القمع. وقمن بدور فعال في شبكات التموين، وتعرضن للاعتقال والاغتصاب والقتل. غير أن الموجة الثورية شابها نقص تجسد في غياب حركة نسائية قائمة الذات، ما انعكس في ضعف المطالب الخاصة بالنساء وأشكال تنظيمهن الذاتي.

بصمت النساء فضاءات الميادين في القاهرة، والخرطوم، وبغداد، وطهران، وتونس، والرباط... وفي كل عواصم المنطقة من المحيط الى الخليج. شاركت النساء بكثافة، وجازفن بحيواتهن وأظهرن طاقة كفاح ثوري تقدم مثالا عن النضال الضروري لمجابهة نظام الاستغلال والاضطهاد الرأسمالي الأبوي، نضال سيتيح، بارتكازه على كفاح الطبقة العاملة الحامل هموم النساء ومطالبهن، فتح السبيل للتحرر الشامل والجذري من جميع صنوف القهر والتدمير الجنوني للإنسان ولبيئته.

انخرطت النساء العاملات في النضالات لأجل زيادة الأجور، ومناهضة تدهور ظروف العمل والتسريحات الجماعية، كما نهضن بأدوار هامة في النضالات الشعبية المناهضة لارتفاع الأسعار والهادفة لتوفير الخدمات الصحية والتعليمية وفك العزلة والحق في الماء،

علاوة على نضالهن ضد البطالة والمطالبة بالحق في العمل.

مع ذلك، فشدة اضطهادهن بالغة الخطورة، فقد عاد السبي في العراق وطال النساء الأيزيديات وجرى منعُ الأفغانيات من التعليم وتشديد المراقبة على ارتداء الزي الديني على الإيرانيات، ولا تزال النساء ممنوعات، في بلدان عديدة بالمنطقة من التنقل داخل بلدانهن أو السفر إلى الخارج بحريّة دون مرافق محرم أو إذن من «أولياء أمورهن»، ويحصل أن تواجه المرأة تمييزا عند استئجار شقّة أو الإقامة في فندق إن لم تكن متزوجة أو ليست برفقة «وليّ أمر».

وتساهم البنيات القبلية في دعم ممارسات معادية للمرأة أو تحد من حقوقها، مثل الزواج القسري والعنف الأسري وتزويـج القُصَّر والحرمان من التعليم والاغتصاب الزوجي. أما الحقوق ذات الصلة بالحق في التحكم بالجسد، وحق الاستقلال الذاتي في اختيار نمط العيش وممارسة الحريات الخاصة؛ المتعلقة بالمسألة الجنسية أساسا، فإنها تثير رهابا وردة فعل تتحد خلفها كل القوى المناهضة لتحرر النساء المجيشة لقاعدة جماهيرية واسعة متأخرة سياسيا وثقافيا...

أما تنظيمات النساء التي شهدت انتعاشا نسبيا، خلال السبعينيات في سياق التجذر الشبابي، فقد جرفتها استراتيجية المؤسسات الدولية المستندة إلى برامج «التمكين» عبر مشاريع ممولة، أفقدت الحركة النسوية بذلك أطرها المجربة وجوهرها النضالي والسياسي، وغاصت في عمل اجتماعي منفصل عن أي استراتيجية استئصال لجذور الاستغلال والاضطهاد، بل تبنت النيوليبرالية. وتمثل الحركة النسوية الفلسطينية المثال، وليست وحدها، فوجود معظم منظمات النساء اليوم رهين بشراكتها مع المؤسسات الدولية تلك. هذا ما يفرض امتلاك منظور مستقل يربط مشكلات النساء المباشرة الملحة بمطالب التغيير الشامل والجذري بالاستفادة من تجارب نسوية أممية.

لم تولِ منظمات اليسار الاشتراكي كامل الاهتمام اللازم لقضايا تحرر النساء وتنظيمهن، فخلت الساحة لقوى رجعية شديدة العداء لحقوق النساء، ولمشروع تحررهن الاجتماعي. تنهل هذه القوى من معين التأخر الثقافي والسياسي والارتداد إلى الانتماءات القبلية والعصبيات المحلية وسرديات موغلة في الرجعية، تعرضت شروط بقائها المادية بالفعل للنسف من قبل رأسمالية غازية وبأشكال استغلال واستنزاف شديدة التطرف، الا أن رسوخها في عقول جماهير واسعة يجعلها صامدة وذات تأثير واسع النطاق، ولن يزحزحها سوى نشوء وعي طبقي متقدم وقيام تنظيمات نضال بديلة حقيقية.

عمق هذا الارتداد الرجعي والليبرالي الجديد تخلفنا عن مسايرة القفزات النظرية وغنى التجارب النضالية التي شهدتها قضية تحرر النساء، وما بلورته من إسهامات نوعية من شأن استلهامها من قبل الاشتراكيين-ات الثوريين-ات في منطقتنا أن يساعد على بناء حركة نسوية اشتراكية تمتلك قدرة فهم وتحدي واقع الاضطهاد الثقيل المعمم الذي تشهده بلداننا.

يستحيل النضال ضد نظام الاستغلال الرأسمالي ولأجل التحرر من جميع أشكال الاضطهاد دون أوسع انخراط لجماهير النساء وأخذ مكانة ريادية فيه. وغني عن البيان أن اندفاع النساء للنضال عفوي، وأن مستقبله يتوقف على زيادة درجة وعيهن وتنظيمهن الذاتي، شأن جميع المستغلين والمضطهدين من قبل مجتمع رأسمالي ذكوري يطغى عليه الاستبداد.

نعتقد بصفتنا ماركسيين ثوريين أن تحرر النساء لن يتحقق إلا عبر تغيير عميق للبنية الاقتصادية-الاجتماعية، كشرط ضروري لكنه غير كاف. ولن تحل المسألة النسائية بصورة جذرية إلا بإلغاء الملكية الخاصة وإنهاء كل هيمنة طبقية - ذكورية. وهذا ما يتطلب نضالا نسائيا خاصا يقوم على مطالب ديمقراطية، والارتقاء إلى مطالب تضع الرأسمالية والذكورية موضع تساؤل، وتفتح آفاق تحرر حقيقي للنساء – بصفتهن نساء-من كل صنوف الاضطهاد. إننا مدافعون عنيدون على نضال النساء من أجل تحررهن، ونؤمن بشدة بأنهن يجب أن يتحررن من الاستغلال وكل صنوف الاضطهاد الذي يطالهن في ظل الرأسمالية.

نعتبر اضطهاد النساء ملازما للبنية الطبقية الرأسمالية والعائلة الأبوية. وفقط ثورة اشتراكية نسوية تتيح تحرر حقيقيا للنساء. إن الانتكاسات التي حدثت في الدول العمالية المبقرطة كانت نتيجة ثورة مضادة أحبطت التطلع إلى التحرر من جميع أنواع الاستغلال والاضطهاد، بما في ذلك اضطهاد النساء. لذلك يبقى تراث الماركسية الثورية والإسهامات التي اغتنى بها شاهدا هاما على النظرة الجذرية – الاشتراكية الثورية-لمساواة الجنسين، وضرورة نضال جماعي من أجل القضاء على كل أصناف الاضطهاد. وهذا ما يجعل الماركسية أشد راهنية اليوم لفهم جذور اضطهاد النساء وآفاق تحررهن، وما يجعل كذلك أدواتها التحليلية دائمة الإفادة بهذا الصدد.

تأتي الأطروحات المتضمنة في هذا الكتاب، الموضوعة بين أيدي المناضلين-ات الاشتراكيين-ات، وكافة مناصري حقوق النساء بمنطقتنا، لبسط منظور ماركسي ثوري جرى إغناؤه بدروس مستمدة من نضال الحركة النسوية الاشتراكية والحركة العمالية الأممية.

إنها أطروحات تبنتها الأممية الرابعة، عبر مؤتمراتها العالمية، ونشرها المعهد الدولي للبحث والتكوين (IIRF)، وهي مترجمة من أصلها الفرنسي. نأمل أن يفيد هذا الإصدار مناضلات ومناضلي طبقتنا في معركة التحرر من نظام الاستغلال والاضطهاد الرأسمالي.

جريدة المناضل-ة

المقدمة

بينيلوب دوغان.
Penelope Duggan[1]
سبتمبر 2010

اهتمت الحركة الماركسية، منذ بداياتها، بمسألة مكانة النساء في المجتمع، سواء في كتاباتها، وفكرها (بيان الحزب الشيوعي مثال عن ذلك، وأيضا كتاب انجلز، أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة. دون نسيان كتاب المرأة والاشتراكية لأوغست بيبيل)، وأيضا في نشاطها العملي. ويمكننا ذكر وجوه بارزة مثل كلارا زيتكن من الاشتراكية الديمقراطية الألمانية، وأليكساندرا كولونتاي من الحزب البلشفي الروسي، وسيلفيا بانكهورست من حركة المطالبات بحق التصويت البريطانية suffragettes. كما كانت صلات الحركة العمالية بمعنى واسع ونشاط النساء بما هن نساء حاضرة بقوة. فعلى سبيل المثال، تشكلت نقابات نساء في بدايات الحركة العمالية بإيرلندا، وبريطانيا والدنمارك؛ كانت هناك روابط بين حركة المطالبات بحق التصويت والنقابات العمالية في بريطانيا وإيرلندا.

ليس مفاجئا، والحالة هذه، أن يكون اليسار الماركسي تفاعل، وإن بكيفية مغايرة حسب التيارات، مع ولادة حركة النساء الجديدة سنوات الستينات والسبعينات في سياق تجذر الشباب على صعيد عالمي. لم يكن انبثاق حركة نسوية منحصرا، كما جرى الاعتقاد، بأوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. إذ بدأ بزوغ مجموعات نسوية صغيرة بأمريكا اللاتينية مطلع سنوات السبعينات، خاصة بالمكسيك وكذا بغيرها من البلدان، رغم الديكتاتوريات العسكرية. وقد أغنت نساء من أمريكا اللاتينية الحركة النسوية

1 بينيلوب دوغان هي عضو في مكتب الأممية الرابعة ومحررة في International Viewpoint، وعضو في NPA في فرنسا. وهي أيضًا رفيقة في المعهد الدولي للبحث والتكوين IIRE في أمستردام وتتولى مسؤولية خاصة عن البرامج النسائية.

بإسهامات نظرية هامة (مثل جيني فارغاس من البيرو). وتمثل «الملتقيات النسوية الأمريكية اللاتينية القارية» المنعقد أولها سنة 1981، أمارة حركة نساء لا تزال نشيطة، رغم المشاكل الناتجة عن إضفاء طابع مؤسسي مرتبط بحضور المنظمات غير الحكومية وفعلها. وفي الهند، بدأت الحركة النسوية تتطور بوجه خاص بعد رفع حالة الطوارئ سنة 1976، وكانت إحدى انشغالاتها الأساسية موضوع العنف ضد النساء، لاسيما الاغتصاب، والقتل المرتبط بالمهر. وشاركت نساء نسويات إيرانيات في حركة إطاحة الشاه متم سنوات السبعينات، ولا زلن حتى اليوم يشاركن بنشاط في الحركة من أجل الديمقراطية.

بيد أن مواضع شدة تأثير هذه الحركة كانت بالطبع حيت كانت الشروط الاجتماعية مساعدة لتجذر الشباب العام، في سياق انتعاش اقتصادي كبير بعد الحرب، وتعميم التعليم العالي والحصول على وسائل تنظيم النسل، وبخاصة للنساء.

وإنه لمنطقي بهذا الصدد أن يكون مقرر العام 1979 حول تحرر النساء والثورة الاشتراكية، المعاد نشره ضمن هذا الكتاب، مبادرة من نساء الأممية الرابعة في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية. كانت ثمة طبعا نقاشات لمعرفة إن كان على هذا المقرر أن يعرض منظورا عالميا، أو يكتفي بتناول المسائل الخاصة بمناطق وجود معظم فروع الأممية الرابعة. كانت تلك الفروع، برغم صغر حجمها بوجه عام، انعكاسا حقيقيا لتجذر الشباب ذاك، ومن ثمة شهدت تطور ثاني موجات حركة النساء الأكثر أهمية. ومع أنه أتُخذ في نهاية المطاف قرار تناول ما كان يُسمى حينها «قطاعات العالم الثلاث»، أي البلدان الرأسمالية المتطورة، والعالم الثالث والبلدان الستالينية المبقرطة، فإن الأجزاء المتناولة في هاذين الأخيرين هي بلا شك أضعف ما في المقرر.

مثل مقرر العام 1991، الخاص بأمريكا اللاتينية، تصويبا هاما بهذا الصدد، بإتيان فهم لسيرورات تجذر وبناء حركات في هذا السياق الخاص. وقد ارتكز على دراسة حقيقية لحالة الحركة لحظتئذ بأمريكا اللاتينية، أنجزها رفاق حزب الشغيلة الثوري في المكسيك، وللأسف لم يتح لنا واقع انغراس الأممية الرابعة في مناطق أخرى من العالم إنجاز عمل مماثل. كانت أهم نقطة أكد عليها ذلك المقرر كون النساء اللواتي يلجن النضال على أساس وضعهن الاجتماعي بما هن نساء، وأمهات، وقاطنات في أحياء الصفيح، واللواتي يصارعن من أجل الماء أو القنوات الأساسية، بما هن فلاحات يناضلن من أجل الحق في الشغل أو تملك الأرض، هؤلاء النساء يستطعن أيضا التجذر انطلاقا من وعي نوعهن الاجتماعي. إنه أمر تمت ملاحظته في حالات أخرى، على سبيل المثال، الزوجات اللائي

يتضامن مع نضال أزواجهن (مثلا إضراب عمال المناجم 1984-1985 في بريطانيا) أو مناضلات الحركة المناهضة للحرب (معسكر النساء من أجل السلم في غرينهام كومون في بريطانيا أيضا بداية سنوات الثمانينات)، أو كذلك حركة الممرضات بفرنسا سنة 1988.

يظل الإسهام النظري والاستراتيجي الأكثر أهمية لمقرر 1979، بنظرنا، وجيها بصفة عامة. يتعلق الأمر بواقع أن عملية تغيير المجتمع على أساس مناهض للرأسمالية، يجتث جذور كل اضطهاد واستغلال، يستدعي مشاركة فعالة لحركة نسائية مستقلة ومنظمة ذاتيا. وقد تم شرح معنى استقلال الحركة النسائي الذاتي في المقرر:

«نعني بحركة نسائية كل النساء اللواتي يتنظمن بدرجة أو بأخرى ضد الاضطهاد الذي يفرضه عليهن المجتمع: مجموعات نسائية، ومجموعات توعية، ومجموعات أحياء، ومجموعات طالبات، ومجموعات مقاولات، ولجان نقابية، وتنظيمات نساء القوميات المضطهدة، ومجموعات نسوية مثلية، وجماعات التعبئة على مطالب خاصة. تتميز الحركة النسائية بتنوعها، وأثرها على كل شرائح المجتمع، وبواقع عدم ارتباطها بأي تنظيم سياسي بشكل خاص، رغم أن تيارات متعددة تظهر وسطها. من جهة أخرى، فإن بعض المجموعات واللجان الوحدوية، مع أنه تقودها وتدعمها النساء، منفتحة على الرجال أيضا، مثل المنظمة الوطنية للنساء في الولايات المتحدة الأمريكية (NOW)، والحملة الوطنية من أجل الإجهاض في بريطانيا (NAC). (أساليب نضالنا، النقطة 2)

وتم التدليل على الضرورة الاستراتيجية لحركة من هذا القبيل على الشكل التالي:

«تمثل النساء على حد سواء مكونا هاما للحركة العمالية وحليفا قويا كامنا للحركة العمالية في النضال من أجل إطاحة الرأسمالية. بدون الثورة الاشتراكية لن تستطيع النساء إرساء الشروط المسبقة لتحررهن. وبدون تحرك جماهير النساء في النضال من أجل تحررهن الخاص، لن تقدر الحركة العمالية على إنجاز مهامها التاريخية. تحطيم الدولة البرجوازية، والقضاء على الملكية الرأسمالية، وتغيير أسس وأوليات المجتمع الاقتصادية، وترسيخ سلطة دولة جديدة قائمة على أساس التنظيم الديمقراطي للطبقة العاملة وحلفائها والنضال الدائم من أجل إلغاء كل أشكال الاضطهاد في العلاقات الاجتماعية الموروثة عن المجتمع الطبقي، كل هذا لن يكلل بالنجاح، في نهاية المطاف، دون مشاركة وقيادة واعية لحركة تحرر للنساء مستقلة ذاتيا. (توجهنا. 2.)»

مع ذلك، إذا كانت السياسة المنتهجة من طرف هذه الحركات مهمة، فإن الأمر لا يتعلق فقط بالنساء بما هن نساء:

«إذا كانت كل النساء معرضات للاضطهاد لكونهن نساء، فإن الحركة الجماهيرية لتحرر النساء التي نسعى بجهد لبنائها يجب أن تكون عمالية أساسا في تكوينها، وتوجهها وقيادتها. فقط حركة من هذا القبيل منغرسة في الشرائح الأكثر عرضة للاستغلال من نساء الطبقة العاملة ستكون قادرة على قيادة النضال من أجل تحرر النساء حتى النهاية ودون مساومة، بارتباطها بقوى اجتماعية توازي مصالحها الطبقية مصالح النساء أو تتقاطع معها. هكذا حركة دون سواها ستكون قادرة على النهوض بدور تقدمي في ظل شروط احتداد الصراع الطبقي» (توجهنا، 2 - هـ)

شكل هذا الموقف قطيعة مع تقاليد الحركة الماركسية حول تنظيم النساء. كانت ثمة منظمات نساء عديدة مرتبطة بحركات ماركسية، لكن كانت لها أدوار مغايرة: إتاحة إمكان نشاط سياسي للنساء عندما لم يكن النشاط السياسي المختلط مرخصا، وتنظيم أشكال دعم نسائي للحزب، وتطوير عمل خاص من أجل كسب نساء للحزب. لم تكن تلك الحركات تأخذ بالاعتبار، سواء على صعيد نظري أو عملي، ضرورة حركة نساء مستقلة من أجل بناء ميزان قوى كاف لفرض مطالبهن.

مثلث هذه المسألة نقاشا كبيرا بين تيارات خارج الأممية الرابعة وداخلها، تيارات، منتسبة إلى الماركسية الثورية، تتبنى تصورا للسيرورة الثورية بما هي أساسا من صنع الطبقة العاملة، ممثلة بالحزب الثوري. وسيكون هذا الأخير بنظرها الفاعل الوحيد في التغيير الاجتماعي والثوري، وفي أحسن الأحوال يدمج مطالب النساء أو يضع أسس إلغاء لا مساواة الرجال والنساء عند وصوله إلى السلطة. يبقى موقفنا عنصرا يميزنا حتى اليوم عن تيارات أخرى عالمية ماركسية ثورية مثل التيار الموريني، وتيار اشتراكية عالمية IST المتحلق حول حزب العمال الاشتراكي SWP البريطاني أو التيارات المتنوعة المتحدرة من توجه تيار المناضل Militant البريطاني.

يجب أيضا وضع موقف الأممية الرابعة هذا في سياق نقاش آخر جرى في نفس الفترة وأفضى سنة 1985، مع أن محاور النقاش الكبرى جرى تطويرها في سنوات السبعينات، إلى تبني مقرر «الديمقراطية الاشتراكية وديكتاتورية البروليتاريا». شكل هذا النقاش خطوة إلى الأمام هامة في فكر الأممية الرابعة الاستراتيجي بإعلان أن التجارب والمصالح المختلفة للقطاعات المستغلة والمضطهدة تستتبع تطور منظمات ثورية مختلفة أصيلة، وأن حزبا واحدا لن يؤلف كل هذه المصالح في برنامجه. وكان هذا النقاش مطبوعا أيضا بتجربة الثورة في نيكاراغوا، وكذلك بنقاش أعمق بصدد مسألة الذات الثورية بدءا من سنوات الثمانينات، حيث جرى اقتراح تمييز ذات عملية-سياسية تقوم بتعبئة جماهير السكان

القادرة على فرض برنامجها، عن ذات نظرية-سياسية تسهم في تطوير برنامج سياسي دون تعبئة مباشرة للجماهير المستغلة والمضطهدة.

تم قبول هذه النقطة الهامة من طرف أغلبية ساحقة من الأممية الرابعة في مؤتمرها العالمي سنة 1979. مع ذلك، لم يمنع هذا استمرار العديد من النقاشات الأخرى الهامة، في المؤتمر ذاته وبعده.

جرى الدفاع عن الموقف لصالح حركة تحرر نساء مستقلة أساسا بفعل فشل قيادات أحزاب الحركة العمالية ونقاباتها في دمج مطالب النساء، وأيضا لأن نظرة أقل مثالية لسلوك العمال الذكور تجاه النساء فرضت نفسها تدريجيا:

«غالبا ما يواجهن اعتداءات جنسية وانتهاكات منظمة ومرتكبة من طرف رؤسائهن في العمل. وحتى حين تصدر مثل تلك التعديات عن زملائهن في العمل، فغالبا ما يكون نتيجة جو يشيعه رب العمل» (أساليب نضالنا.7)

وتمثل امتدادٌ آخر لهذا النقاش بعد المؤتمر في نقاش حول «امتيازات الرجال»، أي مسألة معرفة بأي قدر يستفيد الرجال كأفراد من اضطهاد النساء، وبالتالي كيف صارت لهم مصلحة في إدامة وضع تفاوت وميز أو يعتقدون ذلك.

وتبلورت في صيغة تسوية نقاشات حول صلاحية ما جاء به انجلز من كون اضطهاد النساء نتيجة تطور المجتمع الطبقي- وهو موضوع لا يزال حتى اليوم مثار بحوث ونقاشات بين الانتروبولوجيين النسويين وفي العلوم الإنسانية:

«3. إن أصل اضطهاد النساء مرتبط بالانتقال من المجتمع ما قبل الطبقي إلى المجتمع الطبقي. والعملية الدقيقة التي جرى بها هذا الانتقال المعقد هي موضوع بحوث ونقاشات دائمة، حتى بين مُتبنِّيي نظرة مادية للتاريخ. ومهما يكن من أمر، السمات الرئيسية لبزوغ اضطهاد النساء جلية.

لقد تزامن هذا التحول في وضع النساء مع نمو إنتاجية العمل القائمة على الزراعة، وتدجين الماشية، وتكوين مخزونات، وكذا مع بروز تقسيمات جديدة في العمل والحرف والتجارة، ومع التملك الخاص لفائض اجتماعي متنام وتطوير إمكان ازدهار البعض بفضل استغلال عمل الآخرين» (أصل اضطهاد النساء وطبيعته، 3)

بيد أنه حصل اتفاق تام حول فكرة كون اضطهاد النساء سابقا للرأسمالية، وبالتالي فلن تلغيه إطاحة الرأسمالية، كما دلت تجربة الاتحاد السوفياتي. وقد مثل فصل «ترميدور في

العائلة» في كتاب ليون تروتسكي **الثورة المغدورة** نصا مهما بهذا الصدد.

و على غرار معظم التيارات المعروفة بأنها «اشتراكية» أو «تيارات صراع طبقي» في الحركة النسوية الأوسع، كان تناول مجمل مسائل الجنس والعنف أقل حضورا في تحليلنا، مع أنه جرت صياغة مطالب بهذا الشأن. كل الصيغ الأولى المنطوية على اعتبار السحاقيات انفصاليات تم تعديلها. وتمت بعد ذلك، في مؤتمر 2003، المصادقة على مقرر برنامجي حول تحرر المثليين والمثليات يستعيد الأسس النظرية والاستراتيجية لمقرر 1979.

للأسف، كان لدى منظمات للأممية الرابعة حتى سنوات السبعينات مواقف متخلفة جدا من المثلية، كانت تصل حد منع العضوية بمبرر أن ذلك يهدد المنظمة بتهمة نشاط غير شرعي. طبعا، لم يكن هكذا موقف مقبولا، ولم تكن هكذا منظمات مقبولة، أو تم إسقاط عضويتها بالأممية الرابعة. وفي العام 1991، تم تجريد منظمة من صفة العضو على إثر قرار كل الرفيقات النساء بمغادرتها لأن الحزب لم يعالج بنظرهن بكيفية سليمة وقائع عنف جنسي وتحرش، برغم طرد الأفراد المسؤولين عنها.

شدد مقرر العام 1979 على واقع تعرض كل النساء للاضطهاد، برغم أن هذا الاضطهاد يترافق مع آخر طبقي. بيد أن الإشارات الوحيدة إلى نساء من أصل اثني مغاير كانت مرتبطة بنساء مهاجرات في حين أن نساء سودا من الولايات المتحدة الأمريكية كن قياديات مرموقات في الأممية الرابعة وأسهمن بشكل كبير في صياغة المقرر. ولاحقا، كانت نصوص مثل مقرر 1991 حول النساء بالبلدان الرأسمالية المتطورة جيدة بهذا الصدد. وجرى بشكل أوسع تناول مسألة العنف ضد النساء في نصوص لاحقة.

تم إيلاء أهمية خاصة لتأثير الحركة النسائية على الحركة العمالية، وكذا لأشكال تنظيم النساء بما هن عاملات، لاسيما في اللجان النسائية التي نشأت داخل النقابات. كانت أشكال هذه اللجان وطبيعتها متباينة بحسب تقاليد الحركة العمالية- بأي قدر كانت قيادات تلك النقابات تقبلها كبنيات نقابية شرعية أو تدفعها لتتنظم خارج هذه البنيات. مع ذلك، هذا لا يعني بالضرورة أن البنيات «الشرعية» كان لها دور أقل دينامية من تلك المجبرة على التنظم بصفة مستقلة. فقد كان للجان النسائية دور هام في الحركتين النقابيتين البريطانية والفرنسية بدفع القيادات النقابية لتنظيم مظاهرات وطنية جماهيرية دفاعا عن حق الإجهاض سنة 1979، بتعاون مع حركة النساء المنظمة. وقام تحالف النساء العاملات الموحد في الولايات المتحدة الأمريكية أيضا بعمل هام.

طبعا، يندرج مقرر 1979 في منظور استمرارية للحركة النسائية وتطورها. وفي 1991، كان جليا أن الأثر العالمي للنسوية لم يترجم إلى نمو مستمر للحركة النسائية. ورغم اقتناعنا

بأن تحرر النساء كان أبعد من أن يتحقق، فإن مطالب قانونية بديهية تمت الاستجابة لها بقدر كبير في البلدان الرأسمالية المتقدمة، وكان بناء تعبئات جبهة موحدة أشد صعوبة. واتجه النشاط المتواصل لنسويات ملتزمات إلى التنظم حول بعض القضايا الخاصة، لاسيما حيث النساء بحاجة لشبكات دعم غير متاحة في أي مكان آخر، منها على سبيل المثال النساء ضحايا اعتداءات جنسية.

في الفترة عينها، كانت النقاشات النظرية والتحليلية تحدو، بتأثير من الحركة النسائية، بمجموعات نسائية بكاملها، خاصة في الأوساط الجامعية، إلى استنتاج أن حركة لتحرر النساء هدف مستحيل بسبب تعذر بزوغ مطالب مشتركة، بفعل تنوع تجارب النساء بحسب سياقهن الاجتماعي، والاقتصادي، والإثني، الخ. وتم تعزيز هذه التطورات من قبل الحركة الثقافية المعروفة باسم «ما بعد الحداثة» مع تشديدها على تفكيك السرديات الكبرى واستحالة قيم ومطالب شاملة.

منذ البداية، وضعت نساء الحركة النسوية موضع تساؤل الصور «الشاملة» مثل «العامل»، مبينات أن نصف العمال نساء، وأنه لا بد لأي حديث عن الطبقة العاملة، أو أي حركة تدعي الدفاع عن حاجاتها ومصالحها، أن يأخذا بُعد «النساء» بعين الاعتبار. وبدورها، كانت الحركة نفسها موضع مساءلة من طرف نساء يشعرن، بما هن سود، أو مهاجرات، أو عاملات أو سحاقيات، أن حاجاتهن ومصالحهن لم تكن مأخوذة بالحسبان من طرف حركة يبدو أنها منغرسة بوجه خاص بين نساء بيض شابات وبميول جنسية مغايرة، وأكثر تعلما، أو من ذوات الياقات البيضاء.

في الواقع، منذ البداية، كان العديد من السحاقيات، اللائي لم يشعرن أنهن في مكانهن داخل الحركة المثلية إذ وجدنها مفرطة الذكورية (ومطبوعة بميز جنسي في الغالب)، مناضلات بارزات ورائدات للحركة النسائية. وقد تم إدخال تعديل هام حول هذه النقطة المحددة في مقرر 1979 من طرف نساء بريطانيا، يُعَبِّر عن تجربتهن حيث كانت المناضلات السحاقيات في طليعة الحركة النسائية وحملاتها الرئيسية، خاصة الدفاع على القانون الليبرالي القائم حول الإجهاض. وفيما كانت نساء يتنظمن داخل النقابات لإجبار المنظمات العمالية على أخذ مطالب أعضائها النساء بالاعتبار، شهدت الحركة النسائية تطور مجموعات نساء سود، ونساء مثليات، ونساء ضد العنصرية، أسهمت في رفع الوعي داخل الحركة بتجارب النساء المتنوعة.

ظهر هذا الأثر بوضوح في الحملات التي انطلقت حول مسألة الحق في الإجهاض، مثل حملة الإجهاض الوطنية ببريطانيا، التي دمجت وطورت برنامجها وفقا لتجارب النساء

المهاجرات في بريطانيا، ونساء بنغلادش المتخَذات بدون إرادتهن فئران تجريب مانع حمل لقاحي ديبو-بروفيرا Depo-Provera، أو نساء الأنتيل البريطاني اللواتي فرض عليهن تعقيم وإجهاض في الوقت نفسه.

على المستوى العالمي، تمت بسرعة إعادة تسمية الحملة العالمية من أجل حق الإجهاض بالحملة العالمية من أجل وسائل منع الحمل والإجهاض والتعقيم (حاليا Wo-men s Global Network For Reproductive Rights) كي يتم تطوير وتوسيع بشكل شامل مسألة صحة النساء الإنجابية وحقهن في التحكم بأجسادهن. إنه من الصعب تصور ألا يكون حق النساء في التحكم بأجسادهن مطلبا كونيا، تماما مثل مطلب القضاء على التعذيب أو المجاعة.

كما قاد التأكيد على فهم تجارب النساء الخاصة إلى أشكال مختلفة من نسوية الاختلاف أو الجوهرانية التي تقبل وجود اختلافات جوهرية بين النساء والرجال، وتعين هدفا أن يصبح لقيم أو خصائص معتبرة «أنثوية» نفس الوضع الاعتباري المجتمعي التي تحظى بها تلك المعتبرة «ذكورية». لقد تم استبعاد هذه المقاربة، على غرار كل تلك القائمة على مفهوم للبطريركية بما هي نظام اضطهاد ذكوري مستقل عن الرأسمالية، وعن المجتمع الطبقي، لأنها لا تنسجم مع رؤية ماركسية تعتبر مجمل العلاقات الاجتماعية مشمولة في علاقات الإنتاج وإعادة الإنتاج.

أدى أيضا دخول جيل من النساء الشابات، متجذرات بتأثير الحركة النسوية، إلى الأحزاب السياسية إلى التساؤل حول إمكان إيجاد مكان لهن في هذه المنظمات قياسا برفاقهن الرجال «الشيوخ» وكذا بمن يجايلهن. لم يكن هذا خاصا بمنظمات الأممية الرابعة، فالعلاقات الوثيقة بين الحركات الراديكالية المختلطة والتجذر النسائي أدت حتما إلى مساءلة أشكال التنظيم السياسي عموما. مع ذلك، ظلت الأممية الرابعة المنظمة السياسية الوحيدة التي تبنت مقررا نظريا وبرنامجيا حول هذه المسألة، في مؤتمرها العالمي سنة 1991، متضمنا جملة مقترحات إجرائية عملية من أجل وضع «خطة فعل ميز إيجابي».

وفي سنة 1979، جرى نقاش حاد أثاره مقترح بشأن حق النساء في الاجتماع على حدة كي يناقشن جميعا الصعوبات التي يواجهن من أجل أن يكن مرتاحات ومقبولات داخل المنظمة، ومن أجل التعرف على هذه المشاكل المشتركة واقتراح إجراءات على باقي المنظمة لمحاربتها. وقد جرى رفض هذا المقترح- الذي اعتبره مقدم المقرر مناهضا للينينية - من طرف أغلبية القيادة ومندوبي تلك الفترة، بخاصة مندوبي حزب العمال الاشتراكي SWP الأمريكي والتيار المرتبط به. كنت عضوا في مجموعة النساء الشابات

المندوبات من بلدان أوروبا، وأمريكا اللاتينية وكذلك كندا، المدافعات عن المقترح. كانت تلك هي تجربتنا الأولى في العمل أبعد من الحدود الوطنية واللغوية من أجل خوض النضال المشترك. مع ذلك، كان النقاش عمليا قد انتهى لأن الممارسة استمرت حيت تم إرساؤها أصلا، ومع خفوت تيار حزب العمال الاشتراكي الأمريكي وانسحابه من الأممية، أقر مقرر 1991 عن حق أن الأمر ممارسة اعتيادية من بين أخرى، مثل المناصفة أو الكوطا من أجل تمثيل النساء في القيادة.

منذ سنة 1991، تركزت إسهامات لجان النساء في نقاشات الأممية على مكانة النساء في عولمة الاقتصاد العالمي المتنامية، مثل ما تم في أطروحات 1995 وفي وثيقة النساء والأزمة منذ 2010، وأيضا حول إعادة التأكيد على الأهمية الاستراتيجية للبعد النسوي في بناء أحزابنا وبلورة برنامجنا. تم دمج هذه الإسهامات على شكل تعديلات للوثائق حول الوضع العالمي وحول بناء الأممية الرابعة في 1995، و2003، و2010. [1]

إن النضال لم ينته من أجل تحرر النساء ومن أجل أن تدمج المنظمات الماركسية الثورية والمناهضة للرأسمالية هذا النضال في برامجها، ومنظوراتها واستراتيجيتها. سنكون أمام مهام تحليل وبلورة جديدة بفعل تطورات الوضع. نعتقد أن الوثائق التي يحتويها هذا الكتاب تشكل إطار تحليل نافع من أجل تحقيق هذه المهام.

1 أضيف لهده النسخة العربية مقرر صعود حركة النساء الجديد مقرر2021

الثورة الاشتراكية
ونضال تحرر النساء

نص برنامجي صادق عليه مؤتمر
الأممية الرابعة العالمي الحادي
عشر– 1979

مقدمة

نص برنامجي صادق عليه مؤتمر الأممية الرابعة العالمي الحادي عشر– 1979

تمثل المواقف الأساسية للماركسية حول اضطهاد النساء إحدى الركائز البرنامجية للأممية الرابعة. لكن القرار التالي، هو أول قرار تصادق عليه الأممية بصدد تحرر النساء[1].

والهدف هو تدقيق تحليلنا لاضطهاد النساء، وكذا المكانة التي نوليها للنضال ضد هذا الاضطهاد في قطاعات الثورة العالمية الثلاث: البلدان الرأسمالية المتقدمة والبلدان المستعمرة وشبه المستعمرة والدول العمالية.

طابع اضطهاد النساء والصعود الجديد لنضالاتهن

1 - برز منذ نهاية الستينات تمرد متزايد للنساء ضد ما يتعرضن له من اضطهاد بوصفهن جنسا. إذ بدأت ملايين النساء عبر العالم، لاسيما النساء الشابات –الطالبات والعاملات وربات البيوت-تناقش بعض الجوانب الجوهرية لاضطهادهن العريق.

كان أول بلد برز فيه تجذر النساء هذا كظاهرة جماهيرية هو الولايات المتحدة الأمريكية. وتمثلت العلامات المبشرة في بروز آلاف المجموعات النسائية، وتعبئة عشرات ألوف النساء يوم 26 أغسطس 1970 وأثناء المظاهرات المخلدة للذكرى الخمسين لانتصار نضال النساء الأمريكيات من أجل حق الاقتراع.

لكن موجة نضالات النساء الجديدة بأمريكا الشمالية لم

1 صادق المؤتمر العالمي على هذا المقرر كما يلي: 100 صوت لصالح المقرر، و0.5 ضده، و6 امتناع، 6.5 عدم مشاركة في التصويت

تبق ظاهرة فريدة ومعزولة، كما دل عن ذلك بسرعة بزوغ حركات تحرر النساء في البلدان الرأسمالية المتقدمة.

ظهرت حركة تحرر النساء الجديدة هذه على مسرح التاريخ في إطار حركة أكثر اتساعا، شملت الطبقة العاملة وكل الفئات والقطاعات المستغلة والمضطهدة من سكان العالم.

واكتست هذه الحركة أشكالا متعددة: إضرابات اقتصادية ونضالات ضد الاضطهاد القومي ومظاهرات طلابية ومطالب لحماية البيئة وحركة عالمية ضد الحرب الإمبريالية في فيتنام.

ورغم أن حركة النساء بدأت وسط الطالبات ونساء المهن الحرة، فإن مطالبها شرعت، في تركيب مع التناقضات المتنامية للنظام الرأسمالي، تحرك فئات أوسع بكثير. وبدأت تؤثر في وعي فئات هامة من الطبقة العاملة، رجالا ونساء، وفي طموحاتها وأفعالها.

سبق صعود نضالات النساء الجديد، في بلدان عديدة، كل تعديل ذي شأن في كفاحية الطبقة العاملة المنظمة. وكان هذا الصعود في بلدان أخرى كإسبانيا جزءا من تفجر النضالات الطبقة العاملة على كل الجبهات. لكن في كل الحالات عمليا، ولدت الحركة خارج المنظمات الجماهيرية للطبقة العاملة وباستقلال عنها، مما جعل هذه المنظمات تضطر للاستجابة لتلك الظاهرة الجديدة. هكذا أصبح نمو حركة النساء عاملا مهما في المعركة السياسية والأيديولوجية لإضعاف سلطة البورجوازية وعملائها داخل الطبقة العاملة.

إن النمو السريع لحركة تحرر النساء ودورها في تعميق الصراع الطبقي، سواء على المستوى الدولي أو في مختلف البلدان، يثبتان ضرورة اعتبار النضال لأجل تحرر النساء إحدى المكونات الأساسية لصعود الثورة العالمية الجديد.

2 - لا مثيل لتجذر النساء هذا، سواء من حيث عمق ما عبر عنه من رفض على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أو من جهة مستتبعاته على النضال ضد الاضطهاد والاستغلال الرأسماليين.

تشارك النساء بأعداد متزايدة، في بلد تلو الآخر، في حملات جماهيرية ضد القوانين الرجعية حول الإجهاض، ومنع الحمل، وضد قوانين الزواج الجائرة، وضد بنيات الحضانة غير الملائمة، وضد كل تقييد قانوني للمساواة. وتندد بالتمييز على أساس الجنس، وتحارب الطريقة التي يتجلى بها في كل المجالات: بدءا بالسياسة والتشغيل والتربية، وصولا إلى الأوجه الخاصة للحياة اليومية، بما فيها عبء العمل المنزلي، وما تتعرض له من عنف وتخويف في البيت وفي الشارع.

تقدم النساء المطالب التي ترفض الأوجه الخاصة لاضطهادهن في النظام الرأسمالي في الوقت الراهن، والتي تهاجم قسمة العمل التقليدية، هذه القسمة الراسخة بين الرجال والنساء في المنزل وفي العمل على حد سواء.

وتطالب النساء باستمرار بإجراءات تفضيلية تفتح لهن أبوابا ظلت إلى ذلك الحين موصدة في كل المجالات، بغية القضاء على ميز اكتسى طابع المؤسسة منذ قرون. ويؤكدن على حقهن بالمشاركة، بكامل المساواة، في كل أشكال الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية: المساواة في التربية وفي فرص العمل والأجر المتساوي للعمل المتساوي.

لأجل أن تغدو هذه المساواة ممكنة، تبحث النساء عن وسائل إنهاء استعبادهن المنزلي. ويطالبن بإضفاء طابع اجتماعي على الأشغال المنزلية والكف عن اعتبارها «عملا خاصا بالنساء». وتسلم أرفعهن وعيا بأن مسؤولية رعاية الصغار والمسنين والمرضى يجب أن تقع على كاهل المجتمع وليس على الخلية العائلية.

كان النضال ضد تجريم الإجهاض ولأجل إتاحته للنساء كافة، في صلب بروز حركة تحرر النساء. واعتبرت ملايين النساء حق التصرف بالجسد واختيار الإنجاب وتوقيته وعدد الأطفال، شرطا أوليا مسبقا لتحررهن.

وتمس مثل هذه المطالب صلب الاضطهاد الخاص بالنساء نفسه الممارس عبر العائلة، وتزعزع أسس المجتمع الطبقي. وتبين إلى أي حد يمثل النضال لأجل تحرر النساء معركة تروم تحويل كل العلاقات الاجتماعية والإنسانية وكيف تضعها في مستوى آخر، أكثر سموا.

3 - أن تبدأ حركة تحرر النساء باتخاذ حجم ظاهرة عالمية، حتى قبل تفاقم التناقضات الاقتصادية للرأسمالية العالمية في أواسط سنوات 1970، فذاك ما يبين العمق الاجتماعي لهذا التمرد. إنه إحدى أوضح علامات عمق الأزمة الاجتماعية التي يشهدها النظام البورجوازي راهنا.

تبرز هذه النضالات درجة تقادم المؤسسات والعلاقات الرأسمالية التي تولد تناقضات متنامية في كل قطاعات المجتمع والتي تسرع أشكال جديدة للصراع الطبقي. ويدفع احتضار الرأسمالية فئات اجتماعية جديدة للصراع المباشر مع الحاجات الأساسية للبورجوازية وامتيازاتها، جالبا هكذا حلفاء جدد للطبقة العاملة ومعززا نضالها لأجل القضاء على النظام الرأسمالي. منذ الآن بدأ تطور نضال النساء ضد اضطهادهن ينزع للطبقات المسيطرة إحدى أكبر أسلحتها المستعملة مليا لشق صفوف المستغلين والمضطهدين وإضعافهم.

4 - كان اضطهاد النساء إحدى المميزات الرئيسية للمجتمع الطبقي عبر العصور. لكن

التصدي لجذور هذا الاضطهاد ومحاربة آثاره تعذر طرحه عمليا على نطاق جماهيري قبل عصر الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية. لا يقبل نضال تحرر النساء فصله عن كفاح العمال لإسقاط الرأسمالية. إنه جزء لا ينتقص من الثورة الاشتراكية ومن المنظور الشيوعي لمجتمع بلا طبقات.

يمثل استبدال العائلة البطريركية[2] المرتكزة إلى الملكية الخاصة بطراز أرقى من العلاقات الإنسانية إحدى الأهداف الأولى للثورة الاشتراكية. وسوف تتسارع وتيرة هذه السيرورة وتتعمق كلما ولدت الأسس المادية والإيديولوجية للنظام الشيوعي الجديد. ويدفع نماء حركة تحرر النساء حاليا الصراع الطبقي إلى الأمام ويعززه ويحسن آفاق الاشتراكية.

5 - لن تتمكن النساء من تتويج تحررهن بالنجاح إلا عبر انتصار الثورة الاشتراكية العالمية. ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا بتنظيم جماهير النساء وتعبئتهن، بوصفهن طرفا في الصراع الطبقي. ها هنا تكمن الدينامية الثورية الموضوعية لنضالات تحرر النساء والداعي الأساسي لانخراط الأممية الرابعة في هذه النضالات ولإسهامها في مد النساء المناضلات لأجل تحررهن بقيادة ثورية.

أصل اضطهاد النساء وطبيعته

1 - خلافا لمزاعم كثيرة، ليس اضطهاد النساء محددا بيولوجيا. فأسسه ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية. فطوال المجتمع ما قبل الطبقي والمجتمع الطبقي، لم تتبدل وظيفة الإنجاب عند النساء. لكن مكانتهن الاجتماعية لم تكن دوما مكانة تلك الخادمة المنزلية الخاضعة لتحكم الرجل وسيطرته.

2 - قبل تطور المجتمع الطبقي، خلال الفترة التاريخية التي يسميها الماركسيون عادة الشيوعية البدائية (مجتمع الكفاف)، كان تنظيم الإنتاج الاجتماعي جماعيا وتوزيع منتوجه منصفا. لهذا انعدم آنذاك كل اضطهاد أو استغلال مجموعة أو جنس من طرف آخر بسبب انعدام الأسس المادية لهذا النوع من العلاقات الاجتماعية. وكان الجنسان يشاركان في الإنتاج الاجتماعي مساهمين في ضمان معاش الجميع وبقائهم. وكان الوضع الاجتماعي للنساء كما للرجال انعكاسا لدور كلاهما اللازم في سيرورة الإنتاج.

3 - ارتبط أصل اضطهاد النساء بالانتقال من المجتمع ما قبل الطبقي إلى المجتمع الطبقي. وتمثل السيرورة الدقيقة التي جرى بها الانتقال المعقد موضوعا دائما للأبحاث والنقاشات حتى بين الموافقين على رؤية مادية للتاريخ. وكيفما كان الأمر، فإن الملامح

2 العائلة البطريركية: القائمة على سيطرة الأب (م)

الأساسية لبروز اضطهاد النساء واضحة.

تزامن تحول مكانة النساء هذا مع نمو إنتاجية العمل المرتكز على الزراعة وتدجين الماشية وتكوين مخزونات، كما تزامن مع ظهور تقسيمات جديدة في العمل والحرف والتجارة، ومع التملك الخاص لنتاج اجتماعي فائض متزايد ومع تطور إمكان اغتناء البعض باستغلال عمل الآخرين.

في ظل هذه الظروف الاقتصادية-الاجتماعية الخاصة، وعندما أصبح استغلال الإنسان مصدر أرباح قلة من ذوي الامتياز، أصبحت النساء، بفعل دورهن البيولوجي في الإنجاب، ملكية مربحة. كانت النساء كالعبيد والماشية مصدر ثروات. فوحدهن قادرات على إنتاج كائنات بشرية جديدة يمكن استغلال عملها فيما بعد. لذا أصبح تملك النساء من طرف الرجال، وبالتالي امتلاكهم كل الحقوق على ذريتهن القادمة، إحدى المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية للنظام الجديد المرتكز على الملكية الخاصة. وأنيط بالمرأة أكثر فأكثر دور اجتماعي بوصفها خادمة ومنجبة أطفال.

على نحو مواز لتراكم الثروات الخاص، تطورت العائلة البطريركية بما هي مؤسسة تنقل مسؤولية أعضاء المجتمع غير المنتجين – لاسيما الأطفال - من المجتمع برمته إلى شخص بعينه أو مجموعة أشخاص صغيرة. إنها أول مؤسسة اقتصادية-اجتماعية تضمن تأبيدا عبر الأجيال لانقسام المجتمع إلى طبقات، إي الانقسام بين الذين يملكون ثروات ويعيشون من عمل الآخرين والذين لا يملكون شيئا ويضطرون للعمل لفائدة الآخرين للبقاء على قيد الحياة. وكان تدمير تقاليد المساواة والحياة الجماعية للشيوعية البدائية أساسيا لولادة طبقة مستغلة كما سرع وثيرة التراكم الخاص للثروات.

هنا يكمن أصل العائلة البطريركية. والواقع أن كلمة العائلة نفسها، التي لا زالت مستعملة في اللغات ذات الأصل اللاتيني، اشتقت من الكلمة اللاثينية «famulus» التي تعني العبد المنزلي ومن الكلمة اللاتينية «familia» التي تعني مجموعة عبيد في ملك رجل واحد.

كفت النساء عن القيام بأي دور مستقل في الإنتاج الاجتماعي. فدورهن الإنتاجي تحدده العائلة التي ينتمين إليها والرجل الذي يخضعن له. وحددت هذه التبعية الاقتصادية المكانة الاجتماعية الثانوية للنساء التي مثلت دوما ركيزة تماسك العائلة البطريركية واستقرارها. ولو أمكن للنساء بكل بساطة أخذ أطفالهن والانصراف دون أن يستلزم ذلك أي إعاقة اقتصادية أو اجتماعية لما بقيت العائلة البطريركية قائمة طوال آلاف السنين

تزامن ظهور العائلة البطريركية وإخضاع النساء داخلها مع باقي مؤسسات المجتمع

الطبقي الناشئ لأجل ترسيخ التقسيم الطبقي الجديد وتأبيد التراكم الخاص للثروات. وعززت الدولة بشرطتها وجيشها وقوانينها ومحاكمها هذا الطراز من العلاقات. وعلى هذه القاعدة ولدت إيديولوجية الطبقات المسيطرة، بما فيها الدين، وأدت دورا حيويا لتبرير الإذلال الذي تعرض له جنس النساء.

4 - العائلة هي المؤسسة الأساسية للمجتمع الطبقي التي تحدد الطابع النوعي لاضطهاد النساء بصفتهن جنسا وتحافظ عليه.

أتثبت مؤسسة العائلة عبر تاريخ المجتمع الطبقي قيمتها بما هي مؤسسة للسيطرة الطبقية. وتطور شكل العائلة وتكيف مع الحاجات المتغيرة للطبقات المسيطرة بقدر تطور أنماط الإنتاج وأشكال الملكية الخاصة في مختلف مراحل التطور الاجتماعي. إذ كانت مؤسسة العائلة في نمط الإنتاج العبودي الكلاسيكي مختلفة عن مؤسسة العائلة في نمط الإنتاج الإقطاعي (لم تكن حقا لدى العبيد عائلة). وكلتاهما مختلفة عما يسمى «العائلة النواتية» المدينية الحالية.

وعلاوة على أن مؤسسة العائلة تستجيب في نفس الوقت لمتطلبات اجتماعية واقتصادية متباينة حسب الطبقات التي لها أدوار مختلفة في عملية الإنتاج وحقوق ملكية مختلفة، والتي تتناقض مصالحها تناقضا كليا، كانت «عائلة» القن و«عائلة» النبيل، على سبيل المثال، تشكيلات اقتصادية-اجتماعية متباينة للغاية. لكن كلاهما انتمى لمؤسسة العائلة، أي مؤسسة المجتمع الطبقي التي قامت بدور لا غنى عنه في كل مراحل تطوره التاريخي.

العائلة هي المكان الوحيد في المجتمع الطبقي الذي يمكن أن يلجأ إليه أغلب الناس لمحاولة إشباع عدد من الحاجات الإنسانية الأساسية كالحب أو الحياة المشتركة. ومهما كان بؤس إشباع العائلة لحاجات الكثير منهم، فليس ثمة من بديل ما دامت الملكية الفردية موجودة. ويؤدي تفكك العائلة في ظل الرأسمالية إلى معاناة وبؤس كثيرين بالنظر بالضبط إلى استحالة أي شكل أرقى للعلاقات الإنسانية في ظل هذا النظام.

لكن ليس منح المحبة والحياة المشتركة هو ما يحدد طبيعة مؤسسة العائلة. إنها مؤسسة اقتصادية واجتماعية يمكن إنجاز وظائفها فيما يلي:

أ- العائلة هي الآلية الأساسية التي تتملص بها الطبقات المسيطرة من المسؤولية الاجتماعية المتمثلة في الإعالة الاقتصادية لمن تستغل قوة عملهم وهم أغلبية النوع البشري. وتحاول الطبقة المسيطرة، قدر الإمكان، جعل كل عائلة مسؤولة عن نفسها، مضيفة بذلك طابعا مؤسسيا على التوزيع اللامتكافئ للدخل والثروات.

ب- تمنح مؤسسة العائلة وسيلة نقل الثروات من جيل لآخر: إنها الآلية الاجتماعية الأساسية لتأبيد انقسام المجتمع إلى طبقات.

ج- المؤسسة العائلية هي، بالنسبة للطبقة المسيطرة، أرخص آلية لإعادة إنتاج قوة العمل وأكثرها قبولا من الناحية الأيديولوجية: إلقاء مسؤولية إعالة الشباب على عاتق العائلة، أي أقصى خفض لقسط الثروات الاجتماعية –التي أصبحت ملكية فردية-المخصص لإعادة إنتاج الطبقات الكادحة. بل أكثر، يؤدي نضال كل عائلة بشكل معزول لضمان بقاء ذويها، إلى منع الأكثر عرضة للاستغلال والاضطهاد من الاتحاد في فعل مشترك.

د- تعزز المؤسسة العائلية التقسيم الاجتماعي للعمل والذي تتحدد فيه النساء أساسا بدورهن كمنجبات، وتوكل إليهن مهام مرتبطة مباشرة بوظيفة الإنجاب هذه: الاعتناء بأفراد العائلة الآخرين. هكذا ترتكز مؤسسة العائلة إلى تقسيم اجتماعي للعمل وتعززه، وهو تقسيم يخضع النساء لنير العمل المنزلي والتبعية الاقتصادية.

هـ- المؤسسة العائلية مؤسسة قمعية ومحافظة تعيد داخلها إنتاج علاقات التراتب والسلطة الضرورية للحفاظ على المجتمع الطبقي برمته. إنها تحافظ على سلوكات التملك والتنافس والعدوانية الضرورية لتأبيد التقسيم الطبقي.

إنها تكيف سلوك الأطفال وطبعهم منذ سن مكبرة حتى المراهقة. وتروضهم وتخضعهم للانضباط وتجندهم وتعلمهم الخضوع للسلطة القائمة. إنها تحطم التمردات والاندفاعات المناهضة للامتثالية، وتقمع كل نشاط جنسي وتحرفه وتضبطه في سلوكات جنسية ذكرية أو أنثوية مقبولة اجتماعيا ومطابقة لأهدافها في مجال الإنجاب وكذا فيما يخص الدور الاقتصادي-الاجتماعي للرجال والنساء. إنها ترسخ في الأذهان كل القيم الاجتماعية وقواعد السلوك الواجب على الأشخاص استيعابها لأجل العيش في إطار إكراه اقتصادي وتبعية فردية وقمع جنسي.

5 - تطورت مؤسسة العائلة في ظل الرأسمالية، وكذا طوال المراحل التاريخية الأخرى. لكنها تظل مؤسسة لا غنى عنها في المجتمع الطبقي وتقوم بكل الوظائف الاقتصادية والاجتماعية الآنفة.

تضمن العائلة داخل البورجوازية انتقال الملكية الخاصة من جيل لآخر. ويتيح الزواج غالبا تحالفات مربحة أو اندماج رساميل هامة، على وجه الخصوص في الأطوار الأولى من تراكم الرأسمال.

وكذلك عند البورجوازية الصغيرة التقليدية، عند الفلاحين والحرفيين والتجار الصغار،

تمثل العائلة وحدة إنتاج ترتكز على عمل أفرادها.

إن العائلة مؤسسة غريبة عن الطبقة العاملة، رغم أنها تؤمن لأفرادها حدا أدنى من الحماية المتبادلة، فهي مؤسسة مفروضة على البروليتاريا وتخدم المصالح الاقتصادية للبورجوازية، لا مصالح العمال. بيد أن العمال جرى تكييفهم منذ الطفولة على اعتبار العائلة (مثل العمل المأجور أو الملكية الخاصة أو الدولة) أكثر العلاقات الإنسانية طبيعية وديمومة.

أ- مع مجيء الرأسمالية ونمو الطبقة العاملة كفت الوحدة العائلية لدى العمال عن كونها وحدة إنتاج بورجوازية صغيرة، إنها بقيت الوحدة الأساسية لضمان رعاية قوة العمل وإعادة إنتاجها.

ويبيع كل فرد من العائلة قوة عمله في السوق بشكل فردي. وبدأ ينحل ذلك الرباط الاقتصادي الأساسي الذي حافظ من قبل على العائلة داخل الفئات المضطهدة والمستغلة- على سبيل المثال وجوب عمل الجميع للبقاء على قيد الحياة. وحصلت النساء، بفعل اقتيادهن إلى سوق العمل، على حد أدنى من الاستقلال الاقتصادي لأول مرة منذ ظهور المجتمع الطبقي. وهذا ما يجنح إلى نسف قبول خضوعهن في إطار المنزل. وعليه فإن مؤسسة العائلة نفسها هي التي أصبحت موضع إعادة نظر.

ب- ثمة في الواقع تناقض بين دمج النساء المتزايد في سوق العمل وبقاء العائلة. فعندما تحوز النساء استقلالا أكبر على المستوى الاقتصادي ومزيدا من المساواة، يبدأ تفكك المؤسسة العائلية. لكن العائلة هي ركيزة لا غنى عنها في المجتمع الطبقي. والحفاظ عليها شرط ضروري لبقاء الرأسمالية.

ج- يسبب تنامي عدد النساء في سوق العمل تناقضات عميقة للطبقة المسيطرة، لاسيما خلال فترات التوسع المتسارع. إذ يتوجب على أرباب العمل تشغيل مزيد من النساء للاستفادة من فرط استغلالهن. لكن تشغيل النساء هذا ينزع إمكانية تأبيد النظام الذي يلقي على النساء مسؤولية القسط الأعظم من العمل المنزلي المجاني القائم على رعاية الأطفال. وهكذا تضطر الدولة أن تنوب جزئيا عن العائلة بالاضطلاع ببعض وظائفها الاقتصادية-الاجتماعية كالتربية وحضانة الأطفال.

لكن هذه الخدمات الاجتماعية مكلفة أكثر من عمل النساء المنزلي المجاني. إنها تمتص جزءا من فائض القيمة الذي كان سيؤول إلى أصحاب الرساميل. إنها تنقص أرباحهم. بل أكثر من هذا تقوم الخدمات الاجتماعية من هذا النوع بتعزيز فكرة أن المجتمع هو الذي سيتحمل مسؤولية أفراده غير المنتجين وليس العائلة. إنها تخلق

طموحات جديدة داخل الطبقة العاملة.

د- يؤدي عمل النساء المنزلي المجاني (الطبخ –التنظيف –الغسيل –رعاية الأطفال) دورا اقتصاديا خاصا في النظام الرأسمالي. وهذا العمل المنزلي عنصر ضروري لإعادة إنتاج قوة العمل التي تباع للرأسماليين (سواء تعلق الأمر بقوة عمل المرأة أو زوجها أو أبنائها أو أي فرد من العائلة).

لو كانت المرأة لا تقوم بعمل مجاني داخل العائلات البروليتارية، وبافتراض تساوي باقي العوامل، لارتفع المستوى العام للأجور. فعلى الأجور الفعلية أن تبلغ من الارتفاع ما يتيح شراء المواد والخدمات التي تنتج حاليا داخل العائلة (طبعا مستوى العيش العام الضروري لإعادة إنتاج قوة العمل هو معطى محدد تاريخيا حسب كل بلد ومرحلة. ولا يمكن تقليصه بحدة إلا في حال هزيمة ساحقة للطبقة العاملة). وعليه سيؤدي كل خفض عام للعمل المنزلي الذي تقوم به النساء مجانا إلى انخفاض كتلة الأرباح الإجمالية، مغيرا توازن الأرباح والأجور لصالح البروليتاريا.

مهما كان نفع عمل النساء المنزلي، فإنه لا ينتج منتجات تبادلية للسوق. لذا فهو لا ينتج قيمة ولا فائض قيمة، علاوة على أنه لا يندمج مباشرة في سيرورة الاستغلال الرأسمالي. فمن ناحية القيمة فإن العمل المنزلي المنجز مجانا داخل العائلة يؤثر في معدل فائض القيمة، إذ يرفع بطريقة غير مباشرة الكتلة الإجمالية لفائض القيمة الاجتماعي. وهذا صحيح سواء أنجزت النساء هذا العمل بمفردهن أو شارك فيه الرجال.

إن الطبقة الرأسمالية (وليس الرجال عموما ولا بالتأكيد الأجراء الذكور) هي التي تستفيد من عمل النساء المجاني داخل البيت. ولا يمكن القضاء على «استغلال» العائلة البروليتارية هذا، الذي يضغط بثقله على النساء في المقام الأول، إلا بإطاحة الرأسمالية وإضفاء الطابع الاجتماعي على المهام المنزلية في إطار سيرورة بناء المجتمع الاشتراكي.

هـ- دور العائلة الذي لا غنى عنه والمعضلة التي يخلقها للرأسماليين تزايد تشغيل النساء، يصبحان أكثر وضوحا خلال فترة الأزمة الاقتصادية. عندها يصبح للطبقة المسيطرة هدفان أساسيان:

عليها أن تطرد من سوق العمل عددا كبيرا من النساء لإعادة خلق احتياط من اليد العاملة وفرض تخفيض مستوى الأجور.

عليها أن تقلص تكاليف الخدمات الاجتماعية المتنامية التي تقدمها الدولة وتعيد إنزال العبء الاقتصادي ومسؤولية هذه الخدمات على عاتق كل عائلة عمالية بشكل فردي.

يتوجب على الرأسماليين، بغية تحقيق هذين الهدفين معا، أن يشنوا هجوما إيديولوجيا ضد فكرة المساواة واستقلال النساء، وأن يعززوا مسؤولية العائلة الفردية تجاه أطفالها وشيوخها ومرضاها. ويجب عليهم تدعيم صورة العائلة كشكل «طبيعي» وحيد للعلاقات الإنسانية، وإقناع النساء اللائي بدأن يتمردن على منزلتهن الوضيعة بأن السعادة الحقيقية لا يمكن أن تأتيهن إلا من القيام بدورهن «الطبيعي» الأساسي، دور الزوجة والأم وخادمة البيت. وبامتعاض يبدأ الرأسماليون يكتشفون أنه رغم صراخهم حول الأزمة والتقشف الذي لا مفر منه، كلما اندمجت النساء في سوق العمل كلما صعب إرجاع عدد كاف منهن إلى المنزل.

و- خلال المراحل الأولى للتصنيع الرأسمالي بلغ استغلال النساء والأطفال، غير الخاضع لأي قانون وطليق العنان والفاحش، مستوى يزعزع جديا بنية العائلة داخل الطبقة العاملة ويهدد فائدتها بوصفها نظاما يتيح تنظيم قوة العمل والتحكم بها وإعادة إنتاجها. هذا الميل هو ما نبه إليه ماركس وإنجلز في بريطانيا خلال القرن التاسع عشر. وقد توقعا زوالا سريعا للعائلة داخل الطبقة العاملة. وكانا على صواب فيما خص أسس تحليلهما وفهمهما لدور العائلة داخل النظام الرأسمالي. لكنهما أساءا تقدير القدرة الكامنة لدى الرأسمالية على إبطاء وتيرة تطور تناقضاتها الداخلية. لقد أساءا تقدير إمكانات تدخل الطبقة المسيطرة لتنظيم تشغيل النساء والأطفال وتعزيز العائلة لأجل الحفاظ على النظام الرأسمالي نفسه. وبضغط قوي من الطبقة العاملة يروم تخفيف استغلال النساء والأطفال الفاحش، تدخلت الدولة حسب المصالح بعيدة المدى للطبقة المسيطرة، ولو ضد أهداف كل رأسمالي بمفرده (مصلحة تدفعه إلى امتصاص دم كل عامل طيلة 16 ساعة في اليوم وتركه يموت في حدود 30 سنة).

ز- إن الساسة الرأسماليين المسؤولون عن وضع سياسات موجهة للدفاع عن مصالح الطبقة المسيطرة واعون تمام الوعي بالطابع اللازم لدور العائلة الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ولضرورة الحفاظ عليها بما هي بنية اجتماعية أساسية للرأسمالية. وليس «الدفاع عن العائلة» مجرد شعار ديماغوجي لليمين المتطرف. فالحفاظ على المؤسسة العائلية هو التوجه السياسي الأساسي لكل دولة رأسمالية، تمليه الضرورات الاجتماعية والاقتصادية للرأسمالية نفسها.

6 - تمنح العائلة أيضا في ظل الرأسمالية الآلية الضرورية لاستغلال النساء المكثف بوصفهن عاملات:

أ– إنها تزود الرأسمالية باحتياط من اليد العاملة مرن بشكل فريد، يمكن إدخاله إلى

سوق العمل أو إرجاعه إلى المنزل مع عواقب اجتماعية أقل بكثير قياسا بمكونات الجيش الاحتياطي الأخرى.

نظرا لكون كل البنية الفوقية الأيديولوجية تعزز خرافة أن مكانة المرأة هي المنزل، فإن مستوى مرتفعا من بطالة النساء له نسبيا عواقب أقل على مستوى التعبئات الاجتماعية. إذ يقال إن النساء على كل حال لا يعملن إلا للحصول على تكملة لدخل موجود لدى العائلة. وإن كن عاطلات فإنهن مع ذلك ينشغلن بالمهام المنزلية وبالتالي ليس جليا أنهن «دون عمل». وغالبا لا يستطيع غضبهن وسخطهن أن يتحول إلى خطر اجتماعي حقيقي نظرا لعزلتهن وتذريرهن بما هن نساء منزل منفصلات عن بعضهن البعض، لهذا تؤدي دوما إجراءات التقشف التي تتخذها الطبقة المسيطرة خلال فترات الأزمة الاقتصادية إلى هجمات على حق النساء في العمل وتتجلى في الضغوط المتزايدة عليهن لقبول مناصب عمل جزئي وتعويضات خاصة بـ«ربات البيوت» وتقليص الخدمات الاجتماعية كالحضانات.

ب– افتراض أن مكانة النساء «الطبيعية» هي المنزل يمد الرأسمالية بتفسيرات عقلانية مقبولة على نحو واسع لتأبيد:

1. تشغيل النساء في أعمال هزيلة الأجر وعديمة التأهيل. «لا حاجة لتكوينهن لأنهن يصبحن حوامل ويتزوجن وينصرفن» **2.** التفاوت ومستوى أجور منخفض «لا يعملن على كل حال سوى لشراء زخارف وأشياء تافهة» **3.** انقسامات عميقة داخل الطبقة العاملة نفسها: «إنها تعمل مكان الرجل» **4.** ضعف نسبة النساء العاملات المنتسبات إلى النقابات أو منظمات عمالية أخرى «لا يجب أن تهرع المرأة من اجتماع إلى آخر، فمكانها في المنزل لرعاية الأطفال»

ج - بما أن كل نظام العمل المأجور مبني انطلاقا من أخفض الأجور، فإن فرط استغلال النساء هذا بوصفهن يد عاملة احتياطية يقوم بدور لا غنى عنه لأجل الإبقاء على المستوى المنخفض لأجور الرجال.

د- يمنح إخضاع النساء داخل مؤسسة العائلة الأسس الاقتصادية والاجتماعية والأيديولوجية التي تتيح استغلالهن بإفراط. ليست العاملات مستغلات كقوة عمل مأجورة وحسب، بل كقسم منبوذ من اليد العاملة بسبب جنسهن.

7 - بما أن اضطهاد النساء مرتبط تاريخيا بانقسام المجتمع إلى طبقات، وبدور العائلة كوحدة أساسية للمجتمع الطبقي، فإنه لا يمكن القضاء على هذا الاضطهاد إلا بإلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. إن الطابع الطبقي لعلاقات الإنتاج هذه – وليس القدرات

الإنتاجية للبشرية-هو الذي يعيق حاليا نقل وظائف العائلة الاقتصادية والاجتماعية في ظل الرأسمالية إلى المجتمع برمته

8 - إن التحليل المادي للأصول التاريخية والجذور الاقتصادية لاضطهاد النساء أساسي لتقديم برنامج ومنظورات قادرة على فرض تحرر النساء. ويؤدي رفض هذا التفسير العلمي، لا محالة، إلى إحدى الخطأين التاليين:

أ– خطأ ارتكبه العديد ممن يؤكدون إتباع المنهج الماركسي، يرفض، أو على الأقل يقلل أهمية وجود اضطهاد جنس النساء طوال تاريخ المجتمع الطبقي. إنهم يعتبرون اضطهاد النساء مجرد جانب صرف وبسيط من استغلال الطبقة العاملة. ومن وجهة النظر هذه لا يولون أهمية سوى للنضالات التي تخوضها النساء في أماكن العمل. إنهم يعتقدون أن الثورة الاشتراكية، خلال مسيرها ستحرر النساء، ولذا فهن في غنى عن التنظيم بصفتهن نساء يناضلن من أجل مطالبهن الخاصة. إن إنكار ضرورة تنظيم النساء لأجل النضال ضد اضطهادهن يعمق الانقسامات داخل الطبقة العاملة مؤخرا بذلك نمو وعي طبقي لدى النساء اللائي بدأن يتمردن على مكانتهن المتدنية.

ب- خطأ مقابل ارتكبه من يعتقد بوجود سيطرة الرجال على النساء قبل ظهور المجتمع الطبقي، وبتجسدها في تقسيم العمل على أساس الجنس. هكذا وجب تفسير الاضطهاد البطريركي بعوامل أخرى غير تطور الملكية الخاصة والمجتمع الطبقي. يعتبر النظام البطريركي نظام علاقات لاضطهاد مواز للعلاقات الطبقية لكنه مستقل عنها.

على العموم تقوم التيارات التي طورت وجهة النظر هذه على نحو ممنهج بعزل مسألة دور النساء في الإنجاب وتركز تحليلها على هذه النقطة وحدها. إنها تجهل إلى حد كبير تفوق العمل التعاوني، جوهر المجتمع الإنساني، وتولي أهمية ضئيلة لمكانة النساء في سيرورة الإنتاج في كل مرحلة تاريخية. بل ذهب البعض إلى التنظير لوجود نمط بطريركي للإنجاب، خارج الزمن، مركزا على تحكم الرجال بوسائل الإنجاب (النساء). وتقدم في الغالب تفسيرات خاصة بالتحليل النفسي، تسقط في مثالية لا تاريخية، ترى جذور الاضطهاد في البيولوجيا أو النفسية متغاضية هكذا عن تصور ماركسي للعلاقات الاجتماعية.

يضم هذا التيار، المنظم أحيانا تحت اسم «النسوية الراديكالية»، المناهضات صراحة للماركسية ونساء أخريات يعتبرن أنهن يقترحن «إعادة تحديد نسوي للماركسية». لكن اعتبار اضطهاد النساء موازيا لتطور المجتمع الطبقي وليس متجذرا في بزوغه، يقود أكثرهن اتساقا إلى التأكيد على ضرورة حزب سياسي للنساء مرتكز على برنامج «نسوي» يدعي الاستقلال عن صراع الطبقات.

إنهن يعادين ويرفضن ضرورة تنظيم الرجال والنساء سوية على أساس برنامج ثوري للطبقة العاملة لوضع حد للاستغلال الطبقي والاضطهاد الجنسي، ولا تدركن ضرورة التحالف في النضال مع باقي الفئات المضطهدة والمستغلة.

تنكر كلتا هاتين المقاربتين، أحاديتي الجانب، الدينامية الثورية للنضال من أجل تحرر النساء بما هي جزء من الصراع الطبقي. ولا يتسنى لأي منهما فهم أن انتصار نضال تحرر النساء يقتضي تخطي حدود علاقات الملكية الرأسمالية. كلاهما ترفض ما يمليه ذلك على الطبقة العاملة وعلى قيادتها الماركسية الثورية.

أصول تجذر النساء الجديد

1 - حركة تحرر النساء الحالية هي وريث نضالات النساء الأولى في نهاية القرن الماضي. جرى مع توطيد الصناعة الرأسمالية خلال القرن 19 إدماج أعداد متزايدة من النساء في سوق العمل. وأدى الفارق بين مكانة النساء الاجتماعية والقانونية الموروثة عن الإقطاع ومكانتهن الاقتصادية الجديدة كعاملات أجيرات يبعن قوة عملهن في السوق، إلى تناقضات صارخة. كما فتحت الرأسمالية لنساء الطبقة المسيطرة باب الاستقلال الاقتصادي. وترتبت عن هذه التناقضات أولى موجات نضال النساء لأجل المساواة الكاملة مع الرجال في الحقوق.

شاركت تيارات سياسية مختلفة في هذا النضال لأجل حقوق النساء. واعتقد العديد من زعيمات الدفاع عن حق النساء في الاقتراع أنهن سيحرزن هذا الحق بإظهارهن للطبقة المسيطرة دعمهن الصادق للنظام الرأسمالي. وربطت بعضهن النضال لأجل حق الاقتراع بدعم الحرب العالمية الإمبريالية الأولى، وعارضن في الغالب حق اقتراع غير المالكين رجالا ونساء ومهاجرين وسودا.

لكن قام أيضا في بلدان عديدة تيار قوي من نساء اشتراكيات اعتبرن الكفاح لأجل حقوق النساء جزءا من نضال الطبقة العاملة. وقمن بتعبئة رجال ونساء الطبقة العاملة على هذا الأساس. وناضلن لأجل حق الاقتراع وقمن بدور حاسم في هذا النضال بعدد من البلدان كالولايات المتحدة الأمريكية. وناضلن أيضا من أجل مطالب أخرى كالمساواة في الأجور وموانع الحمل. وشهدت حتى بعض البلدان شبه المستعمرة كالشيلي والأرجنتين والمكسيك بروز مجموعات نسوية في نفس الفترة.

وبفضل هذا النضال أحرزت النساء في البلدان الرأسمالية الأكثر تقدما، وعلى مستويات متعددة، عدة حقوق ديمقراطية هامة: الحق في التعليم العالي وحق ممارسة التجارة

والمهن الحرة وحق الحصول على أجرتهن والتصرف فيها (والذي أعتبر من قبل حقا للزوج أو الأب) وحق التملك وحق الطلاق وحق المشاركة في منظمات سياسية. وفي بلدان عديدة بلغ هذا التمرد الأول ذروته في نضالات جماهيرية لأجل حق الاقتراع.

2 - كان اقتراع النساء الذي تم كسبه مباشرة بعد الاقتراع العام للرجال، وأحيانا بتزامن معه، مكسبا موضوعيا مهما للطبقة العاملة. وكان تعبيرا عن التحولات التي جرت في مكانة النساء الاجتماعية وبالمقابل أسهم في تطويرها. ولأول مرة في المجتمع الطبقي جرى اعتبار النساء مواطنات قادرات قانونيا على المشاركة في الشؤون العمومية، مع حق التعبير عن آرائهن بصدد المشاكل السياسية الكبرى، وليس فقط حول مسائل شخصية ومنزلية.

ورغم أن السبب الأساسي لمكانة النساء المتدنية كامن في جذور المجتمع الطبقي نفسها، وفي دور النساء الخاص في العائلة، وليس في كون القانون يحرمهن شكليا من المساواة، فإن امتداد الحقوق الديموقراطية إلى النساء منحهن هوامش أوسع للتحرك، وساعد الأجيال اللاحقة على فهم أن مصدر اضطهاد النساء أعمق.

3 - يجب البحث عن أصل تجذر النساء الجديد في التحولات الاقتصادية والاجتماعية لما بعد الحرب العالمية الثانية التي ولدت تناقضات عميقة في الاقتصاد الرأسمالي وفي مكانة النساء وفي العائلة البطريركية. وأثرت نفس العوامل، وبدرجات متباينة في كل البلدان المرتبطة بالسوق الرأسمالي العالمي. لكن ليس مفاجئا أن انبعاث حركة النساء الحالية جرى أولا داخل البلدان الرأسمالية المتقدمة كالولايات المتحدة وكندا وبريطانيا حيث كانت تلك التحولات والتناقضات أشد عمقا.

أ- خلق تطور الطب والتكنولوجيا في مجال منع الحمل والإجهاض الوسائل التي تتيح للنساء تحكما أكبر في وظائفهن الإنجابية. إن تحكم النساء في أجسادهن هو شرط مسبق لتحرر النساء.

بينما تصبح هذه الوسائل الطبية متيسرة، تقيم القوانين الرجعية المعززة بالعادات البورجوازية والتزمت وكل البنية الفوقية الأيديولوجية للمجتمع الطبقي، عائقا أمام تحكم النساء في إنجابهن. ويجري اختلاق حواجز مادية وقانونية ونفسية و«أخلاقية» لمحاولة منع النساء من اتخاذ القرار: هل يردن الإنجاب ومتى؟ علاوة على أن البحث عن الأرباح الملازم للنظام الرأسمالي، وكذلك الاحتقار المنطوي على تمييز على أساس الجنس فيما يتعلق بحياة النساء يستتبع بالنسبة اللائي يستعملن وسائل منع الحمل مخاطر دائمة بصحتهن.

يهم هذا التناقض بين الممكن والقائم فعلا كل النساء. وقد كان مصدر النضالات

الجماهيرية لأجل حق الإجهاض التي كانت في صلب الحركة النسائية على المستوى العالمي.

ب - أدى الازدهار الاقتصادي السريـع لما بعد الحرب إلى تزايد كبير جدا في نسبة النساء بسوق العمال. ففي الولايات المتحدة مثلا كانت 33.9 % من مجموعة نساء فئة 18 إلى 64 سنة ينتمين إلى اليد العاملة سنة 1950. وفي سنة 1975 بلغت هذه النسبة 54 %. وفيما بين 1960 و1975 كان قرابة ثلثي مناصب الشغل المحدثة في حوزة النساء. ومثلت النساء العاملات 29.1 % من السكان النشيطين سنة 1950، وفي سنة 1978 بلغت النسبة 43 %.

ومن الوقائع الهامة أيضا، الارتفاع الكثيف لنسبة العاملات الأمهات وكذلك نسبة العاملات المسؤولات عن عائلة.

وفي إسبانيا ارتفع عدد النساء العاملات حاليا ثلاث مرات بالمقارنة مع 1930. وفي إنجلترا ظلت نسبة النساء العاملات مستقرة في حوالي 25-27 %. من 1881 إلى 1951. في سنة 1965 كان 34 % من النساء من فئة 16 إلى 64 سنة يعملن كل الوقت و17.9% جزئيا. وفي المجموع كان 54.3 % يندرجن في فئة «النشيطات اقتصاديا» وكان تقريبا ثلثا النساء العاملات متزوجات.

وحدها البلدان التي حافظت على نسبة مهمة من السكان الفلاحين بعد الحرب العالمية هي التي شهدت انخفاض نسبة النساء العاملات طوال تلك الفترة. ومرد هذا إلى أن عددا كبيرا من النساء هاجرن من القرى دون أن يجدن مكانا ضمن «السكان النشيطين». ففي إيطاليا مثلا أدى ترافق هذا العامل مع نمو كثيف للبطالة في المنشآت الصغرى في القطاعات «الخاصة بالنساء» إلى انخفاض نسبة النساء العاملات.

وتلازم هذا التراجع، في مناطق أشد تأخرا كجنوب إيطاليا أو شمال البرتغال، مع انبعاث العمل المنزلي على نطاق واسع. واضطرت النساء أن ينجزن في المنزل عملا بالقطعة على آلة الخياطة موفرين بذلك لأرباب العمل مصاريف صيانة مصنع وأداء النفقات الاجتماعية والإضرابات و«مشاكل» أخرى مرتبطة بوجود قوة عمل منظمة.

بينما تدفقت النساء على سوق العمل، لم تتغير درجة الميز اتجاههن على مستوى الأجور. والواقع أن الفرق في الأجور بين الرجال والنساء سائر إلى الارتفاع في بلدان عديدة.

السبب الأول هو أن نمو التشغيل لم يشمل كل فئات التشغيل. وفي كل البلدان تقريبا تمثل النساء 70 % إلى 90 % من الأجراء في صناعة النسيج وصناعة الأحذية والثياب الجاهزة والتبغ والصناعات الخفيفة الأخرى حيث الأجور أشد انخفاضا.

كذلك تمثل النساء أكثر من 70 % من أجراء قطاع الخدمات حيث تشغل أغلبيتهن المناصب الأقل مكافأة: كاتبات وموظفات مكاتب وممرضات ومعلمات ومراقبات، الخ.

إن الميز في قطاعات الشغل –المفاقم بفعل تفاوت مكافأة نفس العمل حسب الجنس هو السب الأساسي الذي يجعل متوسط أجر النساء نادرا ما يتجاوز 75 % من نظيره عند الرجال حتى في البلدان التي ناضلت فيها الحركة العمالية أكثر حول هذه القضية. وهذا يفسر أيضا حتى إمكان ارتفاع الفرق مع دخول النساء الكثيف إلى قطاعات الاقتصاد حيث الأجور أكثر انخفاضا. تلك حالة الولايات المتحدة الأمريكية حيث مثل متوسط دخل النساء العاملات كامل الوقت طوال السنة 64% من نظيره لدى الرجال سنة 1955، لكنه نزل إلى 59 % سنة 1977.

رغم مكانتهن المتنامية ضمن السكان النشيطين، لا زالت النساء مجبرات على القيام بأغلبية العمل المنزلي إن لم نقل كله، علاوة على عملهن كأجيرات. لذا يكففن عن العمل مؤقتا عندما يكون لديهن أطفال، لا سيما عند اضطرارهن للقيام بساعات عمل إضافية عديدة ويواجهن صعوبة في إيجاد الشغل فيما بعد. وإذا واصلن العمل يكون لزاما عليهن البقاء في المنزل عند مرض أحد الأطفال.

أدى هذا الوضع إلى تزايد عمل النساء بدوام جزئي، إما لاستحالة إيجاد عمل كامل الوقت، وإما لانعدام وسيلة أخرى للاضطلاع بالمهام المنزلية. لكن العمل بدوام جزئي يتطابق دوما مع أخفض الأجور وأضعف سلامة مهنية وأدنى مزايا اجتماعية ويستتبع صعوبة أكثر لمزاولة العمل النقابي.

كان لارتفاع نسبة النساء في اليد العاملة تأثير كبير على موقف زملائهن في العمل. ويصح هذا على وجه الخصوص حيث بدأت النساء تكافحن من أجل الحصول على عمل في القطاعات الصناعية الأساسية التي استبعدن منها حتى الآن.

لكن النساء العاملات لا زلن يصطدمن بالعديد من أشكال الميز والاعتداءات على أساس الجنس يحرض عليها وينظمها ويحافظ عليها أرباب العمل. وغالبا يظل زملائهن في العمل على غير وعي بذلك ويظهرون في بعض الأحيان نفس السلوك الرجعي. وترفض البيروقراطية النقابية استعمال سلطة النقابة رافعة لتخطي العقبات الخاصة التي تواجه النساء، كرفض عطل الأمومة المؤدى عنها وظروف العمل المحفوفة بمخاطر مضاعفة بالنسبة للنساء الحوامل أو اعتداءات المدراء الصغار ورؤساء العمال الذين يستغلون مناصبهم لإجبار النساء على إقامة علاقات جنسية بهم.

ج- ساهم ارتفاع متوسط المستوى الدراسي للنساء في تفاقم هذه التناقضات. فمع نمو إنتاجية العمل وارتفاع المستوى الثقافي العام للطبقة العاملة، تكاثرت النساء اللائي ينهين الدراسة الثانوية. وأصبحت النساء تلجن معاهد التعليم العالي على نطاق أوسع من ذي قبل.

لكن ظلت نسبة النساء اللائي يشغلن عملا يطابق مستواهن الدراسي ضئيلة جدا حسب ما تدل الإحصاآت. ففي كل قطاعات سوق العمل، من الصناعة حتى المهن الحرة، يتجاوز رجال ذوو مستوى دراسي أدنى النساءَ ذوات مؤهلات مهنية أعلى. لا بل طوال كل مراحل التعليم الابتدائي والثانوي يواصل دفع الفتيات –بواسطة شعب الدراسة الإلزامية أو ضغوط مداورة-إلى ولوج مهن تُعتبر مطابقة لدور النساء.

وتتابع النساء الدراسة أكثر وترفع النضالات الاجتماعية طموحاتهن الفردية، مما يجعل عبء الأشغال المنزلية – الخانق والقاتل للعقل-وكذا إكراهات الحياة العائلية يصبحان أكثر فأكثر فوق طاقتهن. هكذا فإن ارتفاع مستوى النساء الدراسي المرفق باشتداد الصراع الطبقي قد عمق التناقض بين قدرات النساء وطموحاتهن الأوسع من جهة ومكانتهن الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى.

د- ما فتئت وظائف العائلة في المجتمع الرأسمالي المتقدم تتقلص، وتراجعت رويدا رويدا بوصفها وحدة إنتاج صغيرة – زراعية كانت أو منزلية (المعلبات والحياكة وصناعة اللباس والخبز الخ). ولا وجه شبه بين العائلة النووية المدينية الحالية والعائلية الفلاحية المنتجة في القرون الماضية. وفي نفس الوقت تسعى صناعات مواد الاستهلاك الرأسمالية والإشهار، بحثا عن الربح، إلى زيادة تذرير العمل المنزلي وتكراره لتبيع لكل عائلة آلتها الخاصة للغسيل أو تجفيف الملابس وآلة غسل الأواني ومكنسة كهربائية، الخ.

ترافق ارتفاع مستوى العيش مع انخفاض كبير لمتوسط عدد أطفال كل عائلة. وأصبحت الأغذية المهيأة صناعيا، وكذا خدمات أخرى، سهلة المنال أكثر فأكثر. إلا أنه رغم التقدم التكنولوجي، بينت الدراسات التي أجريت في دول رأسمالية عديدة أن على النساء اللائي لديهن أكثر من طفل وعمل كامل الوقت أن يعملن 80 إلى 100 ساعة في الأسبوع، وهو ما يفوق عملهن عام 1926 و1952 لما أجريت دراسات مماثلة. وتسهل الآلات بعض الأشغال المنزلية، لكن انخفاض متوسط حجم العائلة قلل إمكان طلب مساعدة من الأقارب (الجد –الجدة-العمات –الأخوات).

بفعل كل هذه التغيرات تضاءل الطابع القسري للأسس الموضوعية لسجن النساء في المنزل. لكن مصالح الطبقية المسيطرة تقتضي الحفاظ على مؤسسة العائلة. وما زالت الأيديولوجية البورجوازية والترويض الاجتماعي يعززان الخرافة الرجعية التي يلزم بموجبها

أن تكون هوية المرأة وتحقيقها الكامل لذاتها نابعين من دورها كزوجة وكأم وكربة بيت. وأصبح التناقض بين الواقع والخرافة جليا باستمرار وفوق طاقة عدد متزايد من النساء.

وغالبا ما يجري الحديث بصدد هذا الواقع عن «أزمة العائلة»، وهي أزمة تتجلى في الارتفاع الهائل لنسبة الطلاق ولعدد الأطفال الفارين وللعنف داخل المنزل.

4 - لم «يرض» توسيع الحقوق الديموقراطية والخدمات الاجتماعية النساء كما لم يدفعهن لقبول سلبي لمكانتهن الاجتماعية الوضيعة وتبعيتهن الاقتصادية. بالعكس حفز ذلك نضالات جديدة ومطالب أرقى.

وكان أول من أتاح التعبير المنظم عن «تظلمات» النساء على العموم هن النساء الشابات اللائي تلقين دراسة ثانوية واللائي حُزن حرية اختيار نسبية ومسهن أكثر تجذر الشباب في سنوات 1960.

قاد هذا فئة، تعتبر نفسها ماركسية، إلى استنتاج أن حركة التحرر النسائية هي أساسا حركة احتجاج للفئات الوسطى أو البورجوازية، وأن لا أهمية لها بالنسبة للثوريين ولجماهير نساء الطبقة العاملة. ما كان لتلك الفئة أن ترتكب خطأ أكبر من هذا.

أفاد أول نمو لحركة تحرر النساء في تأكيد عمق اضطهاد النساء واتساعه. فحتى نساء لهن جملة امتيازات في مجال التربية أو في ميادين أخرى تحركن ويواصلن تحركهن. وليست الأكثر عرضة للاضطهاد والاستغلال سباقات إلى التعبير عن استيائهن.

5 - أدى نزوع الدول الرأسمالية الأكثر تقدما إلى الحد من النفقات الاجتماعية إلى نمو حركة تحرر النساء في السنوات الأخيرة، وأدى دوما إلى مشاركة كبيرة لنساء الطبقة العاملة. فبعد الحرب العالمية الثانية، في سياق مطالبة الطبقة العاملة بزيادة تحمل الدولة للخدمات الاجتماعية، اضطرت البورجوازية لا سيما بأوروبا، إلى توسيع تسهيلات امتلاك السكن والخدمات الصحية والتعويضات العائلية. وفيما بعد، وبالنظر إلى أن الازدهار الاقتصادي لسنوات 1950-1960 رفع الحاجة إلى اليد العاملة النسائية، جرى تطوير نظام روضات الأطفال ودور الحضانة، الخ لدفع النساء إلى العمل.

تقوم البورجوازية حاليا، بوجه المشاكل الاقتصادية المتزايدة، باقتطاعات واضحة من النفقات الاجتماعية، وتحاول مقابل ذلك إلزام العائلة بتحمل عبئها، مع كل ما ينطوي عليه من عواقب على النساء. لكن مقاومة النساء لانتزاع المكاسب التي حصلن عليها حديثا في العمل، ومعارضة إلغاء الخدمات الاجتماعية، كإغلاق الحضانات، خلق للطبقات الحاكمة في بلدان عديدة مشاكل صعبة وطارئة. وعندما اكتسبت النساء وعيا نسويا متزايدا

أصبحن أكثر كفاحية ورفضن أكثر من أي وقت مضى تحمل القسط الوافر من نتائج الأزمة الاقتصادية الراهنة.

6 - رغم أن لتجذر النساء ديناميته المستقلة، المحددة بالطبيعة النوعية لاضطهاد النساء والتحولات الموضوعية الموصوفة أعلاه، فإنه غير منعزل عن الصعود العام للصراع الطبقي. وليس بالطبع تابعا مباشرة لقوى اجتماعية أخرى، أو خاضعا لقيادتها، أو منقادا لمبادرتها. لكن في نفس الوقت كانت الحركة النسائية وظلت وثيقة الارتباط بصعود النضالات الاجتماعية الأخرى التي أثرت مثلها في وعي مجموع الطبقة العاملة.

أ - منذ الانطلاقة، كان الصعود الجديد لنضالات النساء موسوما بتجذر الشباب عالميا وبما رافقه من أزمة القيم البورجوازية والمؤسسات. إذ شرع الشباب –ذكورا وإناثا-يرفضون الدين والنزعة القومية وأعادوا النظر في كل أشكال السلطة التراتبية، في الأسرة والمدرسة والمصنع والجيش على حد سواء. ورفضوا حتمية حياة مكرسة كليا للعمل المستلب. وشرع الشباب المتجذر في التعبير عن رفضه للقمع الجنسي والأخلاق التقليدية التي تساوي بين الجنس والإنجاب. وأدى هذا بالنسبة للنساء إلى الاحتجاج على التربية التقليدية التي تريدهن سلبيات على المستوى الجنسي والعاطفي وخائفات وخجولات. وبكثافة، أصبح الشباب، بما فيه النساء، أكثر وعيا بفقره الجنسي وبحثا عن أشكال العلاقات العاطفية والشخصية الأكثر تحررا.

ب - كانت إحدى العوامل التي ساهمت في التجذر العالمي للشباب هو دور نضالات تحرر الأمم والقوميات المضطهدة، سواء في البلدان المستعمرة أو في الدول الرأسمالية المتقدمة. وعلاوة على ذلك كان لتلك النضالات أثر حاسم في تشكل الوعي المتعلق باضطهاد النساء عموما.

كان لنضالات السود في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا دور حاسم في الإدراك الشامل للترسيمات العنصرية ورفضها. وأثارت أوجه الشبه الجلية بين السلوكات العنصرية والميز على أساس الجنس، الذي يعرض المرأة بصفتها وضيعة وعاطفية وتابعة وكائنا أخرسا لكنه سعيد، أثارت إحساسا متزايدا ورفضا متزايدا دوما لمثل هذه الكاريكاتورات.

بينما تطورت الحركة النسائية في البلدان الرأسمالية المتقدمة، بدأت نساء الأمم المضطهدة تقمن بدور متزايد الأهمية. وتتعرض هاته النساء لاضطهاد مزدوج وغالبا ثلاثي، بما هن أقليات مضطهدة وبما هن نساء ومرارا بما هن عاملات مستغلات للغاية: تضعهن مكانتهن الموضوعية في المجتمع في مواقع أداء دور مهم على المستوى الإستراتيجي داخل

الطبقة العاملة، وكذا وسط حلفائها.

لكن ثمة دوما تأخر في وثيرة تشكل وعي نساء الأقليات المضطهدة بالنظر إلى ما ترزحن تحته من اضطهاد خاص بهن كنساء. ومرد هذا إلى عدة أسباب. فبالنسبة لعدد كبير منهن أخفى ثقل الاضطهاد القومي، في مرحلة أولى، اضطهادهن بما هن نساء. ورفضت حركات قومية كثيرة أن تحمل على عاتقها المطالب النسائية، حيث اعتبرتها عامل تقسيم لنضال التحرر القومي. أما الحركات النسائية، ففشلت في مهامها وعجزت عن الاستجابة لمطالب فئات النساء الأكثر عرضة للاضطهاد والاستغلال أو عن فهم ما تواجهه هذه الفئات من مشاكل نوعية. علاوة على أن عبء العائلة مرهق على نحو خاص لنساء الأقليات المضطهدة، بقدر ما تبدوا العائلة ملاذا بوجه الضغوط العنصرية المدمرة وإنكار القيم الثقافية.

كيفما كان الأمر، ما أن يبدأ التجذر، أبانت التجربة أنه يكتسي طابعا تفجريا دافعا نساء الأقليات المضطهدة إلى صدارة نضالات اجتماعية وسياسية عديدة، بما فيها النضالات في أماكن العمل وفي النقابات وفي المدن الجامعية وفي الأحياء وأيضا إلى قيادة نضالات الحركة النسائية. وبسرعة تعي هذه النساء أن النضال ضد اضطهادهن بما هن نساء لا يضعف بل بالعكس يقوي النضال ضد الاضطهاد القومي.

ج- أسهمت أزمة الديانات التقليدية، لاسيما الكنيسة الكاثوليكية، في ولادة الحركة النسائية. ويمثل ضعف وزن الكنيسة (الذي رافقه تطور في التنجيم والتصوف) مظهرا جليا للأزمة الأيديولوجية للمجتمع البورجوازي. إن كل ديانة منظمة، وهي من مكونات البنيات الفوقية للمجتمع الطبقي، تعزز وتنشر فكرة أن النساء كائنات وضيعة، هذا إذا لم تقدمهن كتجسيد للشر والحيوانية. وعلى الدوام أكدت المسيحية واليهودية، اللتان أثرتا في ثقافة البلدان الرأسمالية المتقدمة، على دونية النساء. ورفضت دوما حقهن في حياة جنسية مستقلة عن الإنجاب. وفي البلدان التي للكنيسة الكاثوليكية فيها تأثير قوي بوجه خاص، توجد النساء المتجذرات على رأس الكفاح ضد السلطة وضد التأثير الأيديولوجي للكنيسة، كما دلت مظاهرات عشرات آلاف النساء لأجل الإجهاض في إيطاليا أو المظاهرات ضد قوانين الزنا سنة 1976 في إسبانيا.

وفي إسرائيل أيضا زعزع النضال لأجل الحق في الإجهاض أسس استقرار حكومة بيغن سنة 1979.

لدى عدد كبير من الأمم المضطهدة، كالكيبك وأيرلندا والأوزكادي (بلد الباسك) وعند الشيكانوس، امتزجت الأيديولوجية القمعية للكنيسة الكاثوليكية، على نحو شديد

الاضطهاد، مع خرافة «الزوجة-الأم» كمركز للأسرة، قطب الاستقرار الاجتماعي والعاطفي والسياسي الوحيد والملجأ الوحيد ضد أضرار الاضطهاد القومي. وعبر هذا الخليط عن نفسه منذ سنوات في الكيبيك بفكرة «ثأر المهود» التي تطالب النساء بإنقاذ الأمة من الذوبان في الآخر بإنجاب أطفال كثيرين.

د- ظهرت الحركة النسوية السحاقية كوجه مرتبط بتجذر النساء، لكن مستقل عنه في نفس الوقت.

وتنظمت السحاقيات كتيار داخل الحركة من أجل حقوق المثليين جنسيا، قصد إبراز مطالبهن بما هن نساء مثليات جنسيا. وتجذرت العديد منهن بصفتهن نساء أولا، واكتشفن أن ما يعانينه من ميز بسبب توجههن الجنسي ليس إلا مظهرا للحواجز الاقتصادية والاجتماعية التي يصطدمن بها عند البحث عن تقرير مجرى حياتهن. وهذا ما جعل سحاقيات عديدة على رأس حركة النساء منذ بدايتها. لقد انتمين إلى كل التيارات السياسية لحركة تحرر النساء من التيارات السحاقية الانفصالية وصولا إلى التيارات الماركسية الثورية، وساهمن لجعل الحركة بمجملها أكثر وعيا بالمظاهر النوعية لاضطهاد السحاقيات.

تأكيد السحاقيات على حق النساء في العيش باستقلال عن الرجال جعلهن دوما هدفا مفضلا لهجمات الرجعية: والواقع أن الهجوم ضد السحاقيات وحركتهن، بدءا بالتشهير الحقود حتى العنف الجسدي، موجه ضد الحركة النسائية برمتها. ويجب رفض محاولات تقسيم الحركة النسائية بإقصاء السحاقيات رفضا صريحا ودون مساومة ليتمكن النضال لأجل التحرر من التقدم.

و- كما قامت النساء المهاجرات في العديد من البلدان الرأسمالية المتقدمة بدور مميز. ليس فقط ضحية استغلال فاحش بصفتهن يدا عاملة أجيرة، بل ضحية قوانين تمييز خاصة. فيما هن نساء لا حق لهن دوما في الالتحاق بأزواجهن ببلد ما، ما عدا إن استطعن ضمان إيجاد عمل قبل الهجرة. وعندما يتمكن من الحصول على عمل يضطررن لمرافقة أزواجهن إلى مكان آخر. كما أن الإجراءات الحكومية، المتخذة مؤخرا بعدد من الدول الرأسمالية المتقدمة قصد خفض عدد العمال المهاجرين، فاقمت طابع هذه القوانين التمييزي.

كان للعاملات المهاجرات في بلد كسويسرا، حيث يشكل العمال المهاجرون قرابة 30 % من قوة العمل الصناعية، وكذلك في بلدان أوروبية أخرى حيث تمثل النساء المهاجرات أغلبية قوة العمل في بعض القطاعات (كالمستشفيات)، دور حاسم في تشكل الوعي السياسي لدى الحركة النسائية. فقد ساهمن بدفع النضالات في القطاعات الصناعية التي

تشغل أغلبية من نساء عاملات. لا بل أتحن إثارة نقاشات الحركة النسائية حول سياسة الطبقة المسيطرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. إن القوانين التمييزية تجاه الهجرة بوجه عام، وكره الأجانب والعنصرية، والتقسيمات الناتجة عن ذلك داخل الطبقة العاملة والكيفية التي أضرت بها هذه التقسيمات على نحو خاص بالنساء المهاجرات وضرورة نضال الحركة النسائية والنقابية للدفاع عن مصالح الفئات الأكثر عرضة للاستغلال والمشاكل التي تواجه هاته النساء المعزولات في منازلهن كما من طرف وسط يعاديهن، هذه كلها مسائل على عاتق الحركة النسائية وتجرها لمناقشة بعض المشاكل الأساسية من منظور الصراع الطبقي.

7 - أدت نهاية ازدهار ما بعد الحرب والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي واجهتها الإمبريالية على المستوى العالمي، وهي مشاكل أظهرها الركود العالمي لسنة 1974-1975، إلى تكثيف الهجمات ضد حقوق النساء على كافة المستويات. ولم يؤد هذا إلى انحدار النضالات النسائية ولم يبعدها إلى الهامش في حين ظهرت قوى اجتماعية أكثر قوة. ففي الوقت الذي اشتدت فيه نضالات الطبقة العاملة المنظمة طوال السنوات الأخيرة، لم يتراجع تشكل الوعي النسائي والنضالات النسائية، بل بالعكس وأصلا توسيعهما:

إنهما انغرسا بشكل متزايد العمق في تطور الوعي الاجتماعي والكفاحية السياسية لرجال ونساء الطبقة العاملة. توطدت مقاومة النساء للهجوم الاقتصادي والسياسي والإيديولوجي للطبقة المسيطرة بارتفاع الوعي النسوي. وكانت نضالاتهن قوة محركة للاحتجاج الاجتماعي والتجذر السياسي.

أجوبة البورجوازية ومختلف تيارات الحركة العمالية

1 - بسرعة ظهرت انقسامات داخل الطبقة المسيطرة حول أفضل طرق الرد على الصعود الجديد لنضالات النساء بهدف الحد من أثرها وحرفها عن هدفها. فبعد المحاولات الأولى لكسر حركة النساء بإحاطتها بالسخرية والاحتقار، كان الموقف السائد داخل الطبقة المسيطرة هو الاعتراف الشكلي بواقع أن للنساء بعض دواعي الاستياء الصحيحة.

2 - عندها شهدنا البورجوازية تحاول الظهور بأنها معنية –بإنشاء مصالح وزارية خاصة ولجان ومشاريع لجذب أنظار النساء مع العمل الدؤوب لاستقطاب حركة النساء إلى ترسيماتها السياسية القائمة على التعاون الطبقي. وفي أغلب البلدان اضطرت الطبقة المسيطرة للقيام ببعض التنازلات، التي تبدو قليلة الخطر على المستوى الاقتصادي كما الإيديولوجي، ثم حاولت التراجع فيما بعد.

كيفما كان التكتيك المتبع كان الهدف هو نفسه في كل حالة: احتواء التجذر الناشئ بفضل بعض الإصلاحات الطفيفة للنظام الرأسمالي.

لوحظ في البلدان أوروبية عديدة تحسن في حماية الأمومة: تمديد عطل الرضاعة وزيادة نسبة أجرة النساء المستفيدات من هذه العطلة وضمان عودة النساء إلى العمل بعد عطلة الأمومة غير المؤدى عنها، الخ. في بلدان أخرى جاهرت الحكومات بنقاشات حول ملاءمة إصدار قوانين حول المساواة في الأجور وأخرى حول إطلاق حرية الطلاق. وفي الولايات المتحدة الأمريكية تنازع الحزبان الرأسماليان شرف إدخال تعديل دستوري حول المساواة في الحقوق، بينما ينسفان في الواقع كل ما تم القيام به لتجميع ما يكفي من الأصوات لتصبح للتعديل قوة القانون.

أما فيما يخص الإجراءات الاجتماعية، التي قد يكون لها وقع اقتصادي آني وهام - كتوسيع الحضانات مثلا - فإن المكاسب منعدمة تقريبا.

أكثر الانتصارات جدية فيما حققته الحركة النسائية عالميا خلال السنوات العشر منذ ميلادها، كانت هي التوسيع الهام للحقوق التي تتيح إمكانية الإجهاض قانونيا. ففي أكثر من عشرين بلدا أضفي طابع ليبرالي واضح على قوانين الإجهاض.

اتضح بسرعة وبجلاء، في جميع البلدان التي حصلت فيها النساء على خطوات نحو الاعتراف بحق الإجهاض، أن هذا الحق ليس أبدا مكسبا نهائيا في النظام الرأسمالي. أينما بدأت النساء النضال من أجل حق التحكم في وظائفهن الإنجابية تعبأ في الحال جناح المدافعين عن الرأسمالية الأشد رجعية لمنع الحصول على هذا الشرط الأولي المسبق لكل تحرر نسائي. فالحق في الاختيار يضرب في الصميم الأسس الأيديولوجية لاضطهاد النساء.

مهما يكن فإنه من الهام، من الناحية السياسية، أن نفهم بوضوح أن منظمات اليمين المتطرف مثل «دعوهم يعيشون» و«نعم للحياة» و«الحق في الحياة»و«جمعية حماية الطفل غير المولود» المتصلة بالتيارات الكارهة للأجانب والكهنوتية والعنصرية والفاشية، تستند على السياسة الحكومية الرسمية. وتكمن وظيفتها في الدفاع المتعصب عن الوضع القائم، ببذل قصاراها لاستثارة الراسخ في الطبقة العاملة والبورجوازية الصغيرة من أشد المسبقات تأخرا، وتسدي خدمة جليلة للطبقة المسيطرة. لكن لولا التشجيعات المتسترة، والصريحة أحيانا، التي تمن بها القطاعات المسيطرة في البورجوازية على تلك التيارات لكان دور هذه أقل تأثيرا بكثير.

3 - طرح بزوغ حركة تحرر النساء مشاكل ضخمة على التيارات السياسية المعتبرة ممثلة

لمصالح الطبقة العاملة.

فوجئ الستالينيون والاشتراكيون الديموقراطيون بالخصوص بنمو سريع لتجذر مهم لم يتجه صوبهم بحثا عن قيادة.

ومن بلد إلى آخر تباينت أجوبة هاذان التياران الإصلاحيان المنغرسان في الطبقة العاملة، وذلك حسب قوتهما العددية وقاعدتهما العمالية ومدى توغلهما في البيروقراطية النقابية أو قرب دخولهما إلى الحكومة. لكن في جميع الحالات كانت ردود فعل الستالينيين والاشتراكيين الديموقراطيين محددة بهدفين متناقضين أحيانا: احترام المؤسسات الأساسية للسيطرة الطبقية بما فيها العائلة، ورغبتهما في تثبيت سطوتهما على الطبقة العاملة أو تدعيمها بغية التمكن من احتواء نضالات الطبقة العاملة في إطار علاقات الإنتاج الرأسمالية.

وأجبر ميلاد الحركة النسائية الستالينيين وكذا الاشتراكيين الديموقراطيين على التكيف مع وضع سياسي في عز التحول. وشهدت سنة 1975 بالخصوص تكاثرا للمواقف، كان جزئيا ردا على مبادرات البورجوازية في سياق السنة العالمية للمرأة.

4 - بضغط جزء من قاعدتها، ردت الأحزاب الاشتراكية الديموقراطية عموما على صعود الحركة النسائية، بسرعة أكبر مما فعلت الأحزاب الشيوعية. رغم ما أبدته الأحزاب الاشتراكية من مقاومات للاعتراف الرسمي بوجود حركة نسائية مستقلة، فإن مناضلات من الأحزاب الاشتراكية، ساهمن غالبا بصفتهن الشخصية بنشاط في التجمعات النسائية الناشئة.

وغالبا كانت المواقف الشكلية للأحزاب الاشتراكية، أكثر تقدمية من نظيرها لدى الأحزاب الستالينية، لاسيما بخصوص الإجهاض بصفته حقا للنساء. كلما تمكنت الأحزاب الاشتراكية من تحسين صورتها دون كلفة، بإعلان تأييد قوانين ليبرالية حول الإجهاض، فإنها لم تتردد.

اختار كرايسكي في النمسا وبرانت في ألمانيا هذا التكتيك منذ البداية. وحاول حزب العمال الأسترالي، في مواجهة نمو الحركة النسائية في أستراليا، تحسين صورته بمنح إعانات لمشاريع عديدة للحركة كمراكز علاجات النساء والمآوي. ورغم ضآلة كلفته المالية أتاح ذلك للاشتراكيين الديموقراطيين صرف اهتمام النساء مؤقتا عن مدى ملاءمة سياستهم الإجمالية (بصدد الإجهاض والحضانات مثلا). وأتاح هذا لحزب العمال تقديم نفسه كحزب «مؤيد للنساء».

لكن الأحزاب الاشتراكية الديموقراطية تراجعت بسرعة حينما واجهت العلامات الأولى

لرد فعل بعض قطاعات البورجوازية. فبينما أعلن حزب العمال في بريطانيا شكليا تأييده لحق الإجهاض، ظل هذا الحزب صامتا إزاء الاقتراحات الرجعية في البرلمان الرامية إلى فرض تراجع يعيد القانون حول الإجهاض إلى ما كان عليه قبل 1967. وكانت الاقتراحات الجديدة، التي تقدم بها في البدء نائب من حزب العمال، ترمي كليا إلى تقليص المدة التي يسمح فيها للنساء بالإجهاض، والحد من حق النساء المهاجرات في الإجهاض وإقرار عقوبات قاسية لكل خرق للقانون. وفقط عام 1977، بعد حملة جماهيرية حفزتها حركة النساء المستقلة من خلال «الحملة الوطنية لأجل الإجهاض»، وبضغط من قاعدته، صادق حزب العمال على مقرر مدافع عن قانون 1967.

وأبان الاشتراكيون الديموقراطيون عن فائدة كبيرة لصالح أرباب العمل لما تعلق الأمر بفرض إجراءات تقشف لتقليص مستوى عيش الطبقة العاملة. ورغم التصريحات الطنانة حول إرادة تخفيف عبء النساء العاملات، لم تتردد الحكومات الاشتراكية-الديموقراطية في تقليص الإعانات الممنوحة للخدمات الاجتماعية وفق ما تطلبه البورجوازية. ومؤخرا في الدانمارك الغوا دفعة واحدة 5000 منصب عمل من موظفي الدولة في الحضانات.

5 - منذ سنوات 1930 بعد توطيد البيروقراطية الستالينية سلطتها بالإتحاد السوفياتي وتحويل أحزاب الأممية الثالثة إلى أدوات دفاع عن سياسة الكريملين المضادة للثورة، أصبح الدفاع عن العائلة كنمط مثالي للعلاقات ولإنسانية خط الأحزاب الستالينية عبر العالم. ولم يخدم هذا فقط مصالح الفئة البيروقراطية في الاتحاد السوفياتي وحسب، بل استجاب أيضا لضرورات الدفاع عن الوضع الرأسمالي القائم في كل مكان آخر. وأول مرة طور الحزب الشيوعي الفرنسي نظرياته الرجعية صراحة حول العائلة كانت لما جرى اعتماد قانون العائلة الجديد بالإتحاد السوفياتي سنة 1934 ولما منع الإجهاض سنة 1936.

كيفما كانت ديماغوجية الأحزاب الشيوعية فيما يتعلق بيوم عمل النساء المزدوج، فإن مطالبها الحالية تسير في اتجاه تنظيمه لإتاحة اضطلاع النساء على نحو أسهل بالمهام المنزلية المفروضة عليهن. فسواء تعلق الأمر بتحسين عطل الأمومة أو تقليص ساعات العمل أو تحسين ظروفه، غالبا ما يتم تبرير النضال بتخليص النساء ليتمكن من القيام بمهامهن المنزلية بدل تحريرهن من هذه المهام بإضفاء الطابع الاجتماعي عليها. الحل الآخر المقترح أحيانا هو طلب تقاسمها من طرف الرجال على نحو أكثر عدالة.

لكن ميلاد الحركة النسائية ومحاولات البورجوازية احتوائها والإجابات التي قدمتها تيارات أخرى من الحركة العمالية وكذا ضغوط قواعد الأحزاب الشيوعية نفسها، فرضت على هذه الأخيرة تغيير خطها وتصحيحه. فحتى أكثرها اقتفاء وتبعية بلا قيد ولا شرط

للكريملين، كالحزب الشيوعي الأمريكي، اضطرت في الأخير إلى التخلي عن بعض مواقفها الأشد رجعية كمعارضة كل تعديل للدستور في اتجاه تساوي الحقوق.

وكلما تعمق التجذر، كلما اضطرت الأحزاب الشيوعية إلى المناورة وإبداء مرونة بالمشاركة في الحركة المستقلة للنساء واعتماد خطاب متزايد الراديكالية.

تركت الأحزاب الشيوعية مناضلاتها تنخرط في نقاشات عمومية وتندد بشدة بمسؤوليات الرأسمالية فيما يتعلق بمكانة النساء المخزية. أما فيما يخص البرنامج والممارسة فإن معارضة الأحزاب الشيوعية الفعلية لتحرر النساء هي صورة لرفضها لكل نضال على أساس طبقي لسد حاجات الطبقة العاملة عامة. إنها على استعداد لدفن أي مطلب وحرف أي نضال بغية الحفاظ على ما تجنح إليه من تحالفات طبقية. هكذا رغم التغير الشكلي لموقف الحزب الشيوعي الإيطالي، ورغم قراره بدعم إضفاء طابع ليبرالي على قوانين الإجهاض سنة 1976، تحالف النواب الشيوعيون مع الديموقراطية المسيحية مانعين إصلاح تلك القوانين لكونه عقبة بوجه تحقيق «المساومة التاريخية». علاوة على وجود صراع دائم بين مواقف الأحزاب الشيوعية على المستوى المحلي – حيث تدعم أحيانا النضالات من أجل إقامة حضانات ومراكز إجهاض ومنع الحمل - وسياستها على الصعيد الوطني المؤدية للإجراءات التقشفية التي تقتطع من ميزانيات القطاعات الاجتماعية.

أدت الهوة بين المواقف الشكلية للأحزاب الشيوعية وخياناتها في النضالات الطبقية إلى توترات عنيفة داخلها وكذا داخل النقابات التي تتحكم فيها. هذا لاسيما أن غياب الديموقراطية الداخلية يفاقم حرمانات النساء اللواتي شرعن في إدراك التناقضات بين التزامهن الشخصي في نضال تحرر النساء وخط حزبهن. فلا وسيلة لديهن للتأثير على مواقف منظمتهن. هكذا لما صادق الحزب الشيوعي على اتفاق مونكلوا، وهو اتفاق تعاون طبقي، شكلت نساء من الحزب الشيوعي في مدريد تجمعا معارضا للنضال لأجل الديموقراطية الداخلية.

وفي فرنسا لما بدأ تشكيل الأنوية المعارضة في الحزب الشيوعي سنة 1978، تجمعت مناضلات من هذا الحزب حول جريدة «Elles voient rouge». كن يردن الدفاع عن وجهة نظرهن والنضال ضد السياسة العصبوية للحزب الذي يرفض كل وحدة عمل مع باقي القوى السياسية، سواء حول الإجهاض أو أهداف نضال أخرى.

كما اضطر الستالينيون إلى القيام بتصحيحات على المستوى التنظيمي. بعد الحرب العالمية الثانية شكلت الأحزاب الشيوعية في بعض البلدان منظماتها النسائية الخاصة. وقد حاولت دوما بوجه التجذر الجديد للنساء أن تقدم للطبقة العاملة تلك المنظمات

بصفتها حركة النساء الحقيقية الوحيدة. وقد رفضت الحركة المستقلة ادعاء تلك الأحزاب أنها الناطق باسم نساء الطبقة العاملة. فكان رد فعلها الأول هو تشديد موقفها العصبوي.

ففي إسبانيا مثلا صرحت الحركة الديموقراطية للنساء، التي يتحكم بها الحزب الشيوعي، أنها هي لوحدها حركة نساء. ونصب الحزب الشيوعي نفسه حزبا لتحرر النساء. ورغم قوة الحزب الشيوعي عجزت الحركة الديموقراطية للنساء عن التحكم بتجذر النساء الذي عبر عن نفسه بتكاثر مجموعات النساء على جميع مستويات الدولة الإسبانية. وإزاء عجزه عن فرض الحركة الديموقراطية للنساء كحركة وحيدة للنساء اضطر الحزب الشيوعي إلى الاعتراف بوجود مجموعات أخرى والعمل معها.

6 - ظهرت تناقضات شبيهة في الأحزاب الاشتراكية الديموقراطية إثر انخراط بعض مناضلاتها في حركة النساء. لكن قدرة الستالينيين والاشتراكيين الديموقراطيين على التكيف مع المتطلبات الجديدة للنساء المتجذرات، زاد قدرتهم في التأثير على الحركة. وعندما تقرر هذه الأحزاب مساندة تعبئات جماهيرية، مثلما حصل مؤخرا في بلدان أوروبية عديدة بصدد مسألة الإجهاض، كانت مواقفها الإصلاحية أكثر تأثيرا على جماهير النساء. وسيكون خطأ بخس قدر تأثيرها السياسي.

7 - في الغالب اتخذت المنظمات الماوية الوسطية مواقف عصبوية واقتصادوية إزاء حركة تحرر النساء معتبرة هذه حركة بورجوازية صغيرة تناقض تصورهم للحركة العمالية.

ومع ذلك برز نوعان من الإجابات داخل هذه المنظمات. فالبعض رفض المشاركة في البنيات المستقلة وأنشطة حركة تحرر النساء. وقامت العديد من هذه التجمعات العصبوية بإنشاء مجموعاتها النسائية الخاصة الخاضعة لها ووضعتها في تعارض مع حركة النساء الحقيقية، بحجة أن هذه الطريقة هي الإستراتيجية الثورية الحقيقية الوحيدة.

واتجهت جماعات ماوية ووسطية أخرى صوب المشاركة في الحركة النسائية. لكن يعوزها فهم واضح لعلاقة النضال الطبقي بنضال تحرر النساء. وترفض كل سياسة جبهة موحدة وتبقى في ذيل حركة النساء. وكان ذلك عاملا هاما في الأزمة التي فجرت العديد من هذه المجموعات في نهاية سنوات 1970.

8 - شعرت الحركة النقابية من جهتها بتجذر النساء واضطرت البيروقراطية للاستجابة لضغوط النساء داخل الحركة العمالية المنظمة وخارجها.

في أفضل الحالات حاولت القيادات النقابية، كالستالينيين والاشتراكيين الديموقراطيين، حصر التزامها بمطالب النساء في المسائل الاقتصادية مثل المساواة في الأجور وعطل

الأمومة. وتأخر انخراطها في نضالات كتلك المتعلقة بحق الإجهاض. لكن الطابع الجماهيري للنقابات وتنامي عدد النساء في صفوفها، حيث كان العديد منهن نشيطات باطراد في اللجان النسائية، جعل موقف البيروقراطيين هذا أكثر صعوبة. وبرز هذا بجلاء في أكتوبر 1979 لما دعت الكونفدرالية الوطنية للنقابات ببريطانيا، بضغط متزايد من قاعدتها، إلى مظاهرة وطنية للدفاع عن حق الإجهاض. وقد شارك فيها 50000 متظاهر رجالا ونساء.

وأكثر فأكثر تطرح حاليا داخل الحركة النقابية مسائل مثل الحضانات وجمعنة العمل المنزلي وشروط عمل العاملات وقتا جزئيا والمطالب التفضيلية للنساء. وفي بعض الحالات تربط النساء صراحة هذه المطالب بالضرورة الأعم القاضية بتحطيم التقسيم التقليدي للعمل بين الرجال والنساء. بفرض هذه المطالب ترفض النساء العاملات محاولات الإصلاحيين للحفاظ على الفصل بين المسائل الاقتصادية والنضالات السياسية وكبح أي نضال قد يمتد وينمو. إنهن يساعدن الطبقة العاملة على طرح المشاكل في صيغة جماعية وليس فردية ويشجعن قاعدة النقابات على التوجه صوب منظماتها الطبقية والاستناد إليها لخوض النضال لسد كل الحاجات الاجتماعية.

عندما تحاول النساء كسب دعم المنظمات النقابية وقياداتها للدفاع عن مطالبهن تضطرن أيضا إلى إثارة مسألة الديموقراطية النقابية. ويتوجب عليهن النضال لنيل حق التعبير الحر وتنظيم لجانهن الخاصة واجتماعاتهن غير المختلطة ولأجل تمثيلهن في القيادات، وعليهن النضال لتنظم النقابات حضانات خلال الاجتماعات تتيح لهن نشاطا فعليا في المنظمات العمالية.

أصدرت بعض النقابات منشورات خاصة وأعادت تنشيط لجان نساء محتضرة ونظمت اجتماعات للنساء النقابيات وأقامت دروس تكوين لفائدة المسؤولات النقابيات.

ونظمت القيادات النقابية في بعض البلدان لجان تنسيق نقابية للنساء على الصعيد الوطني والجهوي والمحلي. وفي أماكن أخرى جرى إحداث هكذا لجان بضغط من القاعدة. كما أدى تجذر النساء والأزمة الاقتصادية المتفاقمة إلى ارتفاع نسبة النساء المنظمات نقابيا في بعض البلدان الرأسمالية المتقدمة.

جرى في معظم الحالات تكوين لجان النساء في النقابات بموافقة البيروقراطيين النقابيين. إذ حاولوا بذلك احتواء تجذر النساء في النقابات وتوجيه طاقتهن إلى طريق لا يهدد الوضع القائم المريح على كافة المستويات – بدءا باحتكار الرجال لمناصب القيادة النقابية وصولا إلى التفاهم بين البيروقراطية وأرباب العمل لتجاهل الحاجات الخاصة بالنساء العاملات. لكن هذا تعبير عن الأثر الهام الذي باتت حركة تحرر النساء تمارسه على منظمات الحركة

العمالية. وأصبحت اليوم اللجان النقابية النسائية في الغالب ثمرة حركة النساء بقدر ما هي جزء من الحركة العمالية. إنها في ملتقى هاتين الحركتين وبإمكانها إن كان توجيهها صائبا أن تبين الطريق لكلامها.

تحرر النساء في البلدان المستعمرة والشبه المستعمرة

1 - ليس تحرر النساء شأنا خاصا بنساء البلدان الرأسمالية المتقدمة التي لها مستوى تعليم وحياة مرتفعين نسبيا. بالعكس يتعلق الأمر بعنصر حيوي بالنسبة لجماهير نساء العالم أجمع. وليست البلدان المستعمرة والشبه المستعمرة استثناء.

ثمة تنوع شديد في الظروف الاقتصادية-الاجتماعية للبلدان المستعمرة والشبه المستعمرة وفي تقاليدها الثقافية. فالتنوع يشمل ظروفا بدائية للغاية في بعض المناطق وصولا إلى درجة تصنيع هامة في بلدان كبورتوريكو أو الأرجنتين. لكن كل البلدان المستعمرة والشبه المستعمرة تعاني من عواقب السيطرة الإمبريالية المشتركة. وهو ما ينعكس على نحو خاص على نساء هذه البلدان.

تعني السيطرة الإمبريالية أن علاقات الإنتاج الرأسمالية تداخلت وامتزجت مع أنماط إنتاج وعلاقات اجتماعية قبل رأسمالية من نوع قديم وحولتها وأدمجتها في الاقتصاد الرأسمالي. وكان ظهور الرأسمالية في أوروبا الغربية مطبوعا في البلدان الأكثر تقدما بثورات ديموقراطية بورجوازية استهدفت تحطيم السلطة الاقتصادية والسياسية للطبقات الإقطاعية المسيطرة القديمة. لكن التغلغل الإمبريالي في البلدان المستعمرة غالبا ما عزز الامتيازات والتراتبيات والتقاليد الرجعية للطبقات قبل الرأسمالية المسيطرة، واستند عليها أينما أمكن ذلك للحفاظ على الاستقرار وتوطيد الاستغلال الإمبريالي.

باستعمال التعذيب والإبادة والاغتصاب وأشكال إرهاب أخرى على نطاق جماهيري، بلغت مستوى استعباد مكشوف لسكان إفريقيا الأصليين، اكتسى توسع الرأسمالية الأوروبية طابع استعمار عنيف لأمريكا اللاتينية وبعض أجزاء آسيا وإفريقيا دافعة إياها إلى السوق العالمي. وكانت المسيحية، التي تزامن دخولها مع نغلغل الغزاة الأوروبيين وأحيانا الأمريكيين، إحدى أهم وساءل السيطرة المستعملة.

كان لتغلغل اقتصاد السوق الرأسمالي مفعول متناقض على نساء العالم المستعمر وشبه المستعمر: فهو من جهة أدخل علاقات اقتصادية جديدة تضع الأسس التي تتيح للنساء الشروع في تخطي اضطهادهن العريق،

لكنه من جهة أخرى يأخذ على عاتقه التقاليد القديمة والقوانين الدينية والمسبقات

المعادية للنساء ويستعملها معززا إياها عبر أشكال جديدة من الميز وفرط الاستغلال.

بصفة عامة يرتبط وضع النساء بدرجة التصنيع القائم. لكن التطور المتفاوت والمركب قد يكون مصدر تناقضات صارخة في بعض المجتمعات: في بعض مناطق إفريقيا مثلا تحوز النساء المسؤولات عن الزراعة – التي ما زالت في طور بدائي للغاية - على استقلال اقتصادي نسبي.

2 - يتطور الإنتاج الرأسمالي في البلدان المستعمرة وفق حاجات الإمبريالية. لذا لا يتقدم التصنيع إلا ببطء وعلى نحو مختل ومشوه. وفي أغلب البلدان الشبه المستعمرة تعيش غالبية السكان في القرى وتخضع لزراعات معاشية تستعمل أساليب زراعية شديدة التخلف. وتبقى العائلة، التي غالبا ما تضم الأعمام والعمات والأجداد وأقارب آخرين، الوحدة الأساسية للإنتاج الزراعي الصغير.

تقوم النساء بدور اقتصادي حاسم. فهن لا يعملن في الحقول ساعات طوال وحسب، بل ينجبن أطفالا سيضطلعون بقسطهم من العمل ويضمنون لاحقا أمان المسنين على المستوى الاقتصادي. وتتزوج النساء في عمر المراهقة وينجبن في غالب الأحيان أكثر عدد ممكن من الأطفال. وغالبا ما تحدد قيمتهن بعدد أطفالهن. وتعتبر المرأة العاقر عارا اجتماعيا ومصيبة اقتصادية. وغالبا ما يكون العقم سبب الطلاق.

تحافظ العائلة بفعل وظيفتها الاقتصادية على سطوة قوية جدا على كل أعضائها ولا سيما النساء. وهذا التركيب بين وضع اقتصادي بدائي وثقل العلاقات العائلية يضع النساء الفلاحات اللواتي يعشن في المناطق الزراعية في وضع حرمان واحتقار عميقين. فبصفتهن أفرادا لاحق لهن عمليا على المستوى القانوني وكذا الاجتماعي وغالبا يعتبرن بالكاد كائنات بشرية. إنهن يعشن في الواقع تحت سيطرة ذكور عائلتهن وتحكمهم المطلق. وغالبا جدا يجري اقتسام موارد العائلة الضئيلة بين الذكور أولا، ولا يندر أن تنال الفتيات الصغيرات من الغذاء والعناية أقل مما ينال الصبيان، مما يؤدي إلى قوام هزيل أو موت مبكر بسبب سوء التغذية. ومازال قتل الفتيات يمارس في مناطق عديدة سواء بطريقة مباشرة أو بإهمال مقصود. وكثيرا ما تصل نسبة الأمية 100 % بين النساء.

3 - إن لإدماج البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة في السوق الرأسمالي العالمي عواقب حتمية على المناطق الزراعية. فالتضخم واستحالة منافسة وحدات أكبر تستعمل طرائق أكثر مردودية، هو مصدر موجات هجرة متواصلة من القرى إلى المدن. وغالبا تبدأ هذه الهجرة برجال العائلة الذين يتركون للنساء وللأطفال وللشيوخ عبئا أثقل: أن يتدبروا أمر استخراج ما يسد رمقهم من الأرض.

يفضي البحث اليائس عن عمل إلى جر ملايين العمال إلى مغادرة بلدانهم الأصلية للهجرة نحو البلدان الرأسمالية المتقدمة. وإن حالفهم حظ إيجاد عمل هناك فسيكون في ظروف استغلال فاحش.

ثمة ميل إلى انتهاء العزلة واختفاء التقاليد المتخلفة، لا بسبب الهجرة نحو المدن ومنها فقط بل أيضا بسبب تغلغل وسائل الإعلام الجماهيرية كالراديو والتلفزيون.

4 - مع الهجرة إلى المدن تبدأ ظروف الحياة والعمل الجديدة بمراجعة المعايير التقليدية والخرافات المتعلقة بدور النساء. وتختفي العائلة البورجوازية الصغيرة بسرعة في المدن بوصفتها وحدة إنتاج. ويضطر كل فرد منها إلى بيع قوة عمله فرديا، لكن عدم استقرار العمل والمسؤوليات التي تقع على كاهل الجماهير شبه البروليتارية في المدن إزاء الأقارب الباقين في القرى يجعلان الوحدة العائلية تستمر غالبا في ضم الخالات والأعمام وأبناء الأعمام والأخوان والأخوات ونسلهم، علاوة على الأب والأم والأطفال.

لكن الوحدة العائلية تميل إلى التقلص ضمن البورجوازية الصغيرة وفي قطاعات البروليتاريا الأكثر استقرارا.

وتتيح هجرة النساء إلى المدن إمكان استفادتهن من التعليم والحفاظ على علاقات اجتماعية أوسع وكذا نوعا من الاستقلال الاقتصادي. وتغدو حاجات الرأسمالية، التي تخرج عددا متناميا من النساء من عزلتهن العائلية، مناقضة للترسيمات القديمة حول دور النساء في المجتمع. وباشتغالهن في الصناعة أو الخدمات تشرع النساء في تبوء مواقع كانت من قبل ممنوعة نظرا للمسبقات والتقاليد المتخلفة. و اللائي تمكن من تحصيل تكوين يتيح دخول مهن كالتدريس والتمريض يظهرن كمثال يناقض المواقف التقليدية، وهذا حتى في أعين النساء اللواتي لا يعملن. وتتزعزع أكثر فأكثر خرافة دونية المرأة بفعل هذا الواقع الذي يعيد النظر في خضوعهن العريق.

وحتى النساء اللائي لا يتمكن من الدراسة أو العمل خارج البيت، تتيح لهن ظروف الحياة في المدينة الإفلات من السجن العقلي الذي تفرضه عزلة العائلة القروية. هذا سواء بفعل أثر وسائل الإعلام الجماهيرية أو قرب الحياة والنضالات السياسية أو وجود أدوات منزلية حديثة ومغاسل الخ.

5 - غالبا ما تمثل النساء بالبلدان المستعمرة والشبه المستعمرة نسبة من اليد العاملة أقل مما في البلدان الإمبريالية. وتتراوح تلك النسبة بين 08 و 15 % وبحد أقصى يصل أحيانا 20 % قياسا بالبلدان الرأسمالية المتقدمة حيث تصل هذه النسبة 30 إلى 40 %.

وكما هو معلوم تشغل النساء بالخصوص الوظائف الأقل تأهيلا والأضعف مكافأة والأقل حماية فيما يخص ظروف العمل وضمان أجر أدنى، الخ. هذا لا سيما في الأشغال الزراعية والعمل المنزلي أو أشغال خادمات البيوت حيث تمثلن القسم الأعظم من اليد العاملة. ويمثل متوسط أجر العاملات قرابة ثلث أو نصف أجرة العمال الذكور. وعندما تدرس النساء وينلن تكوينا يجري حبسهن في الأعمال «الخاصة بالنساء» كالتمريض والتدريس على نحو يفوق ما يحصل في البلدان الرأسمالية المتقدمة.

لكن النساء حاضرات أيضا في صناعة النسيج واللباس والأغذية وبعض أقسام الصناعة الكهربائية حيث يمثلن القسم الأكبر من اليد العاملة. واعتبارا للغلبة المطلقة للصناعة الخفيفة في البلدان المستعمرة المصنعة أكثر، يمكن أن تحتل النساء مكانة استراتيجية حاسمة رغم ضعف نسبتهن من مجموع قوة العمل. ففي بورتوريكو مثلا تشكل النساء القسم الأعظم من شغيلة قطاع الصيدلة والكهرباء، وهي أهم صناعات البلد.

إن تشغيل النساء في هذه القطاعات أساسي بالنسبة للأرباح الفائضة للإمبريالية، لأنه في نفس الوقت مصدر عمل رخيص ولأن تشغيل النساء في الأشغال الأقل مكافأة يتيح للرأسماليين تقسيم الطبقة العاملة وإضعافها وكذا الإبقاء على المستوى العام للأجور في أدنى المستويات. ولا يمكن فهم سيرورة التراكم الإمبريالي فهما واضحا دون تفسير دور الاستغلال المفرط للنساء العاملات بالبلدان شبه المستعمرة. تمثل البطالة ونقص الاستخدام في العالم المستعمر برمته مصادر أزمة دائمة، والنساء أول من يتحمل عبء هذا الوضع. فلمساعدة عائلتهن على البقاء، يضطررن غالبا إلى اللجوء إلى مصادر دخل غير قارة، كبيع بضائع رخيصة أو أغذية معدة في البيت وغسل لباس الآخرين. وكثيرا ما تكون الدعارة ملاذا وحيدا.

كما تفاقم البطالة المستشرية إدمان الكحول واللجوء إلى المخدرات، مما يؤدي إلى تشديد العنف إزاء النساء وحالة فقر أكثر مدعاة لليأس.

6 - لم تحصل النساء بعد في بلدان مستعمرة وشبه مستعمرة عديدة على أبسط الحقوق الديموقراطية التي حازتها نساء البلدان الرأسمالية المتقدمة في القرنين التاسع عشر والعشرين. وفي بلدان عديدة ما زالت القوانين تخضع النساء لتحكم الرجال قانونيا. ويشمل هذا بالخصوص القوانين التي تشترط ترخيص الزوج لعمل المرأة، متيحة للرجل التصرف في أجرة زوجته، أو القوانين التي تمنح بنحو آلي للزوج حضانة الأطفال ومسكن زوجته. وما زال تزويـج النساء في بعض البلدان تجارة. كما يمكن اغتيالهن دون معاقبة بسبب المس ب «شرف» الزوج.

وإذا جرت إصلاحات قانونية تضمن للنساء مزيدا من الحقوق فإن ذلك يبقى شكليا في الغالب. وتعجز النساء في الواقع عن تفعيل حقوقهن بفعل الثقل الساحق للفقر والأمية وسوء التغذية وتبعيتهن الاقتصادية والتقاليد المتخلفة التي تطوق وجودهن. تشكل الرأسمالية المحتضرة إذن عائقا بوجه حصول نساء العالم المستعمر على أبسط الحقوق الديموقراطية

7 - مازالت سلطة الدين وتأثيره قويين على نحو خاص بالبلدان المستعمرة والشبه المستعمرة بسبب التأخر الاقتصادي وتعزيز الإمبريالية للتراتبيات الدينية وحمايتها لها. وينعدم فصل المؤسسات الدينية عن مؤسسات الدولة في بلدان عديدة. وحتى عند وجود فصل رسمي تحتفظ العادات والعقائد الدينية بكامل ثقلها. وترتكز بعض القوانين، لاسيما تلك الأكثر همجية إزاء النساء، إلى قوانين دينية. وفي الهند تجري مفاقمة بؤس ملايين النساء بنظام الفئات المغلقة (Castes) الذي يرتكز إلى الديانة الهندوسية رغم أنه غير مكرس بالقانون. وفي البلدان الإسلامية تقضي التقاليد بحجاب النساء، وهي تقاليد ما زالت شديدة التأثير، مستهدفة إقصاء تاما للنساء من الحياة العامة وإنكار كل وجود خاص بهن. وفي البلدان الكاثوليكية يبقى حق الطلاق محدودا في الغالب، إن لم يكن بكل بساطة منعدما.

8 - أما العنف ضد النساء، الذي كان دوما مكونا خاصا لإخضاعهن الاقتصادي والاجتماعي والجنسي طوال مختلف أطوار تطور المجتمع الطبقي، فقد فاقمته التناقضات التي جلبتها السيطرة الإمبريالية.

فبقدر ولوج النساء التعليم والعمل. وما يلازمه من مشاركة أوسع في الحياة الاجتماعية عامة، تتاح لهن حياة أقل انعزالا وأكثر انفتاحا على الحياة العامة، وفي قطيعة تامة مع القيم القديمة ومع التقاليد. لكن محاولة النساء لاستعمال هذه الإمكانات وتخطي دورهن التقليدي غالبا ما تؤدي إلى ردود فعل لدى الزوج أو الأقارب الذكور، ردود فعل قد تؤدي إلى إقصائهن من الدائرة العائلية، عبر ضربهن أو تشويههن وحتى اغتيالهن. وفي أغلب الحالات يكرس القانون هذا النوع من العنف الهمجي ضد النساء. وكثيرا ما يجري قبول العنف عمليا على نطاق واسع لدرجة أنه يبقى دون عقاب حتى في البلدان التي لا تكرسه بالقانون.

9 - تظل إمكانات تعلم النساء في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة محدودا جدا، قياسا بنظيرها في البلدان الرأسمالية المتقدمة. ويتجلى ذلك في نسبة أمية عالية بين النساء. ومن الابتدائي إلى الجامعي تقل نسبة النساء بكثير وتزداد الهوة اتساعا في الدرجات العليا. كل نظام التعليم في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة منظم، على نحو صارخ أكثر

مما في البلدان الإمبريالية، قصد الحفاظ على إقصاء النساء من كل حياة اجتماعية وتلقين الفتيات دور المرأة - الأم - خادمة البيت. والاختلاط نادر وغالبا ما تكون لمدارس الفتيات ميزانية أدنى ومدرسون أقل عددا وشروط تدريس أكثر سوءا. وأينما وجد الاختلاط يتم إجبار الفتيات على متابعة دروس خاصة كالخياطة والطبخ والأشغال المنزلية.

ورغم أشكال الميز هذه، أدى ضغط السوق العالمي إلى تغييرات عديدة فيما يتعلق بتعليم النساء. فالحاجة إلى أطر تقنية أكثر تأهيلا فتح أبوب التعليم العالي للنساء رغم بقاء عددهن محدودا.

10 - تقل إمكانية تحكم نساء العالم المستعمر في وظائفهن الإنجابية عن نظيرها لدى نساء البلدان الإمبريالية. فقلة فرص التعليم، المرتبطة بسطوة الدين على مضمون التعليم نفسه، تعني قلة لا بل انعدام إطلاع النساء على المعلومات العلمية المتعلقة بالإنجاب أو الجنس. ويتعرضن لضغوط على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، لدفعهن لإنجاب أكبر عدد من الأطفال. وحين يتمكن من الحصول على معلومات التحكم في الولادات ووسائل الحد منها، فغالبا ما يندرج ذلك في إطار سياسة عنصرية فرضتها الإمبريالية للتحكم في السكان. وفي بعض البلدان أقامت الحكومة برنامج تعقيم إجباري يمس جماهير النساء. ففي بورتوريكو كان أكثر من ثلث النساء القادرات على الإنجاب ضحية سياسة تعقيم إجبارية بإيعاز من الحكومة الأمريكية. وكثيرا ما يجري فرض التعقيم الإجباري على نساء أقليات مضطهدة كالسكان الهنود في بوليفيا.

وتؤثر الدعاوة العنصرية لضبط السكان على المجتمع برمته حتى في البلدان التي لا يكتسي فيها التعقيم القسري طابع سياسة رسمية، معيقة نضال النساء لفرض التحكم في أجسادهن.

جرى على نطاق واسع استعمال نساء العالم المستعمر وشبه المستعمر موضوعيا لتجريب أساليب منع الحمل. وينتج الإجهاض أيضا عن إكراه وليس اختيارا. فكل سنة تضطر ملايين النساء في البلدان المستعمرة للإجهاض بشكل لا قانوني في أسوأ الشروط مما يؤدي إلى وفيات لا تحصى.

وفي جميع الأحوال تحرم النساء من حق اتخاذ قرار الإنجاب واختيار حينه. وفي ظل الأزمة الاقتصادية لا يمكن لسياسة التحكم في السكان إلا أن تتعزز مضاعفة أمثلة شبيهة لما يقع في بورتوريكو. وسيعزى «الانفجار الديموغرافي» المزعوم إلى المصاعب الاقتصادية للبلدان المستعمرة وشبه المستعمرة بهدف صرف الأنظار عن مسؤوليات الإمبريالية التي تسبب البؤس وتحافظ عليه.

العنصرية والتمييز على أساس الجنس تفرضهما أيضا في العالم المستعمر دعاوة تركز على ترسيمات ثقافية غريبة عن العادات الخاصة بهده البلدان. وإن كانت معايير «الجمال» التي تفرضها صناعة التجميل مصدر لاضطهاد النساء الأوروبيات والأمريكيات، فذلك يصح أكثر عندما يفرض على نساء البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة عبر الإشهار أو الأفلام أو أية أشكال أخرى من الدعاية.

11 - يعزز التأثير القوي للدين التأخر الشديد فيما يتعلق بالجنس، وهو ما يتجلى في وضع مهين للمرأة بوجه خاص. إن التصور العام الذي يرى في النساء كائنات لا جنسية ولكن في نفس الوقت أسيرات رغبات الأزواج الجنسية، هذا التصور مفروض على نساء البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة بعنف يفوق نظيره في البلدان الإمبريالية. وهو يتجلى في التقاليد وفي القوانين وفي استعمال العنف بما فيه بتر العضو الجنسي للفتيات. ومطلوب من النساء أن يحافظن على بكارتهن لأزواجهن. وفي الغالب إذا لم تشبع النساء في البلدان المستعمرة أزواجهن جنسيا أو أتهمن بانعدام البكارة لحظة الزواج يكون ذلك مبررا كافيا للطلاق. والأخلاق الجنسية المزدوجة عند الرجال والنساء واقع أقوى مما في البلدان الإمبريالية. وما ممارسة تعدد الزوجات سوى أقصى مثال عن ذلك.

ويمثل الاضطهاد الشديد للمثليين جنسيا، نساء ورجالا، إحدى أوجه التأخر الجنسي في البلدان المستعمرة.

12 - كون تطور الرأسمالية في العالم المستعمر قد أدمج علاقات اقتصادية واجتماعية قبل رأسمالية (الكثير منها بأشكال مشوهة) أمر يستتبع أن النساء يواجهن، في سبيل تحررهن، كباقي الفئات المضطهدة والمستغلة، مهاما مركبة. وغالبا ما يبدأ النضال ضد السيطرة الإمبريالية وضد الاستغلال الرأسمالي من مشاكل تحرر قومي أو إصلاح زراعي أو حقوق ديموقراطية بقيت دون حل.

سيكون للمطالب الديموقراطية الأولية، كالتي تمنح النساء حقوقا بما هن أفراد مستقلين عن تحكم الزوج، وزن حاسم في نضال تحرر النساء في البلدان المستعمرة. لكن في نفس الوقت ستطرح هذه المطالب وتمتزج فورا مع مشاكل اقتصادية واجتماعية يتطلب حلها إعادة تنظيم المجتمع برمته على قواعد اشتراكية. ومنها مشاكل التضخم والبطالة والسكن ونظام الحماية الاجتماعية والتعليم غير الملائم. ويشمل هذا أيضا المطالب العامة المقدمة من الحركة النسائية في البلدان الرأسمالية المتقدمة والمتعلقة بالحضانات والوسائل الطبية التي تتيح للنساء التحكم في وظائفهن الإنجابية وبحق الشغل والتعليم الخ. لكن أيا من هذه المطالب، حتى التي تمس أبسط الحقوق الديموقراطية، لا يمكن فرضه دون تعبئة

ودون تنظيم الطبقة العاملة، التي تمثل وحدها القوة الاجتماعية القادرة على خوض هكذا نضالات حتى نهايتها وإحراز النصر.

13 - بسبب الضعف النسبي للرأسمالية وللطبقة المسيطرة في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة، تكون الحقوق المدنية، إن وجدت، متقلصة على العموم وسريعة الزوال في الغالب. إن القمع السياسي واسع الانتشار. وعندما تنخرط النساء في النضال - كما عندما تشرع قطاعات أخرى من السكان في التمرد - كثيرا ما تواجهن بالقمع بسرعة، مما يفرض عليهن النضال للحصول على حريات سياسية، كحق الاجتماع وحق التنظيم وحق نشر جريدة أو منشورات أخرى أو حق التظاهر. لذا لا يمكن فصل نضال تحرر النساء عن النضال الأعم من أجل الحريات السياسية.

تجلت مشاركة النساء المتنامية دوما في النضالات الاجتماعية والسياسية في واقع أنهن يمثلن نسبة متزايدة من المعتقلين السياسيين في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة. وهن يتعرضن في السجون لأشكال تعذيب قاسية ومهينة بشكل خاص. كان النضال لأجل تحرير كافة المعتقلين السياسيين، مع إبراز خاص لوضع النساء في السجون، مظهرا أساسيا للنضال لأجل تحرر النساء في هذه البلدان وسيظل كذلك.

وينطوي النضال على بعد عالمي واضح جدا. إذ لا يوجد معتقلون سياسيون في البلدان المستعمرة فحسب بل في مجموع البلدان الرأسمالية المتقدمة. وستظل المطالبة بتحريرهم نقطة استقطاب لأجل حملات التضامن العالمي في حركة تحرر النساء نفسها.

14 - ارتبط نضال تحرر النساء، على الدوام، بنضال التحرر القومي. فالنساء مهما فعلن يصطدمن بالسلطة الإمبريالية. وتمثل ضرورة تحطيم قيود هذه السيطرة مهمة عاجلة ودائمة بالنسبة لجميع مضطهدي هذه البلدان، كما دل على ذلك مجددا مثالا إيران ونيكاراغوا. وتنخرط نساء عديدات في نضال سياسي لأول مرة عبر مشاركتهن في حركة التحرر القومي. ويصبح جليا في سيرورة تطور النضالات أنه سيغدو بإمكان النساء ومن واجبهن أن يقمن بدور أكبر لإحراز النصر. تتحول النساء من خلال النشاط لاسيما أنهن يقمن بأمور حرمت عليهن بموجب الأعراف القديمة. ويصبحن مكافحات وقائدات ومنظمات وأشخاص كاملين يفكرون سياسيا. وتحفز التناقضات العميقة التي يعشنها تمردهن ضد الاضطهاد الذي يتعرضن له بما هن نساء، وتبرز مطالب بمساواة أكبر داخل الحركة الثورية نفسها. ففي فيتنام والجزائر وكوبا وفلسطين وأفريقيا الجنوبية والصحراء وغيرها، كانت نضالات النساء، لأجل إنهاء أشكال اضطهادهن الأكثر قساوة، وثيقة الارتباط بالنضالات المعادية للإمبريالية التي تطورت هناك.

كان لنساء نيكاراغوا المنظمات في إطار جمعية النساء لمواجهة الإشكالية القومية AMPRONAC دور حاسم في إعداد الانتفاضة النهائية ضد ديكتاتورية سوموزا. وكان 30 % من قوات الجبهة الساندينية مؤلفا من نساء منظمات في ألوية نسائية أو في وحدات أخرى. وفي إيران أدت مشاركة النساء في النضال لإطاحة الشاه إلى جر ملايين منهن إلى المشاركة لأول مرة في الحياة السياسية والاجتماعية، مما أيقظ في نفس الوقت رغبتهن في تغيير مكانتهن الخاصة. ورغم وزن الأفكار الدينية الرجعية والإجراءات المتخذة ضد النساء، لا يمكن لتعمق الوعي والنضال المعاديين للإمبريالية ضمن الجماهير الإيرانية إلا أن يحسن شروط نضال النساء من أجل مساواة وحرية أكثر.

كما شرعت مشاركة النساء في نضالات التحرر القومي تغير وعي الرجال فيما يتعلق بقدرات النساء ودورهن. وقد يصبح الرجال، في إطار نضالهم ضد ما يعانون من استغلال واضطهاد خاص بهم، أكثر إدراكا لاضطهاد النساء وأكثر وعيا بالمعركة الواجبة في هذا المضمار، وأكثر وعيا بأهمية كسب النساء كحليفات في النضال.

15 - توجد أيضا أقليات قومية مضطهدة في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة. ففي إيران مثلا تمثل الأقليات المضطهدة 60 % من السكان. وفي أمريكا اللاتينية يمثل السكان الهنود الأصليون أقلية مضطهدة. وتواجه نساء هذه الأقليات اضطهادا قوميا مزدوجا. وسيتطور نضالهن بكيفية تفجرية فور شروعهن في التقدم. وغالبا ما سترتبط مطالب النساء بمطالب القوميات المضطهدة ارتباطا وثيقا وستتبادلان الدعم. فمطلب النساء الخاص بالتعليم مثلا سيمتزج بمطلب رجال ونساء الأقليات القومية لأجل الحق في التعليم باللغة الأصلية.

16 - منذ بداية الثورة القومية في المستعمرات في مطلع هذا القرن، شاركت النساء في الانتفاضات المعادية للإمبريالية. لكن لم توجد تقاليد خاصة بتنظيم النساء بصفتهن نساء حول مطالبهن الخاصة، وكعنصر متميز في هذه النضالات. لكن تطور النظام الرأسمالي منذ الحرب العالمية الثانية فاقم التناقضات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة، مما سيتيح مستقبلا تدخل النساء، على نحو متنام لفرض مطالبهن الخاصة.

أ. شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية نموا للتصنيع في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة، رغم تفاوت درجته بشكل هام حسب مختلف البلدان وحسب حاجات القوى الإمبريالية. واستتبع هذا إمكانية أكبر لولوج النساء التعليم والعمل.

ب. بدأت أشكال التقدم التكنولوجي في مجال الأشغال المنزلية والتحكم في الإنجاب

تصبح معروفة، رغم أنها غير متاحة بنفس القدر القائم في البلدان الإمبريالية، مبرزة إمكان تحرير النساء من عمل ممل وإتاحة تحكمهن في أحد عناصر الوجود الأكثر أهمية: وظيفتهن الإنجابية.

ج. كان للأزمة الاقتصادية للرأسمالية العالمية، التي عبر عنها بجلاء الانحسار العالمي لـ1974-1975، أثر مضاعف في البلدان المستعمرة بقدر ما حاولت الإمبرياليات إلقاء عواقب الأزمة على كاهل جماهير العالم المستعمر. ويسقط أكبر قسط من هذه الأزمة على عاتق النساء في شكل ارتفاع للأسعار واقتطاعات من ميزانيات للصحة هي أصلا هزيلة وتنامي البؤس في القرى. هكذا تتعمق الهوة باستمرار بين الممكن للنساء والقائم بالفعل.

د. يتعزز حاليا تأثير هذا التناقض على تبلور وعي النساء بفعل صدى الحركة العالمية لتحرر النساء التي ألهمت النساء عبر العالم مضفية طابعا شعبيا على مطالبهن ومبررة إياها.

تفضي بنا مختلف العوامل هذه إلى استنتاج أن نضالات تحرر النساء ستصبح مكونا متزايد الأهمية في النضالات الثورية مستقبلا في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة.

وقد يتخذ نضال النساء هذا بعدا تفجريا بسبب الهوة بين المعايير والقيم القديمة والإمكانات التي يفتحها تقدم الرأسمالية التكنولوجي فيما يتعلق بتحرر النساء. كما أن المعايير والقيم التقليدية التي يحافظ عليها الإمبرياليون وخدامهم تناقض دوما نمط حياة نساء عديدات. أي أنه فور شروع النساء في رفض اضطهادهن، ولو من وجهة نظر أولية، يمتزج هذا مع أشكال انفجار اجتماعي أخرى وقد يؤدي بسرعة فائقة إلى تعبئات لجماهير النساء في نضالات تسلك توجها راديكاليا ومعاديا للرأسمالية.

17 - تمثل المواقف والسياسة المتعلقتان بمطالب النساء وحاجتهن بالبلدان المستعمرة وشبه المستعمرة أحد الامتحانات الحاسمة للطابع الثوري ولآفاق وبرنامج كل منظمة تطمح إلى قيادة النضال ضد الإمبريالية. إن الدور والأهمية التي نوليها لنضال تحرر النساء في هذه البلدان والبرنامج الذي نتقدم به لهذا الهدف كلها عناصر تميزنا عن القوى غير البروليتارية التي تدعي قيادة نضال التحرر القومي.

كانت ثمة سمة ميزت دوما برنامج الماركسيين الثوريين وانعكست في مقررات المؤتمر الثالث للأممية الشيوعية.

إذ أولت هذه المقررات اهتماما خاصا لعمل شيوعيي الصين النموذجي عندما نظموا وقادوا تعبئات النساء السابقة للثورة الصينية الثانية في 1925-1927.

إذا لم يصل الحزب الماركسي الثوري إلى إدراك أهمية تنظيم النساء وتعبئتهن وقيادة النضال لأجل تحررهن، ستتمكن التيارات البورجوازية والبورجوازية الصغيرة من قيادة تلك الحركات وحرفها في اتجاه إصلاحي، إن لم يكن معاديا للشغيلة كليا.

18 - إن سبيل الثورة الاشتراكية هو الوحيد الذي يمكن أن يمهد الطريق لتحول نوعي في حياة جماهير النساء بالبلدان شبه المستعمرة. ويعتبر مثال كوبا وفيتنام والصين أهدافا مهمة لنساء آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. إذ تقدم هذه الثورات الاشتراكية حجة جلية على إمكان تغيرات سريعة فور قيام الطبقة العاملة المتحالفة مع الفلاحين بتحطيم قيود السيطرة الإمبريالية. فعندما يتم استبدال قوانين التراكم الرأسمالي بقوانين التخطيط الاقتصادي المعتمد على تأميم قطاعات الإنتاج الأساسية، يصبح ممكنا، حتى داخل البلدان الفقيرة بالعالم شبه المستعمر، تخصيص موارد ضخمة لتطوير التعليم ودور الحضانة والخدمات الصحية والسكن.

وعندما يتم القضاء على النظام الرأسمالي، تصبح البطالة ونقص الاستخدام من رواسب الماضي. وبالعكس نشهد تطورا لخفض ساعات العمل يتيح للنساء مغادرة المنازل وولوج كل قطاعات العمل الإنتاجي بكثافة. وستنمحي تدريجيا العادات والتقاليد الاجتماعية المنغرسة في أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية والرأسمالية بقدر إنجاز هذا التحول وبقدر ما تصبح الطبقة العاملة أكثر اتساعا وأشد قوة.

19 - ستكون نساء البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة في طليعة نضال التغيير الاجتماعي بسبب الاضطهاد الشديد الذي يتعرضن له، ونظرا إلى غياب أي أفق لتحسين أوضاعهن في إطار النظام الرأسمالي.

يجب على فروع الأممية الرابعة أن تعد منهجيا، بواسطة المدارس الداخلية وطرق تربوية أخرى، أعضاءها أنفسهم لفهم أهمية نضال تحرر النساء، حتى وإن لم يرتسم بعد أي نضال جماهيري في الأفق. يجب علينا أن نتبنى توجها سياسيا واعيا يمكننا من كسب النساء للنضال لأجل الاشتراكية ونعمل لتربية وإدماج أشدهن حزما كقائدات لحركتنا.

النساء في الدول العمالية والثورة المغدورة.

1 - جاءت ثورة أكتوبر 1917 وكذا كل الثورات الاشتراكية المظفرة التي تلتها بمكاسب جوهرية للنساء، بما في ذلك الحصول على الحقوق الديموقراطية وإدماجهن في قوة العمل المنتجة. وبشكل جلي دلت الإجراءات المتخذة من طرف البلاشفة بقيادة لينين وتروتسكي أن الثورة البروليتارية تعني التقدم الفوري بالنسبة للنساء.

فقد صادقت الحكومة السوفياتية على جملة قوانين تنظم لأول مرة المساواة بين الرجال والنساء على المستوى القانوني. وأصبح الزواج إجراء تسجيل بسيط مبني على الرضاء المتبادل. وتم إلغاء مفهوم اللاشرعية. وأصبح الإجهاض الشرعي والمجاني حقا لكل النساء. وفي سنة 1927 لم يعد ضروريا تسجيل الزواج ويمكن الحصول على الطلاق بسهولة بطلب إحدى الزوجين. وتم إلغاء القوانين المناهضة للمثليين جنسيا.

وتم إقرار مجانية التعليم و إلزاميته حتى 16 سنة لأطفال الجنسين. ومنح التشريع امتيازات خاصة للنساء فيما يتعلق بالأمومة.

أكد برنامج الحزب الشيوعي لسنة 1919 ما يلي: «إن مسؤولية الحزب حاليا هي التدخل أولا على مستوى الأفكار والتربية بهدف الهدم الشامل لكل آثار التفاوت والأحكام المسبقة، لا سيما داخل الفئات المتخلفة من البروليتاريا والفلاحين. ولا يقتصر عمل الحزب على مسألة المساواة الشكلية للنساء، بل يبذل قصاراه لتحريرهن من الأعباء المادية التي تثقل كاهلهن والمهام المنزلية البالية واستبدالها بمنازل جماعية ومطاعم عمومية ومغاسل وحضانات، الخ». جرى تطبيق هذا البرنامج قدر الإمكان نظرا للتخلف الاقتصادي للجمهوريات السوفياتية الجديدة وفقرها، هذا دون اعتبار الدمار الناتج عن قرابة عشر سنوات من الحرب والحرب الأهلية.

وأجريت محاولة واعية للقضاء على المعايير والمواقف الرجعية تجاه النساء المعبرة عن حقيقة بلد كانت غالبية سكانه من فلاحين، ونسبة النساء من يده العاملة ضعيفة نسبيا، وحيث ثقل التقاليد والعادات الإقطاعية تؤثر في مجموع العلاقات الاجتماعية. طبعا في مثل هذا السياق، وجدت المواقف الرجعية تجاه النساء تعبيرا لها حتى داخل الحزب البلشفي، بما في ذلك داخل قيادته. ولم يكن الحزب منسجما على الإطلاق فيما يخص أهمية تطبيق وتمحيص الإجراءات الضرورية التي تمكن من تطبيق برنامج 1919.

2 - أدى إنهاك طليعة الطبقة العاملة، التي أبيد قسمها الأكبر طوال سنوات الحرب، وكذا فشل الانتفاضات الثورية في أوروبا الغربية غداة الحرب العالمية إلى خلق، طوال العقد الثاني، أسس انتصار الفئة البيروقراطية المعادية للثورة التي يرأسها ستالين. لم تدمر الأسس الاقتصادية للنظام العمالي الجديد لكن فئة اجتماعية ذات امتيازات تمكنت من النمو بسرعة على أرضية فقر روسيا الخصبة وحازت قسطا كاملا من مكاسب الاقتصاد الجديد. وقلبت البيروقراطية، لأجل توسيع امتيازاتها الجديدة، سياسة لينين وتروتسكي في كل المجالات تقريبا بدءا بوجود حكومة مرتكزة على الديموقراطية السوفياتية حتى رقابة العمال للتخطيط الاقتصادي مرورا بحق القوميات المضطهدة في تقرير مصيرها ثم الطابع

الأممي والبروليتاري للسياسة الخارجية.

أبادت الثورة المضاد جسديا، في نهاية الثلاثينات، كل أحياء القيادة البلشفية موطدة ديكتاتورية لازالت حتى اليوم تحتفظ بمئات آلاف المعتقلين في معسكرات ومستشفيات الأمراض العقلية، وتنفي وتقمع بقوة كل من أبدى أدنى المعارضة.

تجلت الثورة المضادة الستالينية بالنسبة للنساء في إقامة نظام عائلي وتعزيزه. وصف تروتسكي هذه السيرورة بالعبارة التالية: «لا يتصور أي تحرر فعلي للنساء دون ارتفاع عام للمستوى الاقتصادي والثقافي ودون تدمير الوحدة العائلية الاقتصادية البورجوازية الصغيرة، ودون تشريك التربية وإعداد الطعام، إلا أن البيروقراطية، بغريزتها المحافظة، ذعرت من «تفكك» العائلة. وبدأ التغني بمدح الوجبة العائلية والغسيل العائلي أي العبودية المنزلية للمرأة. ولتتويج كل ما أقدمت عليه، أعادت البيروقراطية العقوبات الإجرامية ضد الإجهاض، مرجعة النساء رسميا إلى وضعهن كدواب. هكذا، في تناقض مطلق مع ألف باء الشيوعية، أعادت الفئة المسيطرة أكثر بنيات المجتمع الطبقي رجعية وظلامية: العائلة البورجوازية الصغيرة» (كتابات ليون تروتسكي- 1937-38 : Writings of leon Trotsky –2° édition. P129)

3 - كان العامل الأساسي الذي سهل هذا التقهقر هو تأخر المجتمع الروسي ثقافيا وماديا، إذ أعوزته الموارد الضرورية لبناء ما يكفي من حضانات ومساكن ومغاسل ولتمويل الخدمات الضرورية على مستوى تدبير البيت والتغذية بما يتيح القضاء على الأسس المادية لاضطهاد النساء. وساهم هذا التأخر أيضا وإجمالا في الحفاظ على التقسيم الاجتماعي للعمل الموروث عن العهد القيصري.

وتجاوزت البيروقراطية الستالينية الرجعية هذه الحدود الموضوعية فتخلت بشكل واع عن كل منظور في اتجاه تشريك سيتيح تخفيف العبء على كاهل النساء، وبدأت بالعكس تمجد النظام العائلي ساعية إلى تعزيزه بواسطة القيود القانونية والضغوط الاقتصادية.

وكما أشار تروتسكي في «الثورة المغدورة»: «لم يجر هذا التراجع على نمط منافق كريه فحسب، بل سار أبعد بكثير مما تقتضي الضغوط الاقتصادية القاسية»

عززت البيروقراطية النظام العائلي بفعل إحدى دواعي الحفاظ عليه في المجتمع الرأسمالي نفسه أي بصفته وسيلة تلقين سلوك الخضوع للسلطة ومن أجل تأبيد امتيازات أقلية. ويوضح تروتسكي أن «أكثر دواعي عبادة العائلة أهمية هو بلا أدنى شك حاجة البيروقراطية إلى الحفاظ على علاقات تراتبية قارة وفرض انضباط على الشبيبة بمثابة

نقاط ارتكاز لفرض سلطتها»

في سياق هذه السيرورة المضادة للثورة اعتمدت ثانية القوانين القيصرية القديمة ضد المثلية الجنسية بعد نفض الغبار عنها. وبفضل تعزيز العائلة تمكنت البيروقراطية من تأبيد تقسيم هام داخل الطبقة العاملة: التقسيم بين الرجل بما هو «رب الأسرة ومعيلها» والمرأة بصفتها مسؤولة عن المهام المرتبطة بصيانة المنزل بغض النظر عن أنشطتها الأخرى.

كان معنى هذا بوجه أعم الحفاظ على فصل الحياة الخاصة عن الحياة العامة، مع ما يترتب عنه من عزلة، سواء بالنسبة للرجال أو النساء. كما أن تعزيز العائلة النووية وطد أيضا البيروقراطية لأنه شجع انطواء كل عائلة وأتاح للبيروقراطية خفض تكاليف الخدمات الاجتماعية في إطار سياسة عامة للتخطيط في جميع الاتجاهات ما عدا في اتجاه كفاية حاجات العمال.

لم يتكرر الوضع الذي خلقته الثورة البروليتارية والثورة المضادة الستالينية في الاتحاد السوفياتي بصفة ممنهجة في كل الدول العمالية المشوهة بيروقراطيا بأوروبا الشرقية وآسيا. فثمة فروق هامة تعبر عن التفاوت القائم بين البلدان، بل بين الجهات على المستوى التاريخي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي. إلا أنه رغم تباين درجة مشاركة النساء في سيرورة الإنتاج وتفاوت عدد الحضانات والخدمات الاجتماعية الأخرى، تظل السياسة الرسمية لكل البلدان العمالية المشوهة هي الحفاظ على أشكال التفاوت الاقتصادي والاجتماعي المضرة بالنساء وكذا على السياسة الرامية إلى تعزيز العمل المنزلي وتبريره.

4 - تدل إحصاءات الاتحاد السوفياتي الرسمية على أن 90 % من مجموع النساء من فئة 16 إلى 54 سنة القاطنات بالمدن يعملن خارج البيت. بيد أن نساء الاتحاد السوفياتي يقضين في المتوسط ما بين 4 الى7 ساعات يوميا في الأعمال المنزلية علاوة على ثمان ساعات من العمل بصفتهن أجيرات.

يمثل إبقاء مسؤولية المهام المنزلية على كاهل النساء، من تربية الأطفال وطبخ وغسيل وتنظيف وسهر على حاجات أفراد الأسرة الآخرين، الأساس الاقتصادي والاجتماعي للإجحاف والأحكام المسبقة المتعلقة بالنساء وكذا ما يترتب عنها من أشكال تمييز على مستوى العمل والأجور. ويؤثر هذا بعمق على نظرة النساء إلى أنفسهن وإلى دورهن في المجتمع وما يرسمن من أهداف.

أظهر بحث أجري في تشيكوسلوفاكيا في نهاية 1960 أن قرابة 80 % من النساء اللواتي شملهن البحث قبلن فكرة البقاء في المنزل حتى يبلغ طفلهن 3 سنوات، إذا وافق الزوج

وكانت أجرته كافية لحاجات الأسرة. ويكاد هذا لا يفاجئ إذا اعتبرنا أنه خلال نفس الفترة، من ضمن 500 امرأة أستجوبن وكن مهنيا في فئة الأطر، يقوم نصفهن بكامل الأشغال المنزلية (يستغرق ذلك العمل من 4 إلى 5 ساعات يوميا).

تمثل النساء 50 % من أجراء الاتحاد السوفياتي لكنهن حبيسات الأعمال الأقل أجرا والأضعف تأهيلا في القطاعات «الأنثوية» في الصناعة وفي الخدمات. هكذا لا زال 43.6 % من مجموع النساء النشيطات يعملن في الزراعة، بينما يعمل ربعهن في النسيج. وتمثل النساء 80 % من المدرسين في الابتدائي والثانوي، ومجموع العاملين في الحضانات. كما أن 06.6 % فقط من مجموع الشركات الصناعية تديرها النساء سنة 1970. وحسب إحصاءات سنة 1966 بلغ متوسط أجور النساء في الاتحاد السوفياتي 69.3 % من نظيره لدى الرجال مقابل 64.4 % سنة 1924.

يتراوح فارق الأجر سنة 1970 في مجموع البلدان الشرقية بين 27 الى30 % رغم قوانين مساواة الأجور الصادرة بهذه البلدان منذ عقود. ويبين هذا أن النساء لا يقمن بنفس عمل الرجال. ولا يستمر توجيههن نحو الأعمال «الأنثوية» الأقل أجرا فحسب، ولا تسند لهن في الغالب مناصب أقل من مؤهلاتهن فحسب، بل إن نسبة ضئيلة من النساء اللائي يقمن بتدريب يؤدي إلى عمل مؤهل وأفضل أجرا (لاسيما بالصناعة الثقيلة) لا يواصلن العمل في هذه القطاعات لاحقا. إن المسؤوليات العائلية تجعل من الصعوبة بمكان مواكبة المستجدات في تخصص معين. كما أن للقوانين الوقائية التي تحدد شروط العمل الخاصة بالنساء تأثيرات تمييزية في الغالب تمنعهن من العمل في مناصب كالتي للرجال.

وفي سنة 1976 مثلت النساء أكثر من 40 % من العلماء السوفيات، لكن عددهن لم يتجاوز ثلاثة من بين 243 عضو بأكاديمية العلوم السوفياتية. ومن ناحية المسؤوليات السياسية كانت 8 نساء فقط أعضاء باللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ذات 287 عضوا منتخبا. ولا توجد أي امرأة في المكتب السياسي.

في الاتحاد السوفياتي والبلدان الشرقية، كما في البلدان الرأسمالية المتقدمة، تطورت العلوم الطبية والتكنولوجيا إلى درجة كافية لتخفيف عبء النساء المضاعف. إلا أن الغياب الكلي لرقابة العمال الديموقراطية للإنتاج وكذا هيمنة الفئة البيروقراطية ذات الامتيازات كانا مصدر اختلالات بين سيرورة الإنتاج والتخطيط الاقتصادي مؤدية إلى مشاعر غيظ قوية. ومن وجهة النظر هذه، تعاني النساء من عبء البيروقراطية على نحو أكبر قياسا بالرجال بقدر إرغامهن على سد النقص الحاصل على المستوى الاقتصادي

عبر إنجاز يوم عمل مزدوج.

أجبرت إمكانية تفجر هذا الغيظ مختلف فئات البيروقراطية طوال العقد الأخير على تخطيط رفع إنتاج مواد الاستهلاك وكذا تحسين الخدمات الاجتماعية. لكن ظل مستوى منتجات الاستهلاك دون الحاجات والمطامح المتنامية. وظلت الخدمات الاجتماعية أيضا غير ملائمة. وعلى سبيل المثال دلت الإحصاءات الرسمية سنة 1978 أن عدد الحضانات في الاتحاد السوفياتي فاق نظيره بالبلدان الرأسمالية المتقدمة، لكنه لا يستطيع استيعاب سوى 13 من 35 مليون طفل محتاجين إلى حضانة.

لم تتسع الحضانات في تشيكوسلوفاكيا وبولونيا بداية السبعينات سوى لـ10 % من أطفال ما دون ثلاث سنوات ولـ 37 % و45 % تباعا من أطفال ما بين 3 و6 سنوات. هذا في حين تمثل النساء ما بين 40 و45 % من اليد العاملة النشيطة في هذه البلدان. ورغم كل مصاعب هذا الوضع بالنسبة للعاملات، قام بعض الستالينيون الرسميون برد الاعتبار لنظرية «التقسيم الطبيعي للعمل» بين الرجال والنساء. وكان «الحل» المعتمد في تشيكوسلوفاكيا وهنغاريا لتمويه ضعف الخدمات الاجتماعية ولمحاولة عكس ميل نسبة المواليد إلى الانخفاض هو على نحو ما «أجرة منزلية» للأمهات اللائي لديهن طفل أو اثنين يقل عمرهم عن ثلاث سنوات. وفي تشيكوسلوفاكيا ترافق هذا النظام مع زيادة هامة في إعانة الولادة لكل طفل (ما يعادل أجرة شهر عامل). وجلي أن إجراءات من هذا القبيل إنما ترمي إلى الضغط على النساء للبقاء في البيت بالنظر إلى اليوم المضاعف الذي يضاف إلى عملهن الخارجي.

كان عدد المغاسل العمومية ضئيلا جدا (في تشيكوسلوفاكيا وبولونيا والاتحاد السوفياتي لا تفي سوى ب 05. إلى 10 % من الحاجات).

وتلازم ذلك مع انخفاض هائل لعدد الرجال والنساء الذين يأكلون في المطاعم العمومية قياسا بسنوات 1950. فبسبب ارتفاع الأسعار وانعدام الجودة لم يتجاوز سكان تشيكوسلوفاكيا الذين يأكلون خارج البيت 20 % بعد أن كانت النسبة 50 % في الفترة السابقة.

تسير كل هذه العناصر في اتجاه سجن النساء في البيوت، وهو ميل تعززه دعاية البيروقراطية لصالح العمل الجزئي. ويجد هذا تعبيره في ألمانيا الشرقية مثلا في إعطاء النساء يوم عطلة كل شهر للتمكن من إنجاز المهام المنزلية. وبطبيعة الحال لم يمنح هذا «الامتياز الخاص» سوى للنساء.

في أكتوبر 1977 تجلى نفس التوجه الرجعي في تعديل البند 35 من الدستور السوفياتي المتعلق بضمان المساواة في حقوق المرأة. ونص التعديل الدستوري على «الخفض التدريجي لطول يوم عمل النساء اللائي لديهن أطفال صغار». وقد فسر القادة السوفيات أن هذا الحكم الجديد في الدستور تعبير عن خط الحزب والدولة السوفياتية المتجه نحو تحسين وضع «النساء بما هن عاملات وأمهات ومربيات وربات البيوت».

ويتجلى أيضا تعزيز تقسيم العمل بين الرجال والنساء في سياسة الحكومة التي تبذل قصاراها لمحاولة رفع نسبة المواليد قصد كفاية الحاجات من اليد العاملة. (ألمانيا الشرقية هي الاستثناء الوحيد حاليا). وفي الوقت الذي تيسر فيه الإجهاض لنساء البلدان الرأسمالية، أدت محاولة فرض تزايد السكان إلى إجراءات تقلص إمكانيات الإجهاض في كل بلدان أوروبا الشرقية.

والحقيقية أن البيروقراطيات الستالينية تنكرت لتصور لينين وقادة الثورة الروسية الآخرين الذي يعتبر أن الإتاحة التامة للإجهاض حق ديموقراطي أولي للنساء، وبينما كان حق الإجهاض شرعيا بشكل عام في الاتحاد السوفياتي وفي البلدان الشرقية، لم تكف الفئات الحاكمة عن تقليص هذا الحق ووضع النساء في الغالب في ظروف مذلة ومعاقبتهن اقتصاديا عند سعيهن إلى الإجهاض (كرفض العطلة المؤدى عنها في حالة الإجهاض أو رفض اعتبار هذا الأخير عملا طبيا مجانيا).

باستثناء بولونيا رفضت أغلب بلدان الشرق صراحة كل منظور للتربية الجنسية أو الإعلام الجماهيري حول وسائل منع الحمل. وكانت مراكز تنظيم الأسرة شبه منعدمة عمليا وتعذر الحصول على وسائل منع الحمل كالحبوب والتعقيم إلا في حدود ضيقة (كانت 05 % فقط من النساء تستعمل هذه الوسائل في تشيكوسلوفاكيا في بداية سنوات 1970). لكن لم تستطع أي من هذه الإجراءات أن تقلب ميل عدد المواليد إلى التراجع أو أن تخفض عدد الإجهاضات. وأبان البيروقراطيون في مواجهة هذا «المشكل» على قدرة مبدعة كبيرة اختراع وسائل تشجع النساء على إنجاب مزيد من الأطفال. ولجؤوا إلى كل وسيلة ماعدا إضفاء الطابع الاجتماعي على المهام المنزلية. ودرسوا في بولونيا إمكان اللجوء إلى «أجرة منزلية» أو فرض ضريبة على دخل ربات البيوت اللواتي يرفضن الإنجاب أو رفع سن التقاعد النساء من 60 إلى 65 لتمويل صندوق مخصص لإعانة الأمومة أو خفض سن التقاعد إلى 55 سنة لإتاحة مشاركتهن في حضانة صغار الأطفال. ومن جهة أخرى اتخذت البيروقراطية الستالينية في الصين إجراءات اقتصادية خاصة تعاقب الأزواج الذين أنجبوا أكثر من طفلين قصد الحد من نمو عدد السكان. إن حق الاختيار خاضع للقرارات

الاقتصادية التي تتخذها البيروقراطية.

تميل سياسة البيروقراطية في كل بلدان أوروبا الشرقية والصين إلى تشديد القمع الجنسي. فالتقليصات الشديدة على مستوى السكن ونوع التربية التي يتلقاها الأطفال منذ الصغر ورفض كراء غرف فنادق لغير المتزوجين، والضغوط على الناس ليتزوجوا في وقت متأخر، هذه كلها عناصر توضح الأخلاق السائدة على المستوى الاجتماعي ومعارضة البيروقراطية لكل شكل للتحرر الجنسي. وطبعا تمثل النساء بالنظر إلى مكانتهن في العائلة أول من يؤدي كلفة هذه السياسة وهذه المعايير القمعية.

5 - لن تحرز نساء البلدان المنحطة تحررهن الشامل دون ثورة سياسية تنزع السلطة من فئة البيروقراطية وتعيد إرساء الديموقراطية العمالية. ورغم قلة علامات ارتقاء مستوى الوعي بخصوص اضطهاد النساء، لا يوجد حاجز مطلق بين البلدان الرأسمالية والدول العمالية، ولاسيما بين أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية. وحتما ستتأثر نساء البلدان العمالية بتجذر نساء باقي البلدان وبما ستقدمه من مطالب. وسيكون نضال النساء لأجل تحررهن عنصرا هاما في سيرورة إعادة النظر لأجل إطاحة الأنظمة البيروقراطية وإرساء ديموقراطية اشتراكية. وتمثل المطالب المتعلقة بتشريك المهام المنزلية وجها حاسما من أوجه البرنامج الانتقالي للثورة الاشتراكية القادمة.

من زاوية نظر معينة وقياسا بالبلدان الرأسمالية المتقدمة يمنح الاستقلال الاقتصادي ووضع النساء بالبلدان العمالية مثالا إيجابيا. لكن تاريخ الاتحاد السوفياتي يبين بجلاء تام أن الأسرة هي حجر زاوية لاضطهاد النساء. فطالما استمر الاستعباد المنزلي للنساء وجرى تشجيعه بالإجراءات الاقتصادية والسياسية الرسمية، وطالما لم تسند وظائف الأسرة فعلا لمؤسسات اجتماعية أرقى، يظل كل إدماج فعلي للنساء في الحياة الإنتاجية والاجتماعية مستحيلا. إن مسؤولية النساء في المهام المنزلية هو مصدر ما تواجهن من تفاوتات في الحياة اليومية والتعليم والعمل والحياة السياسية.

6 - تمثل الثورة المضادة الستالينية فيما يخص النساء والعائلة، ودرجة التفاوت الهامة التي تمس النساء في الاتحاد السوفياتي بالخصوص، بعد 60 سنة من ثورة أكتوبر، أحد عوائق استقطاب الماركسية الثورية للنساء اللائي يتجذرن بالبلدان الأخرى. وكما هو الأمر في نقاط أخرى عديدة يجري الخلط بين السياسة الستالينية وبين اللينينية بدل الاعتراف بحقيقتها بما هي إنكار للينينية. وغالبا ما تنظر النساء اللائي يناضلن في أماكن أخرى إلى ما يجري في الاتحاد السوفياتي وفي البلدان العمالية المشوهة قائلة: «إن كان هذا هو ما تمثله الاشتراكية بالنسبة للنساء فلسنا بحاجة إليها بتاتا». ويستعمل العديد من أعداء الماركسية

وضع النساء في هذه البلدان «حجة» على أن طريق تحرر النساء لا يمر عبر الصراع الطبقي. لذا فإن المعركة لكسب القيادات النسائية في بلدان أخرى من العالم وثيقة الارتباط بتطور الثورة السياسية في البلدان العمالية المشوهة أو المنحطة، وكذا بقدرتنا على تقديم صورة مغايرة عن الاشتراكية التي نناضل من أجلها بما نحن ماركسيين حقيقيين.

الأممية الرابعة والنضال لأجل تحرر النساء

توجهنا:

1 - تحيي الأممية الرابعة وتدعم صعود موجة جديدة من نضالات النساء لأجل إنهاء اضطهادهن الذي دام قرونا. أننا بنضالنا في الصف الأول نثبت قدرة الحزب العالمي للثورة الاشتراكية على تقديم قيادة تستطيع خوض نضال تحرر النساء حتى النهاية. وهدفنا هو كسب ثقة قيادة جماهير النساء بالبرهنة على أن برنامجنا وتوجهاتنا المرتكزة على النضال الطبقي ستؤدي إلى إلغاء اضطهاد النساء بنهج طريق الثورة البروليتاريا الظافرة وإعادة البناء الاشتراكي للمجتمع.

2 - يندرج توجه الأممية الرابعة هذا في إطار التقليد العريق للماركسية الثورية. وهو يستند على الاعتبارات التالية:

أ- ظهر اضطهاد النساء في مرحلة الانتقال من المجتمع اللاطبقي إلى المجتمع الطبقي. وهو لازم للحفاظ على المجتمع الطبقي بوجه عام وعلى الرأسمالية بوجه خاص. لذا يمثل نضال جماهير النساء ضد اضطهادهن إحدى أوجه النضال ضد السيطرة الطبقية الرأسمالية.

ب- تشكل النساء في نفس الوقت مكونا هاما للطبقة العاملة وحليفا كامنا قويا للطبقة العاملة في النضال لإطاحة الرأسمالية. ولا يمكن أن ترسي النساء الشروط المسبقة لتحررهن دون الثورة الاشتراكية. ويتعذر على الطبقة العاملة أن تنجز مهامها التاريخية دون تعبئة جماهير النساء في النضال لأجل تحررهن الخاص.

إن تدمير الدولة البورجوازية، واجتثاث الملكية الرأسمالية، وتحويل القواعد والأسبقيات الاقتصادية للمجتمع، وتوطيد سلطة دولة جديدة مرتكزة على التنظيم الذاتي للطبقة العاملة وحلفائها، والنضال الدائم لإلغاء كل أشكال الاضطهاد في العلاقات الاجتماعية الموروثة عن المجتمع الطبقي، كل هذا لا يمكن تحقيقه، في آخر المطاف، دون مشاركة وقيادة واعيتين من قبل حركة مستقلة لتحرر النساء.

لذا فإن دعمنا لبناء حركة مستقلة لتحرر النساء جزء لا ينتقص من استراتيجية الحزب

العمالي الثوري. وهو نابع مباشرة من طابع اضطهاد النساء نفسه، ومن التقسيمات الاجتماعية التي خلقتها الرأسمالية نفسها وطريقة استعمالها لبث الشقاق في الطبقة العاملة وحلفائها وإضعافهما في النضال لأجل إلغاء المجتمع الطبقي.

ج. كل النساء مضطهدات بصفتهن نساء. ولا محالة تتسم النضالات حول أوجه خاصة لاضطهاد النساء بمشاركة نساء مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية. وحتى بعض النساء البورجوازيات، بتمردهن ضد اضطهادهن بما هن نساء، قد يقطعن مع طبقتهن ويتم كسبهن لمعسكر الحركة العمالية الثورية الذي يجسد طريق تحررهن.

وكما أكد لينين في نقاشاته مع كلارا زيتكيين، يتيح النضال حول أوجه اضطهاد النساء إمكان إصابة صلب العدو الطبقي و«إثارة وتأجيج الاستياء والمخاوف والتناقضات والصراعات داخل البورجوازية وأصدقائها الإصلاحيين... وكل إضعاف للعدو هو تعزيز لمعسكرنا.» وثمة عنصر أكثر أهمية من وجهة نظر الحزب الماركسي الثوري: فكثيرا ما قد يمثل التمرد ضد اضطهادهن بما هن نساء نقطة انطلاق تجذر فئات هامة من نساء البورجوازية الصغيرة التي يجب على الطبقة العاملة أن تظفر بدعمها.

د. كل النساء مضطهدات لكن تتباين آثار هذا الاضطهاد عند النساء حسب طبقتهن. فاللائي يتعرضن لأكبر استغلال اقتصادي هن على العموم من يعانين أيضا بشدة من اضطهادهن بما هن نساء. هكذا تمهد حركة تحرر النساء الطريق لتعبئة العديد من النساء ضمن الأكثر عرضة للاضطهاد والاستغلال والتي قد لا نصل إليها بنفس السرعة عبر نضالات الطبقة العاملة.

هـ. إن كانت كل النساء عرضة للاضطهاد بصفتهن نساء، فإن حركة تحرر النساء الجماهيرية التي نصبو إلى بنائها يجب أن تكون بروليتارية أساسا في تركيبها وفي توجهها وفي قيادتها. فوحدها حركة من هذا القبيل منغرسة في فئات نساء الطبقة العاملة الأكثر عرضة للاستغلال، ستكون قادرة على خوض المعركة لأجل تحرر النساء حتى النهاية ودون تردد، بالتحالف مع القوى الاجتماعية التي توازي مصالحها الطبقية مصالح النساء أو تلتقي معها. ووحدها حركة من هذا القبيل ستستطيع القيام بدور تقدمي في شروط تفاقم الصراع الطبقي.

و. ضمن هذا المنظور بعيد المدى، تكتسي نضالات النساء في النقابات وفي العمل أهمية خاصة لأنها تعبر عن العلاقات الحيوية بين حركة النساء والحركة العمالية وتفاعلهما. وينعكس هذا في التجذر المتنامي لنساء الطبقة العاملة حاليا، وفي إدراك قوى حركة تحرر النساء المتزايد لضرورة توجهها نحو نضالات العاملات، وفي عزم بعض قطاعات

البيروقراطية النقابية في بلدان عديدة على الشروع في اتخاذ مبادرات تخص مطالب النساء. تشير كل هذه العناصر إلى طابع حركة تحرر النساء وتركيبها المستقبليين وكذا الطبيعة الطبقية للقوى التي ستقودها.

ز. نضالات النساء ضد اضطهادهن بما هن جنس وثيقة الارتباط بنضالات العمال بصفتهم طبقة، لكن دون أن تكون تابعة لها كليا ودون أن تتماهى معها. لا يمكن أن تظفر النساء بتحررهن إلا بالتحالف مع القوة المنظمة للطبقة العاملة. لكن هذه الضرورة التاريخية لا تعني بتاتا أن على النساء الانتظار لخوض نضالاتهن، كيفما كانت، حتى تستبدل البيروقراطية العمالية القائمة بقيادة ثورية تعيد رفع لواء تحرر النساء. كما لا يتحتم على النساء انتظار أن تخلق الثورة الاشتراكية القواعد المادية اللازمة لإنهاء اضطهادهن. على العكس ليس للنساء المناضلات لأجل تحررهن أن ينتظرن من أحد أن يدلهن على الطريق. عليهن أن يكن في طليعة شن النضالات والدفع بها. وهكذا سيضطلعن بدور قيادي داخل مجموع الحركة العمالية وسيساهمن في خلق طراز القيادة ذي التوجه النضالي الطبقي اللازم للتقدم على كل الجبهات.

ح. يمثل التمييز على أساس الجنس إحدى أقوى الأسلحة المستعملة من طرف الطبقة المسيطرة لتقسيم الحركة العمالية وإضعافها. لكنه لا يكتفي بالتقسيم ومعارضة الرجال بالنساء بل ينغرس في طابع المجتمع الطبقي نفسه وفي الكيفيات العديدة التي تلقن بها الأيديولوجية البورجوازية لكل فرد منذ ولادته. يواجه أرباب العمل كل قطاع من الطبقة العاملة بالقطاعات الأخرى. ويشجعون فكرة أن مساواة النساء لا يمكن أن تكون إلا على حساب الرجال، بانتزاع مناصب الشغل منهم وبخفض أجورهم وحرمانهم من الرفاه المنزلي. كما تلعب البيروقراطية الإصلاحية للحركة العمالية هي أيضا على هذه التقسيمات لتحافظ على تحكمها. إنه كابح يثقل كاهل النساء والرجال على حد سواء متجاوزا الانقسام على أساس الجنس. إن تربية جماهير العمال، رجالا ونساء، عبر الدعاوة والتحريض والعمل حول حاجات النساء تمثل قسما أساسيا من النضال لتخليص الطبقة العاملة من سيطرة الأيديولوجية البورجوازية الرجعية. إنها عنصر لا غنى عنه لتسييس الحركة العمالية وتربيتها الثورية.

ط. لن تبلغ الطبقة العاملة كامل قوتها ومقدرتها ووحدتها إلا إذا شرعت الحركة العمالية في تجاوز انقساماتها الداخلية. ولا يمكن تحقيق هذه النتيجة إلا بوصول العمال إلى إدراك أن المزايا المادية النسبية لوجود بعضهم في قمة سلم الأجور ليست ناتجة عن كون آخرين عرضة لأشكال التمييز ومضطهدين على نحو خاص. بل على العكس أرباب العمل هم

المستفيدون من هذه الترتيبات وهذه الانقسامات. إن المصالح الطبقية لكافة العمال هي نفسها التي تعبر عنها مطالب وحاجات أكثر فئات الطبقة عرضة للاضطهاد وللاستغلال: النساء والقوميات المضطهدة والعمال المهاجرين والشباب وغير المنظمين والعاطلين. وتحوز حركة النساء دورا بالغ الأهمية لتربية الطبقة العاملة وإفهامها هذه الحقيقة.

ي. يندرج النضال لاقتياد الحركة العمالية إلى تبني مطالب النساء في إطار النضال لجذب الطبقة العاملة إلى التفكير من زاوية نظر طبقية والنضال سياسيا. إنه محور مركزي في معركة تحويل النقابات إلى أدوات نضال ثوري تخدم مصالح الطبقة العاملة برمتها. إننا بمحاربة جهود أرباب العمل الرامية إلى الحفاظ على التقسيم داخل الطبقة العاملة، نبذل قصارانا لكسب قاعدة النقابات. لاسيما العمال الشباب الأكثر كفاحية. وبقدر استطاعتنا الانتصار في هذه المعركة، بقدر ما سنرى البيروقراطية تنقسم. وشيئا فشيئا ينزاح الذين يرفضون الدفاع عن مصالح الغالبية الأشد عرضة للاضطهاد وللاستغلال.

لا ينفصل نضال الحزب الثوري للظفر بالهيمنة داخل الطبقة العاملة عن النضال لإقناع الطبقة العاملة ومنظماتها بالاعتراف بنضالات النساء ودعمها بما هي جزء من نضالاتها الخاصة.

ك. ليس النضال ضد اضطهاد النساء مسألة ثانوية أو هامشية. إنها مشكل حيوي للحركة العمالية لاسيما في مرحلة احتداد التقاطب الطبقي.

بفعل ما تولده مكانة المرأة في المجتمع الطبقي من كثرة القلق والمخاوف العميقة جدا، ونظرا إلى أن الإيديولوجيا المرسخة لدونية النساء تحافظ على سطوة قوية لاسيما خارج الطبقة العاملة، تظل النساء هدفا مفضلا لكل المنظمات الدينية والرجعية والفاشية. وسواء تعلق الأمر بالديموقراطيين المسيحيين أو الكتيبة la Phalange أو أعداء حق الإجهاض، تتوخى الرجعية بالخصوص دعم النساء زاعمة التوجه إلى حاجتهن الخاصة ومستفيدة من تبعيتهن الاقتصادية في ظل الرأسمالية وواعدة بتخليص النساء مما يتحملن من عبء أشد وقعا في كل مراحل الأزمة الاجتماعية.

منذ شعار الحركة النازية «kinder-kirche-kuche» (الأطفال والكنيسة والمطبخ) حتى تعبئة النساء البورجوازيات من قبل الديموقراطيين المسيحيين في الشيلي خلال مظاهرات الطنجرات casseroles الفارغة في 1971، أتبث التاريخ مرارا عديدة أن الخرافة الرجعية حول الأمومة والعائلة هي إحدى أقوى أسلحة البورجوازية لخدمة الرجعية.

مرة أخرى أتبث الشيلي، على نحو مأساوي، أنه إذا فشلت الحركة العمالية في تقديم

برنامج وتوجه ثوريين مستجيبان لحاجات جماهير النساء والدفاع عنها، فإن عددا من نساء البورجوازية الصغيرة أو حتى الطبقة العاملة سيتجند في معسكر الرجعية أو يجري تحييده بما هو سند محتمل للبروليتاريا.

تتضاءل حظوظ انتصار الرجعية بفعل التغيرات الموضوعية في دور النساء الاقتصادي والاجتماعي والتجذر الجديد للنساء مع ما يستتبع من تبدل العقليات والمواقف. ويمثل هذا مصدرا جديدا للتفاؤل الثوري لدى الطبقة العاملة. كما أن الطابع الجماهيري لبروز الوعي النسائي في إسبانيا، والذي يمثل إحدى أهم مكونات صعود النضال الطبقي بعد وفات فرانكو، يدل على السرعة المحتملة لتفكك السطوة الأيديولوجية للكنيسة والدولة في حقبة اختمار ثوري، وهذا حتى في قطاعات السكان التي كانت مرتعا لها.

ل. بإمكان الثورة البروليتارية أن تنشئ القواعد المادية لتشريك العمل المنزلي وتضع قواعد المساواة الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للنساء، لكن إعادة البناء الاشتراكي للمجتمع هذه، التي سترسي كل العلاقات الإنسانية على أسس جديدة، لن تتم فورا وآليا.

سيتواصل النضال خلال مرحلة الانتقال نحو الاشتراكية لأجل اقتلاع كل أشكال الاضطهاد الموروثة عن المجتمع الطبقي. فالتقسيم الاجتماعي للعمل على أساس الجنس، مثلا، يجب إلغاؤه في كل دوائر النشاط انطلاقا من الحياة اليومية إلى المنشئات. وسيجب اتخاذ قرارات متعلقة بتوزيع الموارد غير الكافية. وسيجب وضع خطة اقتصادية تراعي حاجات النساء الاجتماعية وتساهم في تشريك متسارع للمهام المنزلية. سيكون الحفاظ على تنظيم النساء المستقل شرطا مسبقا للوصول ديموقراطيا إلى قرارات اقتصادية واجتماعية صائبة. هكذا ستقوم الحركة المستقلة للنساء، حتى بعد الثورة بدور لا غنى عنه بصفتها ضامنة لقدرة الطبقة العاملة برمتها، رجالا ونساء، على إنجاح التحويل الاجتماعي.

إن لاستراتيجية نضالنا ضد اضطهاد النساء، المرتكزة على النضال الطبقي، ولإجابتنا على سؤال تعبئة الطبقة العاملة والنساء جنبا إلى جنب، ثلاثة أوجه: مطالبنا السياسية وأساليب نضالنا واستقلالنا الطبقي.

مطالبنا

من خلال مجموع مطالبنا المتعلقة بكل المسائل، بدءا بحرية التنظيم السياسي حتى البطالة والتضخم، مرورا بالإجهاض والتكلف بالأطفال والرقابة العمالية وتسليح البروليتاريا، نسعى إلى ربط الحاجات والنضالات والمستوى الحالي لوعي جماهير العمال مع ذروة الثورة الاشتراكية. ونقدم مطالب مستجيبة للاضطهاد الخاص بالنساء بصفتها

جزءا من هذا البرنامج الانتقالي.

يتوجه برنامجنا شطر المسائل التي قد تدفع النساء للنضال لأجل كسر نير اضطهادهن ورفض امتيازات البورجوازية. ويراعى كل مظاهر اضطهاد النساء: القانوني والاقتصادي والاجتماعي والجنسي ويقدم إجابات حول كل هذه المشاكل.

تتوجه هذه المطالب إلى المسؤولين عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي ينغرس فيها اضطهاد النساء: البورجوازية وحكومتها ووكلائها. ونرسم لحركة تحرر النساء أهدافا واضحة. ونقدم مطالبنا و دعاوتنا على نحو يبين كيف أن مجتمعا غير مبني على الملكية الخاصة و الاستغلال والاضطهاد سيغير جذريا حياة النساء في كل المجالات.

يحتوي مجموع المهام والشعارات هذا على مطالب آنية وديموقراطية وانتقالية. بعضها يمكن انتزاعه من البورجوازية خلال النضال الذي سيفضي إلى الثورة الاشتراكية. وتمثل هكذا انتصارات مصدر استيحاء وثقة متنامية واستقلال. وستكون مطالب أخرى محققة جزئيا. وستواجه المطالب الأساسية مقاومة حتى النهاية من طرف الماسكين بالملكية والثروة، ولن تتم تلبيتها سوى بالظفر بالسلطة والبناء الاشتراكي للمجتمع.

ستصل جماهير النساء إلى إدراك الروابط بين الاضطهاد والسيطرة الطبقية التي تعانين منها من خلال النضال لأجل هذه المطالب، سواء التي تقدم حلولا للاضطهاد الخاص بالنساء أو التي تستجيب لحاجات القوميات المضطهدة والطبقة العاملة برمتها.

تتمحور مطالبنا الموجهة لإلغاء الاضطهاد الخاص بالنساء حول النقاط التالية:

1. مساواة كاملة، قانونية وسياسية واجتماعية لصالح النساء

لا تمييز على أساس الجنس. وحق كل النساء في الاقتراع والانخراط في نشاط عمومي، وتكوين منظمات سياسية أو الانضمام إليها، والحياة والسفر حيث يحلو لهن، والقيام بكل نشاط من اختيارهن. وإلغاء كل القوانين والأنظمة التي تؤدي إلى أشكال تمييز إزاء النساء. وتمديد كل الحقوق الديموقراطية التي انتزعها الرجال لتشمل النساء.

2. حق تحكم النساء في أجسادهن.

للمرأة وحدها دون غيرها حق اختيار تفادي أو وقف حملها. ويستتبع هذا رفض خطط التحكم في السكان التي هي أدوات للعنصرية أو للمسبقات الطبقية الرامية إلى إلقاء مسؤولية شرور المجتمع الطبقي على جماهير العمال والفلاحين.

أ. إلغاء كل التقليصات الحكومية في مجال الإجهاض ومنع الحمل، بما فيه للقاصرين

والعاملات المهاجرات وكل المحرومات من الحقوق المدنية.

ب. حرية الإجهاض ومجانيته: لا تعقيم إجباري، ولا أي تدخل حكومي في حق اختيار النساء سواء في الإنجاب أو توقيته. حق المرأة في كل وسيلة إجهاض أو منع حمل يقع عليها اختيارها.

ج. مجانية منع الحمل وأوسع إعلام. مراكز لمنع الحمل والتربية الجنسية تمولها الدولة في المدارس والأحياء والمستشفيات والمنشآت.

د. الأسبقية في البحث الطبي لتطوير موانع الحمل للرجال وللنساء، فعالة ودون أخطار. وإلغاء كل تجريب طبي وصيدلي على نساء دون موافقتهن ودون إعلامهن الكامل. وتأميم صناعة الأدوية.

3. إلغاء القوانين العائلية البورجوازية والإقطاعية، المنافقة والمهينة.

أ. فصل الكنيسة عن الدولة.

ب. إلغاء كل الزيجات الإجبارية وبيع وشراء النساء. وإلغاء كل القوانين ضد الخيانة الزوجية. إلغاء القوانين المانحة للرجال «حقوقا زوجية» على النساء. إلغاء كل القوانين البائدة أو الدينية التي تنص على معاقبة النساء أو ممارسة العنف ضدهن أو حتى قتلهن بما هن زوجات وأخوات وبنات متهمات بجرائم مزعومة ضد «شرف الذكور».

ج. إلغاء كل القوانين التي تمنع زواج رجال ونساء من أعراق أو ديانات أو قوميات مختلفة.

د. الزواج بالموافقة الحرة وبالتسجيل المدني.

هـ. الحق الأوتوماتيكي في الطلاق بطلب من أحد الزوجين. إعانة من الدولة وتكوين مهني للنساء المطلقات وبدون موارد.

و. إلغاء مفهوم «اللاشرعية». وإلغاء كل تمييز إزاء الأمهات العازبات وأبنائهن. وإلغاء النظام الشبيه بالسجون في المراكز المخصصة للأمهات العازبات وللنساء اللواتي لا ملجأ لهن.

ز. التحمل المادي للأطفال وتربيتهم يجب أن يؤول إلى المجتمع بدل الوالدين. إلغاء كل القوانين التي تمنح الوالدين حقوقا ورقابة كاملة على الأبناء. إصدار قوانين ضد إساءة معاملة الأبناء وتطبيقها بصرامة.

ح. إلغاء كل القوانين التي تعاقب البغايا، وإلغاء كل القوانين التي تعزز التمييز رجال-نساء في مجال الجنس وإلغاء كل القوانين التي تعاقب الشباب بسبب أنشطة جنسية.

ط. إلغاء كل أشكال جدع النساء عبر ممارسات التعقيم والختان (استئصال البظر).

ي. إلغاء كل القوانين ضد المثليين جنسيا، وإلغاء كل تمييز ضد المثليين جنسيا في مجال التشغيل والسكن وحضانة الأطفال، وإلغاء كل تصوير ساخر (كاريكاتور) للمثليين جنسيا في الكتب ووسائل الإعلام وعرض العلاقات المثلية الجنسية على أنها انحراف مضاد للطبيعة.

ك. أشكال العنف ضد النساء - المكرسة غالبا بقوانين العائلة الرجعية - هي واقع يومي تعيشه كل النساء بشكل أو بآخر. إن لم يبلغ أقصى أشكاله، الاغتصاب أو الضرب، فثمة دوما تهديد بالاعتداء الجنسي الضمني من خلال الترويـج الواسع جدا لأدب الخلاعة والملاحظات والحركات المخلة بالحياء التي تتعرض لها النساء دوما في الشارع وفي العمل.

نطالب بإلغاء القوانين المستندة على افتراض أن النساء ضحايا الاغتصاب هن مذنبات. ونطالب بفتح مراكز مستقلة عن البوليس والعدالة لإيواء وإرشاد ومساعدة النساء ضحايا الضرب والاغتصاب وباقي النساء ضحايا العنف الجنسي، وتحسين النقل العمومي وإنارة الشوارع، وغيرها من الخدمات الاجتماعية من أجل أمان أفضل للنساء اللواتي يخرجن لوحدهن.

أشكال العنف ضد النساء هي نتاج مسموم لظروف المجتمع الطبقي العامة الاقتصادية والاجتماعية. وهي تتكاثر حتما في فترات الأزمة الاجتماعية. لكننا نحاول أن نلقن الرجال والنساء أنه لا يمكن اقتلاع العنف الجنسي دون تغيير الأسس التي يستند عليها تدهور مكانة النساء الاقتصادية والاجتماعية والجنسية. ونندد باستعمال القوانين ضد الاغتصاب على نحو عنصري ومعادي للعمال يضرب رجال القوميات المضطهدة. ونستبعد المطالب التي ترفعها بعض النسويات الرامية إلى إنزال عقوبات قاسية بالمحكوم عليهم بفعل الاغتصاب أو تعزيز الجهاز القمعي للدولة، التي تشتهر شرطتها بكونها أشد عنفا ضد النساء.

نعارض كل رقابة أدبية حتى ولو اتخذت النضال ضد الخلاعة ذريعة.

4. استقلال النساء الاقتصادي التام

أ. ضمان الشغل مع الأجرة بالتعريفة النقابية لكل النساء التي ترغبن في العمل مع ربط ذلك بسلم متحرك لساعات العمل وللأجور لأجل محاربة التضخم والبطالة لدى الرجال والنساء. وتخفيض مدة العمل للجميع.

ب. إلغاء القوانين التمييزية التي تحرم النساء من حق تلقي أجورهن الخاصة وأملاكهن الفردية والتصرف بها.

ج. أجرة متساوية لعمل متساو وحد أدنى وطني للأجور بناء على شبكة النقابات.

د. لا تمييز ضد النساء في المهن وفئات العمل والتعليم ودورات التكوين.

هـ. إجراءات تفضيلية فيما يخص التشغيل والتكوين والترقية وحتى الأقدمية لفائدة النساء وغيرهن من فئات العمال ضحايا فرط الاستغلال بهدف إلغاء التمييز الممنهج ضدهن منذ قرن. ولا لأي إجراءات تفضيلية لفائدة الرجال في قطاعات التجارة والصناعة المعروفة بطابعها الذكري.

و. عطل أمومة مؤدى عنها للأب والأم دون فقد العمل ولا الأقدمية.

ز. منح لرجال، كما النساء، عطل مؤدى عنها لعلاج الأطفال المرضى.

ح. تمديد التشريع الذي يحمي النساء ويعطيهن شروط عمل خاصة وأكثر فائدة ليشمل الرجال قصد تحسين شروط عمل الرجال والنساء في نفس الوقت ومنع استعمال هذا التشريع على نحو تمييزي ضد النساء.

ي. تساوي سن التقاعد لدى الرجال والنساء، مع حرية كل واحد في التقاعد أو مواصلة العمل.

ك. منح الرجال والنساء العاملين جزئيا نفس أجرة الساعة ونفس المزايا التي للعاملين كامل الوقت.

ل. تعويض حسب التعريفة النقابية عن كامل مدة البطالة للرجال والنساء بما فيهم الشباب الذين لم يندمجوا في سوق العمل، دون اعتبار الحالة الزوجية والوضع المهني السابق. وضمان تعويضات البطالة بوجه التضخم عبر الزيادات الأوتوماتيكية.

5. تساوي الولوج إلى التعليم

أ. قبول حر ومجاني لكل النساء في كافة المؤسسات الدراسية وفروع التكوين بما فيها التكوين الدائم. وإجراءات تفضيلية لقبول النساء في بعض الفروع قصد تشجيع ولوجهن إلى قطاعات ظلت عادة للذكور وولوجهن إلى أنواع من التكوين والمهن أقصين منها لحد الآن.

ب. إلغاء كل أشكال ضغط على النساء ترمي إلى حثهن على الاستعداد ل «عمل نسوي» كالبيت والسكرتارية أو مهنة التمريض والتدريس.

ج. دورات إعادة تكوين خاصة لمساعدة النساء على الاندماج ثانية في سوق الشغل.

د. إلغاء إبراز النساء في الكتب ووسائل الإعلام كأشياء جنسية ومخلوقات بليدة وعاطفية ودون دفاع. تدريس التاريخ الحقيقي لنضالات النساء ضد اضطهادهن. ودروس في التربية البدنية لتعليم النساء إنماء قوتهن وتأكيد قدرتهن البدنية.

هـ. إلغاء طرد الطالبات الحوامل أو الأمهات العازبات وإلغاء التمييز داخل المراكز الخاصة.

6. إعادة تنظيم المجتمع لإنهاء عبودية النساء المنزلية.

لا يمكن «إلغاء» العائلة بما هي خلية اقتصادية بواسطة مرسوم. لا يمكن سوى الاستعاضة عنها في النهاية. وهدف الثورة الاشتراكية هو خلق بدائل اقتصادية واجتماعية أرقى من المؤسسة العائلية الحالية وأكبر قدرة على الاستجابة للحاجات التي تلبيها العائلة حاليا بشكل رديء، وذلك كي تنبع العلاقات الشخصية من اختيار حر وليس من إكراه اقتصادي. نعارض الدعاوة اليسارية المتطرفة حول «إلغاء» العائلة بما يلي:

أ. مدارس ورياض مفتوحة 24 ساعة على 24، مجانية تمولها الحكومة، تكون في موقع جيد وسهل الولوج، ومفتوحة في وجه جميع الأطفال منذ نعومة الأظافر حتى بداية المراهقة، بإشراف أطر من الجنسين مكونة لهذا الغرض، دون اعتبار دخل الآباء ووضعهم المهني أو الحالة الزوجية. وإلغاء كافة الممارسات التربوية المنطوية على تمييز على أساس الجنس، ورقابة الأهل على العناية التي تمنح للأطفال.

ب. علاجات طبية مجانية للجميع وتجهيزات استقبال مخصصة للأطفال المرضى.

ج. تطوير منهجي لخدمات اجتماعية رخيصة وجيدة كالمقاهي والمطاعم وإمكانيات أغذية جاهزة للأخذ متاحة للجميع ومغاسل جماعية، ومنشآت للعمل المنزلي وللتنظيف.

د. برامج تموله الحكومة لبناء متسارع لمساكن صحية وواسعة للجميع. وكراء لا يفوق 10 % من الدخل. وإلغاء كل تمييز إزاء النساء العازبات واللواتي لديهن أبناء.

تبين هذه المطالب نوع المشاكل التي ستتبوأ مركز نضال النساء من أجل تحررهن، وتبرز تداخل هذا النضال مع المطالب التي تقدمها شرائح اجتماعية أخرى مضطهدة ومع حاجات مجموع الطبقة العاملة. وبنضالها في هذا الميدان ستتربى الطبقة العاملة على فهم التمييز على أساس الجنس ومحاربة كل أشكاله ومظاهره.

تثير حركة تحرر النساء مشاكل عديدة. وقد سبق أن برهن تطور الحركة على أن كل المسائل لن تكتسي دوما نفس الأهمية. ما هي المطالب الواجبة في لحظة معينة من

النضال، وما هي أفضل الطرق لصياغة مطالب خاصة لجعلها في متناول الجماهير وتعبئة هذه، وفي أي لحظة يجب تقديم مطلب آخر لدفع النضال إلى الأمام؟ الإجابة على هذه المشاكل من اختصاص الحزب الثوري، وهو جوهر السياسة.

مناهج نضالنا:

1 . نستعمل مناهج التعبئة والعمل البروليتارية لتحقيق هذه المطالب. وتقوم طريقتنا على اقتياد الجماهير إلى التحرك وخوض النضال مهما كان مستوى وعيها في البداية. فالجماهير لا تستخلص الدروس من فضيلة خطاب وحده أو من نضال نموذجي خاضه آخرون. وحدها المشاركة المباشرة ستطور وعي الجماهير السياسي وتنميه وتحوله. ووحدها التجربة الخاصة بملايين النساء ستضمهن إلى المعركة الثورية وتفهمهن ضرورة إلغاء نظام اقتصادي مبني على الاستغلال.

هدفنا هو تعليم الجماهير الاعتماد على قواها الذاتية الموحدة. ونستعمل الانتخابات وباقي مؤسسات الديموقراطية البورجوازية لنقدم برنامجنا على نحو واضح لأكبر عدد ممكن من العمال. لكننا نعارض بالعمل الجماهيري خارج البرلمان - مظاهرات وتجمعات وإضرابات واعتصامات - الثقة في الانتخابات وجماعات الضغط والبرلمانات والمؤسسات والساسة البورجوازيين والبورجوازيين الصغار الذين يمضون فيها وقتهم.

تهدف طرائقنا في النضال الطبقي إلى استثارة مبادرة السواد الأعظم من النساء وتجميعهن وفك عزلتهن المنزلية، ومحاربة ضعف الثقة في قدراتهن الخاصة وفي ذكائهن واستقلالهن وقوتهن. إننا بالنضال إلى جانبهن نسعى إلى إبراز أن الاستغلال الطبقي هو مصدر لاضطهاد النساء وأن إلغاء هذا الاستغلال هو الطريق الوحيد لتحررهن.

ومثلما نبذل قصارانا لتطوير الوعي الطبقي لحركة تحرر النساء نكد لتتولى الحركة العمالية النضال ضد كل أوجه اضطهاد النساء.

نسعى في كل النضالات إلى ارتقاء النساء إلى وعي التفاوت الطبقي الذي يفاقم اضطهاد الأكثر عرضة للاستغلال. ونحاول اقتياد الحركة للتوجه أولا وقبل كل شيء نحو تعبئة نساء الطبقة العاملة والقوميات المضطهدة. ومن خلال منظومة المطالب التي نقدمها والدعاوة التي نطورها نعمل لتوجيه النضال في اتجاه معاد للرأسمالية. ونوضح المستتبعات الطبقية للمطالب وننقد بمنطق الربح وظروف المجتمع الطبقي التي تحد من مقدرة البورجوازية على تجسيد واحترام حتى التنازلات المنتزعة منها بالنضال.

2 . يمثل اضطهاد النساء بما هن جنس القاعدة الموضوعية لتعبئة النساء المناضلات

في إطار منظماتهن الخاصة. لذا تقدم الأممية الرابعة دعمها وتساهم في بناء حركة تحرر النساء. نعني بحركة النساء كل أشكال تنظيم النساء، على أي مستوى كان، ضد الاضطهاد الذي يفرضه المجتمع: مجموعات نساء ومجموعات توعية ومجموعات أحياء ومجموعات طلابية ومجموعات من المنشئات ولجان نقابية ومجموعات نساء الأقليات المضطهدة ومجموعات النساء السحاقيات وهيئات تنسيق الحملات حول المطالب الخاصة. تتميز حركة النساء بتنوعها وبأثرها على كافة شرائح المجتمع وبكونها غير مرتبطة بمنظمة سياسية بعينها مع أن تيارات عديدة تبرز داخلها. ومن جهة أخرى يجري فتح بعض المجموعات واللجان الوحدوية في وجه الرجال أيضا، رغم قيادتها ودعمها من طرف النساء، كالمنظمة القومية للنساء بالولايات المتحدة الأمريكية (NOW) والحملة القومية من أجل الإجهاض في بريطانيا(NAC). في حين أن أغلب مجموعات النساء ظهرت في البداية على هامش المنظمات الجماهيرية للطبقة العاملة، أدى التجذر المتنامي لنساء الطبقة العاملة بعدد متزايد منهن إلى التنظيم داخل منظماتهن الطبقية. ففي إسبانيا انضمت نساء عديدات إلى اللجان العمالية، مما حفز تنشيط اللجان النسائية لهذه النقابة. وفي فرنسا تشارك حاليا آلاف النساء في اللجان النسائية النقابية وفي مجموعات تنظيم الأسرة وكذا في مجموعات النساء عامة. وفي بوليفيا شكلت نساء عمال المناجم لجانا لربات البيوت منخرطة في الاتحاد النقابي لبوليفيا. لكن هذا كله جزء من هذا الواقع المتحرك وضعيف البناء الذي يدعى حركة النساء المستقلة.

لا يعني الاستقلال بالنسبة لنا أن حركة النساء مستقلة عن النضال الطبقي أو عن متطلبات الطبقة العاملة. على العكس وحده انصهار أهداف حركة النساء ومطالبها مع نضالات الطبقة العاملة سيتيح تجميع القوى الضرورية لبلوغ أهداف النساء.

نعني بالاستقلال أن تنظيم الحركة وقيادتها يؤولان إلى نساء، وأن الحركة تعتبر النضال من أجل حقوق النساء ومطالبهن أسبقية مطلقة، وأنها ترفض إخضاع هذا النضال لمصالح أخرى مهما كانت. وأن الحركة غير خاضعة لقرارات أو توجيه أي تيار سياسي أو أي مجموعة اجتماعية، وأنها مصرة على خوض النضال حتى النهاية بكافة الوسائل وبكل القوى التي ستقتضيها الحال. طبعا لا يستوفي مجموع الحركة هذه الشروط بنفس الدرجة لكن هذه هي طبيعة حركة النساء التي نسعى إلى بناءها.

3 . تمثل المجموعات غير المختلطة مظهرا حاسما للشكل التنظيمي السائد في حركة النساء. ظهرت هذه المجموعات عمليا في كل المجالات من المدارس والكنائس حتى المعامل والنقابات. وتعبر هذه الظاهرة عن عزم النساء على قيادة منظماتهن الخاصة حيث

يمكنهن التعلم والقيام بدور قيادي دون خشية تحقير أو سوق الرجال لهن أو منافستهم منذ البداية.

قبل أن تتأتى للنساء قيادة الآخرين يلزمهن التخلص من مشاعر الدونية ومن الميل إلى بخس قدراتهن الذاتية. يتوجب عليهن تعلم قيادة أنفسهن.

إن المجموعات النسوية التي ترفض بوعي وإصرار دمج الرجال تساعد بعض النساء على القيام بالخطوات الأولى لأجل التخلص من عقلية العبد لديهن ولأجل اكتساب الثقة والاعتزاز وجرأة العمل ككائنات سياسية. كما أن «مجموعات التوعية» الصغيرة التي ظهرت في كل مكان بصفتها أحد الأشكال الذائعة للتجذر الجديد تساعد نساء عديدات على إدراك أن مشاكلهن لا تنبع من نقص شخصي بل هي نتائج اجتماعية مشتركة مع نساء أخريات.

إذا اشتغلت المجموعات غير المختلطة في دائرة مغلقة، وانحصرت في النقاش الداخلي بديلا عن مباشرة العمل إلى جانب الآخرين، فقد تصبح عقبة في وجه التقدم السياسي لمن يشارك فيها من نساء.

لكنها غالبا ما تمنح النساء أول إمكانية لكسر العزلة واكتساب الثقة والانخراط في العمل.

يقف عزم النساء على الانتظام في مجموعات غير مختلطة على طرف نقيض من ممارسة أحزاب جماهيرية ستالينية تنشئ منظمات شباب منفصلة للرجال وللنساء بهدف قمع النشاط الجنسي وتعزيز المواقف والسلوكات النمطية حسب الجنس، أي بعبارة أخرى دونية النساء. تمثل المجموعات غير المختلطة والمستقلة تعبيرا جزئيا عن حذر عدد من النساء من المنظمات الإصلاحية الجماهيرية للطبقة العاملة، التي فشلت فشلا ذريعا في النضال من أجل مطالبهن.

إن دعمنا وعملنا لأجل بناء منظمة مستقلة لتحرر النساء يميزان اليوم الأممية الرابعة عن مجموعات عصبوية عديدة تدعي التمسك بالأرثوذكسية الماركسية كما تبدو في تأويلاتها لمقررات المؤتمرات الأربع الأولى للأممية الثالثة. ترفض هكذا مجموعات بناء أي منظمة نساء سوى تلك المرتبطة مباشرة بالحزب والخاضعة لتحكمه السياسي.

نحن ندعم ونبني مجموعات لتحرر النساء غير مختلطة. أما «الماركسيون» الذين يزعمون أن المنظمات والاجتماعات غير المختلطة تقسم الطبقة العاملة حسب الجنس فنجيبهم بأن من يناضل ضد اضطهاده ليس مسؤولا على خلق التقسيمات أو الحفاظ عليها. تقسم الرأسمالية الطبقة العاملة حسب العرق والجنس والعمر والقومية والتأهيل وكافة الوسائل الممكنة. ومهمتنا تكمن في تنظيم ودعم نضالات الشرائح الأكثر عرضة

للاضطهاد والاستغلال التي تقدم مطالب معبرة عن مصالح الطبقة برمتها والمدعوة لتبوء صدارة النضال من أجل الاشتراكية. إن الأكثر معاناة من النظام القديم هم من سيحارب ببأس أشد من أجل عالم جديد.

4 . قد تتبدل أشكال تدخلنا حسب وضع منظماتنا الملموس. وتكتيكنا يمليه هدفنا الإستراتيجي المتمثل في تربية وتحريك قوى أوسع منا، لا سيما قوى حاسمة من الطبقة العاملة، والمساهمة في بناء حركة نساء جماهيرية وتعزيز جناح «النضال الطبقي» في حركة النساء واستقطاب أفضل الأطر إلى الحزب الثوري.

يدخل في عداد العوامل الواجب مراعاتها نطاق قوانا الخاصة، وحجم وطبيعة تيارات تحرر النساء ومستواها السياسي، وقوة التيارات الليبرالية والاشتراكية الديموقراطية والستالينية والوسطية التي تلزمنا مجابهتها، والسياق السياسي العام الذي نتدخل فيه. ويمثل اختيار تنظيم مجموعات تحرر نسائية على قاعدة برنامج اشتراكي واسع، أو التدخل في منظمات تحرر النساء القائمة، أو بناء اتحادات واسعة حول مواضيع خاصة أو التدخل بأشكال في اللجان النقابية أو أي منظمة جماهيرية أخرى، أو تركيب العديد من هذه التدخلات، أو التدخل بأشكال مغايرة كليا، مسائل ذات طبيعة تكتيكية. وكيفما كان الشكل التنظيمي الذي نعتمده، تظل المسألة الأساسية هي ذاتها: ما هي المواضيع والمطالب الواجبة إثارتها في الوضع المعين قصد تعبئة النساء وحلفائهن في النضال تعبئة فائقة الفعالية؟

5 . لا تناقض بين دعم وبناء منظمات غير مختلطة للنضال لأجل تحرر النساء ولأجل مطالب خاصة باضطهاد النساء من جهة وبناء لجان جماهيرية وحدوية تضم الرجال والنساء في النضال من أجل نفس المطالب من جهة ثانية. وقد أعطت الحملات من أجل حق الإجهاض مثلا جيدا عن ذلك. ستشكل النساء العمود الفقري لهكذا حملات، لكن بما أن النضال يخاض لأجل مصالح الجماهير العمالية، فإن توجهنا يقوم على أن نكسب للحركة دعم كل منظمات الطبقة العاملة والمضطهدين.

6 . إن توجهنا الذي يروم تعبئة جماهير النساء من خلال نشاطها، قد يتجسد غالبا في المرحلة الراهنة على أحسن وجه في حملات حول مطالب ملموسة تثير أوسع دعم ممكن بناء على سياسة جبهة وحيدة. يصح هذا أكثر بقدر ما نراعي الضعف النسبي لفروع الأممية الرابعة والقوة النسبية لليبراليين ولخصومنا الإصلاحيين الذين يمارسون سياسة تعاون طبقي. وقد مثلت المشاركة في أنشطة من هذا النوع أول خطوة لدى نساء ورجال نحو دعم الأهداف السياسية لحركة تحرر النساء. وتعطي الحملات الوحدوية لأجل الإجهاض في بلدان عديدة مثالا عن طراز التدخل هذا. من خلال هذه التداخلات وفق سياسة الجبهة

الوحيدة يمكن الضغط بأقصى قوة على الحكومات الرأسمالية وجعل النساء والطبقة العاملة يعون قوتهم الذاتية. وبقدر ما يرفض الليبراليون «أصدقاء» النساء والستالينيون والاشتراكيون الديموقراطيون، والبيروقراطيون النقابيون مساندة هذه الحملات الموحدة المستجيبة لحاجات النساء بقدر ما يعزلهم ويفضحهم إحجامهم أو معارضتهم أو سعيهم لإخضاع متطلبات النساء لبحثهم عن التحالف مع قطاعات البورجوازية المسماة «تقدمية». وإذا أجبرهم ضغط الجماهير على دعم هذه التحركات، سيتسع صدى تلك الحملات بين الجماهير وتتفاقم التناقضات داخل المنظمات الليبرالية والإصلاحية.

كما رأينا بوضوح بصدد مسألة الإجهاض، تقوم هذه الحملات بدور فائق الأهمية في توطيد الروابط بين الحركة النسائية المستقلة والحركة العمالية لأنها الأكثر ضغطا لإجبار البيروقراطية العمالية على رد الفعل.

7 . بما أن توجهنا يتمثل في بناء حركة نسائية على قواعد عمالية، سواء من حيث تركيبها أو قيادتها، وبالنظر إلى تداخل نضال تحرر النساء مع تحويل النقابات إلى أداة دفاع حقيقي عن مصالح الطبقة برمتها، فإننا نولي أهمية خاصة لنضالات النساء في النقابات وفي العمل. وهدفنا هو اقتياد النساء نحو مشاركة فاعلة في النقابات كما في حركة تحرر النساء. ها هنا، كما في باقي المجتمع الرأسمالي، تخضع النساء لسيطرة الذكور وللتمييز بصفتهن جنسا أدنى تجاوز «دوره الطبيعي». لكن العدد المتنامي للنساء ضمن قوة العمل وانتشار الوعي جماهيريا بالاضطهاد المزدوج قد أحدثا تبدلات هامة في مواقف النساء معززا لديهن إرادة التنظيم والانضمام إلى النقابات والدفاع عن حقوقهن.

تشارك النساء العاملات في نضالات عديدة حول مطالب عامة تتعلق بحاجات كافة العمال الاقتصادية وظروف عملهن. كما تثرن غالبا الحاجات الخاصة بالنساء العاملات كالمساواة في الأجور وإعانات الأمومة والحضانات والأسبقية في التشغيل والتكوين. وهاذان النوعان من المطالب حاسمان في النضال من أجل تحرر النساء وكذا الطبقة العاملة عامة. وسيتعاظم وزن هذه النضالات والمطالب الصادرة عن النساء العاملات مع تعمق الصراع الطبقي بفعل الأزمة الاقتصادية. وسيكون لها أثر متعاظم باستمرار على حركة تحرر النساء.

أغلب النساء المشاركات في هذه النضالات لا يحسبن أنفسهن نسويات في البداية. إنما يعتقدن ببساطة أن لهن حق في أجرة متساوية عندما ينجزن نفس عمل الرجل، أو حق العمل في قطاع جرت «العادة» على اعتباره حكرا على الذكور. وهن بالأحرى يبدين في هذا الطور ميلا إلى رفض قاطع لنعث النسوية.

تواجه النساء العاملات المضطرات لخوض نضالات في المنشأة نفس المشاكل والظروف

التي أثارت بزوغ حركة النساء المستقلة. وغالبا ما يتعرضن لاعتداءات وتعسفات من قبل رؤسائهن في العمل قائمة على تمييز على أساس الجنس. وحتى عندما تصدر هذه الاعتداءات عن رفاقهن في العمل، فمرد ذلك غالبا إلى بيئة (محيط) يرعاها رب العمل. أحيانا تواجه النساء مهمة صعبة تتمثل في النضال لإقناع النقابة بالدفاع عنهن بوجه ما يتعرضن لها من اعتداءات من إدارة المستخدمين. ويتوجب عليهن إقناع رفاق العمل بأن مضايقتهم لامرأة في مكان العمل، إنما تصب الماء في طاحونة رب العمل وتسهل سياسة «فرق تسد».

عندما تشرع النساء في القيام بدور نشيط وتقلد مسؤوليات القيادة، ويثبتن لأنفسهن وللآخرين قدراتهن القيادية، ويكسبن رباطة الجأش، ويقمن بدور مستقل، فإنهن يرتقين في إدراك أهداف نضال حركة تحرر النساء. يمثل تقديم الحركة النسائية الصائب لمطالب وأهداف واضحة وملموسة أمرا لازما لكسب اهتمام ومشاركة ملايين النساء العاملات التي يبدأ وعيهن السياسي عندما يحاولن مواجهة مشاكلهن بما هن نساء يلزمهن العمل لأجل العيش.

8 . يمارس وزن النساء ودورهن المتناميان في الحركة العمالية أثرا هاما على وعي عمال عديدين يشرعون في اعتبار النساء شريكات متساويات في النضال وليس كائنات ضعيفة تستوجب التدليل والحماية.

وفي هذا الإطار تكتسي المطالب بأسبقية النساء في التشغيل، والتكوين والترقية المهنية في قطاعات الاقتصاد المخصصة عادة للذكور، أهمية خاصة.

أ. فهي تعيد النظر في تقسيم الطبقة العاملة حسب الجنس، هذا التقسيم الذي يحافظ عليه أرباب العمل ويغذونه لإضعاف الطبقة العاملة وضمان مستوى منخفض في أجور وظروف عمل الطبقة برمتها.

ب. تساهم في تعليم العمال والعاملات سوية تقدير النتائج المادية لأشكال التمييز ضد النساء وضرورة إجراءات لإبطال مفعول قرون من الإخضاع القسري.

ج. عندما تشرع النساء في محاربة التقسيم التقليدي للعمل على أساس الجنس، وفرض تساوي الحق في العمل وقدرتهن على إنجاز الأعمال «الذكورية» مثل الرجال، فإنهن ينسفن المسبقات والمواقف القائمة على أساس الجنس داخل الطبقة العاملة ويعترضن على التقسيم الاجتماعي للعمل في كل المجالات.

إن النضالات التي تتيح للنساء ولوج قطاعات التعليم والمهن ومراكز القيادة التي كانت

حتى ساعتها تحت سيطرة الذكور، تطرح بوضوح لا يضاهى مشكلة الوضع الدوني للنساء وإلغائه. كما أن لها مفعول تربوي قوي في الطبقة العاملة عند موازاتها للمطالب التي تثير مشكلة الحقوق الديموقراطية الأولية وتلك التي تتجه نحو تشريك العمل المنزلي الذي تقوم به النساء كتوسيع وتحسين الحضانات لها.

9 . كما أن لهذه المطالب أهمية خاصة، لأنها جزء من نضال تحويل النقابات إلى أدوات ثورية للنضال الطبقي ولأنها تعيد النظر في ميل البيروقراطية العمالية إلى ممارسة الميز على أساس الجنس. فالبيروقراطية النقابية تستند على الشرائح العمالية ذات الامتيازات والتي عادة ما ترى في المطالب التفضيلية تهديدا لامتيازاتها المباشرة. هكذا فإن عناصر البيروقراطية الأكثر وعيا تصر على معارضة مطالب القطاعات الأكثر عرضة للاضطهاد والاستغلال الرامية إلى إزالة التقسيمات العميقة داخل الطبقة. تتمثل أحد المظاهر الأساسية لتوجهنا الإستراتيجي لأجل تطوير جناح يساري للنضال الطبقي داخل الحركة العمالية في استعمال الوزن المتنامي لقوى مثل حركة تحرر النساء لطرح المشاكل الاجتماعية والسياسية الأساسية التي يجب أن تقوم فيها الحركة العمالية بدور محرك. وبقدر ما تساند القاعدة النقابية نضالات من هذا القبيل، بقدر ما تصبح سياسة البيروقراطية المعادية لنضال النساء، ومن ثمة المعادية للعمال، جلية وتبرز قوى جديدة بصفتها قيادة بديلة.

10 . ينطوي تنظيم النساء العاملات على مصاعب كثيرة. فلاضطهادهن بصفتهن نساء هو بالضبط ما يجعلهن أقل قابلية للتنظيم النقابي أو الارتقاء إلى وعي طبقي صلب. وغالبا ما تكون مشاركتهن في قوة العمل مؤقتة. وتشكل مسؤولياتهن والأشغال المنزلية المرهقة عبئا مضاعفا ينهكهن ويستنفد وقتهن، مبقيا طاقة أقل لأجل النشاط السياسي والنقابي. كما أن النقص المهول في الحضانات يجعل مشاركتهن في الاجتماعات صعبة للغاية. لذا فإن النضال لإقناع النقابات بأخذ مطالب النساء الخاصة على عاتقها ملازم للنضال لأجل الديموقراطية النقابية لا تتضمن الديموقراطية النقابية مسائل مثل حق المنظمين نقابيا في اتخاذ القرار في كل المشاكل، وانتخاب كافة الهيئات القيادية والمداومين، وحق تكوين الاتجاهات وحسب، بل أيضا إجراءات خاصة تتيح للنساء مشاركة كاملة: حضانات تنظمها النقابة خلال الاجتماعات، ولجان نقابية تعالج على نحو خاص حاجات النساء، وحق تنظيم اجتماعات غير مختلطة إن اقتضت الضرورة وطرائق خاصة للاجتماع خلال أوقات العمل، وإجراءات لضمان تمثيل مناسب للنساء في كل الهيئات القيادية. تمثل إعادة النظر في مواقف وممارسات التمييز على أساس الجنس داخل الحركة العمالية جزءا من النضال لأجل الديموقراطية النقابية والتضامن الطبقي.

11 . إذا كنا نولي أهمية خاصة لنضال النساء العاملات فنحن لا نتغاضى عما تقاسيه ربات البيوت من اضطهاد. إننا على العكس نقدم برنامجا يستجيب للمشاكل العويصة التي تواجه ربات البيوت، هاته التي ينتمي سوادهن الأعظم إلى نساء الطبقة العاملة اللائي ستمضين جزئا من حياتهن في سوق الشغل علاوة على تحمل مسؤوليات المنزل. نقدم لهن إمكانية التخلص من عبودية عمل المنزل المرهق وما يفرضه من عزلة على كل امرأة بمفردها ومن تبعية نساء المنزل الاقتصادية مع ما تسبب من خوف وانعدام الأمان. نقترح برنامجنا لتشريك العمل المنزلي وإدماج النساء بشكل متساو في قوة العمل الإنتاجية كبديل عن الحلول التي تقدمها الرجعية: تمجيد العمل المنزلي والأمومة واقتراحات تعويض النساء عن استعبادهن المنزلي بواسطة أجرة منزلية ومشاريع شبيهة تبدو مغرية للوهلة الأولى.

بينما الرأسمالية المتأزمة تتملص أكثر فأكثر من الأعباء الاقتصادية لتلقيها على عاتق الخلية العائلية، غالبا ما تكون ربات البيوت هن اللواتي يتصرفن بدخل العائلة بكل ما أوتين من مهارة لمواجهة ضرورات الحياة. إنهن أول من ينزل إلى الشارع للاحتجاج ضد نقص المواد الغذائية أو التضخم الزاحف. وقد تمثل حركات من هذا القبيل خطوة أولى نحو الوعي السياسي والعمل الجماعي لدى آلاف النساء. وتسائل حركات الاحتجاج هذه الحركة العمالية وتعطيها إمكانية الانضمام إليها ومنحها قيادة وآفاقا، وقد تنتشر كالنار في الهشيم. كما أن المطالبة بلجان مراقبة الأسعار مكونة من العمال والمستهلكين تمنح مجالا للنضال المشترك بين الحركة العمالية وربات البيوت المناضلات ومستهلكين آخرين.

لكن النساء العاملات، بخلاف ربات البيوت، منظمات جزئيا بواسطة سوق العمل. وتضعهن مكانتهن في الطبقة العاملة وفي الحركة العمالية ووضعهن الاقتصادي في موقع القيام بدور قيادي ومحوري في نضالات النساء ومجموع الطبقة العاملة.

12 . ليس ثمة تناقض بين بناء حركة مستقلة للنساء وبناء نقابات وبناء حزب ماركسي ثوري للرجال والنساء.

إن النضال لأجل الاشتراكية يستلزم وجود الثلاثة سوية. إنها تؤدي وظائف مختلفة. فحركة النساء الجماهيرية تعبئ النساء في النضال لأجل مطالبهن في إطار منظماتهن الخاصة. والنقابات منظمات أولية للدفاع الاقتصادي عن مجموع الطبقة العاملة. والحزب الماركسي الثوري يقدم من خلال برنامجه وممارسته قيادة للطبقة العاملة وحلفائها بما فيهم النساء ويوجه بلا هوادة كل جبهات النضال الطبقي نحو عمل مركب يروم إقامة حكومة عمالية وإلغاء الرأسمالية.

ليس ثمة أساس موضوعي لوجود منظمة منفصلة من نساء ماركسيات ثوريات. فقط

في حال تساوي حقوق ومسؤوليات الرجال والنساء في صفوف وقيادة حزب يطور مواقف وممارسة سياسية تمثل مصالح كل المضطهدين وكل المستغلين يمكن للحزب أن يقود الطبقة العاملة نحو إنجاز مهامها التاريخية.

نؤكد أنه لا توجد مشاكل تعني النساء حصرا. فكل المسائل التي تعني نصف البشرية المؤنث هي أيضا مشاكل اجتماعية أوسع لها أهمية حيوية للطبقة العاملة برمتها. إذا تقدمنا بمطالب تهم الاضطهاد الخاص بالنساء فليس لنا برنامج منفصل لتحرر النساء. ومطالبنا جزء من برنامجنا الانتقالي لأجل الثورة الاشتراكية.

13 . يقوم برنامج الحزب الثوري بتأليف دروس النضالات ضد كل أشكال الاستغلال والاضطهاد الاقتصادي والاجتماعي. يعبر الحزب عن مصالح البروليتاريا التاريخية عبر برنامجه وممارسته. هكذا لا يستخلص الدروس من مشاركة مناضلاته في حركة تحرر النساء فحسب بل له دور هام. إننا بعملنا لبناء حركة النساء نعمق فهم الحزب لاضطهاد النساء وللنضال ضده. كما نكافح أيضا لكسب قوى أوسع لاستراتيجية فعالة لتحرر النساء أي لمنظور نضال طبقي.

إننا لا نعتبر الموافقة على برنامجنا شرطا مسبقا لبناء حركة نساء مستقلة. على العكس، إن حركة قائمة على قواعد واسعة قد تضم طيف تجارب شخصية وتيارات سياسية متواجهة في إطار نقاشات ديموقراطية، لا يمكن إلا أن تعزز رباطة جأش الحركة وكفاحيتها السياسية، وهي تنمي إمكانية صياغة توجيه صائب.

بيد أننا لا نناضل لأجل الوحدة العضوية لكافة مكونات حركة النساء بأي ثمن. نكافح من أجل أوسع وحدة في النضال بناء على مطالب وممارسات معبرة بالفعل عن حاجات النساء الموضوعية. هذا هو البرنامج الذي يستجيب لمصالح الطبقة العاملة.

نسعى داخل حركة تحرر النساء إلى تجميع النساء اللواتي يشاطرن توجهنا القائم على النضال الطبقي في تيار عريض قدر الإمكان. يستلزم النضال الحازم ضد كل أشكال الاضطهاد محاربة واضحة للغاية لكل محاولات حرف نضالات النساء نحو المآزق الإصلاحية وإدارة التقشف أو نحو سبل الحلول الفردية. وسنبذل قصارانا لاستقطاب الأكثر وعيا والأكثر كفاحية إلى الحزب الثوري.

هدفنا هو كسب قيادة حركة تحرر النساء وذلك بأن نثبت للنساء عبر ممارستنا أن لدينا البرنامج والتوجه القادران على تحررهن. ليس هذا موقفا عصبويا. كما لا يتعلق الأمر بمحاولة مناورة قصد السيطرة على الحركة الجماهيرية أو التحكم بها. على العكس يعبر

هذا عن قناعتنا أن النضال ضد اضطهاد النساء لن يكون ظافرا إلا بسير الحركة النسائية في اتجاه معاد للرأسمالية. وليس تطور من هذا القبيل آليا، إذ يتوقف على ما نقدم من مطالب وعلى الطبيعة الطبقية للقوى التي تتجه إليها الحركة النسائية وعلى أشكال عملها. إن التدخل الواعي للحزب الثوري، وقدرته على كسب ثقة وقيادة النساء المناضلات من أجل تحررهن، وحدهما يقدمان ضمانات لانتصار نضال النساء في النهاية.

14 . نحن نهتم بكل مظاهر اضطهاد النساء. لكننا، بصفتنا حزبا ثوريا يستند على برنامج يمثل المصالح التاريخية للطبقة العاملة وكل المضطهدين، نرى أن مهمتنا الأولى تكمن في المساهمة في توجيه حركة النساء نحو عمل سياسي قادر فعلا على إطاحة الملكية الخاصة حيث ينغرس الاضطهاد. نسعى انطلاقا من كل مظهر من مظاهر اضطهاد النساء إلى صياغة مطالب وتنظيم أعمال تعيد النظر في السياسة الاقتصادية والاجتماعية للبورجوازية، وتبين الحلول الممكنة عندما يكف هدف تحقيق أقصى الأرباح عن تحديد السياسة الاجتماعية.

غالبا ما يضعنا تصورنا هذا لنضال تحرر النساء، بما هو مسألة سياسية للغاية، في صراع مع التيارات النسوية الراديكالية البورجوازية الصغيرة التي تقدم تطور «أنماط الحياة» الفردية الجديدة بديلا عن العمل السياسي الموجه ضد الدولة. إنها تهاجم الرجال بدل الرأسمالية. ويقدم تربية الرجال، بصفتهم أفراد، للتقليل من سلوكهم المميز على أساس الجنس، بدلا عن التنظيم ضد الحكومة البورجوازية التي تدافع عن مؤسسات المجتمع الطبقي المسؤولة عن سيطرة الذكور واضطهاد النساء. وغالبا ما تحاول بناء «مؤسسات مضادة» طوباوية داخل المجتمع الطبقي.

بصفتنا ثوريين نقر بأن المشاكل التي تحاول عدة نساء حلها بهذه الطريقة هي مشاكل فعلية وجدية. وليس نقدنا موجها ضد من يحاول من الأفراد إيجاد حل شخصي بمواجهة ضغوط المجتمع الرأسمالي التي لا تطاق. لكن نؤكد أنه ما من حل «فردي» بالنسبة لجماهير العمال. يتوجب على العمال، قبل أن يشهد «نمط حياتهم» تبدلات هامة، أن يناضلوا جماعيا لتغيير المجتمع. وفي آخر المطاف ليس ثمة من حل فردي صرف لأي منا. محاولات الخلاص الفردي شكل من اليوتوبيا التي لا تؤدي سوى إلى الإحباط وتشتيت القوى الثورية.

استقلالنا الطبقي

1 . الاستقلال السياسي هو ثالث مظاهر من استراتيجيتنا القائمة على النضال الطبقي لأجل النضال ضد اضطهاد النساء. لا نؤجل أي مطلب أو عمل أو نضال نسائي ولا نخضعه

لنتكيف مع المتطلبات أو المصالح السياسية للقوى السياسية البورجوازية أو الإصلاحية ومسرحها البرلماني ومناوراتها الانتخابية.

2 . نناضل للحفاظ على استقلال منظمات النساء ونضالات تحررهن إزاء القوى والأحزاب البورجوازية. ونقف ضد محاولات حرف نضالات النساء نحو بناء لجان نساء داخل الأحزاب الرأسمالية أو موجهة نحو السياسة البورجوازية، كما كان الحال في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا. نحن ضد تكوين حزب سياسي خاص بالنساء كالذي ظهر في بلجيكا وكالذي تدعوا إليه بعض المجموعات النسائية في إسبانيا وغيرها. إن كان انتخاب مزيد من النساء إلى مناصب المسؤولية العمومية على قاعدة برنامج ليبرالي بورجوازي أو بورجوازي صغير راديكالي معبرا عن تبدل المواقف، فإنه عاجز عن السير قدما بمصالح النساء.

تحرر النساء جزء من النضال التاريخي للطبقة العاملة ضد الرأسمالية. نسعى لجعل النساء والطبقة العاملة تدركان هذا الارتباط. لكننا لا نرفض دعم شخصيات أو ساسة بورجوازيين يعبرون على موافقتهم على إحدى مطالبنا أو إحدى أهدافنا. إنهم بذلك يدعمون معسكرنا وليس معسكرهم. وهذا تناقضهم وليس تناقضنا.

3 . نسعى لخلق وحدة في العمل حول بعض المطالب أو الحملات الخاصة مع أوسع قوى ممكنة خاصة مع الأحزاب الجماهيرية للطبقة العاملة. لكننا نرفض التوجه السياسي للأحزاب الستالينية والاشتراكية الديموقراطية. تقوم سياسة ومواقف هذين التيارين داخل الطبقة العاملة على الحفاظ على مؤسسات النظام الرأسمالي بما فيها العائلة، حتى وإن حدث أن أيدا شفويا نضالات النساء ضد اضطهادهن. وكلاهما مستعد لإخضاع متطلبات النساء لأي تفاوض لأجل تعاون طبقي في لحظة ما، سواء مع الملكية في إسبانيا، أو الديموقراطيين المسيحيين في إيطاليا، أو الأحزاب البورجوازية المعارضة في ألمانيا الغربية أو بريطانيا. لا يكل الستالينيون أبدا في تكرار مخاطبة النساء بقول إن طريق السعادة يمر عبر «الديموقراطية المتقدمة» أو «التحالف المناهض للاحتكارات». وينصحون النساء بعدم المطالبة بأكثر مما يمكن أن تمنحه «الديموقراطية» (أي الرأسمالية). ولا يتأخر الاشتراكيون الديموقراطيون أبدا، لاسيما إن كانوا يديرون خطط «تقشف» لفائدة البورجوازية، عن تطبيق تقليصات من نفقات الخدمات الاجتماعية وفق ما تطلب البورجوازية، وهي إجراءات غالبا ما تكون أشد وقعا على النساء.

4 . لا يمكن للطبقة العاملة وحلفائها، بما فيهم النساء المناضلات لأجل تحررهن، أن يتعبؤوا لتكوين قوة جبارة كاملة الثقة بالنفس وقادرة على إيصال الثورة الاشتراكية

إلى نهايتها إلا عبر قطيعة برنامجية وتنظيمية صارمة مع البورجوازية وكل أشكال التعاون الطبقي. وتكمن مهمة الحزب الماركسي الثوري في تقديم قيادة لتربية الجماهير بما فيها حركة النساء، عبر العمل و الدعاوة وفق منظور النضال الطبقي هذا.

مهام الأممية الرابعة في الوقت الحاضر

1) شهد البزوغ الجديد لحركة تحرر النساء تطورات متفاوتة على المستوى العالمي، وكان لبروز الوعي النسائي آثار متباينة. لكن سرعة انتقال الأفكار الثورية ودروس النضالات من بلد إلى آخر، ومن قطاع للثورة العالمية إلى آخر، تضمن التوسع المستمر لنضالات تحرر النساء. إن اتساع نطاق إعادة النظر في الدور التقليدي للنساء يخلق مناخا ملائما للتكوين والدعاوة الماركسيين، وكذا لمساندة ملموسة لتحرر النساء. أصبح لدى الأممية الرابعة، عبر صحافتنا وأنشطتنا الدعاوية، إمكانيات أوسع فأوسع لتفسير مصدر اضطهاد النساء وطبيعته وعرض برنامجنا لإلغاء هذا الاضطهاد ومعه المجتمع الطبقي الذي يشكل مصدره، وتوضيح الدينامية الثورية لنضال النساء لأجل تحررهن.

2) أبرزت مشاركة فروعنا والمنظمات النصيرة في حركة تحرر النساء ببلدان عديدة وجود طاقة هامة بتنظيم وخوض حملات حول المشاكل المثارة خلال النضال ضد اضطهاد النساء. وغالبا ما تتيح هذه الحملات - لاسيما لرفيقاتنا - إمكانات كسب تجربة ثمينة والقيام بدور قيادي في الحركة الجماهيرية. وكثيرا ما تتيح للرفيقات، حتى وإن كن بعدد قليل نسبيا، القيام بدور سياسي هام والتأثير في قوى أوسع بكثير. وقد أكسبنا دعمُنا لحركة تحرر النساء ومشاركتُنا النشيطة فيها منخرطين جددا كُثرا.

يتمثل توجه فروع الأممية الرابعة والمنظمات النصيرة في تجنيد قوانا لأجل بناء حركة لتحرر النساء وتنظيم حملات تدخل حول مواضيع خاصة كالإجهاض والحضانات والحق في الشغل وغيرها من مظاهر برنامجنا.

كما نحفز أيضا التضامن العالمي في حركة النساء والتنسيق العالمي لحملات العمل حول المواضع المشتركة.

3) علاوة على مشاركتنا في كل أشكال التنظيم المستقل التي ظهرت كجزء من تجذر النساء، يتوجب علينا إدماج الدعاوة والنشاط حول تحرر النساء في كل مجالات تدخلنا، من النقابات إلى الوسط الطلابي. إننا نجد أكبر إقبال على أفكارنا وبرنامجنا وأقوى إرادة نضال عند الشباب (الطالبات والعاملات الشابات وربات البيوت الشابات).

لا يتوجب التدخل في الجبهة النسائية على الرفيقات وحدهن، مع أنهن مدعوات

لقيادته. وكما هو شأن باقي المسائل، يجب أن يكون مجموع المناضلين والقيادة على علم بعملنا، ويشاركوا جماعيا في صياغة خطنا السياسي، ويأخذوا على عاتقهم حملاتنا ودعواتنا في كل قطاعات النضال الطبقي التي نتدخل فيها. وسيساهم الرفاق الذكور، كما الإناث، في السير قدما بهذا الهدف.

4) يجب على فروع الأممية الرابعة، لأجل تنظيم عمل نسائي ممنهج والاضطلاع به، تكوين لجان أو شعب من الرفاق المتدخلين في هذا المجال. وستضم هذه الشعب كلا الجنسين، حسب نوع التدخل. ويجب عليها مساعدة الهيئات القيادية المعنية على إيلاء اهتمام خاص لكل مظاهر عملنا المتعلق بالمسائل والمطالب التي تقدمها حركة تحرر النساء، بما فيه الاقتراحات الخاصة بالتربية الداخلية لمناضلينا أنفسهم.

يمكننا، عبر إنشاء هكذا لجان وشعب مسؤولة إلى جانب القيادات عن مناقشة وتطبيق عمل ممنهج، أن نستمد أقصى إفادة من إمكانات التدخل المتاحة، ونجعل مناضلينا واعين تمام الوعي بالأهمية السياسية لنضال تحرر النساء.

5) يجب أن تقوم فروع الأممية الرابعة بتكوين ممنهج حول تاريخ اضطهاد النساء ونضالاتهن، وكذا المسائل النظرية والسياسية التي يثيرها. ويجب ألا ينحصر هذا التكوين في مدارس عرضية، بل أن يصبح جزءا من حياة المنظمة اليومية. يجب أن يكون جزءا من التكوين السياسي لكافة المناضلين ضمن اكتسابهم للمواقف الأساسية للماركسية الثورية وتعميق فهمهم لها.

لا نتوهم بتاتا أن تكون فروع الأممية الرابعة جزرا للمجتمع الاشتراكي القادم، عائمة في مستنقع رأسمالي. ولا نتوهم أن يتمكن الرفاق فرديا من الإفلات كليا من التربية والتكييف الناجمين عن الحرب اليومية من أجل البقاء الدائرة في المجتمع الطبقي. أحيانا تظهر مواقف تمييز على أساس الجنس في صفوف الأممية الرابعة، لكن تطابق سلوك الرفاق والفروع مع مبادئنا الأساسية يمثل شرطا للانتماء إلى الأممية الرابعة. نقوم بتكوين أعضاء الأممية الرابعة لأجل فهم كامل وشامل لاضطهاد النساء، وطبيعته والطرق الضارة التي يعبر بها عن نفسه. ونناضل لأجل خلق منظمة لا مجال فيها لخطاب أو مُزحات أو عنف أو غيرها من أفعال سلطة الذكور، بنفس قدر رفضنا للمواقف والمظاهر العنصرية.

6) تواجه مناضلات منظماتنا مشاكل خاصة، مادية ونفسية في نفس الوقت، ناجمة عن اضطهادهن في المجتمع الطبقي. وكثيرا ما يلزمهن تكريس الوقت للمهام المنزلية قدر ما تفعل باقي النساء، لاسيما إن كان لديهن أطفال. كما يطالهن ضعف الثقة بالذات والخجل والخوف من تقلد مسؤوليات قيادية، هذه العيوب التي يجري تعليم النساء منذ

الولادة اعتبارها «طبيعية». إنها عراقيل بوجه استقطاب الرفيقات وإدماجهن وتقلدهن مسؤوليات قيادية تستلزم المناقشة والمعالجة الواعية داخل الحزب.

ويجب على القيادة أن تضطلع بحل هذا المشكل كما هو شأن المسائل الأخرى، وذلك عبر:

أ. إيلاء كامل الاهتمام بتكوين الرفيقات وتقدمهن السياسي وتقلدهن مسؤوليات القيادة. يجب أن يكون هذا شاغلا دائما لكل الهيئات القيادية على كل مستويات الفروع والأممية. ويجب السهر للتأكد من تشجيع النساء ولاسيما مساعدتهن على تحمل مسؤوليات تحفز تطوير كامل قدراتهن: الاضطلاع بالتكوين وتحرير مقالات وتقارير سياسية والقيام بدور الناطق باسم المنظمة والترشح باسمها وقيادة تدخلها. لا يمكن لغير هذه الإجراءات الإرادية أن يتيح للرفيقات تطوير أنفسهن إلى أقصى حد وضمان أن يجسد انتخابهن إلى هيئات قيادية في كل المستويات تطورا فعليا لأطر سياسية قائدة وصلبة وواثقة في نفسها، وليس إجراءا مصطنعا قد يتبين ضرره سواء للرفيقات المعنيات أو للمنظمة برمتها.

نبذل قصارانا، في هكذا إطار للتنمية الواعية للقيادات، لأجل رفع عدد النساء في الهيئات القيادية المركزية إلى أقصاه، سواء في الفروع أو المنظمات النصيرة أو الأممية. ومما سيسهل هذه السيرورة كون عدد متنام من رفيقاتنا يوجدن في طليعة العاملات المناضلات لأجل مناصب الشغل المقصية عادة للنساء داخل البروليتاريا الصناعية. إن ما يكسبن من رباطة جأش لانتمائهن إلى القطاعات الأشد قوة والأفضل تنظيما من الطبقة العاملة، وما يمنحه ذلك من احترام العمال أو باقي العاملات لهن، وما ينلن من تجربة بصفتهن قائدات لطبقتنا، هذه كلها عناصر حاسمة لتحويل وعي الحزب وتطوير رفيقاتنا بصفتهن قائدات للمنظمة برمتها.

ب. تمثل الصعوبات الناشئة عن النقص الهائل في الحضانات الممولة من الدولة عائقا، لاسيما بالنسبة للرفيقات، في وجه مشاركة كاملة في الاجتماعات وفي أنشطة أخرى:

كلما نمت الفروع وازداد الطابع العمالي لتركيبها، كلما استقطبنا رفيقات ممن لديهن أطفال.

نسعى في أنشطتنا العمومية وعبر تدخلنا في الحركة الجماهيرية لجعل قطاعات اجتماعية أوسع تعي ضرورة حضانات منظمة. ونحاول كسب مساندة الحركة العمالية ونجعل النضال لأجل تجهيزات جماعية (حضانات...) تنظمها وتمولها الدولة أسبقية أولى.

ونناضل لأجل أن تقوم المنظمات العمالية الجماهيرية كالنقابات بتنظيم اجتماعات في أوقات تسهل مشاركة النساء وأن تستعمل مواردها لإقامة حضانات.

وعلى المستوى الداخلي يجب على الرفاق أن يدركوا دوما الأعباء الإضافية والعراقيل الناتجة عن التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الرأسمالية، لاسيما للنساء والرفيقات من قوميات مضطهدة. إنها مشاكل نأخذها بالاعتبار.

في هذا المنظور يجب على القيادة أن تبحث مع الرفيقات ذات المسؤوليات العائلية عن حلول جماعية تتيح لهن تخطي ما يواجه حياتهن السياسية من عقبات.

مثلا عندما يطلب من رفيق أو رفيقة من ذوي الأطفال أن يصبح مداوما، تتحمل القيادة مسؤولية مناقشة ومحاولة حل المشاكل الخاصة المطروحة مادية كانت أو غيرها.

ونقر في نفس الوقت بحدود ما في وسع الحزب في هذا المجال. إذ لا يمكن للحزب أن يأخذ على عاتقه من الناحية المادية إلغاء التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية المترتبة عن المجتمع الطبقي. ليس بإمكاننا تأمين الخدمات الاجتماعية التي لا تضطلع بها الرأسمالية.

وليس الحزب ملزما، على وجه العموم، بتنظيم حضانات لإلغاء كل تفاوت في وضع الرفاق، كما لا يمكن فرض مهام حضانة الأطفال على رفيق أو رفيقة ما.

فمثل هذه المقاربة ستغير هدف وطابع الحزب نفسه بما هو منظمة سياسية. إن ما يجمعنا هم العزم المشترك على تدمير النظام الذي يؤبد التفاوت، واتفاقنا على البرنامج لبلوغ هذا الهدف، وإخلاصنا للحزب على قاعدة هذا البرنامج.

سيكون انخراط فروعنا المتنامي في النضال لأجل تحرر النساء مرافقا ومسهلا لسيرورة تربية مناضلينا. وقد بات أثر هذا النضال عميقا في وعي ومواقف كل الرفاق. وتمثل المكانة الجديدة المخصصة في الأممية لمسألة اضطهاد النساء، والتي تعكس انخراطنا في النضال لأجل تحرر النساء، تطورا ذا أهمية تاريخية. وتمثل رباطة الجأش، والنضج السياسي، والقدرات القيادية المتنامية لدى الرفيقات في الأممية الرابعة، تقدما هاما للقوى الفعلية لقيادة الثورة على المستوى العالمي.

إن الصعود الجديد لنضالات النساء على المستوى العالمي، وبزوغ حركة تحرر نساء قوية تسبق نضالات ثورية لأجل السلطة، حدث بالغ الأهمية بالنسبة للحزب العالمي للثورة الاشتراكية إذ تتنامى بفعل ذلك القوة السياسية للطبقة العاملة ويكبر احتمال نجاح الثورة العالمية في الإنجاز النهائي لمهامها في إعادة البناء الاشتراكي. كما يمثل صعود حركة تحرر النساء ضمانة إضافية ضد الانحطاط البيروقراطي للثورات القادمة.

إن النضال لتحرير النساء من استعباد المجتمع الطبقي نضال لتحرير كل العلاقات

الإنسانية من عراقيل الإكراه الاقتصادي ووضع الإنسانية على طريق نظام اجتماعي أرقى

نوفمبر1979: مقرر حول اجتماعات النساء الداخلية

صادقت بعض فروع الأممية الرابعة، في السنوات الأخيرة، على قرارات تسمح بعقد اجتماعات غير مختلطة، أي اجتماعات داخلية مفتوحة للرفيقات وحدهن.

إننا إذ نؤيد وندافع عن حق النساء في عقد هكذا اجتماعات في المنظمات غير اللينينية، نعارض مثل هذه التجمعات في الحزب الثوري.

يعبر ظهور اجتماعات غير مختلطة في فروع عديدة عن وجود مشاكل سياسية جدية وكذا ضعف في القيادة. تجلى هذا في نقص الإحساس بحجم المشاكل الخاصة التي تواجه الرفيقات، وعجز عن فهم أهمية حركة تحرر النساء ومكانتها في الصراع الطبقي، وبطء التفاعل مع صعود الحركة النسائية، أو مقاومة إسناد مهام للرفاق في عمل تحرر النساء وإدماج هذا الأخير في كل دوائر نشاطنا السياسي. فقدنا بسبب هذه الأخطاء، و يا للأسف، أطرا ثمينة وضيعنا فرصا سياسية. ومرارا فجر هذا النوع من الأوضاع مرارة الرفاق، لا سيما الرفيقات، وعيا منهن أن مواقف تمييز على أساس الجنس هي مصدر تلك الأخطاء، وهذا ما يزيد من تعقيد مهمة التوصل إلى إصلاحها. طلبت رفيقات في فروع عديدة، بقصد تغيير هذه الوضعية، حق تنظيم اجتماعات غير مختلطة، تقصي كل الرفاق الذكور، لأجل مناقشة الوضع الداخلي للحزب.

تنبع مساندتنا لحق النساء، في عقد هكذا اجتماعات في منظمات الحركة الجماهيرية من كون باقي المنظمات لا تستند على برنامج ماركسي ثوري يمثل المصالح التاريخية للنساء وللطبقة العاملة. وقياداتها ليست منتخبة ديمقراطيا للدفاع عن هكذا برنامج. ثمة مثلا تناقض بين مصالح البيروقراطية النقابية ومطالب المنظمين نقابيا والنساء. وفي هذا السياق يغدو حق النساء في تنظيم اجتماعات غير مختلطة مسالة ديمقراطية أولية ويمثل جزءا من النضال لأجل توجه سياسي للنقابة مرتكز على النضال الطبقي.

لكن الحزب الماركسي الثوري لا يمكن أن يقوم بالمهام التاريخية التي حددها إلا إذا استطاع أن يوحد في صفوفه وتحت قيادته ممثلي الطبقة العاملة الأكثر وعيا وكفاحية، لا سيما شرائحها الأكثر عرضة للاضطهاد والاستغلال. لذا يتوجب عليه تخطي التقسيمات العميقة التي تصونها الرأسمالية ويبني منظمة لها ثقة عميقة في فهمها والتزامها للمشتركين في مواجهة مهامها. ويتجسد هذا في برنامج الحزب الثوري الذي يؤلف التجارب والمطالب

وتداخل نضال كافة المضطهدين والمستغليين ويدمج كل ذلك في توجه استراتيجي سائر نحو الثورة البروليتارية.

نستخلص مبادئنا التنظيمية من هذا البرنامج بالذات. وكما ليس لدينا سوى برنامج واحد، فليس لدينا غير صنف واحد من المناضلين. كل رفيق، رجل أو امرأة، عامل أو بورجوازي صغير، شاب أو شيخ، مثقف أو أمي، له نفس الحقوق عندما يتعلق الأمر بتحديد برنامج الحزب وتدخله ونفس المسؤوليات فيما يتعلق بتطبيق هذه القرارات. ويجب أن يكون البرنامج السياسي للحزب وخط تدخله وكذا سير عمله الداخلي موضوع نقاش وحسم ديمقراطي بمشاركة كافة الأعضاء.

يجب تنظيم كل التكتلات والجان والاتجاهات أو بنيات أخرى داخلية على نحو ديمقراطي، أي أن تكون مفتوحة لكافة المناضلين المسؤولين عن تدخل معين أو لكافة المناضلين الذي يقبلون أرضية اتجاه ما دون اعتبار للجنس أو العرق أو العمر أو اللغة أو الأصل الطبقي أو أي كان. لكن لا يوجد داخل حزب ماركسي ثوري، مهما كانت نقاط ضعفه ونواقصه، أي تناقض خاص بين البرامج والقيادة والقاعدة. وهذا ما يجعل الاجتماعات غير المختلطة متعارضة مع الديمقراطية الداخلية في الحزب ومع بناء صنف التنظيم الذي نحتاج لتطبيق برنامجنا الطبقي.

إن الاجتماعات الداخلية، بقدر ما تنظم بوجه العموم بهدف أن تناقش حصرا المشاكل الداخلية، تكون عاجزة عن حفز سيرورة تتيح حل التناقضات الداخلية. ولن يتأتى هذا إلا عبر اعتماد خط صائب وتدخل في الحركة الجماهيرية لأجل بناء الحزب. وستتيح هذه الطريقة دون غيرها تربية أعضاء المنظمة وتطورهم.

أبانت تجارب عديدة - عمليا ونظريا - أن تنظيم اجتماعات غير مختلطة لا يساهم في حل المشاكل التي استدعت تنظيمها. إنها بالأحرى تخلق دينامية نابذة للمركز تعطي الانطباع أن الحزب فدرالية مجموعات ذات مصالح متصارعة، يدافع كل عن برنامجه الخاص وأولوياته الخاصة، بدل منظمة موحدة على قاعدة برنامج مشترك وتوزيع للمهام وغالبا ما تعزز الاجتماعات غير مختلطة الموقف الذي يرى أن على الرفيقات وحدهن حل المشاكل. وتؤدي هكذا اجتماعات إلى انطواء الرفيقات بشكل سلبي. وتعزز أوجه الحرمان والتيه السياسي سواء لدى الرفاق أو الرفيقات، وغالبا ما تسرع بدل أن تمنع انسحاب الرفيقات من التنظيم. وبما أن الاجتماعات غير مختلطة لا تستند على الديمقراطية الداخلية، فإنها تضر أيضا بالمركزية في العمل. إنها في تناقض مع برنامجنا ومع معاييرنا القائمة على المركزية الديمقراطية.

إن ضغطا قويا لتنظيم مثل هذه اللجان هو إنذار على أن القيادة هي التي لم تتوفق في مواجهة الصعوبة السياسية الكامنة في تكوين الحزب بصدد كل أوجه نضال تحرر النساء ومكانته في تدخل الحزب. لا يمكن حل المشاكل بإدانة الرفيقات الباحثات عن حل. يجب أن يكون الجواب سياسيا بالأساس وليس تنظيميا وعلى القيادة الاضطلاع بمسؤولية تصحيح الأخطاء بقدر ما عليها أن تتكلف بالتكوين والتوجيه. لا يمكن حل المشاكل القائمة إلا عبر نقاش سياسي عميق يتجسد في:

أ) وجود عمل نسائي منظم ومدمج في كل قطاعات تدخلنا.

ب) اتخاذ إجراءات واعية لتطوير إطار يتيح إدماج الرفيقات وتخطي عادات ومواقف التمييز على أساس الجنس.

مقرر حول نضالات النساء في أمريكا اللاتينية

وضع الحركات الجماهيرية والتيارات النسوية وديناميتها. مقرر اعتمده المؤتمر العالمي الثالث عشر للأممية الرابعة (فبراير/شباط عام 1991).

مقدمة

وضع الحركات الجماهيرية والتيارات النسوية وديناميتها. مقرر اعتمده المؤتمر العالمي الثالث عشر للأممية الرابعة (فبراير/ شباط عام 1991).

استنادا إلى تحليل نقدي لمقرر المؤتمر العالمي الحادي عشر، «الثورة الاشتراكية والنضال من أجل تحرر النساء»، يروم هذا المقرر أن يكون دليل عمل منظماتنا في المهمة الرئيسة المتمثلة في تنظيم حركة من أجل تحرر النساء تتبوأ المكانة الجديرة بها وتضطلع بدور حاسم في السيرورات الثورية وبناء مجتمع اشتراكي، بجانب جماهير بلدان أمريكا اللاتينية وغيرها من قطاعات نسوية ومنظمات ثورية.

1. ترزح شعوب بلدان أمريكا اللاتينية تحت نير هيمنة الإمبريالية، مع ما يستتبع ذلك من بؤس وتشوه في تطور مجتمعاتنا. إن العلاقات مع الإمبريالية متغيِّرة، وهذا يحدد بروز حركات جديدة، ووعي الجماهير وقوتها ومقدرتها على التغيير، لاسيما بين النساء.

شهدت السنوات الثلاثين الأخيرة تغيرات عميقة ومفاجئة حولت وجه شبه قارتنا وحياة سكانها، خاصة حياة النساء:

- الأزمة البنيوية في قطاع الزراعة وسيرورة التصنيع المتفاوتة اللتان أدتا إلى هجرة كثيفة نحو المدن؛
- بروز شبه بروليتاريا كثيفة في التركزات الحضرية الكبرى، ما أفضى إلى تشكل قطاع جديد من الفقر؛
- إبدال نموذج التراكم الرأسمالي القائم على إحلال الواردات بنموذج مبني على تصدير المنتجات المصنعة وعلى التحديث؛
- أزمة الديون؛
- اهتلاك الدولة الشعبوية؛

. نهج الرأسمالية استراتيجية النزاعات منخفضة الشدة، ما يستتبع انتقالا متحكما به من دكتاتوريات عسكرية إلى حكومات مدنية «ديمقراطية» مقرونة بالقمع.

. ولاحقا، غزو غرينادا وبنما وتنامي استخدام قواعد عسكرية أمريكية مباشرة على أراضي أمريكا اللاتينية، غالبا بذريعة «محاربة المخدرات».

أدى كل ذلك إلى تنامي الفقر، وتزايد العنف وتفاقم التفاوتات والتناقضات الاجتماعية.

وفي الآن ذاته، تُجسد الانتصارات الثورية، في كوبا ونيكاراغوا، بغض النظر عما تواجه من مشاكل، إمكان التغيير بالنسبة لجماهير شبه القارة.

في هذا السياق، سياق سنوات الثمانينات، دخلت نساء بلدان أمريكا اللاتينية مسرح السياسة في شبه القارة.

I. الأزمة والدولة والكنيسة والعائلة واضطهاد النساء

2. في إطار الأزمة الاقتصادية، تزداد كل يوم مشقة تدبير ما يُلقى اجتماعيا على عاتق النساء من ميزانية الأسرة والعمل المنزلي بوجه عام. وفي المدن، يفرض فرط التضخم على المسؤولة عن تسيير شؤون البيت الانتقال من سوق إلى سوق بحثا عن المواد الغذائية بسعر أرخص، ويجبرها على إنقاص الطعام لتمكين الأطفال من الحصول على مزيد منه ويلزمها بالعيش في قلق خوفا من انعدام أي شيء لإطعام العائلة. وفي القرية يزداد ثقل العمل المنزلي بفعل رعاية الحيوانات وإعداد المنتجات المخصصة للتسويق.

إن غياب وسائل الترفيه الأولية في المدينة والقرية يبقي العمل المنزلي في ظروف قاسية للغاية. ويلزم في القرية قطع مسافات طويلة للحصول على الماء أو الحطب، ويعاني مختلف أفراد الأسرة، وخاصة الأطفال، بشكل دوري ومستمر، من أمراض قابلة للعلاج مع ذلك. وفي الأحياء الفقيرة بالمدن، تضطر النساء في أغلب الأحيان إلى ممارسة العمل المنزلي دون ماء، ودون كهرباء، في ظروف غير صحية، مع وجود عدد قليل جدا من مدارس خاصة بالأطفال، ودون مراكز صحية. تزيد هذه الظروف من قدر المسؤوليات.

3. أدى تنامي إفقار الجماهير إلى إجبار النساء على البحث عن موارد تمكن العائلة من البقاء على قيد الحياة.

وفي الفترة ما بين عامي 1950 و1980 تزايدت نسبة النساء الناشطات اقتصاديا في معظم بلدان أمريكا اللاتينية. وبالإضافة إلى ذلك، ارتفعت أيضا نسبة النساء في مجموع السكان

النشيطين اقتصاديا، بين عامي 1975 و1984، في معظم البلدان التي توجد معطيات عنها.

4. وفي فئة الفلاحين، تدهورت إمكانية حصول النساء على فرصة عمل مأجور، ما دفع النساء إلى تقبل فرص شغل غير مأجورة، مثل مياومات أو مزارعات يحصلن على قسم من المحصول، مع تحمل مهام البيت في الوقت نفسه.

5. في بعض الحالات، في البرازيل والمكسيك وأوروغواي، على سبيل المثال، تشكل النساء التي التحقن بالمعمل نسبة دالة. ولكن حتى في مثل هذه الحالات، يضطررن إجمالا إلى الاشتغال في فرص عمل خاصة بالنساء، ويتعرضن إلى تمييز في ظروف عملهن وفي أجورهن وترقياتهن، ويواصلن فضلا عن ذلك تحمل مهام البيت «الخاصة بالنساء» (يوم العمل المضاعف).

وباستثناء البرازيل وحدها، حين تحصل النساء على فرصة عمل فأساسا في قطاع الخدمات وفي الاقتصاد غير المنظم. يستتبع ذلك، بالنسبة للأغلبية، عملا زائدا لكن دون بلترة بما في الكلمة من معنى. إن هذه التغيرات واضحة في مدن كبيرة عديدة، حيث يتكاثر الباعة الجائلون والتسول والدعارة في السنوات الأخيرة. خرجت النساء إلى الشارع من أجل كسب عيشهن قدر المستطاع، لانعدام فرص عمل مستقرة ونظرا إلى نقص دخلهن.

الدولة والنساء

6. بوجه الأزمة الاقتصادية والسياسية، تسعى برجوازيات أمريكا اللاتينية ودولها باستمرار إلى خلق أسس توافق جديد حفاظا على هيمنتها على المجتمع. وبقدر ما ولجت النساء مجال الحياة العامة بأعداد متزايدة، رغم مراوحة معظمهن البيت دوما، تبحث هذه البرجوازيات عن انتزاع الشرعية منهن، عبر فتح حوار مع الحركات النسائية المنظمة، وعبر تقديم نفسها بما هي مدافعة عن حقوق النساء الديمقراطية والمدنية. وقد أدى ذلك إلى هجوم أيديولوجي من قبل عديد من الحكومات والقوى البرجوازية على النساء، في الخطابات الانتخابية وتعيينات النساء بمناصب حكومية.

7. في بعض البلدان، مثل البرازيل والمكسيك والأرجنتين وأوروغواي، حثت الأحزاب البرجوازية الحاكمة على إنشاء مؤسسات وهيئات تهدف إلى تطوير برامج موجهة خاصة نحو المرأة في وضعها كنوع جنسي مضطهَد. تقتصر معظم هذه البرامج على إنجاز أبحاث وتنظيم دعاوة واقتراح إصلاحات تشريعية، دون ممارسة سلطة تنفيذية في حد ذاتها.

8. صادقت معظم البلدان على «اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة» التي اعتمدتها الأمم المتحدة. واستتبع ذلك اعترافا صريحا على مستوى الدستور بالمساواة

في الحقوق المدنية بين الرجال والنساء.

وبالإضافة إلى ذلك، قامت حكومات عديدة بإحداث تغييرات، بمبادرة منها، في مجال التشريع بشأن المساواة الشكلية والحقوق الاجتماعية في ما يتعلق بالطلاق على سبيل المثال.

إن الهجوم الحديث الذي تمارسه دول عديدة ينعكس في مجال العمل حيث تتذرع «بالمساواة بين الجنسين» للتمكن من استغلال النساء بدرجة أكبر، ما يساهم في شرعنة سياساتها الاقتصادية.

9. وعلى صعيد البرامج الاقتصادية تؤثر سلبا باطراد سياسات الدول على النساء.

وفي بلدان عديدة، نفذت الدول برامج ترمي إلى مأسسة سوق الشغل غير المنظم: تكوين النساء ومنحهن قروضا تمكنهن من الحصول على مداخيل إضافية دون مغادرة مقر سكناهن. وهذا يحجب البطالة، ويدفع أرباب العمل إلى تفادي تسديد تعويضات الضمان الاجتماعي لهؤلاء العاملات، ويجعل تنظيمهن أشد صعوبة.

واعتمدت حكومات أخرى برامج تشغيل مؤقت موجه أصلا إلى الرجال. لكن النساء هن من شغلن هذه المناصب دون سلامة مهنية وبأجور «استعجالية».

وتدرج أخرى في برامج تحديثها خطط «مكافحة الفقر المدقع» عبر تشغيل اليد العاملة النسائية المتطوعة لإنجاز أشغال عمومية.

10. وفي بلدان عديدة، تعتمد الدولة سياسة عدوانية لتحديد النسل، عبر اللجوء إلى توزيع وسائل منع الحمل دون تمييز وإلى التعقيم القسري. وفي أغلب الأحيان، ترتبط هذه السياسة مباشرة بالتفاوض مع المؤسسات الدولية التي تمولها وتسمح لها بالحصول على قروض. وفي غياب بدائل يسارية دفاعا عن حق النساء في اتخاذ قرارات بشأن إنجابهن أطفالا، من السهل نهج مثل هذه السياسة التي تهدف إلى تقليص معدل نمو السكان وإقناع الشعب بارتباط بؤسه بـ«عددنا الكبير جدا».

11. أحدثت حكومات متعددة أجهزة شرطة متخصصة في مساعدة النساء المُعنَّفات، وهذا لا يسمح لها بكسب الشرعية لدى النساء بوصفها مدافعة عن سعادتهن وحسب، ولكن أيضا بتعزيز جهازها القمعي وشرعنته.

الكنيسة

12. إن وزن الكنيسة الكاثوليكية في أمريكا اللاتينية هائل على الصعيد السياسي والاجتماعي والثقافي. لكن على مدى العقدين الأخيرين، دخلت في أزمة كما يتضح من وجود قطاعات

عديدة وسطها، بما في ذلك القطاع الذي يعلن ولاءه للفاتيكان والقطاع المعروف باسم لاهوت التحرير، بمختلف اتجاهاته.

إن المؤسسة الهرمية في الفاتيكان تدعم بشكل عام التدابير الساعية إلى تثبيت نظام الهيمنة الحالي، وبالتالي تدافع عن موقف محافظ جدا بشأن النساء، فهي على سبيل تعارض تغيير قوانين الطلاق ومنع الحمل والإجهاض. وبطرق عديدة، تطور سياسة تعزيز النظام العائلي التقليدي والدور الذي يُخضع النساء في هذا الإطار.

إن التيار الذي يسمى لاهوت التحرير مرتبط عموما بسيرورة تنظيم الجماهير الفقيرة الذاتي. وبوجه عام، تشكل النساء نسبة عالية جدا في أعضاء الجماعات الدينية القائمة في أسفل ومجموعات التفكير في الكتاب المقدس. وهذا ما يفسر أن بعض رجال الدين أكثر حساسية بالاضطهاد الخاص الذي تعاني منه النساء وضرورة الالتزام سياسيا في هذا الميدان. لكن ما يحد وعيهم السياسي إلى درجة كبيرة في هذا الصدد، هو التناقض بين التصور الأخلاقي التقليدي الذي لا يتحررون منه وحاجات النساء الملموسة والجديدة بشأن العلاقات الجنسية والأمومة ووسائل منع الحمل. لم تكن هناك سوى بعض الإسهامات اللاهوتية من منظور النساء وذات علاقة بهدف التحرر الذي يتبناه هذا التيار.

شهدنا خلال هذه السنوات الأخيرة أيضا تنامي نشاط مختلف المجموعات البروتستانتية في أمريكا اللاتينية. ورغم وجود مدافعين عن لاهوت التحرير ضمن هؤلاء، يتميز السواد الأعظم بتبني تصور اجتماعي وسياسي محافظ إلى حد كبير، وبوجه خاص رجعي لاسيما تجاه النساء.

العائلة

13. خلفت كافة هذه التغيرات في المجتمع آثارا عميقة على الحياة العائلية لجميع جماهير أمريكا اللاتينية. إذ تخضع هذه الحياة العائلية لضغوطات مدمرة قوية، في ظل غياب إمكانات مادية بيد غالبية السكان لاعتماد عملي لنموذج العائلة البرجوازية.

في القرية، لا تزال ملايين الأسر تشكل وحدات إنتاج، تقوم عموما على توزيع صارم للمهام وفق نوع الجنس، وتتبوأ النساء مرتبة أدنى في تسلسل السلطة الهرمي، وفي صنع القرار سواء شكليا أو فعليا. لكن في هذه الحالة، تشارك النساء حقا في الإنتاج، ويمثلن جزءا من المجتمع المنتج، رغم أن هذا الأخير معزول نسبيا عن بقية العالم.

وفي الآن ذاته، يحافظ ستة وعشرون مليون نسمة من السكان الأصليين إلى حد ما على عاداتهم وتقاليدهم وطرقهم في مباشرة العمل المنتج على نحو جماعي، ويتركز معظمهم

في بيرو وإكوادور وبوليفيا وغواتيمالا والمكسيك. وتمارَس ضغوطات هائلة على هذه القوميات كي تتخلى عن ثقافتها، لكنها تقاوم نزعة «إضفاء الطابع اللاتيني».

غير أن الأزمة البنيوية في الزراعة ورسملة نسبية في القرية تمارسان ضغطا قويا نحو تفكك العائلة الفلاحية بوصفها وحدة إنتاج مكتفية بذاتها، لكن دون أن يحولها ذلك إلى مجرد وحدة استهلاك.

ومع تركز السكان في مدن أمريكا اللاتينية وتعزيز علاقات الإنتاج الرأسمالية وسط البرجوازية الكبيرة والصغيرة وفي قطاعات البروليتاريا، تتشكل العائلة البرجوازية. لكن السواد الأعظم من هؤلاء المهاجرين لن يمثلوا جزءا من الطبقة العاملة بحصر المعنى، إذ ليس للرأسمالية المتخلفة من وظيفة أخرى تسندها ليدها العاملة سوى الاندماج في الجيش الاحتياطي الضخم.

لكن حتى في العائلات التي يتمكن بالأقل أحد أعضائها من الحصول على عمل مأجور، نادرا ما يكون دخل هذا العمل كافيا لضمان الحفاظ على النواة العائلية الخاصة بهم، رغم اضطرارهم بوصفهم أفرادا إلى مواجهة سوق العمل.

لكن في حالات أخرى، يكون الضغط المدمر على العائلة كبيرا بحيث تتشتت بكل بساطة، ومن هنا ظاهرة الأطفال المشردين على نطاق واسع. ومن ناحية أخرى، تصبح النساء على نحو متزايد ربات بيوت مُعيلات لأسرهن.

وبالإضافة إلى ذلك، تخلق الأزمة توترات على المستوى الاجتماعي، ما لا يؤدي إلى زيادة عدد الاعتداءات وحالات الاغتصاب وحسب، ولكن أيضا إلى العنف وسط العائلة.

II. ديناميات حركات النساء في أمريكا اللاتينية اليوم

14. في أواخر القرن التاسع عشر، ومطلع القرن العشرين، برزت المنظمات النسائية الأولى في حد ذاتها على أساس تطابق أولي بين نساء نفس المجتمع المحلي المباشر، للاتفاق حول جداول زمنية أو مشاكل ملحة من المطلوب حلها أو انشغالات مشتركة. ومن هنا أتى التقليد التالي:

- تنظيم النساء دعما لنضالات العمال منذ القرن الماضي؛

- نضالات النساء من أجل حقهن في العمل، خاصة في أنشطة صناعية «نسائية»، والتي أثمرت تشكل آلاف من أطر متمرسة للحركة العمالية بوجه عام؛

. نوادي الأمهات في الأحياء لمواجهة مختلف مشاكل المجتمع المحلي.

لكن هناك أيضا تقليد معين من تقاليد تنظيم النساء حول مطالب خاصة بنوع جنسهن. تنظم النساء البرجوازيات صفوفهن منذ القرن الفارط من أجل الحق في التعليم، وممارسة بعض المهن، وفي بعض الحالات، من أجل الحق في التصويت الانتخابي. لكن ظهرت، مع الصعود العام للنضال الطبقي، تنظيمات جماهيرية نسائية متجذرة في الطبقة العاملة. تشكلت هذه التنظيمات حول مطالب مثل حق التصويت الانتخابي والحق في الأرض والعمل والتعليم بالنسبة لنساء الفئات الشعبية.

15. في سنوات الستينات والثمانينات برزت مجموعات نسوية عديدة من نوع تلك المعروفة في نفس المرحلة بأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا، ولكن تحت تأثيرها. ولكن في أمريكا اللاتينية، رغم تطور حركة نسوية جماهيرية في البرازيل في فترة وجيزة، في أواخر سنوات الستينات وفي مطلع سنوات الثمينات، لم تشهد هذه السيرورة بأي وجه انتشارا ولم تؤد بأي وجه إلى بناء حركة ذات طابع جماهيري عضويا.

كان معظم المجموعات تتميز بالنقاش الأيديولوجي والنظري، وتركز نشاطها على الوعي الذاتي والدعاوة، وتمارس تأثيرا حقيقيا في وسائل الإعلام الجماهيري، وعلى هذا النحو أدرجت «المسألة النسائية» في الأوساط الفكرية واليسارية وفي المجتمع برمته، لأول مرة منذ سنوات عديدة.

لكن عمل المجموعات النسوية ومجموعات الوعي الذاتي لم يسفر، رغم تمكنه من إثارة ردود فعل جماهيرية، عن تشكيل بنيات عامة ذات طابع أكثر دواما في مختلف قطاعات النساء التي نظمت أثناء هذه الفترة تعبئات، جديرة بالحفاظ على استمرارية حركة نوعية. كان عمل المجموعات النسوية يتركز أيضا في المدن الكبيرة، بل اقتصر على العاصمة في بعض البلدان.

إن التركيز على المناقشة والدعاوة حول «مواضيع» مرتبطة بالاضطهاد والعمل المنزلي والعنف والعلاقات الجنسية والإجهاض، كان يعني تناول مسائل حيوية بالنسبة لجميع النساء. لكن تجاهل مسألة الآفاق السياسية لبناء الحركة كان يجعل من الصعب للغاية بلورة برنامج يوحد جميع المجموعات أو يقوم على ما هو جذاب وممكن الوصول إليه بالنسبة لمعظم النساء.

كانت الأغلبية الساحقة من النساء ومازالت منظمة بصورة دائمة حول مسألة بقائهن وأسرهن على قيد الحياة وحول مسألة الديمقراطية، في الأوضاع التي يغرقهن فيها الطابع

شبه الاستعماري ببلداننا والبؤس الذي ينجم عنه. علاوة على ذلك، لم تشهد الفئات الوسطى تناقضات ذات مستوى كبير يكفي لإثارة رد أقوى في هذا القطاع الكبير نسبيا.

أدى هذا الوضع إلى أزمة آفاق سياسية في المجموعات المستقلة، وفي حالات عديدة، إلى زوالها أو انخراطها في مشاريع الدولة.

16. لكن شرعت بعض المجموعات ونساء كثيرات على المستوى الفردي في خلق أدوات أخرى تعبيرا عن انشغالاتهن النسوية:

أ) مؤسسات تقديم الدعم و/أو التعليم، تمولها أساسا وكالات دولية. إن الدينامية الرئيسية لنشاطها متقلبة جدا. ولا تعرف نفسها دوما بما هي نسوية، لكنها تحظى بوزن هام في الحركة النسوية عبر نشاطها، الذي يسهله ما تحصل عليه من تمويل.

ب) جمعيات تقديم الدعم و/أو ربط علاقات مع النساء لا تحصل على تمويل (مراكز تقديم خدمات وعقد لقاءات واجتماعات، ونوادي السينما، وعمل الأحياء، لدى الفلاحين أو السكان الأصليين على سبيل المثال).

ج) مجموعات تنشر بعض المطبوعات.

د) مجموعات نسائية مسيحية.

ه) لجان أو تجمعات نقابية.

ز) مجموعات نسائية وسط أحزاب سياسية يسارية.

ازدهرت جميع تجارب الحركة النسوية هذه أكثر في سنوات الثمينات، حيث وجهت عملها نحو سعي إلى فهم سلوك النساء الفعلي حاليا.

17. شهدت ملايين من نساء أمريكا اللاتينية تغير حياتها اليومية وتصورها حول العالم. اضطررن إلى مغادرة ظل منازلهن وولوج الحياة العامة على نحو سريع، بحثا عن نشاطات لم تكن قد توقعنها بأي وجه حتى ذلك الحين، لإعالة أسرهن.

تربى جيل كامل من النساء الشابات في ظروف أزمات، غالبا من قبل أمهات عشن هذه التغيرات. وهكذا، رغم قدرتهن على الإحالة إليه إيديولوجيا، فإن نموذج المرأة المحبوسة حصرا بين جدران البيت الأربعة لا يشكل بالنسبة لهن مثالا يحتذى به عمليا.

وفي الوقت نفسه، فإن تطور التعليم العمومي ودخول وسائل الإعلام إلى القرى والمدن على نطاق واسع، أديا إلى توسع أفق ملايين النساء، ولو بشكل مشوه.

18. على هذا النحو، مع تزايد مشاركة النساء في سوق الشغل، وجدن أنفسهن بالملايين مجبرات، بوجه تعذر إيجاد حل فردي، على إتيان حلول جماعية لمسألة تدهور مستوى المعيش والحقوق الديمقراطية. ويشاركن، بناء على ذلك، بدرجة متنامية في الحركات الاجتماعية والسياسية بوجه عام، والتي تهم ملايين النساء، وغالبا ما يكسبن عبرها أول تجربة نضالية.

حاليا، تنظم أغلبية النساء صفوفهن وفق وضعهن الاجتماعي، حول ظروف حياتهن وعملهن (ظروف بقاء العائلة على قيد الحياة، وظروف العمل المنزلي والعمل المأجور) وحول المشكل السياسي الأكثر وحشية، والنضال ضد القمع، ومن أجل حقوق الإنسان والديمقراطية.

وعلى مدى خمس عشرة سنة الأخيرة، برزت حركات جديدة تتشكل قاعدتها وأعضاؤها خاصة من النساء: نضالات الأحياء والنضال ضد القمع، ومن أجل حرية المناضلين المعتقلين أو المختطفين.

تناضل الحركات الشعبية المدنية أو الحضرية لحل مشاكل السكن والخدمات وضد غلاء المعيشة. إن النساء، بقدر ما يظللن مسؤولات عن البيت من جميع جوانبه، وبقدر ما لا يتوفر معظمهن على عمل مأجور، مع ما يستتبع ذلك من وقت يقضينه خارج المنزل، فهن الأكثر حماسا وقدرة على المشاركة في هذه الحركات في مكان إقامتهن.

بالإضافة إلى ذلك، تجد لجان عائلات المعتقلين والمختطفين السياسيين، قاعدتها وقوتها الدافعة بين النساء، أساسا عبر تحديد دورهن كأمهات وزوجات وانخراطهن في النضال من أجل تخليص أبنائهن وأزواجهن وإخوانهن من براثن القمع.

وكان تطور النضالات النقابية والزراعية دافعا أيضا لانخراط النساء فيها بأعداد كبيرة. وفي قطاعات اليد العاملة المشكلة حصرا تقريبا من النساء، خرجن بالآلاف إلى الشوارع لأول مرة.

من ناحية أخرى، غالبا ما تنظم المزارعات ونساء السكان الأصليين صفوفهن بوصفهن نساء لمعالجة المشاكل المرتبطة بالحاجة إلى ظروف أفضل للعمل المنزلي ورفاه عائلتهن، وبالنضال من أجل حقهن الخاص في الأرض والقروض، لتأمين مداخيلهن الخاصة التي تضاف إلى مداخيل العائلة.

19. إن هذه المشاركة في الحياة العامة، بأشكالها المختلفة ومستوياتها المتفاوتة، تؤدي إلى دينامية متناقضة في وعي النساء: ينخرط معظمهن في الحياة العامة بوصفهن أمهات وزوجات. إن أقلية منهن، لكن أقلية ذات أهمية سياسية، تقوم بذلك بوصفهن عاملات شابات.

عندما يغادرن بيوتهن وأحيائهن، يصطدمن بسلطة الدولة وأرباب العمال والبيروقراطية النقابية والمجموعات شبه العسكرية والشخصيات النافذة في المدينة كما في القرية. وباختصار، يقمن بوجه التحديد بما تشيعُ الأخلاق السائدة حظره على المرأة.

يتمثل التناقض الرئيسي الذي تواجهه ملايين نساء أمريكا اللاتينية في ضرورة الاضطلاع بدور المرأة التقليدي في العائلة والبيت وفي العمل المنزلي بمعناه الأوسع، واستحالة القيام به في الأماكن التي يوجدن فيها، نظرا للظروف العامة، دون الإخلال بهذا التقليد. يشكل هذا التقليد الأساس الموضوعي للسير نحو بناء حركة نسائية جماهيرية من أجل تحررهن في أمريكا اللاتينية وفي منطقة الكاريبي.

إن الظروف التي تخلقها تعبئة في مستوى جماهيري معين، تفتح إمكانية أن تصبح النساء على وعي باضطهادهن بوصفهن نساء. وعندما يجبرن على النزول إلى الشوارع اضطرارا للتضامن، يواجهن عقبات تحول دون وصولهن إلى أهدافهن. ولبلوغ ذلك، وإحراز النصر، سيتعين عليهن تغيير سلوكهن وتصورهن عن أنفسهن، وظروف نضالهن. ولخلق ظروف تضامن جديدة وبالتالي تحسين ظروف نضالهن، ينبغي عليهن تقويض اضطهادهن بوصفهن نوعا جنسيا. لن تكون هناك نتيجة إيجابية لهذا التناقض دون قطيعة مع ظروفهن الاجتماعية والسياسية والشخصية التي يخلقها ويديمها النموذج التقليدي للمرأة الأم والزوجة وربة البيت بدءا من النضال السياسي الجماهيري حيث تكون النساء في الجبهة الأمامية وفي القيادة.

تفاقم هذا التناقض بسب مسائل أخرى وهي:

. تجد جماهير النساء اليوم منفذا إلى وسائل الإعلام وبغض النظر عن الاختلافات، تلج ملايين النساء التعليم النظامي. على هذا النحو، يعرفن الإمكانات الهائلة التي يتيحها العالم المعاصر لتطوير الأشخاص. وفي الآن ذاته، يجري تقديم نماذج، تقليدية و«حديثة» على حد سواء حول ما ينبغي أن تكونه النساء. تتناقض هذه المعارف الجديدة، والنماذج بذاتها بشكل واضح مع واقع حياتهن .

. حصلت ملايين النساء لأول مرة على وسائل منع الحمل، ما يؤدي بهن إلى فهم إمكان التحكم بجسمهن الخاص وممارسة أمومتهن وحياتهن الجنسية بوعي بغية أهداف أخرى غير الإنجاب، رغم أن ذلك يستتبع مخاطر لارتباطه أساسا بسياسة تحديد النسل، وهي سيئة في تبريراتها ومعادية للديمقراطية في تطبيقها؛

. إن اعتماد الدولة برامج ضد العنف القائم على نوع الجنس يستتبع شكلا من أشكال

توسع جهاز الدولة القمعي وحتى شرعنته، فإنه يضفي أيضا صبغة رسمية على الطابع الاجتماعي للعنف القائم على نوع الجنس، كاشفا من خلال الشهادات، وحشية هذا العنف وعدد الحالات الكبيرة التي يمارس فيها.

. إن الدعاية البرجوازية حول تمتع النساء بالمساواة، سواء تعلق الأمر بدعم سياسة تحديد النسل أو كسب أصوات أو إيجاد شرعية في أعين المجتمع الدولي، تنشر على مستوى جماهيري على نحو لا مثيل له، بل لأول مرة، فكرة أن النساء والرجال يتمتعون بنفس الحقوق أمام القانون والمجتمع. وفي الوقت نفسه، تعاني النساء من تمييز وتهميش في معظم الحالات، يمارسهما على حد سواء مناضلون من أسفل وقادة، وسط التنظيمات الجماهيرية المستقلة التي تناضل ضد سياسة الدولة والبرجوازية، وترفع بوجه خاص راية النضال من أجل الديمقراطية الحقيقية.

20. لكن الإقرار بهذه التناقضات وتجاوزها عبر النضال الواعي من أجل تحرر النساء لا يشكلان مسألة تلقائية. يتوقف ذلك على عوامل عديدة في النضال الاجتماعي، وعلى مستوى تنظيم النساء والصراع الطبقي بوجه عام: موازين القوى العامة بين البرجوازية والعمال؛ وقدرة البرجوازية ودولتها على أن تقترحا على النساء سياسات مفككة للتعبئة ومُشرعنة لهما؛ وتطور المنظمات الثورية والإصلاحية، وقوتها وعلاقاتها مع الحركة النسائية، إلخ. لكل هذه العوامل تأثير على تطور قطاع الحركة النسائية القادر عمليا على ربط علاقة بين مشروع إنشاء حركة جماهيرية ذات طبيعة نسوية ونقط انطلاقة أعم لتعبئة النساء أو تجذرهن. لكن وجود هذه التناقضات يشكل الأساس الموضوعي لما تحقق من تقدم في السنوات الأخيرة نحو بناء حركة سياسية نسائية من أجل تحررهن في قارتنا.

21. وبعبارات عامة، تسعى الدينامية الرئيسية التي تشهدها اليوم أمريكا اللاتينية إلى حل هذا التناقض بشكل إيجابي. تشارك النساء أكثر من أي وقت مضى في النضالات الاجتماعية والسياسية؛ وينظمن أنفسهن دوما أكثر بوصفهن نساء وفق انتمائهن الاجتماعي؛ ويتضح بروز تيار أو قطب نسوي متجدد وموطد في الحركة النسائية؛ وباتت المنظمات السياسية غير البرجوازية مجبرة بشكل متزايد على وضع مواقفها التقليدية المعادية لتحرر النساء موضع تساؤل ونقاش. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أشكال التقدم والتراجع في كل بلد وفق الوضع، تميل الدينامية العامة إلى تشكيل حركات جماهيرية نسائية، مع بروز عدد كبير جدا من مجموعات ذات طابع مختلف، تعمل أكثر فأكثر على إدراج مطالب خاصة بنوعها الجنسي في برنامج نضالها ووحدتها، جنبا إلى جنب مع

مطالب وطلبات مرتبطة بظروف العيش وبالديمقراطية.

22. وفي إطار النضال من أجل مطالبهن المباشرة، تواجه النساء على نطاق واسع أثناء كل خطوة عراقيل ناجمة عن اضطهادهن بوصفهن نوعا جنسيا: إنهن محاصرات بسبب عدم «السماح» لهن بمغادرة بيوتهن، وحيرة أين يتركن أطفالهن، وشعورهن بذنب «التخلي عنهم»؛ وتعرضهن للإهانات من قبل الرجال في اجتماعات الحركة؛ وإضعاف منظماتهن بفعل تنافسها وغياب الثقة في النفس وانعدام مهارة أعضائها. تتعاظم كل هذه العراقيل وسط المنظمات المختلطة من رجال ونساء. بالإضافة إلى ذلك، يتعرضن للاغتصاب من قبل عناصر البوليس أو الجيش والإهانات من طرف السلطات. يلزم تجاوز هذه العقبات من أجل المضي قدما. لكن يتعذر أحيانا التغلب عليها، وتؤدي إلى تراجع النضال. لكن في مناسبات أخرى، تفضي إلى تقديم حلول ملموسة على شكل مطالب جماعية.

وفي هذه الحالة الأخيرة، تسعى القائدات الطبيعيات لعدة حركات ومنظمات نسائية، وغالبا المجموعات النسائية المنظمة بالذات، إلى البحث عن العناصر التي تفسر وجود العراقيل وديناميتها للتمكن من تجاوزها. إن التقارب مع القطاعات النسوية بشكل أوضح هو الذي يمكنهن عموما من فهم وبناء أدوات النضال والتنظيم الضرورية لمواجهة تناقضاتهن بوصفهن نساء. وبالإضافة إلى ذلك، باتت مجموعات نسوية عديدة منخرطة في نشاط المنظمات الشعبية. وعلاوة على ذلك برز، على مدى العقد الماضي، عدد دال من المناضلات النسويات في الأحزاب السياسية، تَمَكنَّ من إثبات تواجد عضوي كبير جدا في الحركة النسائية، فضلا عن نضالهن من أجل تغيير عقلية هذه الأحزاب بوجه اضطهاد النساء.

أدت هذه السيرورة برمتها إلى إحداث إعادة تشكيل اجتماعي وسياسي في القطاع النسوي بحركة النساء. وبصورة لا جدال فيها، يرى عدد كبير من النساء المكافحات مسألة النسوية بتوجس. لكن كثيرات منهن بدأن يتحملن المسؤوليات بما هن نسويات، ويتماهين مع المفاهيم النسوية عندما يدركن قدرتهن على فهم واقعهن وتغييره. وعلاوة على ذلك، لم تعد القطاعات النسوية التقليدية قادرة كما سبق على إنكار «الشرعية النسوية» للنساء اللواتي يجمعن بين نشاطهن في الحركة النسائية ونضالهن الحزبي.

ويوجد دليل تجريبي على إعادة التشكيل هذه في تزايد مشاركة نساء القطاعات الشعبية في«لقاءات نساء أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي» من عام 1981 إلى عام 1990. إن هذه الدينامية التي تجمع بين التناقضات في نضالات النساء بالقطاعات الشعبية من أجل مطالب طبقية والتفاعل مع فئات نسوية في الحركة النسائية - التي تضم باستمرار عددا

متزايدا من النساء اللائي ينظمن تعبئات في المقام الأول حول مطالب طبقية أو يناضلن في الحزب - هي التي مكنت قطاعات عديدة من مباشرة تقديم مطالب بوصفها قائمة على نوع الجنس في البرامج النضالية وبما هي أساس بعض التعبئات النسائية في السنوات الأخيرة.

23. تتباين أشكال التنسيق بين مختلف قطاعات النساء على صعيد أهدافها وحجمها ومدتها وطبيعتها.

وبالمناسبة، شهدنا تشكل تنسيق دائم، فضاءً خاصا بنقاش سياسي واتصال ودعم متبادل في المقام الأول، ليس حول تحركات وحملات، مع أن هذه الأخيرة قد تنجم عن هذا التنسيق ذاته.

وقد نشأت، بسبب ظروف خاصة مرتبطة بالسياسة الوطنية، أشكال تنسيق أخرى تجمع أحيانا بين قوى نسوية بوضوح وأخرى منها أحزاب أو حركات نسائية أوسع.

وظهرت أيضا جملة شبكات عمل، على مستوى الوطن وعلى صعيد شبه القارة، حول حملات أو أنشطة دائمة من تنظيم منخرطيها. وفي بلدان عديدة، اقتصرت الاتصالات بين المجموعات النسوية على لقاءات محلية أو إقليمية أو وطنية، أفضى بعضها إلى إنشاء شبكات إعلام بين مجموعات، دون تحديد برنامج سياسي مشترك.

إن غالبية النساء اللائي ينسقن بينهن بشكل دائم يسعين إلى مباشرة ذلك انطلاقا من وضعهن الاجتماعي.

وإذا كان صحيحا، في مطلع سنوات الثمينات، أن مختلف أنشطة النساء بمناسبة 8 آذار/مارس، و25 تشرين الثاني/نوفمبر أو غيرها من أنشطة عامة، حفزتها قطاعات مرتبطة بالمجموعات النسوية، فإن التركيب الاجتماعي لهذه الأنشطة حاليا، بما في ذلك مبادرة الإعداد لها، تنتسب في أغلب الأحيان إلى نساء مرتبطات بقطاعات شعبية ونقابية للحركة.

على مستوى شبه القارة، كانت هناك مختلف الاتصالات وأماكن النقاش، في المقام الأول خلال «اللقاءات النسوية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي»، وأثناء المؤتمرات الثلاثة «لجبهة النساء القارية ضد التدخل». وهناك أيضا عدد كبير من لقاءات وحلقات دراسية وأحداث عالمية تضطلع بنفس الدور. وفي هذا النوع من اللقاء، أقامت نساء نيكاراغوا وكوبا اتصالات هامة على نحو متزايد مع القطب النسوي في أمريكا اللاتينية.

24. تتميز الدينامية العامة التي تشهدها النساء اليوم بما يلي: أ) ينخرطن بأعداد متزايدة في النضال السياسي والاجتماعي؛ ب) يتعارضن موضوعيا مع اضطهادهن. لكنهن يواجهن،

في المسيرة الطويلة المؤدية إلى تحويل هذه الظروف إلى حركة سياسية نسائية من أجل تحررهن، جملة مشاكل سياسية سيكون من اللازم تحليلها وتجاوزها:

أ) تنوع مطالب النساء المناضلات

تكتسي مطالب النساء بوجه عام وجهة نظر محلية، ما يجعل وحدة نضالاتهن المطلبية صعبة موضوعيا. غير أن غياب الوحدة، وبالتالي الاتصالات مع عدد أكبر جدا من النساء، لا يخلق صعوبات من أجل الانتصار في النضال المباشر وحسب، بل يضعف أيضا سيرورة التفكير في اضطهادهن بوصفه مشكلة اجتماعية.

لكن، حتى عندما توجد مطالب مباشرة توحد نساء جميع القطاعات، لا يكفي هذا لتشكيل حركة سياسية عامة تعرف نفسها بما هي حركة نسائية. وجلي أن وحدة النساء، المنظمات على هذا النحو، حتى ولو كان ذلك عبر قطاعات، له تأثير مضاعف هام جدا في القطاعات الأخرى. لكن إذا لم تمتد الحركة سياسيا بحيث تشمل نساء مختلف القطاعات، يتزايد خطر تراجع مكاسب القطاع القوي ذاته.

وفي نهاية المطاف، عندما تقدم مختلف المنظمات مطالب خاصة بالنساء، تكون هذه متباينة جدا يصعب توحيدها في النضال. وإنه في مسار النضال ستدرك النساء أكثر فأكثر فائدة التنظيم أيضا بشأن مطالبهن الخاصة.

ب) الزبونية ونظام الإعانات خطران محدقان ببناء الحركة

إن النساء، خاصة في الأحياء الشعبية والجماعات الأهلية الفلاحية، لهن طريقتان لمعالجة مشاكل البقاء على قيد البقاء: تقديم مطالبهن لمحاورين خارجيين، أو السعي إلى حلها بواسطة وسائلهن الخاصة.

إن رفع مطالب متعلقة بالمشاكل الاجتماعية والسياسية إلى الدولة يكتسي ميزة هائلة تتمثل في وضع المسؤولية حيث ينبغي أن تكون، في المجتمع برمته وكل مؤسساته، وبالتالي يمنح الفعل الجماهيري بشكل أسهل طابعا سياسيا. يتوقف تقدم الوعي الشامل والقوة والثقة الضرورية في وسائلهن الخاصة على نجاح النضالات والتعبئات.

غير أن التجربة علمتنا أن هذا المسار لا يخلو من مخاطر: فمن جهة، يمكن أن يعزز ذلك دينامية زبونية، ومن جهة أخرى، وبعد تحقيق بعض المطالب، يمكن أن تجد النساء أنفسهن مشغولات بالمهام الإدارية في التوزيع أو الخدمات.

إن الشكل الآخر من التنظيم الذاتي كي تؤمّن المرأة بقاءها على قيد الحياة أو تقدم الرعاية

أو تشرف على إدارة شؤونها بوسائلها الخاصة، يكتسي ميزة كونه سيرورة تنظيم ذاتي تعاوني يحمل حلولا مباشرة لمشاكل ملحة ويضفي قيمة على العمل المنزلي، بخلقه نواة تشريك (إضفاء الطابع الاجتماعي).

لكنه ينطوي على خطرين فعلين: شرعنة الدور الموكول للنساء بما هن مسؤولات عن شؤون المنزل وراحته ورفاهيته، وخطر عقلية التعويل على الإعانات، وهي ذهنية غير سياسية.

ج) مصاعب مشاركة النساء العاملات السياسية

جليٌّ أن لا علاقة آلية بين ولوج النساء الكثيف إلى سوق العمل وانخراطهن في النضال السياسي و/أو النقابي بوصفهن عاملات:

. يحدث انخراطهن أساسا في القطاعات الخاصة بأيدي عاملة نسائية، مثل الخدمات، والصناعات «النسائية» والقطاع غير المنظم عموما. وبوجه عام، يشبه عملهن إلى حد بالغ المهام المنزلية، أو يتطلب قدرا كبيرا من الدقة.

. يتسم القطاع غير المنظم بوجه عام بظروف عمل معزولة، في أوراش عمل صغيرة، حيث تنشأ دوما تقريبا علاقات بالغة الأبوية مع رب العمل أو رئيس العمال.

. وحتى عند اندماج النساء في الصناعة الكبيرة، يكون لمعظمهن يوم عمل مضاعف، ترافقه عوائق إضافية بوجه نشاط سياسي أو نقابي.

. ترى المرأة نفسها، في المقاوم الأول، أما و/أو زوجة، وليس عاملة، رغم أنها قد تشكل المورد الوحيد للعائلة.

. يمارس زملاء العمل في أغلب الأحيان ضغوطا كي لا تشارك النساء في الحياة النقابية، وإن كان فليس بنحو نشيط؛ ولا يهتم القادة النقابيون كثيرا بظروف العاملات الخاصة وحسب، بل يعارضون في أغلب الأحيان حتى مشاركتهن.

. معظم النساء اللائي يناضلن بنشاط في النقابات عازبات أو لا زلن بدون أطفال. ما يجعلهن يتماهين بدرجة أقل مع مشاكل معظم العاملات.

وينبغي أن يضاف إلى هذه الصعوبات أن المنظمات الثورية لا تولي اهتماما كافيا للعمل النقابي مع النساء.

لهذه الأسباب مجتمعة، لم يتقدم تنظيم النساء بنفس وتيرة ولوجهن عالم الشغل.

د) محاولات التحكم من قبل الدولة

عندما تنهج الدولة سياسة عدوانية نسبيا تجاه النساء، يلزم طبعا الرد عبر إتيان اقتراحات سياسة بديلة في أفق تعزيز الحركة الجماهيرية. وفي غياب هكذا بديل، سيكون من الأصعب باستمرار الحفاظ على الاستقلال الطبقي، نظرا لأن الدولة ستبدو أكثر فائدة من الحركة في أعين الجماهير.

هـ) سيادة الميز على أساس نوع الجنس في قيادات الحركة الجماهيرية

بقدر ما ينشأ وعي معظم النساء الأولي عبر نضالات الحركات الأكثر عمومية، التي يقودها بوجه عام رجال، تغدو سيطرة هؤلاء الأخيرين عائقا خطيرا بوجه المضي قدما. ويكتسي ذلك أهمية بوجه خاص في ظل استمرار غياب حركة سياسية خاصة بالنساء تدافع، على مستوى وطني وموحد، عن المطالب الخاصة بالنساء التي يبدأن في طرحها بمختلف القطاعات الاجتماعية. وفي المقابل، يشكل ميز القيادات القائم على نوع الجنس عقبة بوجه بناء هكذا حركة.

25. أما القيادات غير البرجوازية للحركة الجماهيرية، فقد حدثت أثناء السنوات الأخيرة بعض التغيرات في تصورها لوضع النساء ودورهن في المجتمع والنضالات.

تؤدي أزمة الأحزاب الشيوعية ببلدان عديدة إلى إعادة نظر في التصور الستاليني القديم الذي يرى في حركة النساء مجرد مساعد تابع للحركة الجماهيرية بوجه عام.

وفي الآن ذاته، تناقش المنظمات الثورية الاستراتيجية الثورية، وتطرح في هذا الإطار مسألة دور النساء والنضال ضد اضطهادهن الخاص، بالأقل كاحتمال. لكن جميع القيادات تقريبا ترفض إدراج هذه النقطة في النقاش الاستراتيجي وتعارض أي معالجة جدية للمسألة.

لكن تظهر داخل كل هذه الأحزاب السياسية اليسارية أنوية وتيارات نسوية تدافع عن مختلف البدائل بشأن ضرورة نضال النساء من أجل أهداف معينة. ولها تأثير على توجهات أحزابها، غير متوقف على مميزاتها السياسية وحسب، ولكن أيضا على تقاليد النقاش الديموقراطي إلى هذا الحد أو ذاك، والاندماج الاجتماعي للحزب وقدرته السياسية الإجمالية على معرفة مشاكل النساء الحقيقية في خضم النضال وتحمل مسؤولية معالجتها.

26. تطورت بشكل إيجابي النقاشات في الحركة النسائية وفي قطبها النسوي، بدءا من تحليل أولي للمبادئ المتعلقة بالاضطهاد وإثباتها لتشمل حاليا تحديد سبل بناء حركة جماهيرية نسائية على أساس مطالبهن الخاصة.

إن ما يحظى بتأثير واضح جدا في هذا النقاش الدائر هي عناصر خاصة بنقاشات عامة حول السياسية والمجتمع بوجه عام. ونتيجة ذلك، تمارس الاتجاهات السياسية القائمة حاليا بعض الضغوط على النقاش النسوي:

. الأيديولوجيا البرجوازية الحديثة التي تشرعن المنافسة بما هي قاعدة اجتماعية وتختزل الديمقراطية في العلاقة بين المواطن والدولة، بعيدا عن الأوضاع وعن الطبقات الاجتماعية؛

. التوجه الاجتماعي الديمقراطي، الذي يرافق اليوم هجوما سياسيا شبه قاري، ويعزز تكتيكات تدريجية ومؤسساتية؛

. الدعاية الإمبريالية التي تماثل آليات السوق بالديمقراطية من جهة، والاشتراكية بالديكتاتورية من جهة أخرى؛

. البيريسترويكا وأزمة البلدان الشرقية، التي تبنت هذا الفصل الخاطئ بين السوق/الديمقراطية والاشتراكية/الديكتاتورية، ومارست في الوقت نفسه ضغوطات على التيارات الثورية، وبالتالي أضعفت مفهوم القطيعة الضرورية من أجل حل مشاكل جماهير أمريكا اللاتينية.

وبوجه هذه الضغوطات، انخرطت بعض النسويات في مشاريع برجوازية، خاصة في إطار ما حدث في بعض البلدان من مراحل انتقال متحكم بها نحو الديمقراطية. ونظرا لضعف الحركة النسوية والمواقف المعادية للنسوية التي تتبناها المعارضات الاشتراكية أو اليسارية، وضعن ثقتهن و/أو اشتغلن بنشاط في مشاريع برجوازية خاصة بالنساء على أمل «تغيير وضع النساء بالفعل» انطلاقا من السلطة. وتؤمن بعض النساء بضرورة «دمقرطة الدولة»، عبر خلق «فضاءات للنساء» داخلها، واعتمادا عليها. وتتبنى أخريات بعض وجهات نظر حول «الجوهر الأنثوي» الذي قد يكون من طبيعة تفوق «الجوهر الذكوري»، ما يعني نفي ضرورة بناء حركة مستقلة جماهيرية نسائية.

لكن الأغلبية الساحقة من النسويات مستقلات عن البرجوازية والدولة، ويعتبرن أنفسهن إلى حد ما يساريات، ما يعني تبني مجموعة واسعة من مواقف مدافعة عن ضرورة القضاء على الرأسمالية والانتقال إلى الاشتراكية. ويعتبرن عموما بناء حركة جماهيرية نسائية، بما هي نقطة ارتكاز في النضال ضد اضطهاد النساء الخاص. لكن النقاش أيضا واسع للغاية في هذا القطاع، ما يجعل تعريف التيارات صعبا.

ويدور النقاش بوجه خاص حول ما يلي:

. العلاقة بين الاضطهاد الخاص والاضطهاد/الاستغلال الطبقي؛

. النضال من أجل الديمقراطية والمطالب النسوية؛

. السلطة التي تطمح إليها النساء؛

. النساء بوصفهن موضوعا اجتماعيا وسياسيا؛

. مدى صحة مفهوم الطليعة أو بطلانه في إطار استراتيجية تغيير.

III. توجهنا

27. بوجه كل شكل من أشكال الاضطهاد، فإن الحل الوحيد لمحاربته يوجد في التنظيم الذاتي للمُضطهَدين. وحالة النساء غير مختلفة. إن التنظيم الذاتي المستقل للنساء أنفسهن هو الذي سيكون قادرا على فرض إصلاحات مشروعة وتغيير السياسة الاقتصادية الحالية، مثلما التغيرات في المنظمات الاجتماعية والسياسية الجماهيرية، التي تشكل أيضا تحسينات في وضعهن المباشر وتشجيعات وظروف أمثل لمواصلة النضال. وانطلاقا من هذا التنظيم الذاتي، الذي يشكل ركيزة أساسية للحركة من أجل التحرر، سيكون من الممكن توحيد القوة العددية والمستوى السياسي الضروريين للتأثير إيجابا على الأحداث المقبلة؛ حاليا ومستقبلا، بعد الثورة.

ولن تتمكن النساء من تغيير أنفسهن بأنفسهن، جماعيا وفرديا، في حياتهن العامة والخاصة، إلا عبر سيرورة تنظيم ذاتي، بحيث يمكن للدور التقليدي الذي تضطلع به النساء أن يفسح المجال إلى تصور جديد وواقع جديد حول ما معنى أن تكون المرأة امرأة، وهذه أمور يلزم بناؤها في خضم النضال بالذات.

28. إن نضالا نسويا حتى النهاية، على نحو ثابت، لا يقتصر على المساواة الشكلية بين النساء والرجال، لكن يهدف إلى تثوير العلاقة القائمة بينهم بصورة عميقة، ووضع حد للعلاقات التاريخية والاجتماعية بين الجنسين. ولا يمكن تحقيق هذا التغيير في إطار المجتمع الطبقي، خاصة في سياق الاستغلال والاضطهاد حاليا بأمريكا اللاتينية، في ظل السيطرة الإمبريالية. ومن وجهة النظر هذه، من مصلحة جميع النساء النضال من أجل إطاحة النظام الرأسمالي الأبوي الذي يضطهدنا وبناء مجتمع اشتراكي ديمقراطي ومتعدد. ويمكن لهذه الثورة وهذا المجتمع وحدهما أن يرسيا أسس القضاء الجذري على الاضطهاد الذي تعاني منه النساء اليوم.

غير أن القضاء على اضطهاد النساء لا يشكل على نحو آلي نتيجة الثورة المعادية للرأسمالية ولا مجتمع ما بعد الرأسمالية. ولكي تتمكن النساء من أن يغيرن حياتهن الخاصة، ويصبحن

فاعلات ثوريات من أجل الاستيلاء على السلطة وإطاحة الأنظمة البرجوازية القائمة، ويكن قويات بما يكفي للتأثير إيجابا على الأحداث في مجتمع ما بعد الثورة، فإنهن في حاجة إلى التشكل منذ الآن في حركة سياسية تقوم على أساس مطالبهم الخاصة.

سيحولهن بناء هذه الحركة إلى فاعل سياسي، يناضل من أجل مصالحه الخاصة؛ إن مصلحة النساء التاريخية في القضاء على المجتمع الطبقي الأبوي تشكل أساس تحولهن إلى فاعل ثوري. قد يحدث هذا التحول عمليا وفق التطور السياسي للحركة نفسها ولطليعتها.

29. وبغية بناء هذه الحركة اليوم، يلزم الانطلاق من الظروف وأشكال التنظيم والمطالب التي تشعر النساء بأنها أمور تهمهن، سوى كانت أو لم تكن خاصة بنوع جنسهن. إن تنظيم النساء الذاتي وفق القطاعات الاجتماعية حول مطالبهن الأكثر إحساسا بها يشكل جزءا أساسيا لتعزيز النساء من وجهة النظر الاجتماعية والجماعية وبالتالي الفردية، ويخلق ظروفا أكثر ملاءمة لوعيهن بما هن نوع جنسي، حتى لو أن ذلك لا يحدث تلقائيا.

ومما لا شك فيه، أن نضال النساء من أجل تحقيق أهدافهن سيظل وثيق الارتباط بنضال جميع السكان الكادحين، حتى لو تشكلت حركة سياسية خاصة. ستقترن خلال بناء هذه الحركة مطالب عامة طبقية بمطالب خاصة بالنساء، تشكل أساس وحدتها. ونتيجة ذلك، فإن ديناميتها ستجعلها على بينة من الأمور الإيجابية والسلبية في الأهمية التي تكتسيها المطالب النسوية بوجه التحديد.

ويساعد مستوى أعلى من تنظيم الحركة الشعبية النساء على التقدم في صياغة مطالبهن الخاصة بهن والدفاع عنها. وذلك لأن مستوى أعلى من التنسيق والوحدة لا يستتبع فرصا أفضل للانتصار وحسب، ولكن أيضا مستوى أعلى من التسييس، وإنشاء قواعد موحدة أوسع وفهم ضرورة التنظيم بشكل دائم ليس لمعالجة مشكلة معينة ولكن كل أنواع المشاكل؛

من الناحية العملية، يستتبع ذلك ببساطة إمكانية وجود توزيع أمثل للمهام وسط منظمة النضال ومزيد من الاهتمام المكرس لتحليل الواقع.

إن تجميع القوى التي تهدف إلى توسيع مجال وعي النساء إلى وعي باضطهادهن في حد ذاته، يصبح أكثر فعالية عندما يضم عددا أكبر من النساء.

لكن لا توجد علاقة آلية بين الحركة الشعبية العامة وتطور النساء. يتطلب ذلك تعبيرا سياسيا خاصا بوصفهن نساء، وهذا لن يكون ممكنا سوى عبر بذل مجهود واع للعمل داخل كل حركة على حفز مسألة التحيين المتعاظم والتعبير السياسي عن الاضطهاد القائم

على نوع الجنس، وهذا قد يسمى تأنيث المطالب، وتنظيم الحركة النسائية وديناميتها.

30. تطرح مختلف المشاكل في سيرورة بناء الحركة بالذات

أ) بوجه تعدد مطالبهن، الذي لا يعكس مختلف الحاجات وحسب، ولكن أيضا مختلف مستويات الوعي، يلزم اغتنام كل فرصة لتوحيد النضالات وصياغة برنامج مطلبي يسمح بالتقدم نحو تشكيل حركة سياسية محددة المعالم بوضوح متزايد على هذا الأساس.

ب) بوجه مخاطر الزبونية وعقلية التبعية للمساعدة، ينبغي أيضا تعزيز الديموقراطية الداخلية في المنظمات الجماهيرية بوجه عام والفضاءات السياسية والمنظمات النسائية بوجه خاص، ويلزم أيضا ضمان اشتغال الحركة النسائية بمجملها على نحو ديمقراطي. ومن ناحية أخرى، يلزم التأكيد على طابع مطالب النساء السياسي -لا يمكن الاستجابة لها بالتسول- والضرورة الملحة حفاظا على استقلالية حركتهن إزاء البرجوازية ودولتها.

ج) على الرغم من الصعوبات التي تواجه النساء خلال مشاركتهن في الحياة النقابية والسياسية، لا ينبغي استنتاج أن مساهمتهن في الحركة النسائية ليست مسألة رئيسية. ونظرا إلى العدد الهائل من النساء اللواتي ولجن سوق الشغل فقط، بغض النظر عن العقبات التي تعترض مشاركتهن، فإن عدد النساء اللواتي يشاركن في الأنشطة النقابية أكبر من أي وقت مضى. وعندما ينخرطن في سيرورة جماعية لكسب الوعي والنضال ضد اضطهادهن بما هن نساء، إضافة إلى اضطهادهن بما هن عاملات، فإنهم تقدمهن أسرع بكثير مما هو عليه في القطاعات الأخرى، بفعل ظروف حياتهن وشغلهن، وتركزهن عدديا، وباختصار، وضعهن الاجتماعي.

د) وبوجه مساعي الدولة إلى احتواء الحركة النسائية، وخاصة جناحها النسوي، لا ينبغي وحسب الدفاع بحزم عن استقلالها لأسباب تاريخية، ولكن أيضا تقديم اقتراحات سياسية حول نوع التغيرات الضرورية بالفعل على مستوى الحكومة. ولتحقيق ذلك سنكون مجبرين على طرح المعايير التالية في الحركة: التمييز بين الخدمات التي يجب على الدولة تطويرها، مع أقصى قدر من رقابة المستخدمين، وحقيقة أننا كنا نتقبل أو نقترح أن تنظم الدولة النساء (كما هو الحال مع «برنامج المرأة اليوم» في الأرجنتين). وطالما أن الأمر يتعلق باقتراح تشريع قوانين، فليس من الصعب الاحتفاظ باستقلال الحركة النسائية وفي الوقت نفسه دعم هذا المشروع أو ذاك من مشاريع القانون. لكن على مستوى السلطة التنفيذية (كتابة الدولة أو وزارة الصحة أو العدل أو الرعاية الاجتماعية أو الأسرة)، يتميز نوع العلاقات التي قد تقيمها الحركة مع مختلف برامج الدول بقدر أكبر من التعقيد. وإذا طالبنا ببرنامج صحة خاص بالأمومة، على سبيل المثال، وتحقق ذلك، لا يمكننا الاكتفاء بترك تعريفه

وتطويره وتنفيذه في يد الدولة، ولكن الحركة غير قادرة أيضا على تحمل كامل المسؤولية في معالجة ذلك. إن المعيار الذي بإمكاننا اعتماده هو الاقتصار على تقديم اقتراحات وفرض رقابة يقظة على البرامج، ولكن عدم تحمل مسؤولية تنفيذها.

عندما يتحكم اليسار ببلديات، ينبغي أن يكون هدف برامجه الإلحاح على إرساء تنظيم الحركة الذاتي، كما حدث ذلك في الأساس مع برنامج «كوب من الحليب» في بلديات عديدة في بيرو. إن مجرد تنفيذ البرنامج، دون تنظيم النساء الذاتي، لا يضمن المستقبل، ولا يقوي أيضا الحركة النسائية، ونتيجة ذلك لا يحقق أهداف اليسار نفسها على أمد طويل.

ج) وبوجه ما يسود من ميز قائم على نوع الجنس في الحركة الجماهيرية والقيادات، سيكون من اللازم إنشاء آليات نقاش وسطها، وتعزيز الفضاءات المفتوحة للنساء في المنظمات الجماهيرية، وتشجيع النقاش، ليس حول اقتراحات ملموسة من الفعل والمطالب وحسب، ولكن أيضا حول الجذور والأشكال الملموسة والحلول بشأن اضطهاد النساء، يعني النقاش النظري.

1. لتمكين كل هذه السيرورة من المضي قدما، ينبغي تعزيز قطب المنظمات النسوي والحركة النسائية:

أ) بتعزيز إعادة تشكيل هذا القطب لينخرط فيه باستمرار مزيد من النساء القياديات في الحركات الجماهيرية بحيث يَتَمكنَّ من أن يصبحن طليعة فعلية لحركة النساء برمتها، جنبا إلى جنب النساء القياديات في المجموعات المستقلة، والمؤسسات غير الحكومية، والأحزاب السياسية والشباب اللواتي يسعين إلى الانخراط في هذا النضال.

ب) بإنشاء أوسع فضاءات أوسع للنقاش السياسي والنظري بوصفهن طليعة عبر عقد لقاءات وتنسيقات حول حملات ملموسة ونشرات وحلقات دراسية، الخ.

ج) بتوجيه هذا القطب بحيث تشكل أولويته أولوية العلاقة مع حركة النساء بوجه عام كي تكون قادرة على ما يلي:

- اغتنام كل فرصة قصد تقديم مطالب موحدة خاصة بالنساء
- اغتنام كل فرصة لتوحيد حركة النساء؛
- ضمان استمرار هذه الأخيرة؛
- تعزيز التفكير والصياغة اللتين تشكلان ذاكرة جماعية للحركة؛

. تطوير توجهات بديلة مستقلة بوجه اقتراحات البرجوازية ودولتها.

ولتحقيق هذا الهدف، سيكون من الضروري تدريجيا بناء بديل سياسي في القطب النسوي بتحالف مع قطاعات أخرى لها تصور مماثل. إن بناء هذا البديل سيساهم أيضا في أن تحظى النسوية بقبول تيارات وأحزاب ثورية أخرى، لا تشارك اليوم في بلورة سياسة في هذا الميدان.

إذا تقلصت مظاهر النسوية الواضحة في الحركة، فإن المنظمات الجماهيرية النسائية ستميل إلى الضعف على المدى الطويل. ستنزع المنظمات القطاعية الجماهيرية إلى التشتت أو الاستغلال من قبل أصحاب مصالح أخرى، ما قد يستتبع ضعفا سياسيا يليه انهيار تنظيمي.

2. إن سبب وجود منظماتنا الثورية، هو تشكيل أداة سياسية مفيدة كي تنظم شعوبنا صفوفها، وتحدد مشاريعها المستقبلية الخاصة وتنفذها بوصفها أمة، وفق مصالحها، عكس مصالح البرجوازية والإمبريالية. إن الثورة والمجتمع الاشتراكي الجديد الذي نسعى إلى خلقهما لا يمكنهما أن ينشآ سوى عبر جميع الشعب العامل، لذلك يدافع تيارنا الماركسي الثوري عن تصور نسوي يهدف إلى تغير عميق وتدمير النظام القائم.

لذلك، علينا أن نكون أول من يحفز حركة النساء من أجل تحررهن، ويحث على النقاش وسط حركة الجماهير ومع اليسار الثوري حول ضرورة ووسائل بناء هذه الحركة.

3. إن جميع فروعنا تقريبا منخرطة في إعادة تنظيم منظورها السياسي وإعادة صياغته بشأن بناء الحركة النسائية.

يحدث هذا المجهود في السيرورة العامة، التي نحن جزء منها، والتي تفرض مواجهة بناء منظماتنا بفعالية أكبر. وفيما يتعلق بعمل المرأة، تتمثل المشاكل في ما يلي:

. إلى حد ما، لم تستوعب فروعنا دينامية تجذر معظم النساء الرئيسية، وكنا مضطرين إلى الانعطاف نحو القطاعات الجماهيرية، عبر العمل انطلاقا من المطالب المباشرة.

. إن غياب نسوية جماهيرية وانعدام مركزة الحركة النسائية العامة كحركة سياسية، تماما مثل ما يمارسه المجتمع بمجمله من ضغوطات قائمة على نوع الجنس، تشكل عقبات كبيرة بوجه الحث على بلورة موقف نسوي ثابت.

. لم يتلق عدد كبير من مناضلينا ومناضلاتنا اليوم تكوينا حول تصورنا البرنامجي النسوي ما يزيد من صعوبة بلورة توجه سياسي ملموس بالنسبة للحركة.

. يفسر كل هذا قلة اهتمام القادة بالصعوبات الموضوعية التي تواجه جميع المناضلات، وبالتالي اضطرار هؤلاء الأخيرات إلى تجاوز ذلك بشكل فردي.

. والنتيجة بذل أقل الجهود لإشراك النساء في مهام القيادة السياسة.

من الواضح أن إمكانات كل فرع لمعالجة هذا الوضع تختلف وفق اندماجه الاجتماعي وعدد الكوادر، فضلا عن مستوى فريق القيادة الجماعية.

4. يجب أن يتمثل هدفنا العام في القدرة على بلورة توجهات سياسية ملموسة وحفزها في النضال الملموس. لتحقيق ذلك علينا:

أ) تكوين أطر بوجهة نظرنا البرنامجية النسوية.

ب) توضيح مواقفنا النظرية بشأن النقاشات الجارية في كل بلد للتمكن من التدخل بقدر أكبر من الوضوح.

ج) إيجاد أشكال تنظيمية جديدة مناسبة لكل وضع تمكننا من:

. ضمان فعالية الرفاق الذي يباشرون عمل النساء، وليس تحميلهم عملا زائدا؛

. ضمان مشاركة الحزب كله، وبالتالي في المقام الأول جميع الرفاق، في بلورة التوجه السياسي بشأن عمل النساء.

د) العمل قدر المستطاع على موازنة العقبات، التي يواجهها كل رفيق في وضعه كامرأة؛

. تسهيل نضالية النساء ذوات أطفال؛

. تكريس اهتمام خاص لتكوين المناضلين؛

. تحميل النساء مسؤوليات، بشكل واع وتفضيلي، خاصة عبر السعي إلى إقامة تطابق متناسب بين عدد النساء في هيئات القيادة والقاعدة، وعبر اللجوء عند الاقتضاء إلى نظام الأهداف أو الحصص أثناء الانتخابات

عشر سنوات من النضال النسوي ومحاور التدخل

مقرر حول نضالات النساء في البلدان الإمبريالية؛ صادر عن المؤتمر الثالث عشر للأممية الرابعة (1991)

منذ المقرر الذي صادق عليه المؤتمر العالمي سنة 1979 تحت عنوان «الثورة الاشتراكية ونضال تحرر النساء» حدثت تغيرات هامة في أشكال تجذر النساء.

سجل مقرر 1979 انبعاث الأفكار والمنظمات النسوية على نطاق جماهيري. فقد جاء هذا المقرر في نهاية مرحلة مطبوعة بتعبئات بالغة الاتساع حول مسألة الإجهاض وبتنظيم ذاتي لأقسام لا يستهان بها من النساء وكذا بنضالات عمالية كان فيها للنساء دور هام.

مقرر حول نضالات النساء في البلدان الإمبريالية؛ صادر عن المؤتمر الثالث عشر للأممية الرابعة (1991)

كان النص قطيعة مع تقاليد حركتنا اللامبالية الحذرة إزاء النسوية، ودعا إلى بناء تنظيمات ذاتية للنساء في كل البلدان بكيفيات يجب تقديرها حسب الأوضاع المحلية. بيد أنه أكد على الطابع الاستراتيجي لبناء هكذا حركات بما هو شرط أساسي لوضع اضطهاد النساء موضع اتهام ولإنجاز اشتراكية حقيقية.

منذئذ لوحظ تراجع «الحركة النسوية المنظمة» لكن دون أن يعني ذلك اندحارا عاما لتجذر النساء. وانتقل مركز ثقل هذا النضال وكذا قنوات تعبيره، حيث يكمن التحدي الأساسي للمناضلات النسويات في إيجاد وسائل الارتباط بالأجيال الجديدة من النساء اللائي يتجذرن، وذلك لأجل بناء حركات نسوية تحافظ على مكتسبات السنوات الماضية وتستطيع أن تحوز لنفسها مجددا وزنا على الساحة السياسية.

لا شك أن التراجع يجد تفسيره في تضافر عاملين. فقد أتاحت الأزمة الاقتصادية تبدل ميزان القوى

الإجمالي لصالح البرجوازية، وقبلت التنظيمات الإصلاحية منطق التقشف. وفي بعض البلدان روجت وسائل الإعلام فكرة مرحلة «ما بعد النسوية» حيث بات تساوي الجنسين أمرا واقعا. في هذا السياق المطبوع أيضا في بلدان عديدة بغياب نسبي للنشاط العمالي، دل ضعف حركة النساء على عدم قدرتها على معاكسة التيار وفرض مطالب معادية للرأسمالية، هذا في حين بدت فكرة إنجاز تحرر حقيقي للنساء طوباوية.

خلال سنوات 1970، أمكن لمختلف تيارات الحركة النسوية أن تتحد وتخوض نضالات جماهيرية بتحالف مع المنظمات النقابية والديمقراطية على المستوى المحلي والعالمي للظفر بحقوق نساء مثل حق الإجهاض. لكن منح إصلاحات قانونية كبح هذا النوع من التعبئة.

لم يتبدل تحليلنا لطبيعة اضطهاد النساء. كما أن ضرورة بناء تنظيم مستقل، بصفته ضمانة خوض النضال ضد الاضطهاد بكيفية جذرية وفعالة، لم تنتف بتاتا. لكن لا بد من مطابقة الطرائق التكتيكية مع ظرفية جديدة.

أولا: تغيير وضع النساء ومختلف السياسات البرجوازية

تظل الميول العامة لوضع النساء الاجتماعي كما وصفها مقرر 1979 صحيحة كليا حاليا، لكن يتوجب إضافة عناصر جديدة:

- تواصل النساء من مختلف الأعمار والأوضاع الاجتماعية ولوج عالم الشغل بكثافة رغم أن إدماجهن في العمل المأجور يمر عبر العمل الجزئي. كما يتواصل بل يتعزز الميز في الأجر والتمييز الواضح بين عمل «ذكري» وآخر «أنثوي» المتجليان في التكوين والترقية وظروف العمل، الخ.

- ثمة إمكانات تقنية متنامية لتحكم النساء في قدرتهن الإنجابية، لكن تظل تلك الإمكانات محدودة في أغلب الأحيان بقوة تشريعات تحد من حق النساء في اتخاذ القرار.

- يظل حضور النساء في التعليم واسعا في مستوى الباكلوريا والسنة الأولى من التعليم الجامعي. لكن المدارس المختلطة لم تعن مساواة حقيقية في التعليم. وينحصر حضور النساء في الجامعات في كليات الفنون والآداب، وفي جميع الحالات يتقلص بشكل واضح في المستويات العليا.

- وُضعت قوانين تنص على «حقوق متساوية» وتمنع كل ميز وتعاقب الاعتداءات الجنسية، الخ. لكن دون اتخاذ تدابير إيجابية لمساعدة النساء على تجاوز وضعهن المجحف تاريخيا.

- يتواصل ارتفاع عدد النساء اللائي يخترن الحياة بمفردهن مع أطفال أو بدونهم، ويتجلى ذلك في تنامي طلبات الطلاق التي تقدمها النساء وكذا عدد الأسر أحادية الوالدين وعدد النساء العازبات، الخ. وطبعا ليست هذه الوضعية نتيجة اختيار حر في جميع الأحوال: وهي حين تكون كذلك، فنتيجة لاستقلال النساء على المستوى الاقتصادي والقانوني.

- ما زالت النساء الزنجيات والمهاجرات عرضة للعنصرية مما يزيد اضطهادهن بما هن نساء.

- ثمة تقدير أكبر للنساء، بالإضافة إلى نبذ المعاملة السيئة داخل الأسرة وعنف الرجال الجنسي ضد النساء

- تنامت مشاركة النساء في مجالات الحياة العامة المخصصة حتى الآن للرجال. غير أنه جرى استبدال إقصاء النساء بإدماجهن في شروط تفاوت في كل مجالات الحياة العامة والاجتماعية.

- جرى إضفاء طابع ليبرالي على النشاط الجنسي والسلوكات الجنسية، مع الاعتراف بحق النساء في حياة جنسية دون أن يتجلى ذلك في مساواة جنسية أكبر بين الرجال والنساء. تعبر كل هذه التطورات عن النشاط السياسي للتنظيمات النسوية، وتدل على تحول هام في وعي النساء واستقلالهن الشخصي وثقتهن في الذات، وكذا عن تغير في الصور النمطية التي كانت صنيعة اجتماعية للرجال وللنساء على حد سواء. وخلقت هذه العوامل كلها وضعا مختلفا عن نظيره سنة 1979 وهو وضع أشد تعقيدا رغم تناقضه.

- لا حظ المدافعون عن النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم هذا الواقع، حيث اضطروا لتغيير خطابهم حتى يبدو مسايرا للوضع الجديد. كما أدى إلى تمايز السياسات المتبعة رغم بقاء اتفاق متين حول الحفاظ على مؤسسة العائلة التي تمثل اللبنة الأساسية للاضطهاد ولإبقاء النساء جزءا من قوة العمل لكن له شكل خاص. لكن ما أبعد البرجوازية عن حيازة مشروع واحد واضح المعالم لأجل بلوغ أهدافها.

1) التغيرات في العائلة التقليدية ومختلف السياسات البرجوازية

أدت التغيرات المشار إليها آنفا إلى تصدعات هامة في نموذج العائلة التقليدي القائم على عزل النساء في البيوت وتكريسهن لأشغال المنزل والأطفال وكذا على علاقات السيطرة القائمة فيه.

وثمة ضمن هذه التغييرات ما يلي:

- تنامي عدد الأزواج Couples المتعيشين دون زواج.
- تزايد هام في نسبة الأسر أحادية الوالدين.
- التقدم الهائل لمعدلات الطلاق.
- تزايد عدد المثليين جنسيا من الذكور والإناث ممن يعيشون حياتهم الجنسية وباعتزاز.
- انحدار نسبة الولادات مما يعبر عن تبدل موقف النساء اللائي بتن يرفضن حصر اهتمامهن في تنشئة الأطفال.
- يمثل تزايد نسبة الشكايات المعروضة على المحاكم بخصوص العنف داخل الأسر علامة هامة على تطور الثقة بالنفس لدى النساء وعلى التصدعات الجارية في علاقات تبعية لأزواجهن عاطفيا وجنسيا.

هذا التطور الحاصل في وعي النساء ونبذ المجتمع لأعنف مظاهر اضطهاد النساء أثار أيضا اهتماما أكبر بالمشاكل القائمة داخل العائلة: اهتمام وسائل الإعلام الجماهيري والحملات حول مسألة النساء ضحايا الضرب خلال سنوات 1970، والتشهير مؤخرا بإساءة معاملة الأطفال واستغلالهم جنسيا داخل العائلة، ومشاكل الأطفال منفصلي الآباء. لكن لا يتوافر من البنيات الاجتماعية (مراكز لإيواء النساء ضحايا العنف، الخ) العدد الكافي للطلب.

وقد بذلت البرجوازية قصاراها للإجابة على هذا الوضع بما فيه مراعاة الخصوصيات المحلية:

أ) جرت الدعاية باستمرار لمثال الثنائي Couple القائم على الزواج والمتمتع بسعادة الاتحاد الدائم مع أم أسرة مسؤولة عن المنزل والأطفال، وذلك رغم كون جل النساء يعملن. وينطبق هذا على نحو خاص على العاملة البيضاء. وتبدي الرأسمالية انشغالا

لوحدة العائلات الزنجية أو المهاجرة إذ تحطم وحدتها بقوانين الهجرة وعمليات الطرد والمضايقات البوليسية.

وتجدر الإشارة أيضا إلى تأكيد البورجوازية الأوربية على «النتائج المأساوية» لانهيار معدل الولادات. ويجري استحضار ضرورة «عكس هذا الميل» لتعزيز فكرة أن دور النساء يوجد داخل العائلة لأجل إنجاب الأطفال (وهذا موجه لنساء اللون الأبيض)، وفي نفس الوقت تمهد هذه الدعاية المجال لتقليص النفقات الاجتماعية وإلقاء المسؤولية، لا سيما فيما يخص رعاية المسنين، على العائلة بذريعة أنه لن يكون ثمة مستقبلا ما يكفي من العمال لتمويل صناديق الضمان الاجتماعي.

ب) أصبحت بعض قطاعات البورجوازية أكثر مرونة تجاه مسائل من قبيل وضع الأطفال المولودين خارج الزواج أو الاعتراف القانوني بالمعاشرة من غير زواج Concubinage. وترمي هذه المرونة إلى إدماج التغيرات البنيوية الحاصلة في نمط حياة الناس في النظام القائم. فالرأسمالية تحتاج إلى استمرار العائلة النواتية واعتبارها نموذجا عاما، حتى وإن أمكن قبول تنويعات أخرى.

ليس ثمة بديل على مستوى جماهيري لنمط الحياة هذا. ويمكن معارضة الأمارات المذكورة آنفا والدالة على «أزمة العائلة» بعلامات أخرى في جملة بلدان كتزايد عدد الزيجات وإمكان تسجيل أطفال «غير شرعيين» بأسماء الأبوين، وقبول نوع معين من العلاقات الجنسية المثلية (البيض الذكور البورجوازيين الصغار) مع إتاحة إمكانية «زواجهم»، الخ.

ج) تستعمل بعض قطاعات البورجوازية ذات النزعة الرجعية الصريحة «الأزمة العائلية» لأجل المطالبة بإجراءات لإعادة إرساء النظام الأخلاقي بأوربا، ويتضمن غالبا فكرة أجرة أمومة، وتقليصا لموارد العائلات أحادية الأبوين، وهجمات ضد المثليين جنسيا من الذكور والإناث. وهي تيارات بارزة حاليا في أقصى اليمين ولو أن بعض الكنائس احتلت صدارة هذه المعركة. ولقيت بعض النجاح مثلا في بريطانيا وألمانيا ولها تأثير خاص على تفكير التيارات الغالبة داخل البورجوازية بصدد موضوع العائلة. فلدى هذه التيارات قاعدة جماهيرية هامة بالولايات المتحدة وقد حظيت بتشجيع صريح من طرف حكومات بعض الولايات.

من لا يتكيف مع العائلة النواتية أو مع النموذج السائد يجري غالبا اعتباره هامشيا، بينما يُنظر إيجابيا إلى النساء اللائي يقبلن السلوك الاجتماعي المرسوم لهن إلى هذا الحد أو ذلك.

2) انتشار واسع لعمل النساء المأجور وفق كيفيات مرتبطة باضطهادهن الخاص

بخلاف أكثر التوقعات تشاؤما، لم تؤد الأزمة الاقتصادية إلى عودة النساء إلى البيوت. فقد واصلت معدلات نشاط النساء ارتفاعها في كل البلدان الأوربية. ورغم أن معدل بطالة النساء أكبر على الدوام من نظيره لدى الرجال، لم تكن إرادة ممنهجة لاستبدال اليد العاملة النسائية بأخرى ذكرية كما حدث في سنوات 1930.

إن دواعي هذا التحول جلية، فعلاوة على ممانعة النساء اللائي لم يعدن يقبلن العودة إلى البيت، تمثل التحولات التي طرأت على النظام الاقتصادي منذ أربعين سنة العامل المسؤول على هذا الموقف الجديد لدى الطبقات البورجوازية. وأدى نمو القطاع الثالث إلى خلق بروليتاريا نسائية وافرة وضعيفة التأهيل، لكن مع ذلك يصعب استبدالها بين ليلة وضحاها بعامل متخصص في صناعة التعدين أو عامل منجم عاطل.

ثم إن هزالة الأجور المدفوعة للنساء تشجع أرباب العمل على الاحتفاظ باليد العاملة النسائية. ويتفاوت انتشار العمل المأجور بين النساء حسب البلدان. لكن الأشكال التي يكتسيها تتحدد في كل مكان بوضعية السيطرة الضاغطة على النساء، وبالتالي توجد الرأسمالية الحديثة إزاء تناقض لأنها في حاجة إلى عمل النساء خارج البيت وأيضا إلى عملهن «المجاني» داخله. تشكل الأوضاع الهشة لإدماج النساء في العمل المأجور كلا واحدا يبدأ بالتمييز في التكوين المهني وشروط التشغيل والأجور لينتهي في تأنيث الفقر.

أ) تزايد العمل الجزئي

ترتفع نسبة العمل الجزئي في البلدان حيث معدل تشغيل النساء مرتفع. ويميل العمل الجزئي إلى أن يصبح عملا خاصا بالنساء: تمثل النساء 80% من العاملين وقتا جزئيا، بينما تصل هذه النسبة في ألمانيا والدانمارك إلى 95% وتشمل معظم العاملات ببريطانيا (أول بلد أوربي أدخل العمل الجزئي على نطاق واسع). ويؤدي شكل التشكيل هذا إلى هزالة الأجور، ووضع دوني، وإنتاجية عالية ونقص في مجال التنظيم النقابي ومن زاوية الحقوق المرتبطة بالأمومة.

ويمثل غياب التجهيزات الاجتماعية الكفيلة برعاية أطفال ما قبل المدرسة العامل الأساسي في قبول النساء العمل لوقت جزئي. ورغم أن هذا النوع من العمل يبدو حلا وحيدا فإن نساء أخريات لا سيما الشابات يردن عملا كامل الوقت لكن تعوزهن فرص عمل.

ولم تستجب النقابات بأوربا بوجه عام لحاجات العمال والعاملات المشتغلين-ات وقتا جزئيا.

ب) التمييز في التشغيل

لم يشمل توسع عمل النساء جميع الوظائف والفروع المهنية، لا بل تفاقم التمييز في التشغيل مع ارتفاع معدل نشاط النساء، وأصبح عاملا أساسيا في إبقاء أجور النساء دون المتوسط. وتعمل غالبية النساء في قطاع الخدمات بدل الصناعة. كما أن جل العاملات شبه المؤهلات تشغلن وظائف مختلفة عن تلك الخاصة بالذكور من قبل الفتل Cablage وعمل السلسلة الرتيب. ورغم التشريعات المناهضة للتمييز والتغيير الحاصل في التربية لم يلاحظ أي اقتحام نسائي للمهن الخاصة عادة بالذكور ولا تزايد مهم في عدد النساء ضمن الأطر العليا.

ج) أشكال التكنولوجيا الجديدة

تجري ثورة صامتة تستند إلى أشكال التكنولوجيا الجديدة، لأجل تنظيم وإعادة تنظيم التقسيم الجنسي التراتبي للعمل بالمنشآت، في الوقت الذي تظل فيه الحركة العمالية في وضع دفاع. وتجري ملاءمة أشكال التجديد هذه مع مصالح مجتمع رأسمالي وإمبريالي وبطريريكي.

لا يؤدي اعتماد أشكال تكنولوجية جديدة إلى تقليص فرص الشغل وحسب بل إلى تدهور شروط عمل النساء أيضا. وتدل أبحاث حديثة بالقطاع الثالث على أن النساء تنقصهن الخصائص اللازمة للإفادة من فرص وظائف التسيير والقيادة (المؤهلات المكتسبة في مكان العمل والتكوين المهني المستمر والحركة الجغرافية). وغالبا ما يحث الرجال على متابعة دروس التكوين لإعادة التأهيل بينما تظل النساء في المناصب الأقل تأهيلا (مثلا معالجة المعطيات على الشاشة بل قطاع البرمجة).

د) مرونة العمل وإعادة تنظيمه

لأجل رفع مردود الآلات الجديدة إلى أقصاه يطلب الرأسماليون تشغيل اليد العاملة ليل نهار، مما أدى بهم إلى إدخال نظام العمل بالفرق وخلال نهاية الأسبوع ومحاولة إلغاء منع تشغيل النساء ليلا، كما يقترح عدد متزايد من المنشآت (بنوك وشركات تأمين) استغلال دور النساء المزدوج عبر إيصال البيوت بالحاسوب.

تختلف الحجج المستعملة لإقناع العاملات بقبول مرونة العمل عن تلك الموجهة

للعمال. فإزاء النساء يتم التأكيد عل إمكان جمع «مسؤولياتهن» العائلية مع عمل مأجور، بينما يتم إزاء الرجال اقتراح متسع أكبر من وقت الراحة.

تتجه كل الهجمات التي أتينا على ذكرها نحو إضفاء طابع المرونة على مناصب العمل وأوقاته وعلى الأجور وبنيات التشغيل. إذ تسعى الطبقة المسيطرة إلى وضع حد فاصل بين قلة من العمال المؤهلين- وهم في الغالب رجال من القومية المسيطرة- وفئة هامشية متنامية من العمال دون تأهيل (تتكون من النساء وجزء من الشباب والمهاجرين والرجال غير المؤهلين) ودون عمل قار، ودون حماية اجتماعية. ويحتاج أرباب العمل لبلوغ هذه الغاية إلى الحفاظ على التقسيم الجنسي للعمل بينما يعيدون تنظيم الإنتاج لأجل بلوغ هذه الأهداف.

هـ) البطالة والضمان الاجتماعي

أصبح انخفاض النمو الاقتصادي وتزايد البطالة منذ 1974 أكثر حدة من أي وقت مضى منذ الحرب العالمية الثانية. ففي كل البلدان على وجه التقريب تفوق بطالة النساء نظيرها عند الرجال. فهي في النمسا واليونان والبرتغال ضِعف ما لدى الرجال. وطبعا تخفي الإحصاءات الرسمية حجم بطالة النساء الحقيقي لأن نساء كثيرات لا يتقيدن لدى وكالات التشغيل.

ليس ثمة نظام رأسمالي يعترف بتساوي النساء بما هن عاملات مع الرجال، وبإمكاننا أن نعطي مثالا جملة الإجراءات المتخذة مؤخرا في بلدان أوربية عديدة والتي تتجه نحو إقصاء النساء على نحو متزايد من الحماية الاجتماعية، بينما النساء المتزوجات غير العاملات لا حق لهن فيها أبدا. وتمنح التقليصات الجديدة لتعويضات البطالة الأسبقية لرب الأسرة (وهو رجل في غالب الأحوال). وتعزز إجراءات من هذا القبيل وهم أن مكان النساء هو البيت وأن عملهن ليس إلا «إضافة» لموارد الأسرة. وبهذا فإها تنكر حق النساء في الاستقلال الاقتصادي.

3) الهجمات على حق الإجهاض وعلى حرية التصرف في الجسد

أ) جرت هجمات على حق الإجهاض في الولايات المتحدة الأمريكية قبل غيرها مع المحاولة الأخيرة لإسقاط حكم Roe Verus Wade الذي منح النساء دستوريا حق الإجهاض. ويترافق هذا الهجوم القانوني مع تعبئة متعصبة في قاعدة القطاعات المتطرفة لـ«الأغلبية الأخلاقية» والكنائس الإنجيلية (إحراق المصحات ومضايقة النساء اللائي

يحاولن دخولها، إلخ) ويبدو مع ذلك أن الحزب الجمهوري سيلطف موقفه المناهض للإجهاض، بعدما كلفه من أصوات الناخبين خلافا للتوقعات.

كما تصاعد الهجوم على حق الإجهاض بطريقة غير مباشرة من خلال محاولات تقليص التشريـع الحالي: بتقليص الحد الزمني والحد من حق النساء في اتخاذ القرار، وذلك بمنح حقوق أوسع للآباء والأزواج والأخلاء، وباشتراط ترخيص الآباء للقاصرين، إلخ، وقد قوبلت هذه المحاولة برفض واسع عبرت عنه التعبئات. وشهدت بعض البلدان (بلجيكا، دولة إسبانيا) تعبئات كبرى توخت توسيع التشريعات القائمة.

أما ما يسمى بحركات مناصرة الحياة Pro- vie، التي يجب بالأحرى تسميتها بالمناصرة للجنين، فإنها سائرة في تنظيم حملة عالمية بإمكانيات وموارد مهمة. وهكذا تجري محاولة تغيير مناخ اجتماعي كان نضال الحركة النسوية قد جعله مؤيدا للإجهاض. وتعتمد هذه القوى خطابا يتجه نحو تجريم النساء وجعلهن مذنبات وذلك باستعمال الإعلام والمدرسة، إلخ مع خطابة ودعاية عدوانيتين على نحو خاص. ويبقى أن حق الإجهاض ليس مؤكدا أبدا ما دام يتعارض بقوة مع دور الخضوع المسند إلى النساء في مجتمعنا. فالتغييرات القانونية في هذا المجال لا تؤدي إلى الاعتراف بالإجهاض، بصفته حقا للنساء، بل بالعكس ترى في التشريـع في هذا الصدد «شرا لا بد للعالم الحديث منه». ولا شك أننا ما زلنا بعيدين عن نهاية الهجمات من هذا القبيل. لكن البورجوازية تدرك ضرورة مراعاة قدرة مقاومة النساء لكل إعادة نظر بهذا الحق مهما كانت محدودة، لأن غالبية النساء العظمى أضحت تعتبر الأمر عنصرا أساسيا في المعركة من أجل استقلالها. وثمة أيضا جملة هجمات على حق النساء في التصرف بأجسادهن مثل الأمهات الحمالات (يحملن في أرحامهن أجنة من زوجين آخرين) وتقنيات الإنجاب الجديدة والتلقيح الاصطناعي.

ب) تَمثَّل رد الحكومات البورجوازية على وباء السيدا في حملة عداء موجهة بالخصوص ضد المجموعات المثلية وممارسة الجنسية الذكرية، مع متطلبات متعلقة بإحصاء الضحايا الحقيقيين والمحتملين وممارسة تمييز ضدهم. وبينما تبين الإحصاءات الأمريكية أن 08% فقط من مرضى السيدا هم نساء، يمثل هذا المرض في نيويورك السبب الرئيس لوفاة نساء فئة 15 إلى 50 سنة. وأدى انتشار السيدا خارج مجموعة المثليين جنسيا إلى إجبار الأنظمة الغربية على إيلاء اهتمام جدي أكبر بهذا الداء. وتجلى هذا في بضع حملات تربية حول العلاقات الجنسية «دون مخاطر» في وسائل الإعلام أو المدارس. لكن اليمين يستند على هذا الموضوع للنيل من الحرية الجنسية بوجه عام. كما جرى استعمال هذا التبرير لأجل تعزيز الأيديولوجيا العنصرية.

4) الاقتطاعات من النفقات العمومية

من بين أعراض الأزمة الاقتصادية ميل البورجوازية إلى القيام باقتطاعات من كلفات إعادة إنتاج قوة العمل. فالخدمات الاجتماعية تكلف أكثر من عمل النساء المنزلي المجاني.

لذا تسعى الدولة إلى تحميل عبء هذه الخدمات للعائلة الفردية. ولا تساهم الهجمات على عطلة الأمومة والحضانات ورياض الأطفال والخدمات الطبية والخدمات الجماعية في ارتفاع نسبة بطالة النساء بالنظر إلى كونها قطاعات تشغيل للنساء أساسا وحسب، بل أيضا في زيادة العمل المجاني واضطهاد النساء بالبيت.

5) النساء في المؤسسات السياسية البورجوازية

أ) الحقوق القانونية

خلال سنوات 70 أصدرت معظم الحكومات، يمينية أو يسارية، بضغط من تعبئات النساء جملة إصلاحات قانونية أساسية متعلقة بحقوق النساء، رغم أن محاولة الحركة النسوية الأمريكية لتكريس تساوي الحقوق دستوريا منيت بهزيمة بعد معركة ضارية. لكن تبين أن تلك القوانين لم تكن فعالة بقدر يتيح تغييرا حقيقيا. كما أن تعمق الأزمة الاقتصادية يجعل الحكومات أقل استعدادا لتحمل التكاليف الإضافية لتطبيق تلك القوانين أو تحميلها للمشغلين. على كل حال كان لتلك القوانين أثر هام نظرا إلى كونها رفعت مطامح النساء وإصرارهن على الكفاح.

ب) النساء بصفتهن ناخبات

تلازم تغير وضع النساء الاجتماعي مع تغير نوع دعمهن للأحزاب السياسية القائمة. فقبل الحرب العالمية الثانية، تمثلت الصورة العامة في كون نسبة النساء اللائي يصوتن لصالح الأحزاب اليمينية أكبر من نظيرها لدى الرجال، وحاليا يلاحظ انقلاب في هذا المجال. تقدمت جملة أحزاب يمين يسار بتكتيكات من كل نوع لأجل الحصول على أصوات النساء. اتخذ ذلك أشكال متباينة، منها خطابات شبه نسوية راديكالية («إعادة الاعتبار للأمومة» والتوفيق بين الحياة العائلية والعمل) وخلق وزارات خاصة بحقوق النساء، وكذلك قيام كل حزب بتأنيث مظهره، الخ.

ج) النساء في المؤسسات السياسية البورجوازية

أدى ضعف تمثيل النساء في الجمعيات التشريعية وفي الحكومات إلى تنامي المطالبة

بإجراءات إصلاح. وردت بعض الأحزاب البورجوازية باقتراحات تتوخى رفع تمثيل النساء، لكن تجدر الإشارة إلى أن مفعول ذلك ظل لحد الآن محدودا. فقد لوحظ ارتفاع طفيف يصل إلى 20% و28% في الدول السكندينافية وهولندا ولا يتجاوز 10% إلى 12% في باقي الدول الإمبريالية بأوربا.

ثانيا: الاستراتيجيات الإصلاحية إزاء النساء

وقعت القيادات الإصلاحية في التناقض بين الحفاظ على صلاتها التقليدية مع قاعدة المنظمات العمالية، وبالتالي مع نسائها اللائي أصبحن يعبرن عن طموحات خاصة، ومنطقها الإجمالي القائم على «تسيير الأزمة الرأسمالية».

يتباين الخطاب الإصلاحي حسب البلدان. ويتميز الإطار العام بموقف إيجابي من تساوي الحقوق لكن دون إرادة الإقدام على العمل الإيجابي الضروري لبلوغ هذه المساواة. وتكمن الحجة في بعض البلدان في أن «الأهم تم كسبه». بينما في بلدان أخرى حيث يتميز الخطاب الإصلاحي بطلاء نسائي خاص، يجري الدفاع عن ضرورة رفع أجور النساء المنخفضة بواسطة سياسة مداخيل.

أصبحت القيادات الإصلاحية، سواء كانت في السلطة أو خارجها، مدفوعة أكثر فأكثر نحو اليمين، أي نحو قبول الأزمة الرأسمالية ورفض النضال ضد أشكال اللامساواة الأساسية اتجاه النساء في العمل وفي المجتمع. وطالما ظلت الحركة العمالية في حدود الانشغالات الضيقة والاقتصادية للقطاعات الصناعية التقليدية للطبقة العاملة، تبقى لأحزاب الطبقة الحاكمة إمكانية ما لكسب تأييد فئات نسائية تحت لوائها «النسوي» المزعوم.

أ) القيادات النقابية

تبدو التوجهات المعتمدة شكليا من طرف عدد كبير من النقابات منذ 20 سنة تقدمية نسبيا ومن شأنها أن تمثل خطوة حقيقية إلى الأمام بالنسبة للنساء. لكن البنيات الخاصة التي أرسيت على المستوى الوطني أو المحلي أو بالمنشآت (لجان أو كتابات أو مسؤولات نسائية) لم تنل دعما حقيقيا من القيادات، وتتمثل المعركة الحقيقية في تطبيق هذه القرارات. كانت إذن آثارها ونجاحاتها محدودة رغم أنها لا يستهان بها فيما يتعلق بالأجور المتساوية أو التحرش الجنسي أو حضانة الأطفال.

قامت سياسات القيادات النقابية في مناسبات عديدة على غض الطرف عن مطالب

النساء إما بتجاهلها أو حتى معارضتها، مساهمة بذلك في تأجيج الصراعات بين نساء الطبقة العاملة ورجالها. ويساهم هذا الموقف في تبرير علاقات سيطرة الرجال على النساء، مما يصعب التلاقي مع الحركة النسوية. ولم تتعبأ النقابات الفرنسية لمواجهة فرض المرونة والعمل الجزئي، ويكرس اختفاء مجلة النساء الشهرية Antoinette الصادرة عن الكونفدرالية العامة للشغل (CGT) عزم هذا الاتحاد النقابي على وقف كل عمل خاص موجه للنساء. وببلجيكا شهدنا عاملات مخازن Anspacht ببروكسيل، وكذا عاملات معمل الصلب Bekaert- Cockerill قرب مدينة لييج، يحاربن لوحدهن إدخال نظام العمل الجزئي وتقليص مناصب العمل. وبإيطاليا لم تعارض النقابات بمصانع فيات عمل النساء الليلي.

ب) قيادات الأحزاب الإصلاحية

أشرنا في 1979 إلى بطء رد فعل الاشتراكية الديمقراطية والستالينية (لا سيما هذه الأخيرة) على صعود الحركة النسوية الجديدة، وإلى أن إجاباتهما تأثرتا بعاملين أساسين: احترامهما للعائلة وحاجتهما لاستمرار نفوذهما في الحركة العمالية وتعزيزه.

ومنذ 1979 استلزم تفاعل نضالات النساء ونضالات الحركة العمالية إجابات أدق.

تمثل النساء بما هن ناخبات ونقابيات ومناضلات سياسيات واقعا سياسيا هاما اضطرت الأحزاب العمالية إلى أخذه بعين الاعتبار. فمعظم هذه الأحزاب أصبحت مجبرة على تطوير واعتماد سياسة دعم شكلي لمساواة النساء، وفي بعض الحالات حتى المهاجرات والزنجيات والسحاقيات، رغم أن ذلك يظل محدودا. بل أبدت القيادات التقليدية في بعض الدول إرادة إدماج الناطقات الرئيسية باسم الحركة النسوية، بصفتهن باحثات وصحافيات ومستشارات ونائبات وموظفات ساميات، في وزارات النساء أو لجان البلديات. وكان لديهن صدى لدى نساء عديدات انتظرن بلا جدوى، على غرار سائر اليسار، الثورة الاشتراكية والنسوية واللائي طمحن إلى تغير آني للأمور.

اعتمدت أغلب الأحزاب الاشتراكية إجراءات عمل إيجابي خاصة، رغم سطحيتها، محاولة بذلك كسب أصوات الناخبات، إذ زادت عدد مرشحاتها للبرلمان. وتمكنت التيارات اليسارية داخل هذه الأحزاب من اقتناص هذه الفرصة لتمرير إجراءات تقدمية.

وحاولت الحكومات الاشتراكية الديمقراطية بالخصوص إدماج مناضلات نسوية في عمل المؤسسات، مساعدة بذلك ظهور حركة نسوية معتدلة متجهة فقط نحو الحصول

على إصلاحات طفيفة، ومحدثة تغيرات تبدو كنتيجة طبيعية لتطور مجتمع ديمقراطي وتجنح إلى إلغاء دور النساء وكفاحيتهن لأجل الحصول على هذه التغييرات. مع ذلك فإن المكتسبات فعلية رغم ضآلتها، وبإمكانها أن تكون رافعة إزاء الاشتراكية الديمقراطية.

إن إحداث وزارات وهيئات لحقوق النساء هو ثمرة الضغوط لأجل إعطاء إجابة على مستوى المؤسسات على ضغط النساء الاجتماعي. لكن تدل التجارب الفرنسية والإسبانية أن وزارات النساء، رغم الخطابات الجميلة حول المساواة، تقبل في الواقع القسمة التقليدية للمهام ولا تضمن بأي وجه الدفاع الفعلي عن حقوق النساء، لا سيما في إطار تطبيق سياسة التقشف. فافتقادها سلطة القرار واحترامها للتوجهات الرسمية يرسمان حدودا لعملها، لكن وجودها في حد ذاته قد يمثل خطوة إيجابية بقدر ما يتيح الوصول إلى فئات واسعة من النساء. يمثل تناقض بين المواقف الرسمية والواقع مصدر نقاش وتمايزات وسط نساء هذه الأحزاب اللائي أبدى بعضهن استعدادا للعمل المشترك.

وكان للتحولات الجارية بأوربا الشرقية وفقدان الأنظمة الستالينية لمصداقيتها أثر كبير على الأحزاب الشيوعية. لكن لا يجب ترقب تغييرات كبرى في ما يتعلق بتوجهاتها وممارستها اتجاه النساء.

فبشكل عام ستواصل هذه الأحزاب إنكار ضرورة تنظيم ونضال النساء المستقلَّين، أو ستقوم بتطوير صيغة يمينية للسياسة الجنسية (قد تكون أحيانا شديدة التعقيد)، مدافعة مثلا عن ضرورة «سياسة دخل» تسوية تتمثل في رفع أجور النساء على حساب أجور الرجال. لكن بقدر ما تؤدي أزمتها إلى قطيعات وموجات انسحاب يمكن أن تحدث مراجعة للتوجهات التقليدية ويبرز استعداد أكبر لدى بعض القطاعات للانخراط في أعمال نسوية موحدة.

خلاصة يمكن القول إن مفعول حركة تحرر النساء وأثرها على الوعي السياسي أجبرا المنظمات الجماهيرية على الرد. كان الرد ناقصا لكنه مع ذلك يتيح إمكانات أعمال موحدة مع نساء تلك المنظمات.

ثالثا) التجذر والتنظيم الذاتي وحركة تحرر النساء المستقلة

شكلت ولادة حركة تحرر النساء تعبيرا عن تحولات بنيوية عميقة في بنيات حياة جماهير النساء. ونجحت الحركة النسوية في إبراز الطابع الاجتماعي لوضع النساء والتعبير عن تمرد النساء بما هن جنس. ورغم التغيرات الحاصلة منذئذ، ما زالت حياة النساء مطبوعة

بالتمييز والخضوع والاضطهاد.

تشير كل هذه العناصر إلى أن القاعدة المادية لنشاط النساء وتجذرهن ما زالت قائمة.

استوعبت غالبية عريضة في المجتمع أفكارا عديدة صادرة عن الحركة النسوية. وفي بداية سنوات 80 شهدت هذه الحركة انحدارا وسيرورة تفكك كانا أحيانا نتيجة إدماج في عمل المؤسسات و/ أو الخدمات الاجتماعية، أو تشتت القوى في شتى أنواع التنظيمات القطاعية. وفي حالات عديدة تواصل منظمات نساء عملها على نحو مشتت ومتجه صوب مبادرات ملموسة أو جزئية. ما عدا في الدولة الإسبانية، لا توجد حاليا بنيات تنسيق على المستوى الوطني بين مجموعات النساء، مما يؤدي إلى إضعاف الحركة وإضفاء طابع قطاعي على النضالات والمطالب. لكن تواصل النساء مقاومة نشيطة للهجمات الملموسة ضد حقوقهن وتظهر منظمات جديدة حول مواضيع خاصة أو مبادرات تنسيق مؤقت، مما يدعو للتفاؤل بالمستقبل.

يمثل انخراط النساء المتزايد في نضالات متنوعة، بالنقابات والأحزاب السياسية وحركات أخرى، إحدى أوجه الوضع الراهن. ورغم أن هذا الانخراط لا يؤدي دوما إلى تقوية تنظيم الحركة، فإنه ينطوي على القدرة على ذلك وعلى إتاحة التعبير السياسي عن وعي الاضطهاد الجنسي.

شهدنا في بلدان عديدة تلاقيا أهم بين نضالات النساء الخاصة بمشاكلهن بصفتهن جنسا ونضالات الحركة العمالية برمتها. فتنظيمات الحركة العمالية تمثل بالنسبة للعديد من النساء نقطة مرجعية لحل مشاكلهن. وغالبا ما يمكن للنساء، بما هن مكون للحركة العمالية نشيط وجديد نسبيا، إبداء كفاحية أعلى مما لدى الحركة العمالية بوجه عام، واضعة بذلك سياسات البيروقراطية المتعاونة طبقيا موضع اتهام. ويسعى إلى انخراط المناضلات النسويات في المنظمات الجماهيرية للحركة العمالية إلى تحويل هذه الأخيرة لتعبر عن مطالب النساء وتتيح لهن أن يصبحن مكونا دائما لتلك المنظمات.

1) النساء الأجيرات

انضمت النساء ببلدان أوربية عديدة إلى النقابات بكثافة منذ دخولهن عالم الشغل. وفي بعض الحالات منعت هذه السيرورة انخفاضا خطيرا لعدد أعضاء النقابات شبيها لما شهدته سنوات 1930. وبلغ معدل النساء المنضمات للنقابات بالبلدان السكندنافية 50% وما بين 30% و33% ببريطانيا وإيطاليا وبلجيكا. أما بفرنسا، وبالنظر إلى ضعف نسبة

المنظمين نقابيا بشكل عام (05% في القطاع الخاص، 10% إلى 12% في القطاع العام)، فإن نسبة النساء المنظمات في النقابات ضعيف جدا وشبه منعدمة في بعض الفروع.

أ) النساء النقابيات

أدت المساهمة النشيطة للنساء العاملات دورا رئيسيا في جملة نضالات عمالية. في ألمانيا الغربية، تبوأت العاملات بقطاع الصلب صدارة المعركة لأجل أسبوع عمل من 35 ساعة.

وأخذن على عاتقهن المطالبة بيوم عمل من سبع ساعات التي نادت بها لأول مرة نساء الاشتراكية الديمقراطية السويدية سنة 1972. واتسم الإضراب بالخدمة الوطنية للصحة (NHS) في بريطانيا سنة 1982 بمشاركة فئات واسعة من العاملات، ولقي تجاوبا كبيرا لدى عمال آخرين كعمال المناجم والإطفائيين والمدرسين.

وبالدنمارك لعبت نساء النقابة غير المختلطة للعاملات غير المؤهلات (KAD) دورا نموذجيا في الإضراب شبه العام الذي شن في ربيع 1985 إثر وقف التفاوض بين أرباب العمل وأكبر اتحاد نقابي. وبادرت نقابة النساء إلى إنشاء لجنة إضراب مشتركة بين النقابات في إحدى المناطق الصناعية وفيها تواصل الإضراب أطول مدة. وتمكنت النساء من إجبار البيروقراطية على دعم الإضراب ماليا.

كما تناضل النساء العاملات لأجل مطالبهن الخاصة. فمثلا طالبت مجموعة عاملات في أستورياس ASTURIES (الدولة الإسبانية) بتشغيلهن في المناجم حيث يعمل رجال جماعتهن منذ زمن بعيد. وبدعم من أمانة النساء بنقابة اللجان العمالية وضدا على وسائل الإعلام والاتحاد العام للشغل انتصرت العاملات، وجرى تشغيل فريق منهن في سطح المناجم وذلك بتضامن من رفاقهن في العمل. وبشكل عام لوحظت خلال نهاية سنوات 1980، موجة نضالات في المهن ذات الأغلبية النسائية، لا سيما الممرضات، شملت معظم بلدان أوربا وأمريكا الشمالية. وأفرزت الممرضات في الواجهة الاجتماعية جيل نساء طالبن، إلى جانب أمور أخرى، بالاعتراف بكفاءاتهن المهنية، مبرزات التفاوت بين وضعهن ووضع التقنيين الذكور، ورافضات مكانتهن كخادمات طوع بنان الأطباء، ومتجاوزات بذلك الاقتصار على مطلب حق المرأة في العمل. علاوة على أنهن أقمن، لا سيما بفرنسا، بنيات تنظيم ذاتي لأجل تحكم كامل في نضالاتهن.

ب) نضالات التضامن

ثمة مثالان عن مساهمة النساء في نضالات التضامن مع المضربين.

- نساء عمال الصلب الإسبان اللائي نظمن تنسيقا للنساء لأجل تنظيم التضامن على المستوى الوطني ضدا على قرار كونزاليس (اشتراكي ديمقراطي ورئيس الحكومة آنذاك) القاضي بإغلاق مصاهر الحديد بسوكانطو التي يتوقف عليها اقتصاد المدينة بكاملها. واتخذن في الغالب مواقف طليعية وأكثر جذرية وغنى بالمبادرات من تلك التي اتخذها العمال المهددون بفقدان عملهم.

- كانت حركة النساء ضد إغلاق المناجم (WAPC)، المنظمة على المستوى الوطني والمتولدة عن المواجهة بين النقابة الوطنية لعمال المناجم (NUM) والحكومة المحافظة خلال -1984 1985، عبارة عن شبكة مستقلة من مجموعات نساء الجماعات المنجمية. وقد اضطرت هذه المجموعات إلى النضال لأجل الحصول على حسابات بنكية خاصة بها، وكذا لأجل تمثيلهن في اجتماعات فروع النقابة الوطنية لعمال المناجم، والمشاركة إلى جانب الرجال في فرق حراسة الإضراب. وكان العديد من أعضاء هذه المجموعات زوجات لعمال مناجم يشاركن لأول مرة في نشاط سياسي: ساهم عزمهن في استمرار المقاومة وكسب دعم واسع النطاق ضد تاتشر، وكذا ربط علاقات مع حركات أخرى مثل الحملة لأجل نزع السلاح النووي (CND)، ونساء كرينهام Greenham، ومجموعات الزنوج والمهاجرين والسحاقيات والمثليين جنسيا وكذا الحملات العالمية.

وطبعا اندرجت هذه الحركة في سياق متميز (دور طليعي لنقابة عمال المناجم، وطول نفس النضال وحدته، والتجانس النسبي للجماعات المنجمية). لكن تلك الحركة، بغض النظر عن خصوصيتها، تمثل مثالا رائعا عن القدرة السياسية لدى نساء الطبقة العاملة حين يتحركن، كما شكلت مثالا احتدت به نساء أخريات في بريطانيا وخارجها.

2) العمل النسوي بالنقابات وتأنيثها

أ) اضطرت نقابات عديدة، بضغط منظم من النساء، وبغية الحفاظ على منخرطات أو كسبهن إلى القيام بتنازلات طفيفة في مسألة تمثيل النساء في الهيئات، أو توسيع نقاشاتها لتشمل قضايا مثل الحد الأدنى للأجر المضمون وحق الإجهاض والتحرش الجنسي في أماكن العمل وصورة النساء في وسائل الإعلام، وكذا المطالب الخاصة

بالزنجيات أو السحاقيات، الخ.

لكن حضور النساء وانخراطهن المتناميين في النضالات وفي العمل النقابي لم يؤديا دوما إلى تعزيز مستوى تنظيمهن بما هن نساء داخل النقابات. فغالبا ما اصطدمت محاولات التقدم في هذا الاتجاه بموقف البيروقراطية النقابية السلبي، وفي بعض الأحيان بمخاوف غالبية المنخرطين.

وتمكنت النساء في حالات أخرى، مثل الدولة الإسبانية، من الحفاظ على بنيات خاصة رغم مواجهتهن لمشاكل على المستوى العملي. إذ توجد بعدد كبير من النقابات الهامة لجان وبرامج لأجل تساوي الحقوق. لكن هذا لا يعوض الالتزام لصالح العمل الإيجابي.

في بعض البلدان بلغ حذر النساء من المنظمات النقابية حد تكوين بنيات تنظيم ذاتي خارج النقابات. ويمثل تنسيق الممرضات بفرنسا خلال إضراب شتاء 1988 أبرز مثال.

ب) تدرك النساء أن كسب الدعم لنضالاتهن وتطوير العمل لأجل حاجاتهن بما هن نساء يستدعيان رفع تمثيل النساء على جميع مستويات النقابة.

ثمة أسباب عديدة لضعف تمثيل النساء في الحركة العمالية:

- التقسيم الجنسي للعمل الذي أبقى النساء في القطاعات ضعيفة التنظيم النقابي.

- تاريخ الحركة العمالية وعقلية الميز على أساس الجنس لدى القيادات التقليدية.

- نسبة النساء الكبيرة في القطاع اللاشكلي ببعض البلدان.

قامت نقابة NUPE لمستخدمي البلديات وعمال الصحة ببريطانيا بحملة ناجحة خلال نهاية سنوات 1970 لتشجيع النساء، وهن غالبية المنخرطين، ليصبحن مندوبات الورشات. وبألمانيا الغربية طالبت نساء نقابات الكتاب والنسيج بتخصيص حصة نسبة (كوطا) في الهيئات النقابية تكون معادلة لنسبة النساء بالنقابة. أما بإيطاليا فإن الرجال الذين يقودون نقابة CGIL يأسفون لضعف وجود النساء في القيادة لأنهم منشغلون بضعف مستوى نشاط النساء النقابي ونفورهن.

3) تعبئة النساء في الحركات الاجتماعية

تتمثل إحدى أبرز مظاهر تجذر النساء خلال العقد الأخير في مشاركتهن الواسعة في

الحركات الاجتماعية، في حركة الدفاع عن البيئة وحركات النضال لأجل السلم ولجان التضامن مع حركات التحرر الوطني أو مساعدة العالم الثالث.

وقد برز ذلك على نحو جلي في حركة النساء لأجل السلم والتي تطورت ببلدان أوربية عديدة بعد تولدها عن النضال ضد الصواريـخ. وقد انجذبت النساء إلى هذه الحركة، بصدد مسألة نزع السلاح بوجه عام وبفعل العلاقات بين النزعة العسكرية والبطريريكية، وهي علاقات أبرزتها التكتلات النسوية بالدولة الإسبانية وبريطانيا. وتمثلت الأشكال التنظيمية لهذه الحركة في شبكات مجموعات نسائية مدافعة عن السلم وفي مبادرات عمل جماهيري وفي تنسيقيات عالمية. وكلها تستوحي حركة تحرر النساء. وكان في هذا الإطار أول اتصال نساء عديدات - خاصة الشابات - بالأفكار النسوية. وغالبا ما كانت النساء يتصدرن المبادرات الجماهيرية الأكثر دينامية كما هو الحال في كرينهان وكمون ببريطانيا.

أ) النساء الزنجيات والنساء المهاجرات

غالبا ما كان للزنجيات والمهاجرات دور رئيس في النضالات ضد الميز العنصري، ونددن باضطهادهن الخاص، وركزن على التحرش الجنسي وما يتعرضن له من أشكال ميز في السكن والعمل والصحة والتعليم. وأثرن مسألة قوانين الهجرة وكذا مسألة الصور ذات الطابع العنصري حول أجسادهن بصفتهن نساء وما يتعرضن له من عنف. كما هاجمن أيضا الأفكار العنصرية المتعلقة بالاغتصاب وعنف الزنوج والمهاجرين.

وتطرقن للمشكل المتعلق بما يعانين من اضطهاد بسبب المؤسسة العائلية وثقافة جماعاتهن الخاصة. ونظمن حملات ضد ختان النساء وتعقيمهن. كما ركزت الزنجيات والمهاجرات على مواضيع مناهضة الإمبريالية بأن طرحتها أمام حركة النساء برمتها.

وأينما كان تنظيمهن أكثر تقدما، مثل الولايات المتحدة وبريطانيا، وضعت الزنجيات موضع اتهام مواقف المناضلات النسويات البيض- مثلا مشكل التحكم في الجسد من زاوية نظر الزنجيات والمهاجرات، أي الإجهاض والتعقيم القسريين. ويندرج ذلك في سياق خطابات لوبين بفرنسا وتاتشر ببريطانيا الكارهة للأجانب، والتي تعبر عن خوفهم من أن «تغمرهم» خصوبة الزنجيات والمهاجرات «المثيرة للفزع». لقد وضعت الزنجيات فكرة إمكان إجماع النساء موضع اتهام، مبرزات استحالة اعتمادهن معيار الجنس قبل العرق والمعيار الطبقي.

ب) النساء الشابات

بات اعتقاد وجود مساواة فعلية بين الرجال والنساء، وزوال الاضطهاد حسب الجنس راسخا أكثر لدى النساء الشابات اليوم . ويبدو كل حديث عن حركة تحرر النساء باليا في نظرهن. لكن يمكن أن تجذبهن حركة قادرة على تطوير مواضيع نسوية «تقليدية»: منع الحمل والحياة الجنسية وأشكال العنف، وتتيح هذه المواضيع تجذرا سريعا للنساء الشابات اللائي قد يخلقن بنيات خاصة لخوض نضال نسوي في أحياء السكن ومؤسسات التعليم.

كان للشابات خلال التعبئات الطلابية الأخيرة دور أكثر نشاطا كما الحال في الحركات الأخرى: النضال لأجل السلم ومناهضة العنصرية والدفاع عن البيئة. ففي فرنسا لعبت بنات المهاجرين المولودات بفرنسا دورا طليعيا في التعبئات ضد العنصرية. وأتاح لهن هذا النشاط السياسي إدراك وضعهن بما هن مضطهدات في المجتمع والأسرة وفي سوق العمل. إن تناقض إحساسهن بالمساواة مع واقع هيمنة الرجال على حركتهن قد يدفعهن إلى رد فعل قوي والشروع في تنظيم النساء. وقد أدت تعبئات الشباب في بلد كالدولة الإسبانية إلى بروز مجموعات نساء شابات تركز كفاحها على مسائل من قبيل الحياة الجنسية والعنف والتربية، الخ.

ينبغي توضيح أن حل مشكل هذا الاضطهاد كامن في النضال الجماعي وليس في الجهد الفردي ولا في النجاح المهني. يجب أن يضم هذا النضال الجماعي الشابات خارج النظام التعليمي، والعاطلات، اللائي لا يرين حلا سوى في إيجاد زوج معيل.

ج) السحاقيات

انعكس تشتت حركة النساء على نحو واسع في حركة السحاقيات. وليس ثمة غير بعض الاستثناءات ببعض البلدان حيث بدأت حركة السحاقيات تتطور وتنتظم.

وغالبا ما ترافق تشتت حركة النساء مع خلافات هامة حول مسائل متعلقة بالسحاقيات والمسائل الجنسية. وقد ساعد عجز التيارات النسوية الاشتراكية عن الإجابة الملائمة على مسائل السحاقيات ومطالبهن على هيمنة نسبية لأفكار النسوية الراديكالية في حركة السحاقيات. كما يمثل ضعف الحركة النسوية عاملا في عدم تسيس الجماعات السحاقية. ورغم بقاء السحاقيات أكثر تسيسا وتجذرا من نظرائهن المثليين الذكور، شهدت نهاية سنوات 1980 في جانبي المحيط الأطلسي مظاهر متنوعة معبرة عن تنامي الانشغال

بالأسلوب وليس بتحرر النساء.

ومن ناحية أخرى، أثارت التعبئة التي شهدتها بريطانيا والمناهضة للفرع 28 [مادة قانونية مناهضة للمثلية الجنسية] أهم مظاهرة لأجل حقوق السحاقيات والمثليين الذكور لم تشهد أوربا مثيلا لها، وأحد أقوى الحملات ضد حكومة تاتشر خلال السنوات الأخيرة. لم تكن هذه الحملة لافتة للنظر بفعل قيادة السحاقيات لها وحسب، بل أيضا لأنها حظيت بدعم من الحركة العمالية وعلى المستوى الدولي.

5) أحزاب اليسار

أصبح حضور النساء في أحزاب اليسار غير الثورية أكثر قوة وذلك بفعل تضافر تجذر نساء القاعدة التقليدية لهذه الأحزاب، أي تنامي المطامح الخاصة بالنساء بتأثير من حركة النساء، مع انضمام فئات من المناضلات النسويات المنظمات سابقا في الحركة النسوية. لقد بحثت هاته النساء عن بديل لهذه الحركة بدا أكثر «فعالية» بعد أن ولت مرحلة النضالات الكبرى. وقد يكون للتشكيلات السياسية الجديدة تأثير جذاب على النساء اللائي يبحثن عن بديل سياسي شامل لكنهن يرفضن الأحزاب التقليدية ذات الصورة «الذكرية» في الغالب.

أ) الأحزاب العمالية التقليدية

تنظمت النساء في القاعدة، مثلا في حزب العمال البريطاني وSPD الألماني والحزب الاشتراكي الديمقراطي النرويجي، قصد النضال لأجل توجهات تطابق حاجاتهن بما هن نساء والحصول على تمثيل أكبر في الهيئات. وقد أشرنا سابقا إلى الإمكانات التي يتيحها للعمل الموحد ذلك التناقض بين هذه المعركة ومواقف القيادات. وغالبا ما تتخذ بنيات النساء الخاصة في هذه الأحزاب مواقف من مجموع المسائل السياسية أكثر راديكالية من مواقف الأحزاب نفسها.

ب) الخضر الألمان

توجد بهذا الحزب مجموعات نسائية مستقلة، ويجري انتخاب هيئاته القيادية على أساس ثنائي من زاوي الجنس. ويتم تعيين المتدخلين في الاجتماعات على نحو يعطي النساء نفس الوقت المخصص للرجال. وقد أثارت قيادة الفريق البرلماني للخضر، المكونة أساسا من نساء، عاصفة حقيقية لما أدانت علنا مناضلي هذا الحزب المتهمين بالتحرش. لكن

أخذ مسائل السياسة الجنسية بعين الاعتبار لا يستتبع تفادي النقاش حول استراتيجية سياسية، وغالبا ما تتخذ النساء مواقف سياسية متباينة بصدد اختيار أسبقيات النضال أو سياسة التحالفات الواجبة على الخضر.

6) الحركة النسوية

من وقت لآخر تنبعث المواضيع النسوية التقليدية بصفتها محاور لتعبئات جديدة، وأحيانا كرد على الهجمات ضد الحقوق المكتسبة، أو في شكل مطالب تستهدف توسيع هذه الحقوق. فمثلا تمكنت الحركة النسوية بفرنسا سنة 1982 بفضل تعبئتها أن تفرض في ظل حكومة اليسار تسديد الضمان الاجتماعي لتكاليف الإجهاض. وفي سنة 1985 قررت النساء في أقاصي الدولة الإسبانية التحدي الجماعي لقانون الحكومة المقلص لحق الإجهاض. وحفزت هذه الحملة استئنافا لنساء لأنشطتهن حول جملة مسائل متعلقة باضطهادهن، وعززت التنسيق الوطني تحت إشراف أقصى اليسار. واجتمعت بألمانيا الفيدرالية 2000 امرأة لمناقشة تكنولوجيات الإنجاب الجديدة. وفي نوفمبر 1989 قدمت 120 امرأة من أوربا للمساهمة في المنبر الاشتراكي النسوي بالسويد. وقد يتيح اليوم العالمي للمرأة فرصة تعبئة كل تيارات الحركة في مبادرات موحدة. وتدل أمثلة عديدة على قوة حركة النساء المستقلة حين تكون قادرة على مبادرات حول قضايا تستطيع لف فئات واسعة من النساء واقتياد جزء من المنظمات التقليدية للحركة العمالية. ويمثل تنظيم النساء الذاتي داخل الحركة العمالية إوالية أساسية للضغط في اتجاه التفاعل السياسي اللازم بين حركات النساء لأجل تحررهن ومنظمات الطبقة العاملة.

أدت التغيرات الحاصلة في وضع النساء إلى تمايز سياسي في الحركة. وتجلى هذا التمايز في مجال النظرية. وتوضح بعض المواضيع النظرية الجديدة، المتعلقة بالعرق والطبقة والإمبريالية والجنس، مختلف الأوضاع التي تعيشها النساء. كما أثار تباين مواقف وعلاقات النسوانيات مع الدولة ومؤسساتها بعض النقاشات. وتنبثق نقاشات أخرى مع ظهور مشاكل جديدة (كتكنولوجيا الإنجاب الجديدة) أو حول مواضيع من قبيل العنف الجنسي.

ويمس تطور النضال ضد العنف الجنسي أحد أكبر نقاط ضعف السيطرة الذكورية. إننا نعزو أصل هذا العنف إلى اضطهاد النساء، ونطالب باعتباره جريمة اجتماعية، مؤكدين على أهمية التنظيم الذاتي للنساء. وقد جرى تطوير تحليل آخر يعتبر العنف الجنسي أصلا لاضطهاد النساء، ويصوغ جملة مطالب من ضمنها حركة ضد الخلاعة، ولأجل فرض الرقابة، وتقوية جهاز الشرطة، وتمديد عقوبات السجن.

كان لنمو التيارات الأصولية البديلة («عودة إلى الطبيعة»، التي تعتبر كل شكل تصنيع سلبيا كليا) تأثير قوي على الفكر النسوي. كما ساهمت المستتبعات الممكنة لتكنولوجيات الإنجاب الجديدة في إذكاء هذه النقاشات. وتستدعي الاتجاهات «الطبيعوية» المناهضة للعلوم إجابة جادة من جانبنا.

تستند وجهات النظر هاته على فكرة مفادها أن اضطهاد النساء ناتج عن الفروق البيولوجية، التي تنعكس في البنية الثقافية، وليس ثمرة النظام الاقتصادي والاجتماعي. ويؤدي تحليل من هذا القبيل إلى تراجع قياسا بمنظور الحركة النسوية الحديثة عند انطلاقها، والتي تعتبر الأنوثة نتاجا اجتماعيا وبالتالي قابلا للتغيير. وما يتم اقتراحه في هذه الحالة هو خلق «فضاء نسائي» في إطار المجتمع الرأسمالي الراهن.

أعطت سيرورة التمايز تيارات متباينة يمكن التعرف ضمنها على:

- النسويات الراديكاليات، واللائي ينطلقن من تحليلهن بصدد وجود طبقات جنسية ليعتبرن الصراع بين الجنسين عنصرا وحيدا في النضال لأجل تحرر النساء.

- مختلف تيارات النسوية البورجوازية، التي تتميز استراتيجيتها أساسا بالسعي للحصول على مكاسب لفائدة أقلية من النساء ذات امتيازات بالتحالف مع الطبقة السائدة والأحزاب البورجوازية.

- النسويات الإصلاحيات اللائي لا يأخذن بعين الاعتبار العناصر المحددة لوضع النساء بما هن جنس، أو يعتبرنها نتاج الأيديولوجيا المسيطرة، أو يختزلها في أوجهها الاقتصادية الصرف. ومنظورهن هو إصلاح الدولة وبالتالي يضعن النضال لأجل تحرر النساء في سياق سيرورة إصلاحات و«دمقرطة» للمجتمع.

- النسويات الاشتراكيات اللائي يعتبرن أن نضالات النساء مرتبطة مباشرة بالحركة العمالية.

- النسويات الماركسيات الثوريات، ومنهن نحن، اللائي يعملن على إدماج مختلف التناقضات (الجنس، الطبقة، العرق) المحددة لوضع النساء في المجتمع في نظريتهن وتحاليلهن وممارستهن السياسية، ويضعن نضال النساء في منظور ثوري ويعترفن بأهمية التحالف مع الحركة العمالية برمتها.

وتجدر الإشارة إلى أن الحدود بين هذه التيارات غير واضحة نسبيا، وأنه لا يمكن تطبيق هذا التصنيف على نحو متصلب. ثم إن علاقتنا بهذه التيارات قد تتبدل: فنحن نمارس سياسة جبهة موحدة مع النسويات الراديكاليات بشأن بعض المسائل. ومن ناحية أخرى يكون لأفكار النسويات الراديكاليات أثر أقوى حين تعجز الحركة العمالية على الإجابة على مطامحهن.

رابعا) توجه الماركسيات الثوريات

إننا، بوجه من ينكرون الاضطهاد الخاص للنساء والذين يضعونه في المجال الثقافي أو يعتبرونه نتاجا للبيولوجيا أو يعتقدون إمكان إلغاء السيطرة على النساء وإخضاعهن واضطهادهن في إطار المجتمع الراهن، نؤكد على وجود أساس مادي واجتماعي للاضطهاد الجنسي وعلى ضرورة تشكل النساء كذات اجتماعية مع تعبيرهن السياسي الخاص. تتيح الحركة النسوية إعادة تأكيد هوية النساء الفردية والجماعية على حد سواء، وهذه الحركة هي القادرة وحدها على إعطاء تعبير سياسي للنساء بما هن جنس.

يمثل تبلور وعي نسوي سيرورة معقدة تكتسي أشكالا متمايزة جدا: على أساس التناقضات المتولدة عن المساهمة في الإنتاج الاجتماعي والدائرة العمومية، وعلى أساس ممارسة سياسية في حركات أخرى تتيح تفكيرا وفهما عميقين لخصوصية وضع النساء والشروط اللازمة لانخراطهن في المعركة النسوية، وعلى أساس سيرورة لإثبات الذات في البحث عن شخصيتهن. وقد تفضي كل هذه الطرق بالنساء إلى النضال لأجل استقلالهن الاقتصادي والعاطفي والجنسي. لكن في الغالب لن يصبح هذا الوعي الفردي قوة جماعية إلا إذا تحول إلى وعي جماعي وإرادة تغيير حياتهن وحياة نساء أخريات.

ليس العمل المتعلق بالمسألة النسائية مجرد قطاع في ذاته، لكنه عامل يجب أن يؤثر في باقي أوجه نشاطنا ومجموع منظمتنا. ويتعين على كل فرع أن يحدد فئات النساء التي سيقوم فيها بعمل دائم. وهذا أمر لا بد منه للتمكن من القيام بمبادرات سياسية لأجل الدفاع عن حقوق النساء وتوسيعها.

انطلاقا من مطامحهن ومن حركات التجذر التي يساهمن فيها، نبذل قصارانا لضمان امتلاك النساء لوعي مشاكلهن الخاصة، ونحفز تنظيمهن الذاتي دفاعا عن مصالحهن، وعلى هذا النحو نساهم في تعزيز حركة النساء المستقلة.

ونقوم كلما أمكن بمبادرات في أماكن العمل والنقابات للدفاع عن حقوق النساء وتوسيعها.

ونبين بشكل منظم العلاقة بين مسؤوليات النساء المنزلية ووضعهن على مستوى قوة العمل. إننا ندعم حق النساء الخاص في التنظيم الذاتي وحق تمثيلهن في الحركة العمالية.

أ) المحاور المركزية لعملنا

نتدخل دفاعا عن حقوق النساء بدءا بحقوق الأكثر عرضة للاستغلال - الزنجيات والمهاجرات والشابات ونساء القوميات المضطهدة. ونركز أساسا على ما يلي:

- النضال لأجل حق المرأة في التصرف بجسدها، والذي يعني مساهمتنا في الحملات المناهضة لأي تراجع في التشريع المتعلق بالإجهاض ومنع الحمل ولأجل إضفاء طابع حر على التشريع في البلدان حيث لم يصبح الإجهاض حقا بعد.

- التدخل في مواضيع أشكال العنف ضد النساء (الاغتصاب، ضرب النساء، كل أشكال التحرش الجنسي في أماكن العمل أو في النقابات...) من خلال حملات تحسيس أو المشاركة في بنيات الحركة النسائية أو الحركات الاجتماعية المهتمة بهذه المسائل. ويتمثل هدفنا في إيجاد قوانين تنص على حقوق النساء وتعتبر العنف ضد النساء جريمة.

- النضال لأجل تقليص يوم العمل دون خفض الأجر. يدفع هذا النضال النساء إلى النضال ضد البطالة والمرونة ويستجيب لمطالبة النساء بأوقات فراغ لأجل إشباع حاجاتهن الخاصة.

- تساوي أجور النساء وأجور الرجال والاعتراف بما تكسبه النساء من مؤهلات. ونربط المطالب الأجرية بمواضيع الحق في العمل واستقلال النساء الاقتصادي بما فيها الحصول على أجر أدنى مضمون على المستوى الوطني.

- رفض كل أشكال إضفاء الطابع العرضي Précarité على التشغيل. ورغم تفهمنا لاختيار بعض النساء العمل بدوام جزئي، ننبه إلى مخاطر هذا الشكل من العمل (أجور هزيلة، تهميش، التدني المهني) ونحارب بحزم فرض العمل لوقت جزئي على النساء.ونشجع النضال الجماعي ضد فرط الاستغلال الممثل في عمل الإنابة Interim والعمل بالمنزل وأشكال «الأعمال الصغيرة» غير القارة، ولأجل حق العاملات في العطل وحماية التشغيل والنشاط النقابي.

- التربية والتكوين وبرامج إعادة التأهيل التي تسهل حصول النساء على

المؤهلات اللازمة للطعن في فروع التشغيل التقليدية. ومن أجل الفعل الايجابي الذي قد يقودنا إلى المطالبة بالكوطا في التشغيل والتكوين.

- المطالبة بإلغاء كل إجراءات التمييز الهادفة إلى تقليص حقوق النساء في ما يخص الحماية الاجتماعية.

- المشاركة في حملات لأجل أقصى توسيع للخدمات الاجتماعية (الحضانة، الرياض، الخ) ونواصل أيضا دعاوة لأجل تقسيم المهام المنزلية.

- مناهضة كل إجراء تمييز ضد السحاقيات، وحماية حق النساء في تحديد وممارسة حياتهن.

ب) مساهمتنا في بناء حركة نساء مستقلة

يبين كل ما سبق الطابع الحاسم لوجود حركة نسوية مستقلة، قادرة على إطلاق نضالات حول كل المسائل المتعلقة بحياة النساء اليومية، أي ضد كل اضطهادهن الخاص، لا سيما داخل العائلة.

إنها عامل حيوي لأجل الدفاع المستميت عن المصالح الخاصة بالنساء، ولأجل تحويل النقابات إلى أدوات ثورية. لا يمكن بلوغ هذا الهدف إلا بإعادة نظر جذرية في التقسيمات التقليدية داخل الطبقة العاملة بدءا بالتقسيم الجنسي للعمل.

ستتباين تقاطيع هذه الحركة النسائية المستقلة من بلد إلى آخر حسب التاريخ والنضالات الجارية، لكن الحاجة إلى الاستمرار، أي نقل المكاسب النظرية والنقاشات الاستراتيجية وتجارب النضالات السابقة، تجعل وجود هكذا حركة نسائية مسألة مركزية. وإلا سنكون إزاء تراجع مخيف عن المكاسب البرنامجية للمؤتمر العالمي الحادي عشر، وهو ما لوحظ في صفوفنا لا سيما في منظماتنا الخاصة بالشباب.

ليس خط السير محددا بالوضع السياسي العام. لكننا لا نتخلى بشكل عام عن المساهمة بنشاط في بناء النقابات وتكوين تيارات نضال طبقي بداخلها بمبرر صعوبة الآفاق السياسية. كما لن نتخلى عن التزامنا الكلي ببناء حركة نساء مستقلة حيث ندافع عن توجهنا ونناضل لأجل أن نصبح مكونا في قيادتها.

الفعل الإيجابي وبناء الحزب وسط النساء (1991)

نص صادق عليه مؤتمر الأممية الرابعة الثالث عشر – 1991

نص صادق عليه مؤتمر الأممية الرابعة الثالث عشر – 1991

«ما الذي يوجد في أساس موقف فروعنا الوطنية غير اللائق؟ إنه، في نهاية المطاف، بخس قدر النساء ومكانتهن. هذا ما في الأمر! للأسف، يمكن القول عن العديد من الرفاق: «حك المظهر الشيوعي يبرز شخص غير مستنير.» وللتأكد من ذلك، وجب حك النقط الحساسة، مثل عقليتهم إزاء النساء.» (كلارا زيتكن، «ذكريات عن لينين»، 1919.)

مقدمة

ثمة ثلاث زوايا ممكنة لتناول أهمية دمج حقيقي للنساء وللنضال ضد الميز الجنسي داخل المنظمات السياسية، وبخاصة داخل منظماتنا.

أولا، من وجهة نظر الصراع الطبقي، والنضال السياسي العام. دمج النساء أساسي إذا أردنا فعلا تحقيق وحدة العمال/العاملات، أي وحدة البروليتاريا. لذلك لا يمكننا إهمال وضع النساء. لكن بناء وحدة حقيقية لكل المضطهدين والمضطهدات يلزمنا بالتعامل مع مختلف التناقضات التي لا تزال قائمة ضمن المضطهدين/آت في ظل الهيمنة الرأسمالية والبطريركية، والناتجة عن اضطهاد النساء وإخضاعهن.

ثمة اليوم عنصر آخر متمثل في ارتفاع عدد النساء ضمن قوة العمل المنظمة، وتغير في تركيب البروليتاريا الاجتماعي، مع تمايز أجلى في الاستغلال قائم على الفروق الجنسية- لكنه داع إضافي، وليس الأهم، إلى تبني سياسة هجومية من أجل دمج النساء في المنظمات الثورية.

ثم، من وجهة نظر النساء، يمثل حضورنا ومشاركتنا الفعلية في المنظمات السياسية جانبا أساسيا لتطوير هويتنا بما نحن ثوريون/ات. إذا انطلقنا من ضرورة دمج مناضلات على نحو فردي، فستكون تلك الهوية، في الممارسة، على المدى البعيد، ضعيفة جدا ما لم يكن ثمة عدد نساء مهم، إذ أنها لن تنشأ في هذه الحالة إلا بواسطة خطاب ذكوري. لذا لا نتحدث عن خلق ملحقات للمشروع السياسي الثوري تمنح النساء مساحة، بل عن بناء يشمل النساء أيضا، بناء حيت يكون النضال ضد اضطهاد النساء الجنسي أكثر من خطاب برنامجي، بل تحويلا للممارسة اليومية في مجال السياسية الجنسية، مع تطوير عناصر سياسية ضرورية لتغيير المجتمع.

في منظور من هذا القبيل، يتخذ حضور النساء ذاته، مع قوتهن العددية وثقلهن السياسي الفعلي في آن واحد، أهمية أساسية لأنه يمثل، متمفصلا مع تطور حركة النساء، الضمانة الوحيدة لحضور مطالب النساء وحاجاتهن مع البعد الراديكالي الذي لا غنى لسيرورة ثورية عنه.

هذا ما توضح بجلاء تجارب الثورات في جملة بلدان. أيا كان مدى تحرر الرفاق الذكور من البطريركية، تعيد كل منظمة سياسية، أو كل مشروع تنظيم اجتماعي، خلو من تمثيل متساو للنساء، إنتاج أشكال السيطرة على النساء وإقصائهن من الحياة السياسية.

وأخيرا، من وجهة نظر المشروع الاشتراكي الشامل الذي نسعى إلى تطويره، لا نستطيع الحديث عن الاشتراكية بألفاظ ذكورية فقط، حيث تبقى النساء ضمن نفس طراز قسمة الأدوار الاجتماعية، حيث يحتفظن بشخصية انفصامية، ويصبحن ضحايا محتملة ويومية لسلطة الرجال وعنفهم.

يتعين أيضا أن نجيب على الوضع الراهن في الحركة العمالية وفي المجتمع. ثمة ضغط منظم، ضغط نساء ليس من أجل دمج النسوانية ومطالب النساء وحسب، بل أيضا بقصد رفع عدد النساء في المنظمات السياسية والنقابية. ينجم هذا عن ضغط الحركة المنظمة وعن التحولات الحاصلة في العقود الأخيرة في وضع النساء الاجتماعي: على صعد التعليم، والدمج في سوق العمل، وانتشار وسائل منع الحمل، وبعض التغييرات في بنية الأسرة.

وقد قامت البرجوازية، والقطاعات الإصلاحية والبيروقراطية للحركات الاجتماعية، في الآونة الأخيرة، بتطوير سياسات هجومية نسبيا صوب النساء. لم يلق هذا الهجوم، المستعمل غالبا لخلق تقسيمات وسط العمال/ات والمضطهدين/ات، أجوبة ملموسة من طرف القوى العمالية والثورية.

وكانت البرجوازية ببعض مناطق العالم، بأمريكا اللاتينية وأوروبا، وربما بأماكن أخرى، أكثر مرونة وسرعة في الرد على ضغوط هذا الوضع الجديد. حاولت توسيع قاعدة سيطرتها بتبني بعض أوجه الخطاب، وحتى بمنح النساء بعض المساحات الرمزية. ورغم حدود هكذا سياسات، شهدت نجاحا كبيرا بفضل ضعف إجاباتنا. تلكم بوجه خاص الحالة عندما اقتصرنا، في معظم الحالات، على تبني خطاب مدافع عن حقوق النساء دون تغيير ممارستنا السياسية ودون زيادة حضور النساء الفعلي في دائرة القرار في منظماتنا الخاصة.

حققت الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية تقدما بتخصيص حصة نسبية (كوطا) للنساء على لوائحها الانتخابية أو في بنياتها الحزبية القيادية. صحيح أنها لم ترفق تلك التدابير بمطالب جذرية من أجل التغييرات الاجتماعية الضرورية للقضاء على اضطهاد النساء، لكن صحيح أيضا أنها كانت أكثر إقداما بمقترحاتها لرفع عدد النساء عكس القائم في معظم الأحزاب الثورية وفي فروعنا.

سنسعى بإيجاز إلى تفسير المصاعب بوجه مشاركة النساء السياسية وما ينجم عنها من عوائق.

ثمة في المنظمات السياسية دينامية عامة مُقصية للنساء. ليست الدينامية «الطبيعية» حضور النساء ومشاركتهن، بل بالأحرى إعادة إنتاج دينامية الميز الاجتماعي واستبعاد النساء عن الفضاءات العامة.

أولا، يمكن القول إن الانقسام إلى فضاءين خاص وعام مستمر داخل منظماتنا الخاصة وحتى في رؤيتنا السياسية ذاتها. ويَحول الدور الاجتماعي المسند للنساء، بالمقام الأول داخل العائلة وفي إعادة الإنتاج الخاصة، دون تطوير النساء لمشاركة اجتماعية وسياسية على أساس المساواة. إنه أيضا عنصر مركزي في بناء شخصيتنا: كيفية إدراكنا إمكانات ولوج الحياة العامة. تستدعي مشاركة النساء في الحياة العامة قطيعة مع تربيتهن وتنشئتهن الاجتماعية كي يتاح لهم ولوج فضاء غير متاح لهن عادة. يستتبع هذا الانقسام، منظورا إليه على صعيد حزب، صعوبات جمة لدى الرفاق الذكور في إقامة علاقات مع النساء بما هن كائنات سياسية، ويعيدون إنتاج طريقة التقسيم بين الفضاءين العام والخاص في علاقاتهم داخل الحزب. لهذا السبب نقبل سلوكا انفصاميا حيت ينعدم تماسك بين الحياة العامة والحياة الخاصة. إنه مصدر توترات دائمة بين الرجال والنساء في علاقاتهم داخل منظمة سياسية.

المسألة الثانية متصلة بقسمة العمل الجنسية. جلي أن أوضح أوجه هذه القسمة هو

إسناد العمل المنزلي للنساء على نحو دائم، وكذا مسؤولية العائلة والبيت. رغم بعض أوجه التقدم الحاصلة ببعض البلدان، يظل معظم العمل ومسؤولية التدبير المنزلي على كاهل النساء. تظل هذه الإيديولوجية، التي تشكل محور البنيات العائلية، على حالها عمليا لدى أكثرية المناضلين، وذلك أساسا بفضل ما تمنح الذكور من امتيازات وتسهيلات في علاقاتهم السياسية. ولا يحرم هذا المظهر من قسمة العمل الجنسية النساء من وقت ممارسة نشاط سياسي وحسب، بل يمتص معظم طاقاتهن الشخصية، والسياسية والفكرية.

يُعاد إنتاج طراز القسمة هذا في الأحزاب بطرق عدة. تقوم النساء بالعمل المرهق، ويتولى الرجال العمل السياسي. إننا نعيد في المنظمات السياسية نفس أواليات بخس عمل النساء الجارية في سوق العمل. الأمر عكس حكاية الملك ميداس: كل ما نلمس يصبح بخسا. وربما أفضل مثال هو تباين القيمة الممنوحة للعمل التنظيمي تبعا لجنس القائم به.

تتعلق النقطة الثالثة بإدامة السلطة البطريركية التي جرى إرساءها داخل الأحزاب. تتجلى تلك السلطة البطريركية، سلطة الرجال على النساء، في الحفاظ على استبدادية هائلة من طرف الرجال: خطاب النساء مُبخس ولا بد من دعم رجل له، وفي بعض القطاعات يستعمل القادة مواقعهم من أجل الحصول من النساء على مزايا عاطفية وجنسية.

تلكم بعض العناصر التي تخلق دينامية إقصاء النساء من المنظمات السياسية بأشكال متعددة ومترابطة.

لماذا لا غنى عن هذا النقاش في الأممية الرابعة اليوم

تتفق معظم الرفيقات على أنهن انخرطن في أحزاب ثورية من أجل القيام بثورة تكون في الآن ذاته اشتراكية ونسوانية. لذا نريد بناء أحزاب اشتراكية ونسوانية، ولهذا وضعنا هذا النقاش على جدول الأعمال. إن جملة عوامل، داخلية وخارجية، إيجابية وسلبية، تفرض العودة إلى هذا النقاش:

• لم تفلح الأممية، بمجملها، في توطيد سياسي وتنظيمي لمكاسب نقاش المؤتمر العالمي سنة 1979 حول تحرر النساء. لقد حصل تراجع عام للمستوى السياسي للنقاش وللمناقشات في الفروع، مع عملية نزع تسييس، بخاصة فيما يتعلق بالمسائل المرتبطة بتحرر النساء. وبقي النقاش حول تدابير خاصة غير مكتمل، وخلص إلى بعض الاستنتاجات الخاطئة.

• تأخرت الفروع كثيرا في تحليل طابع قوة العمل المتغير وآثاره على إعادة تشكل الحركة العمالية سياسيا. فيما كان بوسعنا تأكيد أن النساء لن يُزَحن من سوق العمل خلال الأزمة

الاقتصادية الراهنة، كنا ميالين إلى تهوين دلالة الهجوم الإيديولوجي للطبقة المسيطرة على قضايا الأسرة والإنجاب، والحياة الجنسية والعنصرية. لذا لم نكن مهيئين لعواقب ذلك على الحركة العمالية.

• حصل في عدة بلدان بأوروبا الغربية، وفي الولايات المتحدة الأمريكية، تراجع نشاط حركة النساء المستقلة الجماهيري، فيما انعطفت حركة النساء إلى اليمين في حالات أخرى، بتأثير الأزمة الاقتصادية. وقد ردت فروع الأممية، بمعظم الأحوال، بالتخلي عن إيلاء الأسبقية للعمل النسائي. لكن، حين تكون النقابات في موقع دفاع، لا تستخلص المنظمات الثورية استحالة استقطاب عمال/ات. كذلك، حين يحدث تراجع نشاط حركة النساء، أو يكون القطب النسائي ضعيفا، ليس الأمر ذريعة لإهمال أهدافنا النسوانية.

• شهدت بعض بلدان العالم الثالث، على نطاق جماهيري، سيرورة تنظيم للنساء حول مطالب النضال العام. ولما كانت نساء القطاعات الشعبية يبدأن التعبئة، في الآن ذاته، بدأت فروع عديدة للأممية في القيام بعمل أوسع في النقابات كما في قطاعات جماهيرية أخرى نشطة، منها النساء.

بيد أن ذلك كان يؤدي إلى ضغط هائل على الرفيقات اللاتي كن يعملن في مجموعات نسوانية حصرا، كي يغادرنها لأنها ليست منظمات «جماهيرية». وبوجه تلك الضغوط، تخلت رفيقات عديدات عن العمل في قطاعات نسوانية حصرا، أو غادرن الفروع. على هذا النحو، فقدنا أطرا نسائية ذات تكوين، وفيما بعد وجدنا أنفسنا بدون مشاركة، ولا شرعية غالبا، في القطاعات النسوانية لحركة النساء عندما اقتربت هذه الأخيرة من تلك القطاعات، وبتأخر مهم في مستوى النقاش حول النسوانية، داخل منظماتنا أو خارجها على السواء.

ولما صارت النسوانية ثانوية - بعد الانعطاف صوب حركات النساء الجماهيرية - أصاب الضعف تدابير الفعل الإيجابي أيضا، فتفاقم وضع الرفيقات في الحزب. كما أن ثمة انقطاع عضوي في منظماتنا، إذ ظهرت فروع ثم زالت منذ 1979.

• بوجه عام، لم تتوقع الفروع هذا الضرب من المشاكل، ولا فكرت في طريقة مساعدة الرفيقات على مواجهتها. لم نكن واعين درجة تطور النساء انطلاقا من تجربتهن المباشرة كمشاركات في حركة النساء وقائدات لها، فلم نتخذ إجراءات واعية لنقل تلك الدروس والدراية إلى الرفيقات الشابات، لاسيما مع استحالة حصولهن على تلك التجربة مباشرة.

• في أوروبا الغربية شاهدنا تطور نساء شابات في أدوار القيادة السياسية في منظمات الشبيبة. يبرز هذا الأثر الممكن للفعل الإيجابي في تحويل الحزب الثوري أيضا. وثمة عاملان

يفسران مقدرة منظمات الشبيبة الثورية على دمج نساء شابات في هيئات القيادة. أهمهما هو أن مجموعات الشباب منشغلة باستمرار بتجديد القيادات، حيث يشدد البحث عن قادة جدد على تطوير واع لأطر القيادة. ما يتيح إمكان اعتبار نساء شابات قائدات محتملات وتلقيهن التكوين اللازم.

يتمثل ثاني العوامل في تأثر وعي الشباب بالنسوانية وحاجتهم الأقل إلى التشبث بالعادات القديمة. وتصر الإناث الشابات إصرارا أقوى على التغيير، فيما يبدي الذكور الشباب، بالأقل، تقبلا أكبر للتغيير.

يشكل الشباب في بلدان العالم الثالث نسبة من السكان أهم بكثير مما بالبلدان المصنعة. رغم أن السواد الأعظم من النساء الشابات لم يتأثرن مباشرة بالنسوانية، فقد نشأن في حقبة أزمة سياسية واقتصادية متميزة بحضور نسائي أقوى في الحياة العامة قياسا بالأجيال السابقة. مع ذلك، استمر إخضاع النساء لأشد أشكال الاضطهاد فظاظة. وفي الآن ذاته، تَواصل إنجاب طفلات ومراهقات لأطفال، ما يعني أن دمجهن الاجتماعي والسياسي حصل بكيفيات أكثر شبها بتلك الخاصة بالبالغين قياسا بحالة النساء الشابات بالبلدان المتطورة. هذا أحد أسباب عدم تطور حركة شبابية ولا منظمات شبيبة نصيرة للأممية الرابعة. وبوجه عام، حصل تطور نساء شابات إلى قائدات ثوريات في منظمات بالغين، ما يستتبع تناقضات نوعية في مشاركتهن وحاجة إلى إيلاء عناية خاصة لتطورهن.

هذا فضلا عن تحرر الشباب من المسؤوليات بقدر أكثر مما قد يتاح له في المستقبل. والأمر صحيح بوجه خاص بالنسبة للنساء. لذا ستكون المؤهلات والكفاءات المكتسبة في حقبة التغير السريع تلك هامة للسنوات القادمة. كلما تعلمت النساء الثقة بالنفس بما هن قائدات لمنظمات الشبيبة، قد يتيح ذلك إطار أساسيا للرقي في الحزب الثوري.

• قررت عدة فروع، بعد النقاشات حول نقص دمج و/أو فقد مناضلات، اعتماد أشكال فعل إيجابي. وتتباين تلك المشاريع تباين الأوضاع الوطنية. منها، دعوة لجان النساء لحضور اجتماعات اللجان المركزية، وإحداث كتل نسائية على صعيد وطني، وتنظيم دورات تكوين خاصة حول اضطهاد النساء، ووضع أهداف مرقمة بقصد زيادة مشاركة النساء في هيئات القيادة، وتنظيم اجتماعات خاصة تتيح للنساء نقاش برنامج فعل إيجابي ومراقبة تطبيقه.

أبانت جهود السنوات الأخيرة من أجل تغيير الوضع باستعمال أهداف أو كوطا نسائية في القيادات (بخاصة على المستوى الوطني) أنه:

• تمكن في معظم الفروع زيادة هامة في عدد النساء بهيئات القيادة؛ إذ ثمة نساء قادرات على تحمل هذه المسؤوليات، وإن لم تسند لهن تلك المسؤوليات سابقا، فبسبب الحواجز التي كانت قائمة.

• في الهيئات التي تدمج نسبة نساء أكبر بفعل هذه الأوالية، تتحسن شروط عملهن السياسي بقدر مرافقة تلك الأوالية بنقاش بينهن حول ما يعترضهن من مشاكل، وبقدر مواصلة الحزب بناء الحركة. عند الاهتمام بدرجة أكبر بضرورة تكوين النساء سياسيا، تتخذ النقاشات الداخلية حول العنف الجنسي نبرة أخرى، وتعبر عن ميزان قوى آخر، وتضفي مشروعية على حاجاتهن باعتبارها حاجات الهيئة القيادية (لا حاجات شخصية) فيما يتعلق بأوقات الاجتماعات وأشكال النقاش؛ ويمكن نقاش سياستنا الخارجية حول النساء بمزيد من الإصرار والدقة، الخ. بإيجاز: تتوافر شروط إرساء ميزان قوى بين الرجال والنساء يتيح تغيير وضع غير ملائم للنساء، ما يساعد التطور الإيجابي لمجمل المنظمة.

لكن، لم يكن للنساء قدر ما للرجال من سلطة حتى عندما كن أغلبية في هيئات القيادة. إذ تنقصهن، مثلا، الشبكات غير النظامية وسلطة الرجال السياسية الموطدتين منذ مدة طويلة. فيواصل الرجال ضبط إيقاع الاجتماعات، ويحددون جدول الأعمال السياسي. وحتى لما كان عدد النساء في قيادة ما كبيرا بشكل كاف، كن يعانين معظم الأحيان من الإرهاق، ويشعرن بأنهن أقل فعالية. يلاحظن أن مساندة المنظمة لهن أقل مما ينال الرفاق الذكور. على هذا النحو، لم يعالج الفعل الإيجابي كل المشاكل، وقد ساعد في الواقع، معظم الأحيان، على اكتشاف أخرى جديدة.

• تصطدم المناضلات، في أغلب فروعنا بالعالم الثالث، بمشاكل إضافية في عملهن السياسي، إذ تفضل الأحزاب تنظيم العلاقة بأحزاب أخرى عبر رجال بفعل تقاليد كره النساء، و يبرر أحيانا استبعاد النساء من القيادة ونقص قبول النساء في الفضاء العام، والمصاعب بوجه تقلد النساء مهام سياسية، لأن الخروج ليلا أو السفر خطيران أو ممنوعان معظم الأحيان. وفي حالة المجموعات السرية، أو حيث تعزل الثقافة حياة النساء بدرجة خارقة، أو عند ضعف الحركة النسائية أو انعدامها، في العديد من بلدان العالم الثالث، تغدو مصاعب المناضلات أكبر، وإمكانيات استقطاب نساء أصعب.

كثيرًا ما تنعكس المشاكل العامة لاشتغال القيادات على النحو الأوضح في الحزب على صعيد الفئات المعرضة لاضطهاد خاص: النساء، والشباب، والمهاجرين، والمنتمين لأمم أو أجناس مضطهدة، الخ. يُبرز هذا في آن واحد سيرورة غير سليمة في انتقاء القيادات وضعفا في إيجاد وسائل مساعدة أعضاء الحزب الذين يواجهون حواجز اجتماعية خاصة تعيق

تطورهم السياسي. إن النقاش والتعاون غير النظاميين بين الرفاق لتحضير الاجتماعات والنقاشات أوجه هامة للعمل الجماعي، لكن النساء مستبعدات عادة من هكذا سيرورة. وعادة ما تتناول النقاشات غير النظامية مع الرفيقات مسائل أخرى غير النقاشات السياسية والقرارات المرتقبة. وحتى عند وجوب تقديم مقترحات تخص المسؤوليات السياسية لرفيقة أو مهامها، لا يكون التشاور معها موقفا تلقائيا لدى الرفاق الرجال.

• غالبا ما تكتفي الفروع، بسبب نقص الموارد وضغوط الوقت، بإعادة إنتاج قسمة العمل الجنسية القائمة في المجتمع. وكثيرا ما تتسم معايير انتقاء القيادات بأحكام مسبقة ضد السمو بمكانة النساء بسبب جملة قرائن ملازمة قائمة على نموذج «ذكوري» والتي لم تُخضع لتحليل واع. مثلا، عند اقتراح مهام على رفيقات، يرِد أحيانا في النقاش ما قد يعترضهن بسبب الأمومة. وفي النقاش ذاته، عند اقتراح هذه المهمة على رفيق رجل، لا يُعتبر إن كان أبا لأبناء، ما قد يحد، أو لا يحد، قدرته على النهوض بتلك المهمة. يعني ذلك القبول ضمنيا أن مسؤولية الأطفال تقع على الرفيقة المرأة، وليس على الرفيق الرجل. جرت العادة على اعتماد معايير أشد صرامة لتقويم النساء، ليس مقدراتهن السياسية وحسب، بل أيضا، في حالات، سلوكهن الشخصي.

تسبب هذه الحواجز ميل انتقاء كوادر القيادة إلى استبعاد النساء من تلك المسؤوليات المرتبطة بمستوى الهيئة القيادية: هناك نساء في القيادات المحلية أقل مما في القاعدة؛ وأقل في الهيئات الإقليمية مما في القيادات المحلية؛ وأقل على الصعيد الوطني مما في الإقليمي؛ وأقل على المستوى العالمي مما في الوطني.

بسبب جو التنافس السائد في هيئات القيادة، ونقص ثقة النساء في الذات، تُرغم النساء القياديات اللاتي ينجحن في البقاء على قبول أدوار «مساعدة» تقليدية، والبحث عن نصائح مرشد ذكر يفوقهن معارف وخبرة، أو ينتهين إلى الانكفاء في الجانب التقني لمهامهن.

• كثيرا ما جرى حرف النقاشات التي كان هدفها مشاكل و مسائل نسائية نحو أهداف أخرى، أو اضطرت النساء إلى نقاش انشغالاتهن في نطاق إطار تكتلي محصور، بسبب افتقادهن سلطة و خبرة تغيير مناخ المنظمة الإجمالي.

لقد أدمنا أساليب نقاش لا تخلق منتديات متيحة لنقاش حقيقي. و بدل التمكن من التقدم بناء على هذه النقاشات، صارت الجدالات مسرح معارك حيث يستوجب «الفوز» استعمال أشكال ترهيب نفسية لـ«سحق» الخصم. كثيرا ما أدت صراعات التكتلات إلى إحباط معنويات الرفيقات، ما يقودهن إلى الانسحاب من القيادة، أو إلى تشجيعهن على تبني معايير سلوك كي «يبرهن» أنهن أنداد الرجال.

تصعب أيضا على رفاق ذكور كُثر مواجهة هذا المناخ المرعب، لكنهم، بعكس معظم النساء، يبحثون عن تجاوز هذه المشاكل بالتكيف مع آليات التنافس وبالامتثال للنماذج الذكورية للقيادة.

جلي إذن أن نقص الاشتغال الجماعي مشكل مركزي يعزز قسمة العمل الجنسية القائمة. (كما تلاحظ نواقص الاشتغال الجماعي في تقسيمات أخرى، مثل القائمة بين الشباب والبالغين، أو بين العمال والمثقفين). ليست للنساء دومًا مقدرة على وضع طرق الاشتغال هذه مباشرة موضع تساؤل- إذ تلزم خبرة قيادية كبيرة لمعرفة كيفية النجاح في ذلك. لا غنى، والحالة هذه، عن تطوير المنظمة بكاملها لالتزام بإعادة النظر في قسمة العمل الجنسية. ويجب ألا تسند هذه المهمة لبعض الأفراد أو للنساء حصرا–لكن سيكون للنساء دور كبير في تحقيق هدفنا. يجب أن ينصب ثقل المنظمة كله لكسر رتابة قسمة العمل الجنسية.

تواجه النساء مشاكل خاصة بسبب مسؤولياتهن اليومية وشروطهن الاجتماعية. طبعا، تفد النساء إلى الأحزاب الثورية من أوساط اجتماعية وتعليمية متباينة، وبتوجهات جنسية متنوعة، وفي أعمار ومراحل نضال مختلفة. لذا تتباين لديهن مستويات الخبرة والمعارف والثقة في الذات. ولا يُظهرن دوما نقص الثقة في الذات بالخجل - وأحيانا يتم ذلك بالعكس تماما. وقد ترد النساء أيضا، حين يكن في مواقع مسؤولية، بسلوك عدواني دفاعي.

لكن، أيَا كانت كيفية تفاعل النساء فرديا مع هيئات قيادة الفروع، تمارس البنيات الحالية للمنظمات ميزا غير مباشر ضد النساء؛ وما لم نتبن برنامج فعل إيجابي ولم نراقب تطبيقه، ستواصل هذه السيرورة فعلها.

• كان تفاوت وعي ما يعترض النساء من مصاعب، مشكلة تاريخية للحركة الماركسية. وقاد إلى تقدير متباين للنسوانية ولماهية «الأخلاق البروليتارية». لم تكن مسائل مثل العنف والترهيب الجنسي موضوع نقاش كامل، ولم يتم حلها في حركتنا. لكن تجارب فروع، بسلبياتها وإيجابياتها، تتيح قاعدة لاستخلاص دروس محددة حول أنماط السلوك المرفوضة إزاء الرفيقات وإزاء النساء بوجه عام.

الكثير مما قيل له تبعات عامة على بناء الأحزاب، وليس مقتصرا على تجربة المناضلات. ندافع على كون برنامج فعل إيجابي قطيعة مع تصورات عفوية لبناء الأحزاب. لن تقوم قائمة لسياسة تأنيث دون برنامج لبناء المنظمة الثورية برمتها. قد يفيد النقاش حول الفعل الإيجابي في تعزيز المنظمة كلها، أي الجهاز، ونظام التكوين والاشتغال الجماعي.

تترتب عن هذا النقاش بضع خلاصات:

أ- يجب أن تكون الفروع الوطنية مصغية لأشكال تجذر النساء الجديدة، ومتتبعة للتطور السياسي للنقاشات داخل حركة النساء.

ب- يجب على الفروع أن تؤكد بجرأة أكبر أهدافها السياسية والنسوانية.

ت- يجب على مناضلي الفروع خوض معركة جماعية، بدعم من المنظمة برمتها، من أجل تغيير كيفية تجلي قسمة العمل الجنسية داخل الحزب.

ث- لا غنى لبناء قيادة جماعية في الأحزاب الثورية عن وعي كيفية تجلي قسمة العمل الجنسية. وتتمثل الطريقة الوحيدة لتجاوزها داخل المنظمة الثورية في وضع برنامج فعل إيجابي والحرص على تطبيقه. لن تتشكل قيادة جماعية على نحو عفوي، بل فقط بجملة مقترحات مفَكر فيها جيدا.

التجارب السابقة–النساء والحركة الماركسية الثورية

كانت مسائل النظرية والممارسة الماركسيتين بصدد اضطهاد النساء موضوع نقاش في العام 1979، رغم أن نقاش أصل ذلك الاضطهاد وطبيعته لا يزال مستمرا. لكن الجدد من مناضلي ومناضلات الفروع لم يشاركوا في بعض تلك النقاشات. يمكن للتكوين ولدورات خاصة بمدرسة الأممية أن تعين على حفز الاهتمام بتلك المسائل على نحو أشد. سيؤكد هذا الباب على بعض الأوجه الخاصة لمشاركة النساء في الأحزاب الثورية في الماضي.

أفضى اشتداد صراع الطبقات في ظل الرأسمالية إلى صعود نشاط النساء المستقل ومشاركتهن في الحركات الجذرية والاشتراكية. وقد أسهم مؤسسو الماركسية ببعض مرتكزات فهم مادي لاضطهاد النساء. لكن المواقف الماركسية المتعلقة بتنظيم النساء الذاتي تطورت مع الزمن، حسب درجة الضغوط التي مارستها جماهير النساء، سواء في الحزب أو في المجتمع برمته.

في مطلع القرن، كان الثوريون بوجه عام معارضين لتنظيم النساء المستقل، مؤكدين على وجوب تنظيمهن بما هن شيوعيات. لكن النساء الاشتراكيات بألمانيا قمن، بقصد الالتفاف على قوانين بسمارك القمعية، بتنظيم أنفسهن باستقلال عن الرجال، وعلى هذا النحو تطورت حركة نسائية دينامية. وجرى الحفاظ على بعض أشكال نشاط النساء الخاصة بعد تغيرات التشريع (منها، مثلا، عيد العاملات العالمي، نشر مجلة نسائية).

كان لينين وكلارا زيتكن، وقادة آخرون للأممية الثالثة، يناقشون مقاربة أوسع، لاسيما في أثناء النقاشات حول الجبهة المتحدة والعمل بالبلدان المستعمرة. وكانت تدابير خاصة

رامية إلى تنظيم النساء العاملات تتضمن شعبا حزبية خاصة بالنساء وجرائد نسائية. وكان دعم الهيئات العالمية للأمميتين الثانية والثالثة حيويا لمحاربة تجليات التأخر في مختلف الأوضاع الوطنية. وجرى تبني تدابير خاصة لتنظيم النساء في العالم المستعمر[1].

إننا ملتزمون اليوم بتنظيم النساء حسب حاجاتهن الخاصة (الاقتصادية والاجتماعية والإيديولوجية). يعني هذا بناء حركة نساء مستقلة على قاعدة ثورية. ونُولي الأسبقية لحملات تشارك فيها بنشاط جماهير النساء، مع التطلع إلى بناء تحالفات مع حركات اجتماعية أخرى، والعمل بوجه خاص لتعميق الروابط بين حركات النساء والنقابات. كما نسعى إلى جذب النساء إلى الحزب الثوري.

في الماضي أثارت نساء أفراد الانتباه في أحزاب ثورية عديدة. كن في المقام الأول مثقفات ذوات نمط حياة غير تقليدي، أشهرهن ألكساندرا كولونتاي وروزا لوكسمبورغ. وتُبرِز سِيرّهُن أن حياة النساء الثوريات مفعمة بالمآزق الشخصية. لكنهن كن مرغمات على القطع مع الأخلاق التقليدية وحياة الأسرة قطعا أقوى مما فعل رجال عصرهن وبلدانهن. وجلي أن أحد المقومات الأساسية لبقائهن مناضلات سياسيات تمثل في شبكات الصداقات وما أرسين من أشكال المساندة النسائية.

بدأت النسوانية الحديثة تكتشف المعلومات حول دور العاملات في الحركات العمالية والاشتراكية السابقة (مثلا الاشتراكية الطوباوية، وحركة المطالبات بحق اقتراع المرأة، والاشتراكية الديمقراطية الألمانية)، لكن مشاركتهن كانت محدودة أكثر من المتاح لنساء اليوم.

إن التغيرات في تنظيم حياة النساء، واستمرار ولوجهن العمل المأجور، وتأثير النسوانية، والمستوى السياسي والثقافي الأرفع لدى جماهير النساء، والنجاح الأكبر في التحكم في الخصوبة، كلها عوامل تتيح أكثر من أي وقت مضى استقطاب شرائح نساء عريضة إلى الأحزاب الثورية وتطورهن بما هن قائدات.

بيد أن الأدوار في حياة النساء، وكونهن يتحملن دوما المسؤولية الأولى في تنشئة الأطفال، تعني أنه ينتظر دوما من النساء الاختيار بين أن يكن أمهات أو مناضلات ثوريات، ناهيك عن الاضطلاع بدور قيادي في المنظمة. علينا القيام بما في الوسع لتخفيف أثر المشاكل الخاصة التي تعترض النساء، وأن نُقنع بممارستنا كل مناضل-ة في حزبنا بجديتنا.

---

1 (انظر مقررات مؤتمر الأممية الشيوعية الثالث، 1921).

النساء والأممية الرابعة

ما لدينا من معلومات بصدد تاريخ بدايات الأممية الرابعة من زاوية النظر هذه محدود جدا، لكن انطباعنا الأول هو أن تراجع سنوات 1950 كان متضمنا لمستوى ضئيل من الوعي بالنسوانية. بيد أن عددا من المقالات في صحافة الأممية الرابعة يشير إلى وجود مستوى معين من إدراك طبيعة اضطهاد النساء، لكن النقاشات حول الموضوع كانت قليلة. تقليديا كانت نساء الأممية الرابعة «مساعدات» يقمن بمهام تنظيمية صغيرة تتيح للفروع شروط الاستمرار أثناء المراحل الصعبة. وغالبا ما كُن يعملن بدوام كامل، يكسبن مال البيت، متيحة بذلك للفروع الاكتفاء بأجر هزيل لأزواجهن.

كان لصعود موجة النسوانية الثانية أثر كبير على الأممية الرابعة. وقد قادت الرفيقات الكنديات، وكذا رفيقات حزب العمال الاشتراكي (الولايات المتحدة الأمريكية) المنعطف نحو حركة النساء، كان ذلك جزئيا بفعل تطور الحركة النسوانية والحملة من أجل حق الإجهاض في البلدين أكثر من معظم البلدان الأخرى. ونتيجة لانخراط الرفيقات في الحركة النسوانية، وبقدر استقطاب النساء إلى المنظمات الثورية انطلاقا من تلك الحركة، تمكنت الفروع من تحقيق نسبة تأنيث مرتفعة إلى حد ما. فيما لم تتجاوز قط الأحزاب الثورية للحركة الاشتراكية لما قبل الحرب العالمية الأولى عتبة 10 % من النساء، بلغت بعض الفروع في سنوات 1970 نسبة مناضلات فاقت 40 %.

في منتصف سنوات 1970، غاصت فروع الأممية الرابعة في حملات نسوانية. وكانت صحافتنا الدولية تعكس النقاشات الاستراتيجية للحركة النسوانية، وتنشر مقالات عن الأبحاث الجديدة المتعلقة بتاريخ النساء. وأبانت الأممية عن فائدتها بالدفع بحملة دولية من أجل حق الإجهاض. وأسهمت لجان نساء في أوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية، والمكسيك، في نقاش العام 1979 حول التحليل السياسي والأيديولوجي الذي شكل المقرر حول تحرر النساء. وتركز النقاش حول الفعل الإيجابي في أوربا، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية، وأستراليا، وذلك بالضبط لأنه كان ثمة اتفاق حول مسائل أساسية عديدة متعلقة باضطهاد النساء، بفعل وجود حركة نسوانية جماهيرية في تلك البلدان. رغم أن تحليل النص للحركة الحديثة كان يعكس بالأساس تجربة البلدان الرأسمالية المتقدمة، كان أمرا أساسيا تكوين الرفاق/الرفيقات بالمبادئ الأساسية للنسوانية، رغم أن النقاش ظل غير مكتمل واستيعاب المبادئ المذكورة جزئيا ومتفاوتا.

يتعين علينا اليوم إعادة النظر في بعض استنتاجات النقاش. فقد كان هذا الأخير محكوما برؤية غير ملائمة ومثالية لما يخص استيعاب برنامجنا. لم نكن قادرين على توطيد تنظيمي

لما أدركناه سياسيا في النقاشات التي شهدها معظم الفروع، لأن الوثيقة كانت مطبوعة بتصور مثالي للكيفية التي يمكن بها مسائلة مواقف الرجال الذكورية والتمييزية إزاء المثلية الجنسية، ولم تفلح في تحليل كيفية إعادة إنتاج تلك المواقف عبر الأجيال، حتى بين الثوريين. ينطبق هذا على كل مسائل الأسرة و السلوك الجنسي–ليس فقط على مكانة النساء بل على كل ما يضع موضع سؤال النموذج القائم على التوجه الجنسي إلى الجنس الآخر والمسبقات الدينية، وليس الحق الفردي في الدين والإيمان بل التقاليد المحافظة إزاء النساء.

يتمثل وجه آخر من ضعف النص في التقدم بهدف مساواة سياسية واجتماعية وقانونية تامة للنساء كما لو كان بلوغ ذلك ممكنا بتوسيع عفوي وتدريجي لحقوق النساء. لم تكن هذه الفكرة تأخذ بعين الاعتبار دينامية إقصاء النساء من الفضاءات العامة، ولا امتيازات الرجال.

تعرضت درجة تنظيم النساء في الأممية الرابعة في تلك المرحلة لوقف بفعل عواقب الانعطاف إلى الصناعة في بعض الفروع، وفي أخرى بسبب الفكرة الناقصة والتبسيطية المتمثلة في أن نكون «حزبا مفيدا» مع نفوذ جماهيري، رغم أن النساء شاركن في السيرورتين. فضلا على أن وجها من أوجه الانعطاف إلى الصناعة تمثل في إيلاء أسبقية لقطاعات الطبقة العاملة الصناعية التي كانت قطاعات ذكور بالكامل تقريبا. أدى هذا، متضافرا مع أفول حركة النساء، إلى ضياع أطر نسائية، لاسيما فئات النساء التي جرى كسبهن مطلع سنوات 1970. و حدث هبوط عدد النساء المستقطبات، وباتت المنظمة تعتبر تدخل النساء اللاتي كن نشيطات في حركة تحرر النساء أقل أهمية - ما أفضى بفروع كثيرة إلى تهميش النسوانية.

وأُرتكب خطأ حاسم بحل لجنة النساء الدولية في الأممية، بالنظر أساسا لضآلة عدد النساء في قيادة الأممية. وفيما بين سنتي 1979 و1985، فيما انضمت فروع جديدة إلى الأممية، لم يكن ثمة أي تفكير جماعي في الأمور السياسية التي طرحتها حركة النساء في أوربا الغربية ولا في الإمكانات الجديدة التي كان يتيحها تنظيم النساء الذاتي في العالم شبه المستعمر.

في بلدان عديدة، كانت الرفيقات اللاتي يثرن الانتباه إلى الميز ضد النساء في الحياة السياسية والعامة يجدن أنفسهن في موقف محرج. كن يواجهن الوضع ذاته في حزبهن. يجب، إن كنا نسعى إلى بناء أحزاب ثورية قائمة على المساواة، أن نتجاوز هذا التناقض ونتيح مشاركة النساء التامة في حياتنا الداخلية وفي أنشطتنا العامة.

أدى الإلحاح للحصول على تقارير شكلية في اجتماعات المكاتب السياسية بأمريكا

اللاتينية وأوروبا إلى تقارير حول وضع النساء في أوروبا وأمريكا اللاتينية، وصادقت اللجنة التنفيذية العالمية في العام 1986 على مقرر/ نقد ذاتي حول مكانة النساء في الأممية الرابعة. وصادقت اللجنة التنفيذية العالمية في العام 1987 على وثيقة حول أوربا وقُدم تقرير حول نسوانية أمريكا اللاتينية.

وانبعث مبدأ الفعل الإيجابي في أثناء نقاش العام 1986. وأحدثت بنيات تنسيق عمل النساء على الصعيدين الأوروبي والعالمي. كما تم اتفاق بشأن أوليات تطوير التحليل السياسي وتنسيق فروع أمريكا اللاتينية. لكن كان ثمة انقطاع بين العمل والتنظير المنجز في عشر سنوات وبين ما نسعى اليوم إلى إطلاقه. لقد تغيرت حركة النساء على نحو مأساوي. إنها اليوم دينامية في قطاعات لم تكن بها قبل عشر سنوات، ومنعدمة حيث كانت قوية. وثمة سؤال يتوجب علينا طرحه: ما نوع الفعل الإيجابي الملائم لنا اليوم؟

ماذا يعني لدينا «الفعل الإيجابي» لصالح النساء؟

علة وجود منظمة ثورية هي تنظيم جماهير العمال في تحالف مع الجماهير المضطهدة بقصد الاستيلاء على السلطة وتحويل مجمل علاقات الاستغلال والاضطهاد الاجتماعية. هذا الهدف الإستراتيجي هو الذي يمد بقاعدة الفعل الجماعي لأعضاء الأحزاب الثورية. وتمثل مشاركة الطبقة العاملة النشيطة في الحزب الثوري شرطا لا غنى عنه للبدء في بلوغ تلك الأهداف، لأنها القوة الحاسمة للتغيير الثوري. يجب الرقي بهيمنة الطبقة العاملة داخل المنظمة الثورية.

على نحو مواز لهذا الفهم، يلزمنا أيضا إدراك الطبيعة المتغيرة للبروليتاريا الحديثة. فثمة فئات جديدة تتبلتر، في العالم شبه المستعمر وفي أوربا الغربية على السواء. ويتعلق الأمر، معظم الأحيان، بمجموعات عرضة لاضطهاد خاص مثل السود والنساء والأقليات القومية المضطهدة - وهي مجموعات غالبا ما تتجاهلها الحركة العمالية المنظمة. إذا تعامى الثوريون عن مسائل اللون والجنس والقومية والفئة والموقع الاجتماعي أو الطبقي، فسينتهون إلى تعزيز أشكال التفاوت. سيعادل ذلك النضال ضد أنماط التفاوت دون تحرير القوة المحركة الضرورية لإنجاز المهمة.

لا يتعارض الفعل الإيجابي لصالح النساء مع بلورة مقترحات خاصة بفئات أخرى عرضة لاضطهاد خاص. والواقع أن النساء ينتمين في الغالب لتلك المجموعات الأخرى المضطهدة. ومن ثمة، ستتيح العديد من الإصلاحات التي تريد النساء تطبيقها للمجموعات الأخرى المضطهدة القيام بدور أعظم في الحزب.

يستلزم الفعل الإيجابي اتخاذ تدابير ملموسة لتخطي العقبات بوجه مشاركة النساء في حياة الحزب السياسية. ويستتبع الإقرار بأشكال الميز التي تعاني منها النساء في المجتمع الراهن. ويأخذ بالحسبان الفروق الاجتماعية بين النساء، مع الاعتراف بالاضطهاد المشترك لديهن بما هن جنس. ويجب أن يندرج الفعل الإيجابي في خطة عمل إجمالية تراعي حاجات المنظمة وقواها الراهنة. ويتعين أن يتضمن تفكيرا في مبادرات الحزب المقبلة. ويستدعي منهجا واعيا وقائما على النقد الذاتي إزاء تاريخ المنظمات الثورية وتطورها. ويرفض فكرة «إمكان حل هذه المشاكل من تلقاء ذاتها». إن تدابير الفعل الإيجابي «مبتدعة» لأننا نسعى إلى محاربة الميل «الطبيعي».

لماذا لا غنى عن الفعل الإيجابي؟

في حياة أحزابنا، غالبا ما تنبع أشكال الاشتغال والنقاش من قسمة العمل الجنسية. فنمط الاشتغال، وطابع القيادة، وأسلوب العمل، كلها تجري في مجال هو أساسا «مذكر». ويتعارض امتياز التطور الفردي مع العمل الجماعي. إن السائد تثمين جلي للتطور الفردي، وللمبادرات الشخصية وللتنافس، على حساب العمل الجماعي.

إن نحن نسعى إلى بناء فريق قيادة جماعية قادرة على دمج الكفاءات، والفكر الثاقب والتجارب لدى الأطر النسائية، فيجب أن نجد وسائل إنهاء تلك القسمة الذكورية. فليست الكفاءات عرضة للتجزيء حسب خطوط قسمة جنسية وحسب، بل تتعرض تلك التي عُزلت في دائرة النساء للإهمال وبخس القيمة، في فروع الأممية كما في سوق العمل على السواء.

يتمثل وجه جوهري لتطور معايير القيادة في ضرورة تحديد نوع كفاءات القيادة اللازمة لنمو المنظمة، لا الاقتصار على الكفاءات المعتبرة نموذجيا «خاصة بالذكور». الحقيقة أن التأكيد على المبادرة الفردية والتنافس قد أفضى في الغالب إلى ساحة معركة حيث تتحارب القوى، لا إلى منظمة متماسكة حيث تحل النقاشات والخلافات في مناخ احترام حقيقي. يجب أن تدمج في معايير القيادة كفاءات التنظير المجرد وكفاءات العمل الجماعي سواء بسواء. ويجب دمج تلك المعايير في بنيات الحزب الثوري، ويستوعبها الجميع وتُجدد بقدر تجدد القيادة.

ويتمثل مشكل إضافي في اختلاف معايير التقييم السياسي، ليس فيما يخص توزيع المهام وحسب بل حتى الأفراد. وهذا مثير في حالة المواقف المعتبرة مهمة، عندما يؤخذ وضع النساء بالحسبان، فيما يخص إن كان لهن أطفال أو لم يكن، وكيفية عيشهن لحياتهن

الجنسية أو اعتبارات أخرى يختلف وزنها حسب تطبيقها على الرجال أو على النساء. ولا يخلو من فائدة إضافة أن تلك الأحكام المسبقة تنطبق أيضا على المثلية الجنسية، الذكرية والأنثوية على حد سواء.

وفضلا عن ذلك، نجد الرموز المستعملة من قبل المنظمات السياسية رموز سلطة ذكورية. ليس على صعيد اللغة وحسب، بل حتى العدوانية وكل ما هو مطور في تمثل السياسة. من الرائج جدا وجود مناخ مُخوف جدا في النقاشات؛ ليس في طريقتها وحسب، بل أيضا بسبب عدد الذكور المهول، ما يضع النساء دوما في ميزان قوى بالغ الضرر لهن. ويزداد هذا صحة عندما تعوزنا وسائل محاربة الأواليات الاجتماعية للتمييز إزاء النساء، سواء فيما يخص الحضانات، أو مسائل الأمومة، أو ساعات الاجتماعات أو كل الأمور الأخرى التي تصعب مشاركة النساء بفعل وضعن الاجتماعي. ندرك جيدا أن ثمة حدودا: ليس بوسع منظمات سياسية أن تتخلص من الفروق الاجتماعية القائمة في المجتمع، وبقدر صغر المنظمات يصعب الأمر. لكن، لا يمكن أن يكون هذا عذرا لتفادي البحث عن سبل بديلة لإتاحة مشاركة النساء السياسية.

يمكننا القول إن الوسط السياسي مشوه أيضا بمناخ وتصرفات وأنماط علاقات تمارس عنفا يوميا ضد النساء. فسواء باللغة المستعملة، أو بتسامح متعجرف، أو بممارسات تلاعبية، أو بتعنيف نفسي، يجري فرض الخوف ببعض أشكال الاشتغال أو النقاش، بما في ذلك العنف البدني والجنسي غير الغائب في المنظمات الثورية. هذا، وغالبا ما نجد تطور نمط من التضامن الذكوري، والقائم على الميز الجنسي، بين الرجال، ما يزيد صعوبة محاربة هذا العنف.

يكمن مشكل آخر في بخس قيمة العمل النسواني. يفرض ضعف تدخلنا في الحركة حدودا لتأنيث منظماتنا. إن ضغط الحركة أساسي لتغيير ميزان القوى لصالح النساء. لكن أوجه ضعف الحركة وتراجعاتها ليست عذرا لعدم مشاركتنا فيها، ولا لعدم تطوير سياسات أشد فعالية ضد أشكال الميز في المنظمات السياسية. لا يمكن لمنظماتنا أن تكون هشة لدرجة تغيير موقفها من العمل النسواني حسب ما يجري في الحركة. لكن لهكذا تغيير عاقبة سلبية على كفاحية النساء وعلى قرارهن بالانخراط في العمل النسواني، لأن قطاع العمل السياسي هذا لا يحظى سوى باعتراف ضئيل. وجلي أن أنشطتنا النضالية تُثمن بناء على عناصر أخرى وليس عبر العمل النسواني.

هذا علاوة على أن أحزابنا، حيث يسيطر الذكور، تنتج تحاليل سياسية يعوزها دوماً ما يتعلق بالمسائل الجنسية. يمكننا إنتاج تحاليل ظرفية كما لو كانت النساء غير موجودات؛

نناقش سيرورات ثورية دون نساء؛ نقوم بتحاليل سياسية عامة لمجتمع معين كما لو كانت النساء غير موجودات. لا بل أكثر، إذ يعامل العمل صوب النساء كما لو كان خاصا بالنساء وليس بالحزب برمته، ومنه هيئاته القيادية. هنا أيضا يمكن أن نلاحظ دينامية بالغة السلبية تحيد النساء وتقسمهن، ما ينسف قوتنا بما نحن مناضلات.

تعني نتيجة دينامية الإقصاء هذه بقاء النساء بوجه عام على هوامش المشروع السياسي العام. ونشعر أننا على الهوامش لأننا نوجد فيها. ليس مرد ذلك إلى مشكل نفسي ما قد يخص النساء، بل أساسا لأننا نؤدي ثمنا شخصيا باهظا للسعي لإعادة تأكيد هويتنا السياسية الثورية كل يوم، عندما تنعدم هذه داخل منظماتنا. يؤدي هذا إلى تضييع كبير لأطر نسائية، ويلزم وقت أكبر لتعويضهن. وهذا يُضعف تدخلنا.

تنسيب النساء إلى الأحزاب الثورية

يضم قسم من هذا النقاش إلقاء نظرة على الصورة التي تبثها الفروع. نريد أن نضمن قدرة الفروع على جذب النساء وعلى إتاحة أوساط ملائمة لتكوين أطر نسائية وتطويرها.

يجب أن تكون لنا صورة تعكس بجلاء التزامنا بكسب نساء إلى منظوراتنا. يعني هذا استعمال رموز و مرجعيات تدمج تجارب النساء الثورية، و معالجة المسائل من وجهة نظر النساء - سواء نقاش مشاكل الحياة اليومية، والسياسة الجنسية و التوجهات الجنسية، أو الأمور المتعلقة بالحياة في الأحياء أو النقابات أو المسائل الدولية - بتطوير نساء يضطلعن بالتكوين و الدعاوة و الكتابة و الترشح للانتخابات و النطق باسم الفروع. ويعني هذا تطوير علاقات تعاون مع نساء يقدن جملة كاملة من الحركات الاجتماعية، والحرص على ظهور مقابلات وتصريحات لهن في صحافة أحزابنا كلما دعت الضرورة، أي تأكيد حضور النساء في السيرورة الثورية بكل الوسائل المتاحة.

يجب أن يجرب الحزب بنيات قد تساعد على تقريب متعاطفات من التنظيم، من قبيل نوادي كتب، وجلسات تكوين خاصة بالنساء (بمشاركة رجال أحيانا، وللنساء فقط أحيانا أخرى)، أو نوادي أكثر انفتاحا على الخارج، كالتي أحدثتها رفيقاتنا بالسويد. اتضحت بالبلدان شبه المستعمرة فائدة تنظيم ورشات تبرز العلاقة بين اضطهاد النساء ومشاكل الحياة اليومية.

يجب إعادة التفكير في البنيات التنظيمية ومناهج الاشتغال لإتاحة بيئة دعم وتعاون للنساء. ويعني هذا، فوق كل شيء، خلق بيئة سياسية لا تشعر فيها النساء بأنهم «غبيات» أو عرضة للتخويف، سواء بمراودة جنسية غير مرغوبة، أو بتحرش جنسي، أو بمواقف

نخبوية. وتتمثل مسألة مركزية في تطوير أساليب نقاش غير تكتلية، وكذا روح رفاقية تساعد على العمل سويا. إن هكذا بيئة ستعزز ثقة النساء في أنفسهن وتتيح تطورهن.

كما ندرك أن حجم المنظمة يستتبع مشاكل ذات طابع خاص مرتبطة بنموها. فبقدر صغر المنظمة، يصعب تحديد ما تواجه النساء من مشاكل، بما هي مشاكل موضوعية وذات طابع اجتماعي. يعني نمو الحزب، متضمنا عدد نساء أكبر، إيلاء اهتمام أكبر بمشاكل النساء الخاصة. يعني هذا تغيير مناهجنا في التكوين ونمط اشتغالنا ولغتنا، وكذا نقاش أهمية تنظيم حضانة الأطفال من أجل الاجتماعات ومبادرات الحزب الخارجية. أيا كانت الحلول الجماعية التي تبدو أكثر ملاءمة، تجذر الإشارة إلى أن الآباء والأمهات بحاجة إلى الاطمئنان بأن أطفالهم/هن تحت رعاية لائقة. حضانة أطفال سيئة التحضير مضرة باشتغالنا قدر ضرر اجتماعات سيئة التحضير.

أي تدابير أخرى يتعين إدراجها في خطة فعل إيجابي؟

يعني تطوير سياسة فعل إيجابي تطوير سياسة عامة وليس تدابير معزولة. سياسة عامة لمحاربة دينامية الإقصاء «الطبيعية». وجلي أنها بهذا المعنى «فعل ايجابي»، لأن «الطبيعي» يعني إقصاء النساء. هنا، يمكننا القول إن الشرط الأول هو تغيير ميزان القوى. لهذه الغاية، لسنا بحاجة إلى تطوير دمج برنامجي وسياسي عام وحسب، بل أيضا إلى تطوير سياسة واعية لتغيير نمط اشتغالنا، بقصد تأمين سياسة أساسية لدمج النساء في القيادة وفي كل مهام القيادة. نحن، رجالا ونساء في أحزاب سياسية، ندرك منذ أمد بعيد أن التغييرات الحقيقية لا تحصل ما لم تجر تغييرات في القيادة.

يضاف إلى هذا أنه لن تقوم قائمة لبناء قوة النساء دون تمكنهن من تنظيم أنفسهن على الصعيد الداخلي بكل الكيفيات الضرورية لبلوغ مختلف أهداف بناء قوتنا: عدديا، وفيما يخص الشروط التنظيمية، وتطوير التضامن بين النساء. إن تطبيق إجراء وحيد، أيا كان، بصفته حلا للمشكل، له مفعول محدود.

لكن، من المهم إعطاء بعض الأفكار المتعلقة بتدابير ممكنة قد تدرج في هكذا سياسة:

– تنظيم عملنا النسائي

1) إحداث و/أو تعزيز لجان نساء في الفروع

2) توطيد البنيات القائمة من أجل تنظيم العمل حول تحرر النساء في الأممية، وتشجيع تنظيم نساء الأممية الرابعة حسب المناطق.

3) تنظيم نقاش منتظم حول عمل تحرر النساء في الهيئات القيادية وتحمل المسؤولية الجماعية في كل مشكل يطرأ. ستطرأ خلافات وتباعدات بين النساء، ويجب ألا تعتبر غير صحية. ويجب ألا تُخفى عن المنظمة بمجملها.

4) دعوة أعضاء لجان النساء إلى نقاشات القيادة، إن لم تكن هذه أعضاء بالهيئة المعنية.

– التثقيف

1) إيلاء أسبقية مرتفعة للتكوين، وللنقاش، ولتحليل تحرر النساء بالنسبة لكافة الأعضاء، والتأكد من مركزية فهم معين لهذه المسائل في معايير التنسيب.

2) تنظيم مبادرات تكوين حيث تقوم النساء بدور مساو أو يمثلن أغلبية. التأكد من كون أسلوب التقارير غير مشجع لمشاركة النساء والرفاق الأقل خبرة.

3) كانت دورات التكوين الأوروبية/ اجتماعات التكتلات الموسعة ناجحة نسبيا قياسا بضآلة ما خصص لتنظيمها من موارد، ولأن تلك اللقاءات تجمع رفاقا ذوي خبرة تنظيمية مديدة ورفاقا شبابا يقودون اليوم منظمات شبيبة. وكان الجانب التكويني لاجتماعات تكتلات أمريكا اللاتينية مهما لتطوير فهم مشترك بين الرفاق لجملة مسائل نظرية وسياسية. يجب مواصلة هذا النوع من المبادرة في تلك المناطق وجعله يشمل مناطق أخرى فور الإمكان.

4) كانت الأيام الدراسية النسائية العالمية الأولى للأممية الرابعة ناجحة. ويجب العمل لإنجاح الثانية.

– صورة الحزب

1) تأمين نشر الصحافة لمقالات نساء وحول النساء، وتغطية المواضيع التي تهم النساء على نحو خاص. يجب أن يكون للكراسات وللمنشورات بروفايل نسائي.

2) تأمين القيام بحملات تنسيب موجهة للنساء.

3) تأمين بروز النساء بصفتهن قائدات للمنظمة.

4) تشجيع تطور نساء شابات بما هن قائدات سياسية في منظمات الشبيبة وفي الفروع.

5) تخصيص وقت لتكوين نساء للمسؤوليات المحلية والوطنية كي يشعرن

بكفاءتهن للمهام التي ينفذن.

6) عدم أثقال كاهل عدد ضئيل من النساء بكثرة مهام تنهكهن وتؤدي إلى وقفهن أي نشاط.

7) جعل الإلمام بمسائل تحرر النساء والاهتمام بها معيارا للمشاركة في القيادة.

– السلوك والاشتغال بوجه عام

1) وجوب قواعد سلوك تمنع بوجه خاص كل شكل من التخويف والعنف الجنسيين - نص الفرع الهندي على ذلك صراحة في أنظمته.

2) تفادي اللغة والدعابات المنطوية على ميز جنسي.

3) تنظيم اجتماعات على نحو يسهل أقصى مشاركة، بتحضير مناسب للرئاسة ولطرائق لتناول الكلمة تتيح حقوقا متساوية لكل المشاركين والمشاركات.

4) أن تؤخذ بالحسبان، عند تحضير مبادرات محلية ووطنية، مشاكل الوالدين والأطفال.

5) ضرورة إيلاء قيمة أكبر لتطوير بيئة علاقات إيجابية وشيقة في أنشطتنا السياسية، بتنظيم حفلات بمناسبة مبادرات سياسية، على سبيل المثال.

– التنظيم الذاتي والمركزية الديمقراطية

يجب علينا، ونحن نعيد إطلاق النقاش حول هذه المسألة، ألا ننسى ثوابت منظمة ثورية. يستحيل تحرر النساء دون قلب علاقات الملكية الخاصة التي تعيد إنتاج إخضاع النساء في المجتمع. لا عضوية في منظمة ثورية إلا بإدراك هذا الأمر. لا يمكن لأي شكل خاص من التنظيم أن يقضي على اضطهاد النساء.

يستعمل رفاق كُثر هذا الحصر الموضوعي حجة على انه «لا يمكن فعل الشيء الكثير، لا يمكن أن تتحرر النساء دون تغيير البنيات الاجتماعية والقيام بالثورة». يجب أن نرفض رفضا باتا هذا الصنف من الاستدلال بما هو محافظ ورجعي. يجب على المنظمات الماركسية الثورية، المدركة للإكراهات المادية، أن تتبنى موقفا راميا إلى خلق كل ما يمكن اليوم من ميول مضادة للاضطهاد. هذا ما نفعل بوجه حدود الحركة العمالية وبوجه الاضطهاد العرقي. كما يجب القيام بذلك فيما يخص اضطهاد النساء.

لكن بوسع المنظمات الثورية اتخاذ تدابير للتوجه إلى النساء خاصة بهن، والنظر في

تجاربهن السياسية الخاصة، وملاءمة نمط اشتغالها كي تغدو مضيافة أكثر ما يمكن للنساء. يمكن لكتل نسائية، ولجان نسائية، وكذا رفيقات منشطات، أن تساعد على السير قدما بهذه العملية.

بوجه عام، جرت التجارب الإيجابية أكثر والنقاشات السياسية أكثر، لما كانت تلك النقاشات مهيكلة، سواء من قبل القيادة في إطار اللجنة المركزية، أو لجنة النساء. يمكن أن تكون فكرة اجتماعات نساء خاصة لمناقشة المسائل السياسية المتعلقة بالنساء والتي تدعى إليها كل نساء المنظمة نموذجا جيدا لتشجيع تنظيم النساء الذاتي.

– معايير للقيادات

مسألة القيادة جانب مهم في النقاش حول الفعل الإيجابي. إذا جرى تناولها دون خطة إجمالية، يستحيل تسوية مشاكل النساء في المنظمة برمتها. نحن بحاجة إلى معايير موضوعية للقيادات، معايير تضمن تغييرا حقيقيا في تركيب القيادات واشتغالها. وعلى نفس منوال الاستمرارية السياسية، تمثل القدرة على العمل ضمن فريق، وإدارة تطور قطاعات تدخل أساسية، مع كسب ثقة مناضلي ورفاق القاعدة، عاملا من عوامل انتقاء القيادة. عندما تضم قيادة ما نساء أقل من نسبتهن في المنظمة برمتها، فذلك أمارة اختلال اشتغال الهيئة ذاتها. يجب أن نرمي إلى المناصفة قدر المستطاع، لكن دون تصلب أقصى لأن النساء لا يردن قلب الأدوار بل تغيير اشتغال الحزب. عند تعذر المناصفة، يجب أن نضع أهداف لرفع مشاركة النساء في الهيئات القيادية المناسبة.

يتمثل اقتراح لمساعدة دمج نساء جديدات في الهيئات القيادية في إتاحة الوقت لهن لتعلم مسؤولياتهن الجديدة، وكذا إمكان تحديد الممارسات التي يرين وجوب تغييرها في المنظمة. هذا ما تسهله على نحو أفضل لجان أو كتل النساء، أو اجتماع خاص، إذ تتيح تحديد هكذا مشاكل وتنظيم كشوف حساب إلى الهيئات القيادية المناسبة. ويتوجب على الهيئات القيادية أن تقدم تقارير عما تقوم به لمجمل المنظمة.

خلاصة

تهدف هذه الوثيقة إلى إعادة النقاش حول الفعل الإيجابي. وبمعنى ما، جاءت متأخرة بعشر سنوات. لكن الأوان لم يفت لبلورة المكاسب التنظيمية كما السياسية لتلك الحقبة الهامة من تجذر النساء، المستند على تنظيم النساء الذاتي، والمشجع من طرف القيادة.

ليس لحركة النساء تعبير ذو طابع مؤسسي مثلما للحركة النقابية. سعينا إلى خلق بنيات وتطوير فهم داخل فروعنا وداخل الأممية كي لا تضيع الاستمرارية الثورية حول مشاكل النساء أو يُتخلى عنها. وشهدت حركة النساء أفولا ببعض البلدان. لكن دروسها لم تضع، بالنسبة للبلدان المعنية وعالميا على السواء، إذا انعكست بالكامل مكاسب النسوانية الحديثة في برنامجنا وفي ممارستنا. فقط بتطبيق هذه المقترحات في كل الفروع، يمكننا استخلاص حصيلة دولية منها حول هذه المسألة.

من المفيد تأكيد الطابع الإيجابي للسياسة التي طورتها الأممية الرابعة في السنوات الأخيرة. جرى تطبيق جملة تدابير هامة، لكنها غير كافية. والتحدي المركزي القائم هو بلوغ هذا النمط من السياسة على نحو أكثر شمولية في كل الفروع. وبتبني هكذا تدابير خاصة، في إطار توحيد الحزب برمته، لن نعارض كل ميول غير مستنيرة بين شيوعيين وحسب، بل سنكسب نساء إلى صفوفنا ونحافظ عليهن. وهذا عنصر مركزي كي تكون المشاريع السياسية لمنظمتنا مشاريع جماعية للرجال وللنساء.

مقتطفات من مقرر
«بناء الأممية اليوم»

المؤتمر العالمي الرابع عشر
(يونيو 1995)

15 - كما سيكون بروز تيار اشتراكي ذي مصداقية وقفا على الظفر بالاعتراف به ممثلا لمطامح كل قطاعات السكان المستغلة والمضطهدة. وليس هذا مجرد قول مبتذل يكفي ترديده.

حققت الأممية الرابعة تقدما في رؤيتها لنضال النساء والحركات الجماهيرية النسائية والنسوية. وقد ناقش مؤتمرنا العالمي الأخير مقررا خاصا يتناول دينامية استبعاد النساء من الحياة السياسية والأحزاب السياسية وآثارها داخل الأممية الرابعة. وصادق المؤتمر على هذا المقرر الذي يبين الميز الايجابي اللازم لتبوء النساء مكانتهن في الأممية الرابعة.

شكل هذا المقرر خطوة مهمة في تصورنا لبناء منظماتنا ولعلاقاتها مع الحركات الجماهيرية. لكننا لم نستخلص كفاية نتائج الكيفية التي تعكس بها نضالات النساء التغيرات في المجتمع والعلاقة المباشرة القائمة بين الأسبقية الممنوحة للتأنيث من جهة والمهام الجديدة، وكذا أشكال ومواضيع النضال المجددة التي تواجهنا وستواجهنا لاحقا من جهة أخرى.

المؤتمر العالمي الرابع عشر (يونيو 1995)

يتعين علينا، ونحن نحلل النتائج الممكنة لوضع سياسي واجتماعي معين، أن ندمج بعض العناصر الناتجة عن وضع النساء الخاص بما هن نساء مؤلفا مع وضعهن الطبقي والعرقي والعمري.

ويجب أن تتمثل إحدى نقط الانطلاق في دمج النساء الواسع والمتواصل في عالم الشغل، في القطاعين الشكلي واللاشكلي، أو في البطالة وإن بأشكال يحددها جنسهن بدرجة كبيرة. وبالمقابل يقتاد ذلك عددا متناميا من النساء إلى النضالات الاجتماعية بما هن عاملات ومدينيات ومستهلكات، الخ.

لكن ولوج النساء حديثا لسوق الشغل، وكذا للحركات الاجتماعية بوجه عام، مع الميل السائد لاستبعاد النساء من الحياة العمومية والجماعية، كلها عناصر تجنح إلى تهميش النساء

داخل المنظمات التقليدية الاجتماعية منها والسياسية. لذا فقد يُدفعن أحيانا على طريق أكثر جذرية ويتصرفن بحذر إزاء القيادات التقليدية.

إن التغلغل المستمر للأفكار العامة حول المساواة وحقوق النساء بين السكان، بفضل المعارك التي خاضتها الحركة النسائية، يؤثر على كيفية تعبئة النساء للدفاع عن مطالبهن «التقليدية» (مثلا ربط النضال لأجل رفع الأجور بالنضال لأجل تحسين منزلة الأشغال التي تصنف ضمن «الخاصة بالنساء»). لكن القبول الواسع بحق النساء في المساواة لا يخلو من تراجعات. فاليمين، لاسيما حركات دينية سلفية متنامية، يستهدف مسائل نسائية لا سيما الأسرة. ولن يتأتى هزم هذه الهجمات سوى برد حازم من قبل النساء.

لكن هذا الرد الحازم ليس مضمونا بالنظر إلى انحدار الحركة النسائية الجذرية المنظمة. أدت المأسسة المتنامية للحركة باحتوائها من طرف تشكيلات سياسية برجوازية أو دمجها في المنظمات غير الحكومية، وكذا الهجمات الإيديولوجية لتيار «ما بعد النسوية» إلى إضعاف جانب التمرد الثوري للنسوية الذي كان له دور كبير في كسب النساء للمنظورات الثورية في المرحلة القريبة. ويفاقم هذا الوضع غياب تجدد الخطاب النسوي ومطالبه ومُثُله.

وليس هذا من جهة أخرى نتيجة للتطورات الخاصة بالحركة النسوية فحسب، بل انعكاسا للانحدار العام للتجذر الثوري وغياب منظور تحرري. وقد يحفز تصدي النساء للهجمات عليهن تجذرا سياسيا عاما في بعض الحالات. وقد تتمثل هكذا شرارة في التناقض القائم، لاسيما لدى الأجيال الفتية، بين الأفكار السائدة حول حقوق النساء والهجمات الخاصة حول حق الإجهاض على سبيل المثال.

يتعين على منظمات الحركة العمالية، بما فيها المنظمات الثورية، سعيا لجذب هذه الفئات الجديدة المتجذرة، أن تتخطى عدم رضا النساء المتجذرات على الأشكال التقليدية للتنظيم السياسي والاجتماعي، وأن تعيد بناء ذاتها على أسس مغايرة تدمج فكرة التكافؤ، أي تبوأ النساء كامل مكانتهن في اتخاذ القرار. إن هكذا تجددا برنامجيا وتنظيميا أمر حيوي لهذه المنظمات في المرحلة الراهنة. فبدون هكذا جهد يضم دمج إسهامات النساء يستحيل تطوير بديل اشتراكي متناسق.

ليس التزامنا بدمج هذه الأبعاد في تحليلنا مسألة مجردة صرف، إذ يجب أن يحدد ذلك كيفية فهم أولويات التدخل الثوري.، ويشكل عنصرا هاما في سيماء كل فروع الأممية الرابعة والمنظمات النصيرة: يستلزم ذلك تطبيق الاقتراحات الواردة في قرار المؤتمر العالمي الأخير على النطاق العالمي وفي كل المنظمات القومية.

النساء والإدماج الاقتصادي

نص نقاش للمؤتمر العالمي
الرابع عشر 1995

نص نقاش للمؤتمر العالمي الرابع عشر 1995

نتجت هذه الأطروحات عن نقاش وسط لجنة نساء اللجنة التنفيذية العالمية. ابتغى أعضاء اللجنة أن تدمج الخطوط العريضة التالية في الوثيقة حول الوضع العالمي، بالضرورة بشكل مختصر. إنها محاولة أولى للتحليل: الاقتراحات والردود والإسهامات الإضافية مرحب بها.

إن إعادة هيكلة واندماج الاقتصاد الرأسمالي العالمي - بما في ذلك الالتزام الجديد لسياسة التقويم الهيكلي المشتملة على إجراءات تقشف، وخوصصة الاقتصاد ونزع تقنين السوق - والتقدم الراهن نحو إقامة تجمعات تجارية رسمية بواسطة اتفاق التبادل الحر لأمريكا الشمالية ALENA، والاتحاد الأوروبي والميركوسور MERCOSUR (السوق المشتركة الجنوبية 1)، كل ذلك له أثر خاص على النساء في البلدان الرأسمالية المتقدمة وفي البلدان التابعة. والمهم أيضا، أن هذه التحولات الاقتصادية ودورها المقوِّض للقوة السياسية للطبقة العاملة العالمية متوقفة بالضبط عل الحفاظ على اضطهاد النساء واستغلالهن. وهذه النقطة الأخيرة يجب أن تكون مدرَكة بدقة لفهم الدينامية الرئيسية المعنية.

باختصار، إن التجمعات التجارية الرسمية بهدف «خلق تناغم» نحو الأسفل للسياسات الاجتماعية والاقتصادية من أجل إلغاء الحدود أمام التنقل الحر للرأسمال، والبحث عن العمل الرخيص والربح الأقصى، ترسخ وتعمق ببساطة ميولات موجودة.

رغم وجود تنويعات جهوية، يمكننا استخلاص آثار عامة على النساء وسمات تمييز جنسي للاندماج الاقتصادي.

عمل النساء

عموما، كانت آثار الاندماج الاقتصادي للنساء هي التشجيع على بلترة النساء على الصعيد العالمي بإجبارهن على العمل وفي الوقت ذاته استعمال دورهن في الأسرة والمجتمع لتبرير عدم الأمان والتمييز وعودة العديد من الخدمات إلى الدائرة «الخاصة» بالأسرة، على كاهل النساء.

اليوم، تعني إعادة الهيكلة الرأسمالية العالمية تطوير الصناعة التصديرية من طرف الشركات متعددة الجنسيات في حين أن أجزاء من مسلسل الإنتاج (عموما تلك التي تتطلب عددا أكبر من العمل غير المؤهل) يتم توطينها في مناطق حرة عبر العالم الثالث. وتمثل هذه المناطق نماذج محلية لما تروم التكتلات التجارية الجديدة خلقه على قاعدة جهوية أكثر اتساعا. صناعات في مناطق حرة مرهونة باستغلال اليد العاملة النسائية كي تحصل على زيادة فائض القيمة والأرباح التي هي هدف إعادة الهيكلة الشاملة. هكذا يتم إدماج شريحة معتبرة من نساء العالم الثالث في الإنتاج الصناعي داخل قطاعات الاقتصاد الأكثر حداثة، لكن في شروط استغلال مفرط. مع ذلك، ترافق هذا التطور أيضا مع تمدد ضخم للقطاع غير المهيكل الذي تشتغل فيه أغلب النساء، بما في ذلك اللواتي سرحتهن الصناعات متعددة الجنسيات بسبب عمرهن أو حملهن. في الواقع، يستخدم عمل النساء في القطاع غير المهيكل لضمان «الأجر المنخفض» و«المرونة» لعمل الذكور والإناث في القطاع الصناعي، والحصول على صمام أمان من أجل التقويمات الدورية للقطاع. ويتم تسريـع هذا الميل نحو العمل في القطاع غير المهيكل بواسطة إضفاء الطابع التجاري والتوجه صوب تصدير الزراعة المحلية، وهو تحول يقوض غالبا دور النساء في الاقتصاد الزراعي الأكثر تقليدية.

جرى بالمراكز الرأسمالية المتقدمة نقل سوق الشغل من القطاع الصناعي نحو قطاع الخدمات، دافعا عددا كبيرا من النساء إلى «الغيتو ghetto» الأقل أجرا «للياقات البيضاء». وتم هذا الانزياح دون قطيعة هامة عبر إرساء تقسيم عمل حسب الجنس داخل الأسرة. بالتالي كانت النساء هن من لعبن الدور الرئيسي بحفاظهن على الروابط الأسرية خلال فترات البطالة والاجهاد الاقتصادي، وأيضا بإظهارهن الاستعداد لقبول الأشغال الأقل أجرا من أجل حياة الأسرة. وتراكب هذا الامتداد لقطاع الخدمات مع فترة جديدة من النمو الصناعي في أمريكا، وكندا وأوروبا الغربية، شديد الارتباط بعمل النساء المهاجرات. هؤلاء النساء، الهشات بسبب عوامل متراكبة متعلقة بالجنس والعرق ووضعهن كمهاجرات، يشتغلن غالبا في مقاولات صغيرة أو في المنزل. إن مثل هذه التجزئة والطبيعة الغربية لعمل النساء الصناعي الذي يترافق مع الميل إلى العمل المؤقت والوقت الجزئي في قطاع الخدمات، هي

عنصر مركزي في استراتيجية الرأسمال لخلق قوة عمل «عشوائية» أو «مرنة».

لقد قادت سياسات التقويم الهيكلي وارتفاع البطالة الناتج عنها إلى إقصاء النساء من الاقتصاد الرسمي بشكل متناسب رافعا بذلك حاجتهن للحصول على أي عمل مأجور. لذا توجهن نحو القطاع غير الرسمي حيث النساء مجبرات أكثر فأكثر على قبول أشغال مياومات أو بائعات متجولات أو ممتهنات دعارة. وفي بعض بلدان العالم الثالث، بلغت البطالة مستويات كبيرة إلى حد أن الرجال والنساء حاليا في تنافس على فرص الشغل غير الرسمية، ما يقضي على خيط الأمان هذا بالنسبة للنساء.

بلا شك، ستسرع الاتفاقيات التجارية هذه التطورات مؤدية بذلك إلى «إضفاء طابع الماكيادورا maquiladorisation» على العمل النسائي سواء في مجتمعات البلدان الرأسمالية المتقدمة أو بلدان العالم الثالث. أحد أهداف تلك الاتفاقيات الرئيسية - خارج ضمان قواعد منظمة لتدفقات الرساميل والاستثمار، بضبط قوي لأمور أخرى مثل براءة الاختراع - هو تعميم إلغاء القواعد الناظمة لشروط العمل وعلاقات الشغل، باستعمال حجة أن بقائها يشكل «ممارسات» تجارية غير سوية. سنشهد حتما إذن هجمات ضد حقوق مثل:

- الحق في شروط عمل آمنة ولائقة. توجد فعلا ظروف خطيرة داخل الصناعات والخدمات حيث تتركز النساء، مثلا خطر المواد السامة في الشركات الالكترونية، والنار في معامل النسيج، وارتفاع الإجهاد لدى المستخدَمين الذين يستعملون الحواسيب.

- يمكن جعل سن التقاعد «منسجما» مثل ما يتم فعلا تحضيره في الأوروغواي التي رفع بها الميركوسور سن تقاعد النساء بسبع إلى تسع سنوات من أجل التطابق مع البرازيل.

- يمكن أن تلغي اتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية ALENA عطل الأمومة المؤدى عنها كما الحضانات، وهي حقوق شرعية بالمكسيك.

- يمكن إلغاء برامج فعل إيجابي، وهو حق تم انتزاعه بمشقة لصالح الملونين والنساء في أمريكا وكندا، باعتبارها عبأ غير مقبول بالنسبة لرأسماليي البلدين، لأنه «مضر» بتنافسيتهما.

وفي القطاع الفلاحي، فإن اتفاق التبادل الحر الأمريكي الشمالي والاتحاد الأوروبي سيشجعان هيمنة «الصناعة الغذائية الكبرى» مؤدية إلى فقدان نساء الفلاحين

لقاعدتهن الاقتصادية.

الصحة والعيش الجيد

تؤثر هذه التحولات في شروط العمل وسلامته على صحة النساء وعلى العيش الجيد عموما بالنسبة لأعضاء الأسرة (بخاصة الشباب والمسنون) الذين ترعاهم النساء بشكل خاص. ويطال ارتفاع الأسعار والبطالة خاصة قدرة النساء على تلبية الحاجات الأساسية في حين يؤدي إنقاص النفقات العمومية وتفكيك الخدمات الاجتماعية إلى خفض دعم التعليم والعلاجات الصحية والحضانات. هذه التطورات مضرة بشدة للنساء بسبب دورهن الواعي في إعادة الإنتاج الاجتماعي والبيولوجي. في نفس الوقت، تطالب الدولة النساء بـ«إعادة حمل المشعل» والحصول فرديا على خدمات كانت في السابق موفرة من طرف الحكومة، وبهذا تقوم الدولة بجعل مشروع التقويم الهيكلي يتقدم.

تقود اتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية بشكل خاص إلى إحداث مشاكل جديدة للصحة لدى النساء بقدر ما تفتح المجال لإلغاء قوانين قائمة حول البيئة باعتبارها «ممارسات تجارية مرفوضة». على سبيل المثال، في بعض المجتمعات المحلية عند الحدود المكسيكية يرتبط مشكل النفايات السامة بسرطانات الجهاز التناسلي للنساء ومشاكل جدية للأجنة مثل الأطفال عديمي الرأس. ومع الإضعاف الشامل للمقتضيات التنظيمية حول البيئة، يمكن لهذه المشاكل أن تعم كامل أمريكا الشمالية. في الوقت نفسه، ستخلق اتفاقية التبادل الحر الأمريكية الشمالية مشكلا لبرامج الصحة الوطنية في كندا والمكسيك وتجعل أكثر صعوبة إقامة برنامج مماثل بالولايات المتحدة الأمريكية. ولأن هذا يؤثر على مجمل الطبقة العاملة، فإن النساء، المستعملات الرئيسيات لنظام الصحة والمسؤولات على صحة الأسرة، سوف يكن المتضررات بشكل خاص. وفي الاتحاد الأوروبي أيضا يمكن أن تختفي تدريجيا العلاجات الصحية وسمات أخرى لدولة الرعاية.

المزايا الاجتماعية والحقوق الأساسية

هناك، في علاقة مع الصحة والعيش الجيد، آثار إعادة الهيكلة الاقتصادية والسياسات التجارية الجديدة على المزايا الاجتماعية التي حصلت عليها النساء بنضالات قوية في ربع القرن الأخير، على الأقل جزئيا. ويشمل هذا الحق في القرار الحر (بما في ذلك حق الإجهاض) والحق في أجر متساو، وحق السلامة من العنف والتحرش الجنسي.

في حين أن الأزمة الاقتصادية الشاملة أثرت بالفعل جديا على حقوق النساء، فإن الاتفاقيات التجارية تقوض كمونا هذه الحقوق تدريجيا. وهذا ناتج بشكل واسع عن بنيات القرار المقترحة من طرف هذه الاتفاقيات والتي تهيمن عليها الشركات متعددة الجنسيات، والتي سيتم فرضها بديلا للأجهزة التشريعية والتنفيذية القانونية. ويخلق هذا متراكبا مع التشديد على «الممارسات التجارية المرفوضة» وضعا ملائما لإلغاء إجراءات في صالح مساواة النساء الاقتصادية. ويجب ملاحظة أنه في حين أن حجج مهاجمة هذه الحقوق يمكن أن تستند لأساس اقتصادي، فإن هذه الحقوق تعزز وضع النساء في عدة قطاعات مجتمعية. إن إضعافها يمكن أن يعيد النظر في وضع النساء كمواطنات. وتتوفر الإمكانيات لتطور مشابه بشكل خاص في أمريكا الشمالية حيت لا تقدم اتفاقية التبادل الحر الأمريكية الشمالية أي ضمانة بخصوص تلك الحقوق. وفي أوروبا، الوضع أكثر تباينا بفعل أن الميثاق الاجتماعي المرافق لمقترحات الاتحاد الأوروبي يضع في المقدمة مبادئ أوروبية مشتركة ضمن مواده، مقترحا إجراءات أكثر قوة في بعض الحالات (مثلا ايرلاندا والبرتغال) وإضعافا للقوانين القائمة في أخرى (مثلا السويد).

النشاط الجنسي

إن التلاعب بالنشاط الجنسي للنساء هو إحدى الوسائل التي تستخدمها إعادة الهيكلة الرأسمالية من أجل اضطهاد النساء. ويحدث ذلك بطرق مختلفة. أولا، الهجومات على الحقوق الجنسية وعلى الأمومة كما تمت الإشارة لذلك أعلاه. وبهذا المعنى يمكن اعتبار تعديات من هذا القبيل ليس فقط كأثر للتحول الاقتصادي بل معبدة أيضا الطريق لإعادة هيكلة أخريات بجعل النساء أكثر هشاشة اجتماعيا واقتصاديا، وثانيا، يمكن أن نجد العديد من الوضعيات حيت دخول وخروج النساء من سوق الشغل، كما شروط استغلالهن المفرط، يتم تبريرها باستحضار نشاطهن الجنسي. ويحصل هذا، مثلا، غالبا في المعامل حيت يتم اعتبار النساء «دون نشاط جنسي» وبالتالي «حرات» في استغلالهن، أو بالعكس مطالبتهن بأن يكن صارمات - بما في ذلك عبر التنظيم الجسدي لمكان العمل باستعمال الخوف من الاعتداءات الجنسية - لضمان نقائهن الجنسي، وبالتالي الحد من استقلالهن وتنقلهن. أخيرا، هناك ظروف خاصة-مثل تطور تجارة الجنس في أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وارتفاع الوفاة بسبب الشرف في الهند، وسياسات سكان تمييزية مثل سنغافورة حيت النشاط الجنسي للنساء مراقب بطريقة تشجع الاستراتيجية الاقتصادية للرجال الفرادى أو للرأسمال في مجمله.

الأيديولوجية

كان أيضا للتحولات الإيديولوجية المرافقة للإدماج الشامل أثر على النساء. وتأخذ هذه التحولات أشكالا مختلفة. هناك مثلا التلاعب بالصور (المخيال) والمعايير الجنسية التي تمت مناقشها أعلاه. والمهم أيضا هو التثمين الأيديولوجي للفردانية وللخوصصة المصاحبة للتحولات الحديثة في العلاقات الاقتصادية. وبفعل الدور التقليدي للنساء داخل الأسرة فإن تطورا أيديولوجيا من هذا القبيل يؤثر عليهن بشكل متباين-ومرتهن كذلك بتعاونهن غير الواعي غالبا بالتغيرات الثقافية. أخيرا، هناك إمكانية أن تلعب اتفاقية التبادل الحر الأمريكية الشمالية والاتحاد الأوروبي دورا مقوضا للتطلعات إلى نضال وطني تصاعدي. وهذا بدوره يمكن أن يحدث آثارا خاصة على النساء، لأنه بواسطة مثل هذه النضالات سيتم غالبا إسماع وتلبية مطالب النساء. على سبيل المثال، هناك ضغوط فعلية لمراجعة التاريـخ الرسمي للثورة المكسيكية من أجل تحضير غرس اتفاقية التبادل الحر الأمريكية الشمالية. ستخدم تلك المراجعة لإضعاف الذاكرة الجماعية بخصوص مكاسب تلك الثورة، بما في ذلك تلك المتعلقة بمكانة خاصة للنساء مثل حقوق عطل الأمومة والعلاجات الصحية. ويقدم النضال في ايرلاندا مثالا آخر، إذ أن إضعاف زخمه بفعل الأيديولوجية الأوروبية الجديدة يمكن أيضا أن يضعف النضال من أجل تحرر النساء المرتبط بأهداف التحرر الوطني.

***

1 - تضم المجموعة في عضويتها الدول الأربع المؤسسة وهي البرازيل، والأرجنتين، وأورغواي، وباراغواي، وانضمت كل من تشيلي وبوليفيا بصفة شريكة إلى المجموعة عام 1996، ثم انضمت بيرو بصفة شريكة في 2003، ثم الإكوادور، فكولومبيا. وتحالفت فنزويلا رسميا في يوليو/تموز 2006 مع البرازيل والأرجنتين وباراغواي وأورغواي كجزء من كتلة ميركوسور، غير أن الدول المؤسسة للسوق المشتركة لأميركا الجنوبية ألغت عضوية كاراكاس في ديسمبر/كانون الأول 2016 بتهمة انتهاك المبادئ الديمقراطية للمجموعة.

النساء وأزمة الحضارة

المؤتمر العالمي السادس عشر
للأممية الرابعة (2009)

إن التقاء مختلف جوانب أزمة الرأسمالية العالمية يؤكد لنا اليوم فكرة مواجهتنا لأزمات اقتصادية وإيكولوجية واجتماعية بنيوية، بتضافرها تنتج أزمة حضارية[1].

وفي هذه المادة نريد أن نبين الطرق التي تؤثر بها تلك الأزمة على النساء بصفة خاصة.

قبل بداية الأزمة، كانت النساء هن الأسوأ حالا بالفعل، ولذلك ليس من المستغرب أن نشعر نحن النساء بقوة أشد بآثار هذه الكوارث.

المؤتمر العالمي السادس عشر للأممية الرابعة (2009)

وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته النساء من خلال نضالهن، فإن وضعهن في سوق العمل لا يزال يعكس قسمة العمل الجنسية، وتدني مكانة المرأة داخل الأسرة الرأسمالية الأبوية. وتواصل الأسرة، إلى جانب نظام التعليم، إعادة إنتاج فكرة أن النساء أساسا أدنى من الرجال - أو أن لديهن في أحسن الأحوال وظيفة أخرى كمقدمات رعاية لكل من الأطفال والمسنين-وعلى هذه الفكرة تستند الدولة في تقليم الخدمات العامة. ولا تزال الأسرة هي المكان الرئيسي للعنف والقمع ضد النساء.

ويمكننا أن نتأكد من أن ما يجري اختباره اليوم عليهن، حتى لا يدفع الرأسماليون ثمن الأزمة، سيُفرض غدا على الطبقة العاملة بأكملها، كما شاهدنا ذلك في العديد من الأمثلة الأخرى، ولا سيما إزاء العمل بدوام جزئي.

واستجابة لهذه الحالة، يجب أن نراعي، كمنظمة سياسية،

1 هذه المساهمة، التي تمخضت عنها الحلقة الدراسية النسائية المنعقدة في تموز/يوليو2009، تخضع لمناقشة المؤتمر العالمي بالقاعة (مجلس الطعون، بريطانيا العظمي) وفيلومينا (اللجنة الدولية، فرنسا).

الاضطهاد الخاص بالنساء في مطالبنا، وفي تعبئاتنا. وهذا يعني أننا سنضع بالمقدمة، في بعض الحالات، مطالب خاصة بالنساء (على سبيل المثال: الإجهاض، وحقوق التقاعد)، ولكن أيضا أن نأخذ بالاعتبار وجهة نظرهن في كل ما نقوله.

فإذا كان المطلب، على سبيل المثال، تخفيض وقت العمل في اليوم/الأسبوع لصالح الأجراء والأجيرات، فإنه يكتسي أهمية خاصة بالنسبة للنساء اللواتي يقمن بيوم عمل مزدوج. مثال آخر: بفعل الأزمة المالية، فإننا نطالب بتأميم المصارف، على الرغم من علمنا أن الأزمة الاقتصادية ليست مجرد أزمة مصرفية. ولكن النساء، باعتبارهن من أفقر فئات الطبقة العاملة، يعانين بشكل خاص من الزيادة في أسعار الفائدة والحد من التسهيلات الائتمانية (تسهيلات الإقراض).

ومن الواضح أن السياق الذي نصوغ فيه هذه المطالب يختلف باختلاف البلدان، ويجب أن تستجيب هذه المطالب للحقائق الملموسة التي نشتغل فيها. ويعتبر البرنامج الذي وضعه الرفاق البلجيكيون في الانتخابات الأوروبية في 2009 «إن أوروبا اشتراكية-بيئية ستكون نسائية أو لن تكون» مثالا جيدا.

تشارك النساء في مقاومة الهجمات والنضال من أجل خلق عالم آخر اشتراكي-بيئي ونسوي أصبح ضروريا أكثر فأكثر في حياتنا اليومية. وللنجاح في ذلك، فان تنظيم النساء الذاتي سيكون حاسما. إن التقدم الذي أحرزته نساء الإكوادور في الجمعية التأسيسية والحملة ضد الديون العمومية لا يشكلان هبة منحها الرئيس كوريا، بل هما نتيجة للتنظيم الذاتي/تنظيم النساء الذي خلق ميزان قوى سمح بالفوز.

النساء وتغير المناخ

تعيش غالبية نساء بلدان الجنوب في فقر وعدم مساواة، وهن أول من يتلقى ضربات الأزمة المناخية، الناتجة عن الانبعاثات التي تنتجها بلدان الشمال أساسا. و80 في المئة من 1,3 مليار شخص الذين يعيشون تحت خط الفقر في العالم نساء.

وتنتج نساء الجنوب 80 في المئة من الأغذية. ويؤثر التصحر وفقدان الموارد المائية، وما إلى ذلك، تأثيرا كبيرا على حياتهن اليومية. وعندما يضطر الناس إلى المغادرة لأن المكان الذي يعيشون فيه لم يعد ينتج الغذاء بسبب تغير المناخ، تمثل النساء مع أطفالهن غالبية المشردين.

ويوضح تقرير نشرته منظمة أوكسفام في حزيران/يونيو 2009، «رياح التغيير: تغير المناخ والفقر والبيئة في ملاوي» أن النساء هن أول ضحايا تغير المناخ بسبب تعدد الأدوار

التي يقمن بها كفلاحات، ومنتجات غذاء وماء وحطب، ورعاية الأطفال. ويوضح التقرير أيضا أن نساء ملاوي ليست لهن أي سلطة على صنع القرار وأن تغير المناخ يقوي عدم المساواة. ويوضح كذلك أن تفاقم الفقر سيزيد من الضغط عليهن لممارسة البغاء للحصول على الغذاء، مما يزيد بدوره من خطر العدوى بفيروس الإيدز. ومن شأن زيادة الإصابات بالفيروس، بدورها، أن تضعف قدرة السكان على مقاومة الفوضى المناخية.

وفي 2008، زاد عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية بنحو 800,000 ليفوق العدد الإجمالي مليار شخص. وفي الوقت ذاته، تعود أمراض مثل الكوليرا، وهو مرض يمكن الوقاية منه تماما، لكنها تنشأ مرة أخرى في إطار أزمة الحضارة هذه.

ويشكل كفاح النساء من أجل الحصول على التعليم العام المجاني والرعاية الصحية المجانية، بما في ذلك الإجهاض ومنع الحمل والتثقيف الجنسي، عنصرا أساسيا في النضال ضد أزمة المناخ في الجنوب. وكثيرا ما يتصدرن هذه الحملات الرامية إلى الدفاع عن هذه الحقوق الأساسية وتوسيع نطاقها.

ويدعي الجواب المالتوسي-الجديد على الأزمة المناخية أن ثمة عددا كبيرا جدا من الناس على هذا الكوكب، ويسعى إلى الحد من حق النساء في التصرف في أجسادهن، وهو رد عنصري لأن النمو السكاني أكثر أهمية في بلدان الجنوب. ونحن نناضل كي تتوسع حقوق النساء المتعلقة بالتحكم في خصوبتهن، وفي الوقت نفسه نكافح من أجل القضاء على الفقر، وهو السبيل الوحيد للحد من الضغط السكاني في المجتمعات المحلية. ونحن نكافح أيضا ضد النزعة الاستهلاكية الرأسمالية، واستهلاك المنتجات التي لا نفع لها والضارة بالبيئة.

وقد أدى أثر الصناعات الغذائية الكبرى المتزايد، وإنتاج الوقود الزراعي، وبيع الأراضي للشركات متعددة الجنسيات لمواصلة استخراج النفط وغيره من الثروات، إلى فقدان المنتجين الصغار للأراضي والاستقلال الذاتي، ومعظمهم نساء، وغالبا ما يكن من مجتمعات أصلية. كما تدمر المبيدات الإنتاج الايكولوجي لصغار المنتجين.

تلعب نساء الشعوب الأصلية، والنساء الفلاحات المحرومات من الأرض، دورا رئيسيا في الدفاع عن النظم الإيكولوجية الغابوية ضد الحكومات التي ترغب في بيعها لمن يدفع أكثر وللشركات متعددة الجنسيات الراغبة في استخدامها لإنتاج الوقود الزراعي واستغلال ثروات أخرى مثل المياه والغابات الاستوائية (التي تنمو ببطء شديد) وكذلك النفط والمعادن المتنوعة. وتشكل المبادرات التي قامت بها نساء فيا كامبيسينا في البرازيل، اللواتي خربن مزارع الأوكالبتوس لشركة اراكروزسيليوسا، مثالا منتصرا على دورهن القيادي في الدفاع عن المحيط الحيوي. وفي العديد من مجتمعات الشعوب الأصلية، يقمن أيضا بدور مركزي في

الدفاع عن أراضي الأجداد.

• خفض استهلاك الطاقة عن طريق وقف الإنتاج المبدد، مثل صناعة الأسلحة، والصناعة النووية، والإشهار، وتوسيع نطاق النقل الجوي.

• إعادة نقل الإنتاج ، بما في ذلك الزراعة.

• وقف استخدام موارد الطاقة الخطرة والتوسع في الطاقات المتجددة.

• نقل عمومي مجاني وذو جودة.

النساء والأزمة الاقتصادية

أدت العولمة النيوليبرالية إلى زيادة كبيرة في العمل الهش، بعقود قصيرة الأمد وتوسع كبير للعمل بدوام جزئي. وفي الوقت نفسه، انتشر الاقتصاد غير الرسمي من الجنوب إلى مناطق في الشمال وإلى القطاعات التي كانت في السابق جزءا من الاقتصاد الرسمي.

ومعظم العاملين في الاقتصاد غير الرسمي من النساء والأطفال. واحد إلى اثنين في المئة من سكان الحضر في العالم على سبيل المثال، يحاولون البقاء على قيد الحياة من خلال فرز النفايات في مدافن القمامة. ومعظمهم نساء وأطفال. والطلب الصناعي على الورق المعاد تدويره، وخاصة في الصين، يتناقص بالفعل بسبب الكساد، ما يعني أن أسعار هذه المنتجات في انخفاض حاد. ولذلك فإن قطاعات السكان التي تعيش من جمع الأوراق المستهلَكة وبيعها هي في وضع أكثر صعوبة من أجل البقاء على قيد الحياة.

وفي حالة الكساد، نرى أن هناك فقدانا للعمل في القطاع غير الرسمي، ونرى في الوقت نفسه أن هناك وظائف في القطاع الرسمي تتجه نحو القطاع غير الرسمي. وقد شهدت الصناعات التصديرية الجنوبية، مثل قطاع المنسوجات، التي توظف العديد من النساء، نموا سريعا: ففي السنوات السبع الماضية، تم إحداث أكثر من 100,000 فرصة عمل جديدة في أفريقيا، على سبيل المثال. لكن الأزمة سببت انخفاض الطلب. وفي الفلبين ضاعت 42,000 فرصة عمل في يوم واحد في قطاع النسيج وشبه الموصلات والصناعة الإلكترونية حيث معظم العاملين من النساء (تقرير أوكسفام، اللواتي يدفعن ثمن الأزمة الاقتصادية، آذار/مارس 2009).

والصناعة التحويلية المصدرة هي قطاع لا يتمتع فيه العمال بأي حقوق تقريبا، بالتالي فإن معظم النساء اللائي فقدن وظائفهن في هذا القطاع لم يحصلن لا على علاوة التسريح أو دخل بديل يدفعه الضمان الاجتماعي. وحتى في حالات وجود هذه الحقوق بصورة

قانونية، يتجاهل أرباب العمل التزاماتهم لأنه لا توجد منظمة أجراء لإنفاذ هذه الحقوق.

كان التوسع في الإقراض الصغير هاما كي يتمكن عدد متزايد من النساء في الجنوب من الحصول على بعض الاستقلال الاقتصادي. ولكن بسبب الكساد، انخفضت إمكانية الحصول على القروض انخفاضا شديدا، مما كان له أثر سلبي على استقلالهن الاقتصادي، وبالتالي استقلاليتهن الاجتماعية والسياسية.

وكان لفقدان الشغل في القطاع الرسمي بسبب الأزمة آثار مختلفة في عدة بلدان. في صناعة السيارات- واحدة من أكثر القطاعات المتضررة- معظم العاملين من الذكور. وفي بعض الأماكن، وبصفة عامة في البلدان الصناعية في العالم الرأسمالي المتقدم، حيث ضربت الأزمة بشدة فعلا، كانت هناك خسائر شغل كبيرة في قطاع الخدمات، حيث معظم العاملين نساء. وفي بلدان أخرى، يمكن توقع أن تطالها الأزمة مستقبلا.

وعلى الرغم من صعوبة العثور على أرقام معدل البطالة بين الرجال والنساء، يبدو أن الفرق بينهما لم يزد. لكن سيتغير الأمر ما أن تُحدث الأزمة عواقب أكبر في قطاع الخدمات. ووفقا لمنظمة أوكسفام، فان معظم خسائر الشغل تتعلق بالنساء في الجنوب، في حين أن بطالتهن في الولايات المتحدة ارتفعت أسرع من معدل الرجال في أيار/مايو 2009 (5.6 في المئة للنساء و4.1 في المئة للرجال men-Womenstake.org).

ولا تزال النساء العاملات تتعرضن للتمييز عندما تكن حوامل، على الرغم من الحماية القانونية المتاحة في البلدان الرأسمالية المتقدمة. وإمكانية الحمل هي في الواقع وراء الميز ضد النساء في سن الإنجاب. وفي بريطانيا يبدو أن هذه الحالة قد ساءت مع الكساد. وإليكم ما يقوله التحالف ضد الميز بسبب الحمل، وهو ائتلاف من عدة مجموعات تقوم بالحملة على هذه المشكلة:

«هناك زيادة مقلقة في تسريح النساء الحوامل والأمهات الشابات. ويبدو أن بعض أرباب العمل يستخدمون الكساد لخرق القانون المناهض للتمييز. ونظرا للتباطؤ الاقتصادي، تتلقى منظماتنا عددا متزايدا من المكالمات الهاتفية من النساء الحوامل أو الأمهات الشابات اللائي تعرضن للميز. ولدينا حالات ملموسة لنساء فُصلن من الخدمة لأنهن حوامل أو أمهات عائدات من إجازة أمومة يكتشفن أن عملهن قد اختفى».

«قبل الكساد، قدرت لجنه تكافؤ الفرص بالفعل عدد النساء الحوامل اللواتي تم تسريحهن بـ 30,000 سنويا، ومن المرجح أن يزداد هذا الرقم. وليست نتيجة الركود الصادمة هذه غير أخلاقية وحسب، وتؤثر تأثيرا عميقا على المساواة بين الجنسين في أماكن العمل، بل

هي أيضا غير قانونية»[2].

أول علامة واضحة على الأزمة الحالية، أزمة الرهون العقارية في الولايات المتحدة، ضربت بشكل خاص النساء، وخاصة النساء الملونات. 32 ٪ من اللواتي لديهن بذمتهن قروض رهن لديهن قرض رهن عقاري مقابل 24 ٪ من الرجال؛ وأصحاب المنازل من أصل إفريقي أو لاتيني لديهم فرصة 30 ٪ أكثر للحصول على قرض عالي المخاطر ((subprime MsFoundation for Women)).

ومن الواضح أن معدل الفقر يرتفع خلال الانكماش الاقتصادي؛ وتتزايد تكاليف الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والنقل والطاقة، وكذلك عدد الأسر الفقيرة. وبمجرد أن تسقط الأسرة في براثن الفقر، يصعب الخروج منها. ويقدر أن 60 في المئة من الأسر، التي توجد ضمن التي يقل دخلها عن 20 في المئة، تبقى في هذه الحالة بعد مرور عشر سنوات (Ms Foundation for Women).

وعندما لا تتوفر للنساء فرص العمل سواء اليوم أو في المستقبل، ولا حتى في القطاع غير الرسمي الذي يزداد تضخما شيئا فشيئا، يعلمنا التاريخ أنهن يلجأن إلى الزواج وتنشئة الأطفال كبديل وحيد مقبول. وستقوم أخريات ببيع أجسادهن للحفاظ على سقف يؤوي أطفالهن.

• تأميم المصارف تحت الرقابة الشعبية، وتوسيع نطاق توفير القروض الصغيرة، وزيادة الدعم الحكومي، ولا سيما للنساء.

• خفض وقت العمل في اليوم/الأسبوع دون المساس بالأجور.

• إلغاء العقود محددة المدة، عمل بعقدة غير محددة المدة مع كامل الحقوق لكل الأجراء نساء ورجالا.

• ضد أي ميز في أماكن العمل بما في ذلك الميز على أساس النوع أو الحالة الاجتماعية أو السن أو الميول الجنسية.

• خلق فرص عمل جديدة مفتوحة للرجال والنساء.

• عدم الميز في المعاشات التقاعدية والتعويضات الاجتماعية.

---

2 انظر:

wwwfawccttsociety.org.uk!documentsAllianccAgainstPregnancyDiscrimination.pdf

النساء والخدمات العامة

الدفاع عن الخدمات الأساسية ضروري- في المقام الأول المياه، ولكن أيضا الكهرباء والإسكان والنقل/تحت الرقابة العمومية العامة وبأسعار معقولة - ويفضَّل أن تكون مجانية. وكثيرا ما لعبت النساء دورا رائدا في الكفاح من أجل الدفاع عن هذه الخدمات الأساسية وتوسيع نطاقها، من النضال المنتصر ضد خصخصة المياه في كوتشابامبا (بوليفيا) في 2000 إلى النضالات ضد خصخصة السكك الحديدية وزراعة الأرز والقطن في مالي.

إن الأزمة الاقتصادية التي نواجهها اليوم لن تشهد أي توقف في سياسات الخصخصة والتعديات على الخدمات العامة. وهذا يؤثر بصفه خاصة على النساء اللواتي يشكلن أغلبية العاملين في الخدمات العامة، كما أنهن أكثر الفئات اعتمادا على هذه الخدمات. وتشكل الهجمات على النظم الصحية في أوروبا مثالا جاريا على ذلك. وفي فرنسا، يتم إغلاق مدارس الحضانة العامة والمجانية للأطفال الذين تبلغ أعمارهم سنتين، وذلك لصالح حدائق الرعاية الخاصة والمؤدى عنها، ما يؤدي إلى فقدان الوظائف في القطاع العام ويرفع الثمن الذي يدفع مقابل رعاية الأطفال. وفي المكسيك، أدت استعانة الدولة بمصادر خارجية لإدارة عدد متزايد من مراكز الطفولة المبكرة لصالح مديرين/ مالكين إلى انخفاض حاد في نوعية الخدمات؛ وكانت النتيجة الأكثر قسوة وفاة 48 طفلا في حزيران/ يونيو 2009 أثناء نشوب حريق في مركز للأطفال في هيرموسيلو، سونورا. وكان المركز مملوكا لأفراد أسرة من كبار المسؤولين الحكوميين، وكان تحت سقف واحد كمخزن للبضائع. وفي مواجهة الفساد وإفلات المسؤولين من العقاب، أدى استنكار هذه الفظاعة وسط الرأي العام إلى خلق حركة أفقدت الحزب الحاكم منصب الحاكم المحلي، ولكن الجناة لم يحاكموا بعد.

وفي البلدان حيث الإجهاض قانوني (في ظل شروط معينة)، يكون للتخفيضات في نفقات الخدمات الصحية عواقب بالفعل على تمكن المرأة من الإجهاض ومنع الحمل. وتحصل دور استقبال الضحايا (الاغتصاب والعنف) وغيرها من الخدمات المقدمة للمرأة منحا أقل. وتحت ذريعة الضرورة الاقتصادية، سيكون الذين يعتبرون هذه الخدمات خيارات إضافية، وغيرهم ممن لم يوافقوا عليها قط، سعداء بخفض الدعم الموجه لهذه المشاريع.

تزداد خصخصة خدمات الرعاية الاجتماعية في جميع أنحاء أوروبا: تلك حالة فرنسا، والسويد، وبلجيكا، وبريطانيا. ويتعلق الأمر بعمال المنزل (تنظيف المنزل والملابس، وإعداد الطعام ورعاية الأطفال وأحيانا المعوقين أو المسنين) في بيوت الأسر الغنية (الذين تنظمهم الدولة أو من قبل شركات خاصة). وهؤلاء النسوة يعملن أحيانا في خمسة وظائف مختلفة مع عدد محدود جدا من الساعات في كل مكان ووقت سفر أحيانا

أطول من وقت العمل. وهذه الوظائف ذات وضع منخفض جدا، وتتمتع بالقليل من الحماية الاجتماعية، ويستخدم تطوير هذه الخدمات كحجة لتقليص الخدمات العامة، ولا سيما في قطاع دور المتقاعدين.

وتؤدي الأجور المنخفضة جدا في هذا القطاع إلى إفقار النساء المعنيات. وبالنظر إلى «إصلاحات» نظم الضمان الاجتماعي في العديد من البلدان، فإن العاطلين عن العمل ملزمون بقبول أي عرض عمل تحت طائلة فقدان تعويضاتهم؛ ونتيجة لذلك، أصبح من الصعب على العاملين رفض هذه الوظائف بينما يمكن لأرباب العمل الحصول على قوة عمل أقل تكلفة. وتؤدي هذه التطورات أيضا إلى مزيد من الاختلافات بين النساء اللواتي يتمتعن بقدر أكبر من القوة الاقتصادية والاجتماعية ويصبحن ربات عمل لأولئك اللواتي غالبا ما يكن ملونات أو مهاجرات وليس لديهن تلك القوة.

- من أجل الدفاع عن الخدمات العامة وتوسيعها تحت رقابة الأجراء والأجيرات والمستفيدين منها.
- من أجل توسيع نطاق خدمات الطفولة المبكرة عالية الجودة.

النساء والهجرة

تكاثر عدد المهاجرين الدوليين الإجمالي بأكثر من الضعف في السنوات الأربعين الماضية في حين ظلت النسبة المئوية للسكان المهاجرين في العالم مستقرة إلى حد ما. ويوجد حاليا 175 مليون مهاجر دولي، أي حوالي 3.5 في المئة من سكان العالم. ونصفهم تقريبا نساء، رغم انتشار اعتقاد كون معظم المهاجرين رجالا. والهجرة في معظم الحالات تكون إلى البلدان المجاورة، وهناك هجرات داخلية في بعض البلدان، وهناك هجرات إلى قارات أخرى.

يلعب المال الذي يرسله المهاجرون إلى ديارهم دورا حاسما في اقتصاد العديد من بلدان الجنوب. وفي عام 2008، مثلت هذه الأموال في الفلبين مبلغ 16.4 مليار دولار؛ وفي مارس 2009، كان المبلغ المرسل 1.47 مليار دولار. وتشكل هذه التحويلات بالنسبة لسبعة بلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أكثر من 10 في المئة من الناتج الداخلي الخامP.I. B، وهي أكثر أهمية من تدفق دولارات الصادرات الأكثر أهمية.

ومع تعمق الأزمة، ستزداد هجرة النساء لأسباب عديدة: يهاجرن لأنه لم يعد بمقدورهن العثور على شغل في موطنهن، أو لأن هذا العمل لا يُدر ما يكفي للحفاظ على الأسرة. وفي الفلبين، هناك 4.5 مليون أسرة لا تستطيع الحصول على الحد الأدنى من الغذاء.

وطبعا تمثل النساء في بعض الحالات غالبية المهاجرين: وهي نفس الحال بالنسبة للمهاجرين الفلبينيين، 70 في المئة منهم نساء، ومعظمهن من العاملات السريات في الأعمال المنزلية. يقومRPM-M (الفرع الفلبيني للأممية الرابعة) بعمل في أوروبا لتنظيم المهاجرات الفلبينيات ومحاولة الحصول على حقوق لصالحهن.

وعلى غرار العديد من النساء الأخريات في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية، فإن النساء الفلبينيات هن عاملات منازل، ويمثلن حلقة في سلسلة نظام الرعاية المنزلية الشامل. تريد نساء العالم الأول أن يحررن أنفسهن من العمل المنزلي ومتابعة مهنة في المجال العام. وهن يبحثن عن نساء أخريات لأداء الوظائف المنزلية. ولذلك فإن هجرة العاملات المنزليات تستند إلى الطلب الناشئ عن تجزئة سوق العمل حسب النوع في البلدان التي تستقبل المهاجرين. والنساء في الفلبين اللائي يستجبن لهذا الطلب لديهن أيضا أطفال في المنزل. وبالنظر إلى تقسيم العمل داخل الأسر، لا يستطعن أن يطلبن من أزواجهن تولي الأعمال المنزلية. وبالإضافة إلى ذلك، غالبا ما يكون الأزواج أنفسهم أيضا مهاجرين يشتغلون في قطاع البناء.

الحل المتاح للمرأة المهاجرة هو أن توظف بدورها امرأة كخادمة في المنزل. في عائلة غير المهاجرين، ولكن حيث تغيب الأم، هناك أيضا طلب لرعاية الأطفال. وبما أن هذه الأسرة لا تستطيع تحمل عاملة منزلية، فإن هذه الوظيفة تتولاها البنت الأكبر سنا.

في نهاية هذه السلسلة العالمية، سوف تتولى البنت الكبرى رعاية أشقائها الذكور والإناث، لذلك سوف يكون لديها وقت فراغ أقل للعب أو الدراسة أو العمل خارج المنزل. وفي كثير من الأحيان، تهتم الجدة بأطفال المهاجرات. وهذا يقلل من الضغط على الأطفال الأكبر سنا، ولكنه يعني أيضا أن الجدات يعشن لمدة أربعين أو خمسين سنة مع مسؤولية رعاية الأطفال وتعليمهم. كل امرأة على طول هذه السلسلة تشعر أنها تقوم بواجبها، وتتناقل النساء التكاليف الخفية، وفي النهاية، نصل إلى البنت البكر في الأسرة غير المهاجرة. وتنخفض قيمة عمل رعاية وتربية الأطفال على طول السلسلة، وفي النهاية يصبح عملا مجانيا.

وتحرم الأسر المهاجرة من مودة الأم ورعايتها الشخصية، لأن الأمهات ينتهي بهن المطاف سلعا في السوق العالمية. ويتم تعزيز هذه «السلعة الجديدة» ودعمها من قبل الدولة. وقد جعلت امرأتان ترأستا الفلبين (أكينو وأرويو) هؤلاء النساء المهاجرات «بطلات» بفعل التضحية لمصلحة أسرهن ولتقدم الأمة بفضل الأموال المرسلة إلى البلد. وقد وعدت الرئيسة أرويو دول الشرق الأوسط بإرسال عاملات منزليات ذوات كفاءة وموثوقية. وإذا

كانت الرئيستان تتحدثان عن هؤلاء المهاجرات بوصفهن «بطلات جديدات»، فذلك للتخفيف من الكرب الذي يواجهنه جراء الانفصال والاستغلال.

تتم التضحية بالنساء المهاجرات وأسرهن على مذبح العولمة النيوليبرالية. تلك اللواتي يعملن في المنازل هن ضحايا مباشرات للأزمة المالية العالمية، ولا يمكنهن حتى المطالبة بمنحة تسريح عندما يفقدن عملهن لأنهن يعملن دائما تقريبا في الخفاء.

وتتجاهل حكومة مثل حكومة الفلبين التزاماتها القانونية الخاصة بحماية المهاجرين في بلدها (القانون الجمهوري 8042–قانون العمال المهاجرين والفلبينيين في الخارج لعام 1995). فمنذ عام 2002، على سبيل المثال، أعدم ستة عمال فلبينيين، من بينهم امرأة، في المملكة العربية السعودية، بينما حكم على آخرين بالإعدام بسبب جرائم لم يرتكبوها. العنف مشهور جدا في البلدان المضيفة (الضرب والاغتصاب والاحتجاز القسري) ضد المهاجرات العاملات في المنزل القادمات من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

لا يصبح جميع النازحين عمالا مهاجرين. يشرد الرجال والنساء والأطفال بأعداد كبيرة بسبب الحروب - بما فيها الحروب الأهلية - وتغير المناخ لأن أماكن حياتهم تصبح غير صالحة للسكن. ويحاول الناس الفرار من الاضطهاد السياسي عن طريق مغادرة أوطانهم. وتهرب النساء من العنف داخل الأسرة أو من الزواج القسري. ويهرب العديد من المهاجرين كلاجئين سياسيين يأملون تأمين مكان آمن في البلد الذي يفرون إليه. لسوء الحظ، فإن معظمهم يعاملون كمنبوذين أو وصوليين.

كما ازداد الاتجار بالنساء. وشكله الأشهر هو الاتجار لاستغلالهن جنسيا، ولا سيما القادمات من أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية وآسيا إلى أوروبا الغربية. وبالتالي تم خلق شبكة واسعة من المشتغلات بالجنس القسري. ولكن عدد النساء اللواتي يبعن داخل بلدهن كإماء محليات يتزايد أيضا: فقد أظهر بحث أجرته نسويات في البيرو مؤخرا أن أكبر مجموعة من النساء في بلدهن ضحايا الاتجار هن نساء من السكان الأصليين اختطفن وأرسلن كعاملات في المدينة. وهذا يدل على تزايد أوجه عدم المساواة داخل البلد.

إن اللاجئات والنساء المُتاجَر بهن أقل حقوقا من النساء العاملات والمهاجرات. وغالبية اللاجئات توجد في بلدان الجنوب الأخرى. وقد تدهورت الظروف المعيشية للاجئين واللاجئات في البلدان الرأسمالية المتقدمة في السنوات الأخيرة مع اتخاذ المزيد من التدابير القمعية في أمريكا الشمالية وأوروبا وأستراليا بهدف استبعادهم كليا. وقد اتخذ ذلك أشكالا مختلفة: عبور للحدود أكثر صعوبة، وسجن عدد كبير - شمل نساء حوامل وأطفالا من جميع الأعمار - في ظروف لاإنسانية، والوصول إلى الحقوق الاجتماعية في

البلد «المضيف» أصعب.

لم يعد اليمين المتطرف وحده من يجعل اللاجئين كبش فداء للأزمة، بل حتى سياسيو أحزاب الأغلبية. بتمرير قانون استعجالي في إيطاليا في شباط / فبراير 2009، حاول برلوسكوني بشكل ساخر اتهام اللاجئين، ولا سيما الغجر، بالعنف ضد المرأة، وفي الوقت نفسه زاد سلطة الدولة.

- ضد الاقتصاد غير الرسمي.
- من أجل تسوية أوضاع المهاجرين.

أيديولوجية

أزمة الحضارة هي أيضا المحرك لنمو الأفكار الرجعية. إن سياسة برلوسكوني، التي تلقي اللوم على المهاجرين بخصوص كل عواقب الأزمة، وتستخدم هذا ذريعة لإدخال قوانين أمنية قوية وبالتالي مناهضة للمهاجرين، هي مثال متطرف.

يمارس الدين تأثيرا قويا متزايدا على أقسام أكبر وأكبر من السكان، وتشكل أصولية جميع الأديان الرئيسية تهديدا. إن جسم النساء ساحة معركة لجميع الأصوليين.

ومن الأمثلة الصارخة على ذلك الطريقة التي استخدمت بها العناصر الرجعية للكنيسة الكاثوليكية في إيرلندا التهديد بأن معاهدة لشبونة ستجبر إيرلندا على إضفاء الشرعية على الإجهاض، كي تدعم المعارضة الرجعية للمعاهدة، على الرغم من أن مشروع المعاهدة هذا لا يتضمن شيئا عن الإجهاض. وقد أجبر هذا الاتحاد الأوروبي على تقديم ضمانات رسمية بأن اعتماد المعاهدة لن يجبر إيرلندا على إضفاء الصبغة القانونية على الإجهاض، مثلما اضطرت إلى القيام بذلك بشأن مسألة المحافظة على حيادها.

هناك تواطؤ قائم بين الحكومات اليمينية والهرم الديني من إيطاليا حتى إيران، على الرغم من التغيرات الأخيرة في الولايات المتحدة. تتمثل واحدة من نتائج هذا التغيير في إسقاط سياسة إدارة بوش المتمثلة في رفض منح النساء تمويل مشاريع تدريبية بشأن وسائل منع الحمل، وحتى خدمات الإجهاض. ومن المحتمل أن يكون لذلك أثر إيجابي على حقوق المرأة، ولا سيما في أفريقيا. ولكن قتل الدكتور تيلر، وهو أحد الأطباء القلائل في الولايات المتحدة الذين مارسوا عمليات الإجهاض المتأخرة علنا، ينبغي أن يذكرنا بأن الأصولية لا تزال حية.

وبالإضافة إلى ذلك، كان للعقيدة الأصولية لنظام بوش أثر سلبي عميق على مكافحة

الإيدز في أفريقيا، فقد دمرت حياة العديد من النساء. وتشكل النساء 61 في المئة من مرضى الإيدز في أفريقيا جنوب الصحراء. وفي بعض البلدان، يتجاوز معدل الإصابة بين الشابات نسبة الرجال. ففي سوازيلند، على سبيل المثال، هناك مصابات من النساء أربعة أضعاف أكثر من الرجال في نفس العمر بين 15 و24 سنة، ونقص للمعلومات عن انتقال المرض، وجشع شركات الأدوية التي حدت بشدة من إمكانية الحصول على مضادات الفيروسات في المجتمعات المحلية الأكثر احتياجا، وهي الأسباب الرئيسية لهذه الأضرار،

في نيكاراغوا، في عام 2008، ألقى الساندينيون مبادئهم السياسية فيما يخص مسألة الإجهاض من أجل الفوز في الانتخابات، على الرغم من أنه لم يكن هناك أي مؤشر على أن هذا من شأنه أن يزيد من عدد المصوتين لصالحهم. ولم يتخلوا ببساطة عن موقفهم السابق، ولكنهم قرروا أيضا أن يتابعوا قضائيا بنشاط الحركة النسائية من خلال تقديم تسعة من النسويات المعروفات إلى المحكمة في سياق الإجهاض العلاجي الذي تم إجراؤه على فتاة تبلغ من العمر تسع سنوات، ضحية اغتصاب، هل كان من قبيل المصادفة أن هؤلاء النسويات دعمن ربيبة الرئيس أورتيجا في قيامها ضده بسبب الاعتداء الجنسي؟

لقد سمح التواطؤ بين الحكومة اليمينية لحزب الفعل الوطني PAN والحزب الثوري المؤسساتي PRI، في المكسيك، باعتماد تشريع بشأن «الحق في الحياة» في 13 ولاية الذي قدمه حزب الثورة الديمقراطية PRD في منطقة مكسيكو سيتي، مما يجعل صعبا جدا تمديد الحق في الإجهاض لمدة تصل إلى 12 أسبوعا. وكان ذلك ممكنا بفضل حقيقة أن هذا التقدم الإيجابي أحرز على مستوى الهياكل الفوقية وليس بفضل التعبئات الجماهيرية التي كان يمكن أن تغير الوعي الجماعي بعمق.

وواصلت حكومة لولا في البرازيل بلورة تسوية مع الفاتيكان لدرجة النظر في إمكانية إدخال التعليم الديني في المناهج الدراسية. وفي نهاية عام 2008، أنشأ رئيس الكونغرس أرليندو تشيناغليا لجنة برلمانية للتحقيق بشأن الإجهاض. وتتمثل مهمتها في دراسة إضفاء الطابع المؤسسي على تجريم النساء اللواتي يدافعن عن قوانين الإجهاض والمجبرات على اللجوء إليه. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت عدالة ولاية ماتوغروسو دو سول، في مدينة كامبوغراندي، لتوها إلى المحكمة، بسبب إجراء عمليات إجهاض، أكثر من 000 10 امرأة باستخدام السجلات الطبية لعيادة سرية. وحوالي 1200 امرأة هن عرضة لخطر الملاحقة القضائية.

وفي أفغانستان، وهي واحدة من البلدان الثلاثة في العالم حيث تموت النساء في عمر أبكر من الرجال، نقف على مشهد قانون يجيز الاغتصاب في إطار الزواج والنقاش حول شرط يسمح قانونيا للرجال بتجويع زوجاتهم إذا رفضن الاتصال الجنسي. وفي هذا البلد، أعلن

أولئك الذين بدأوا حرب 11 أيلول/سبتمبر 2001، بسخرية أنهم يفعلون ذلك باسم الدفاع عن حقوق النساء. لكن الحكومة التي أقاموها هي أيضا رجعية وتعتمد على الأصوليين الإسلاميين مثل سابقاتها (التي كانت أيضا صنيعة الإمبريالية الأمريكية).

وقد قبل الدستور الأفغاني الجديد «قانون أسرة» منفصل للسكان الشيعة، وهذا هو الإطار الذي يجري فيه النقاش الحالي - سياق الإعداد للانتخابات. وكما هو الحال في كثير من الحالات، فإن حياة النساء وأجسامهن تستعمل أدواتيا. وقد نظمت النساء الأفغانيات أنفسهن ضد هذا الوضع - بدعم معنوي من النسويات من بلدان أخرى - ولكن هذه الاحتجاجات تمت مهاجمتها بقوة من قبل الأصوليين.

إننا كنسويات نواجه أيضا هجوما من مصدر آخر: أفكار ما بعد النسوية والذكورية. انطلاقا من وجهة نظر مؤداها أن النسوية قد ذهبت «بعيدا جدا»، إن هذه التيارات تستخدم النظريات التفاضلية لمهاجمة الحقوق الفردية للنساء بخصوص الإجهاض والطلاق والحماية من العنف.

- الفصل التام بين الأديان والدولة، وضد النفوذ الديني في بلورة القوانين، وإنشاء الخدمات القانونية، وفي الصحة والتعليم.
- من أجل الحق في الإجهاض، ومنع الحمل، والتربية الجنسية.

العنف

تترافق أزمة الحضارة مع استيلاب أعمق بكثير، وبالتالي زيادة العنف في جميع مستويات المجتمع.

وفي القطاع الخاص كما هو الحال في المجال العام، تقع النساء ضحايا هذا العنف: كل ثلاثة أيام في فرنسا، تموت امرأة بسبب العنف الزوجي. وتؤدي هيمنة الذكور في العمل إلى انتشار العنف البدني والنفسي/الجنسي وتزداد هذه الظاهرة سوءا بفعل تعمق الأزمة.

وتعتبر الحرب أوضح وأشد الأمثلة (وحشية) على هذا العنف. ومنذ نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، أصبحت ظاهرة من الطبيعي أن يتضرر منها السكان المدنيون بشدة، وبالتالي فإن النساء والأطفال هم من يتضرر بأعداد كبيرة.

منذ الحرب في البلقان، ثم خلال الحروب في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، نرى تزايد استخدام الاغتصاب كسلاح من أسلحة الحرب.

لقد أجبرت الأدلة (على مدى الاغتصاب في البوسنة بين عامي 1992 و1995 الذي ارتكبته القوات الصربية)، المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (TPIY)على التعامل علنا مع هذه الانتهاكات، وفي عام 1996، ولأول مرة تم اعتراف بالاغتصاب كجريمة حرب. ووفقا لمجموعة تريسجيفكا النسائية، احتجز الصرب أكثر من 000 35 من النساء والأطفال في «معسكرات اغتصاب». وقد اغتصبت السجينات المسلمات والكرواتيات بشكل واعي وحملن. وتم هذا في إطار مجتمع أبوي يرث فيه الأطفال الأصل العرقي للأب، بالتالي أراد ما يسمى «معسكرات الاغتصاب» أن ينشئ جيلا جديدا من الأطفال الصرب. كان الأمر حقا تطهيرا عرقيا بطرق أخرى.

وعانت النساء في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا نفس الأهوال. أصبح جسدهن رهان صراع لأنه من خلال ذلك تنتج أجيال جديدة، وفي حرب عرقية، يكون الهدف النهائي هو منع العدو من التكاثر. وفي هذا السياق، أصبح العنف الجنسي استراتيجية متعمدة وفعالة للحرب في هذه المنطقة.

تهدف الأفعال الجنسية العنيفة إلى إثارة الوحشية وغرس الخوف بين الضحايا وعامة السكان، لأنه لا يوجد تمييز حسب العمر، فتيات تبلغ أعمارهن بضعة أشهر، ونساء تبلغ أعمارهن 84 عاما عانين من نفس العنف. وتقدر وكالات الأمم المتحدة العاملة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية أن حوالي 000 50 امرأة تعرضن للاغتصاب بين عامي 1996 و2002 وأن حوالي 55 في المئة من النساء تعرضن للعنف الجنسي في النزاع جنوب كيفو. ويقدر أن 000 250 امرأة اغتصبن أثناء الإبادة الجماعية في رواندا.

ويشير تقرير لمنظمة العفو الدولية بشأن هايتي (تشرين الثاني / نوفمبر 2008) إلى أن هناك اتجاها متزايدا وسط مجموعات الرجال المسلحين، لمهاجمة الفتيات، ويبدو تقليد الاغتصاب هذا سلاحا سياسيا خلال التمرد الذي قِيدَ للإطاحة بأريستيد عام 2004. بدأ المتمردون المسلحون استخدامه لترهيب النساء اللواتي دعمن الحكومة الديمقراطية ومعاقبتهن. وقال التقرير «وسط عصابات المجرمين، أصبح الاغتصاب ممارسة شائعة». ومن بين الحالات الـ 105 التي تم الإبلاغ عنها في تشرين الثاني/ نوفمبر 2008، كانت 55 في المئة منها تتعلق بفتيات دون الثامنة عشرة من العمر. وفي 2007، أبلغ عن 238 حالة، منها 140 فتاة تتراوح أعمارهن بين 19 شهرا و18 عاما. وكل هذا يحدث على الرغم من وجود قوات الأمم المتحدة بالمكان منذ عام 2004.

لا تزال النساء في فلسطين، وخاصة في غزة، يعانين من الاحتلال الإسرائيلي. وكثيرا ما تحرم النساء الحوامل الموشكات على الولادة أو يحتجن إلى رعاية طبية في مراحل أخيرة

من الحمل، من المرور عبر نقاط التفتيش إلى إسرائيل، ولا تتلقى المستشفيات في غزة اللوازم الطبية الضرورية، حتى لو جلبتها القوافل الإنسانية. وقد أصيب عدد لا يحصى من النساء بالإجهاض أو الموت بسبب هذه الوحشية. وخلال قصف غزة في أوائل عام 2009، توفيت 192 امرأة. ولا تزال حالة الحصار تترتب عنها آثار سلبية للغاية على المجتمع بأسره، بما في ذلك الصحة البدنية والعقلية للنساء والأطفال.

وفي أماكن أخرى، نرى عواقب العسكرة الزاحفة على المجتمعات، مما يؤدي إلى زيادة تجريم المجتمع المدني والقمع العنيف من قبل جهاز الدولة. إن العنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب، يستخدم على نحو متزايد كأداة. وفي عام 2006، شنت الشرطة هجوما عنيفا على الحركات الاجتماعية في أتينكو بالمكسيك، مخلفة قتيلين واعتداء جنسيا على 26 امرأة. والحرب على المخدرات، وخاصة في أمريكا اللاتينية، والحرب على الإرهاب، هما هنا وجهان لعملة واحدة.

كما رأينا التعذيب الجنسي الرهيب الذي تمارسه القوات الأمريكية، بما في ذلك على يد نساء، في أبو غريب وغوانتانامو. ومن الواضح أن نية هذه الانتهاكات ضد السجناء الذكور، الذين يعتقد أنهم مؤمنون، هي إهانة الضحايا والاعتداء عليهم جسديا.

ونرى بعد ذلك أن التحيزات والعنصرية ومعاداة السامية وكراهية المثلية والتحيز الجنسي التي انحسرت بفضل مكاسب الحركات النضالية، تزداد مرة أخرى مع ظهور كراهية الإسلام. وتعبر هذه الأحكام المسبقة عن نفسها بشكل أكثر عنفا، كما يتضح من تزايد عدد جرائم القتل المرتكبة لهذه الأسباب.

وفي حالة النساء، هناك ظاهرة قتل الإناث، التي ظهرت للمرة الأولى في مدينة خواريز (ولاية تشيهواهوا، المكسيك) في أوائل التسعينيات ولا تزال حتى يومنا هذا. وأصبح من الواضح عندما نظمت النساء أنفسهن وقمن بالرد ضد هذه المشكلة، أن مئات النساء يقتلن ببساطة لأنهن نساء، وهذا الوضع لا يقتصر على هذه المدينة المكسيكية لوحدها. إن هذه الظاهرة موجودة في جميع أنحاء المكسيك، وكذلك في بلدان أمريكا اللاتينية الأخرى مثل غواتيمالا والسلفادور وهندوراس وكوستاريكا وشيلي والأرجنتين وإسبانيا أيضا. ويجب أن يفهم قتل الإناث على أنه التمديد اللامنطقي للأشكال الأخرى للعنف ضد المرأة وتطبيعها. على غرار الجرائم المماثلة الأخرى، المرتكبة من قبل رجال لديهم أنواع مختلفة من العلاقات مع الضحايا.

• من أجل أنظمة دعم ومساعدة للنساء الضحايا أو الضحايا المحتملات للعنف، ومن أجل مراكز نسائية، والحق في السكن المستقل، والتعويضات الاجتماعية، وتكوين ملائم لعمال المساعدة الاجتماعية والشرطة والعدالة.

التحدي النسوي للمنظمة السياسية التقليدية (1997)

بينيلوب دوغان

يروم هذا التقرير فحص مساءلات وانتقادات أشكال التنظيم السياسي التقليدية، بخاصة ما تعبر عنه حركة النساء وحركات اجتماعية أخرى، ثم النظر فيما إن كانت مبررة.[1]

1. عدم رضى إزاء الشأن السياسي

أول ما يمكن ملاحظته وجود عدم رضى إزاء ما يعتبر سياسة، أي السياسة التمثيلية والبرلمانية البرجوازية. وأحد أفضل المؤشرات على ذلك ارتفاع نسبة الامتناع عن المشاركة في الانتخابات البرلمانية بالأقل في أوروبا الغربية. وإدراك الأسباب متيسر: فضائح فساد، وعلاقة السياسة بوسائل الإعلام («الجمل الصغيرة») وفقد الرقابة على الممثلين المنتخبين.

في سنوات 1930 و1940، كان ثمة نوع من التماسك في السياسة: كانت مختلف الأحزاب تمثل مصالح متباينة، وتتفاوض، وتقوم بمساومات في مصلحة «ناخبيها الطبيعيين»، وكانت ثمة قسمة عمل بين النقابات والأحزاب. وكانت النتيجة الرئيسة لهذه السياسة إرساء دولة رعاية. هذا التماسك انتفى الآن، وترتفع مستويات الاستنكاف

1 تعود ملاحظات الاشتغال هذه الى تقرير قدمته بينيلوب دوغان في مدرسة النساء الاولى التي نظمها المعهد الدولي للبحث والتكوين في العام 1991. ومنذئذ تطور النص ونضج. وقد عرض، جزئيا أو كليا، في كل الدورات اللاحقة. ويقترح رؤية أوسع من ذي قبل، وغدا جزئيا تبسيطيا أكثر. التقرير المقدم للمدرسة الأولى حول المسائل الجديدة في نوفمبر 1995 نسخه بيتر دروكر Peter Drucker وهذه القاعدة أساس هذه الملاحظات. كون أصل النص تقرير شفوي يفسر طابعه اللاشكلي والشفوي المحتفظ به عمدا. تتحدث دوغان انطلاقا من تجربتها كناشطة، وهذا ما يجعل منظورها اكثر إقناعا كنقد نسواني في إطار ماركسي وكجواب يتحدى الماركسية من خارج هذا التقليد. وهي بهذا تحقق إسهاما هاما لمشروع المعهد الدولي للبحث والتكوين، أي التجديد النقدي الجذري للماركسية في حوار مع باراديغمات أخرى.
بينيلوب مؤرخة ومديرة برنامج الدراسات النسوانية لدى المعهد الدولي للبحث والتكوين، وقد اشتغلت سنوات عديدة في تطوير المضمون النسواني لأنشطتنا في مجالي البحث والتكوين. وقد أشرفت مع Heather Dashner على نشر دفتر الدراسة والبحث –عدد 22 « النساء في الاقتصاد العالمي الجديد». وتقدم تكوينات حول التطور التاريخي لحركة النساء في الحركات السياسية العريضة.

عن الانتخابات. قد تكون ثمة استثناءات، من قبيل الانتخابات الرئاسية في الجزائر في العام 1994. كانت الأصولية الإسلامية تدعو إلى المقاطعة إذ كان جليا أن هدف تلك الانتخابات الوحيد المصادقة على الرئيس الذي نصبه جنرالات الجيش قبل ثلاث أو أربع سنوات من ذلك. كان ثمة مع ذلك نسبة مشاركة كبيرة حيث صوت ما بين 60 و70 % من الجزائريين للرئيس. يمكن إذن للسياسة البرجوازية أن تعني دوما شيئا ما في أوضاع بعينها. لكن هذه حالة استثنائية.

أحد المشاكل التي يواجهها المناضلون السياسيون أن فكرة السياسة ذاتها والأحزاب السياسية من كل نوع بعيدة عن مشاغل الناس الحقيقية.

ما يعنينا هنا بوجه خاص هي المنظمات اليسارية أو الثورية: إنها عرضة أكثر فأكثر للنقد من قبل مناضلي الحركات الاجتماعية لأنهم يتجهون صوب هذه الأحزاب بالذات توخيا لدعم وحلفاء لنضالاتهم. لدينا جميعا تجربة مع هذا الصنف من الانتقادات:

- «الشكل الحزبي» ذاته، وفكرة حزب سياسي ينظم الناس على صعيد وطني حول برنامج عام، متجاوزان، لأنه لا يمكن وجود مشروع للمجتمع برمته، ولا حاجة سوى إلى شبكة مناضلين محليين؛

- الأحزاب السياسية اليسارية متجاوزة ومملة لأنها تتحدث عن الطبقة العاملة، فيما يرى البعض أن الطبقات لم تعد موجودة، أو أن «الطبقة العاملة» ليست طبقة ثورية، وأن نضالا تقوده الطبقة العاملة لا يمكن أن يدافع عن مصالح الجميع، ذكورا وإناثا، أو أن يتحدث باسمهم لأن الطبقة العاملة لا تأخذ بالحسبان تجارب مختلف صنوف المضطهدين والمستغلين.

- أحزاب اليسار أحزاب نخبة لاعتقادها تمثيل أو تفهم مصالح الطبقة، وتُعتبر أحيانا طليعية بقدر ما تعتقد تلك الأحزاب الثورية أنها تمثل هي ذاتها الطبقة؛

- أحزاب اليسار محكومة بهرمية وبيروقراطية أو بعبارة أخرى لينينية؛

- أحزاب اليسار متجاوزة فيما يخص طرق عملها لأنها تتحدث عن إضرابات ومظاهرات، وتبيع جرائد، وتوزع مناشير، فيما الواجب أن نجلس جميعا خلف حاسوب ونوجه رسائل الكترونية إلى العالم برمته، فهذه هي الطريقة الجديدة، العصرية، لممارسة السياسة.

ثمة انتقاد آخر أهم بنظري: مؤداه وجوب التخلص من هذا الصنف من المنظمات لأنها ببساطة منظمات ذكور ولا صلة لها بنصف السكان الآخر.

2. تذكر السياق

أول متعين هو وضع هذه الانتقادات في سياقها السياسي، سياق سنوات ما بعد العام 1989. بعد سقوط جدار برلين، وانهيار أوربا الشرقية، انطرح السؤال على العديد من

الناس: هل لا تزال الثورة على جدول الأعمال؟ هل يمكن وجود مشروع ومنظور تغيير للمجتمع؟ إنه من زاوية النظر هذه تصبح أسئلة كيفية تناول الأمر مهمة. جلي أن العالم تغير، وثمة فوضى عالمية جديدة، وباتت الأمور تُطرح على نحو مغاير، وليس ثمة حاليا ثورة في الأفق.

يبرز مثال تشياباس استمرار إمكان نضالات جذرية هامة، هي مغايرة لاندراجها في هذا السياق العالمي الجديد. كما أنها مغايرة بسبب حدوثها بعد تجارب هامة كالحركة النسوية وحركة المثليين جنسيا: تذكروا بعض أقوال ماركوس. عندما نقول إن ما من ثورة في الأفق، فذلك لا يعني استحالة نضالات هامة. لكن النضالات الجارية في تشياباس لا يمكنها أن تغير ميزان القوى على صعيد عالمي.

في هذا السياق الجديد تتشكل أجيال جديدة من المناضلين السياسيين الذين لديهم رؤية جديدة للعالم. أنا متحدرة من جيل كان يظن أنه سيعيش فعلا ثورات. شهدت أوروبا في مطلع سنوات 1970 تطورا للثورة في البرتغال. وبداية معركة إطاحة فرانكو، ديكتاتور الدولة الاسبانية، وكانت أسئلة كبيرة حول مستقبل ذلك المجتمع مطروحة. انخرطت إذن في السياسة بفكرة أني سأرى فعلا ثورة على قارتي في أجل خمس أو عشر سنوات.

وبوجه عام، ليست هذه حالة شباب اليوم. يجب أن نقتاد إلى منظماتنا أشخاصا يأتون بتجارب سياسية جديدة، وتلك الطريقة في رؤية العالم، في السياق السياسي الراهن، وإلا سنمر جنب بعض الأشياء. رغم الفوضى العالمية الجديدة، يبقى هدف اليسار الثوري التغيير الجذري للمجتمع. نواصل السعي إلى مجتمع ديمقراطي منظم ذاتيا يدافع عن مصالح الجميع ذكورا وإناثا. أعتقد، خلافا لآخرين، أن ثمة مصالح مشتركة لدى النوع البشري برمته.

بهذا الصدد أرجع إلى مقال لنورمان جيراس Norman Geras، الكاتب الماركسي الشهير الذي كتب كثيرا عن روزا لوكسمبورغ وكذا عن تصور ماركس للطبيعة البشرية. يقول:» ليس شكل ما من التثاقف، أو من البنيات الاجتماعية الخاصة تاريخيا أو أنماط سلوك مكتسبة، ما يجعل الشعوب بوجه عام مستعدة للموت جوعا أو مرضا، وأن تفقد على هذا النحو أقارب، وأن تُهان بقسوة، وأن تموت، أو تتعرض لأضرار بدنية أو عقلية عضال على يد جلاد، أو تتعرض للاضطهاد بسبب هويتها أو ما تؤمن به، وأن تحتجز قسرا أو يُقضى عليها بعنف» [2].

القيم التي تمدنا بالاستعداد للعراك هي قيم مجتمع قائم على العدل والمساواة. ويواصل جيراس في استمرارية مع ماركس: « هل يمكن لشخص معتاد مع كتاباته أن يشك في أن مشروعه التحرري–أيا كان الرأي في مضمونه- يتضمن هدف تلبية الحاجات الأساسية

2 *Norman Geras, "Human nature and progress", New Left Review no.213, Sept/Oct.1995, p.153.*

لبقاء الكائنات البشرية، من أجل نشاط سليم والقضاء على الفظاعات وصنوف الاضطهاد الرهيبة تلك... المبدأ الذي اختار، أي توزيعا حسب الحاجات، سيسد بالأقل الحاجات المادية الأساسية المشتركة لكل الكائنات البشرية».

في أزمة ما بعد الحداثة هذه، من المهم التأكيد على أن لدينا جميعا فعلا أهدافا ومصالح مشتركة.

سأقول، تطبيقا لهذا على مسألة النساء، إن ثمة رغم الفروق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بين النساء عبر العالم، مطلبا مشتركا لكل النساء، مطلب حرية تصرف المرأة في جسدها. يمكن التعبير عن ذلك بطرق مختلفة، سواء استتبع ذلك أن يكون لها أطفال، إذا وجب النضال من أجل الحق في أطفال في ظروف حسنة، أو من أجل الحق في موانع الحمل أو الوقف الإرادي للحمل. لكن بدون هذا الحق الأساسي، حق القرار في التصرف في الجسد، والقرار فيما يخص الشريك الجنسي، والحق في عدم التعرض للعنف، إلخ، كيف يمكن العيش حياة لائقة؟ ليس هذا مقتصرا على أوربا الغربية. يتعلق الأمر بقيمة كونية لكل النساء أينما كن. يمكن أن تكون لنا إذن أهداف مشتركة، يجب أن نتقاسمها، رغم أنه يجب أن نحددها بكيفية خاصة في مختلف القارات والبلدان والسياقات.

3 . تطور وعي جماعي، أين، وكيف؟

المشكل هو التالي: كيف سنبلغ هذه الأهداف، ومن سيخوض النضال؟

يقودنا هذا إلى مسألة طالما نوقشت: ما هي الطبقة الثورية؟ هل ثمة طبقة ثورية؟ هل لا يزال مفهوم الطبقة الثورية صحيحا؟ يُطرح هذا السؤال بوجه خاص في أمريكا اللاتينية حول «الذات الثورية». وفي أوروبا تُطرح المسألة على نحو مغاير. اقترح الثوري المكسيكي سيرجيو رودريغيز في متم سنوات 1980 تمييزا مفيدا بين الذات الثورية العملية–السياسية والذات الثورية النظرية-السياسية. إنه يميز، بعبارة أخرى، الذات الثورية التي ستقوم على الأرجح بثورة اجتماعية- الذات الكثيفة اجتماعيا بما يكفي لفرض تغيير لميزان القوى–عن الذات المنخرطة أكثر في تطوير المشروع الاجتماعي الممكن بناؤه بعد الثورة.[3]

لم يكن هذا التمييز قائما في الماركسية الكلاسيكية. فقد افترضت أن القوة الاجتماعية القادرة على تحويل المجتمع، هي ذاتها ستطور الوعي الضروري لبلورة المشروع الاجتماعي. يقودنا تقييمنا لقوى مثل حركة النساء المستقلة إلى رؤية أقرب إلى رؤية رودريغيز. لكن، رغم أن الإسهام السياسي لهذه القوى قد يكون حاسما، لن يعوض ذلك وعي جماهير السكان بضرورة تغيير الوضع القائم. انشغالنا الأول هو إذن فهم كيف يتطور هذا الوعي الأولي.

كي يقرر الناس خوض النضال ضد المجتمع الذي يعيشون فيه من أجل الأفضل، يجب

3 *Sergio Rodriguez Lascano, Sujeto rcvolucionario, vanguardia y alianzas,* IIRE *Working Papcr* no.30, *Amsterdam, 1992.*

أن يدركوا أنهم يعانون، أنهم مستغلون و/أو مضطهدون، وأن تغيير الأشياء ممكن. ليس الوضع الراهن تعبيرا عن نظام طبيعي. لم يخلق الرب واقع الأشياء هذا مع أغنياء وفقراء، وما من سبب ثمة لاستمراره على هذا النحو.

هذا العمل أنجزه ماركس في كتاب رأس المال وغيره. درس الكيفية التي كان مجتمعه منظما بها، وكيف كان الناس مستغلين ومضطهدين، وكيف يمكن لوعيهم أن يتطور. يجب أن نحلله بدورنا لأن المجتمع تغير. يجب أن ندرس مجتمعنا المعاصر كما فعل ماركس في عصره، لتقدير ما تغير وما بقي على حاله.

ما التقييم الماركسي «الكلاسيكي» لتشكل الطبقة العاملة بما هي ذات «واعية»؟ تمدنا بعض نصوص ارنست ماندل المكتوبة قبل 25/20 سنة بتوضيح [4]. يشرح ماندل في تلك النصوص أن الطبقة العاملة، الأشخاص العاملين، الأجراء، يشكلون في المقام الأول فئة، وبالتالي ذات اجتماعية لأنهم يشكلون مجموعة اجتماعية قائمة فعلا. لكن عندما ينخرطون في النضال ويبلغون مستوى من الوعي، يمكن الحديث عن تطور شريحة «عمال متقدمين» أو «طليعة عريضة». وبقدر ما يصبح فهمهم لكيفية استغلالهم والطريقة الواجب أن يتنظموا بها فهما منهجيا، يمكن الحديث عن طليعة ثورية ومنظمة ثورية.

يشرح ماندل أن عمال المصانع الكبيرة، بوزن اقتصادي هام، هم الذين يصبحون بسهولة أكثر واعين بإمكان إيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية عبر العمل الجماعي، فيما سيكون ذلك أقل جلاء لدى عمال المقاولات الأصغر. ولدى عمال المدن الكبرى، المتعلمين، وذوي رصيد ثقافي، إمكان أكبر لتطوير هذا الوعي. ويؤكد على أن بلوغ الوعي نتيجةٌ لنشاط فعلي وانخراط في النضال، لكنه متوقف أيضا على مقدرة كل فرد على استيعاب فهم منهجي لمحيطه، وعلى أن تطور الفرد إلى مناضل أمر يتطلب مستوى معينا من التعليم... يتعلق الأمر بالترسيمة الكلاسيكية لتطور الوعي الطبقي التي كتبها ماندل في العام 1971؛ والأرجح أن أفكاره تطورت في 25 سنة التي تلت. لا تفسر هذه الترسيمة كيف يمكن لوعي جماعي، بما هو شرط تطور ذات سياسية أو ثورية، أن يتطور في مجتمع ليس عالي التصنيع وليس ذي طبقة عاملة في مصانع كبيرة. عند النظر إلى العالم الثالث، حيث التصنيع ضعيف أو متخذ أشكالا خاصة جدا (maquiladoras في شمال المكسيك ومناطق التبادل الحر في بعض أقسام آسيا مثلا)، حيث نجد طبعا مصانع كبيرة لكن عمالها يعيشون في أكواخ أو في أوساط شبيهة بمعسكرات؛ كل هذه العناصر لا تشجع انبثاق وعي سياسي طبقي حقيقي.

ثم هناك مسألة تطور الوعي الطبقي لمن ليسوا أجراء، وهم يمثلون أغلبية سكان عدد كبير من البلدان. ليس المقصود الفلاحين التقليديين وحسب، وهم فئة هامة، بل أيضا سكان المدن الفقراء، سكان أحياء الصفيح، وباعة الشارع. إذن ليست تلك الترسيمة الكلاسيكية، رغم صلاحية النسبية، مرشدا مفيدا جدا في هذه الحالة.

4 *Ernest Mandel, La théorie léniniste de l'organisation, 1971*

ثمة في أوربا الغربية ذاتها عدد متناقص من العمال المشتغلين فعلا في مصانع تعدين كبيرة أو مصانع سيارات. وثمة عدد متزايد من الأشخاص العاملين في القطاع الثالث، بدوام جزئي، أو فيما يسمى فرص العمل «المرنة». وهناك عدد متنام من الشباب العاملين لم يسبق لهم قط أن حظوا بفرصة عمل لكنهم أيضا جزء من الطبقة العاملة. وكان ثمة عدد متزايد من العمال المهاجرين؛ يعملون في مصانع سيارات كبيرة في أوروبا، لكن دمجهم كيد عاملة مهاجرة تم بكيفية خاصة.

وهناك أيضا العديد من العاملات في مختلف القطاعات، مدمجات بكيفية متميزة في سوق العمل. و يمثل الميز الجنسي ضمن اليد العاملة ثابتا من ثوابت الماضي والحاضر. إنه عنصر قليل التغير، بينما تتطور عوامل أخرى، مثل الحقوق الاجتماعية ونسبة النساء العاملات، أو مكانتهن في الحياة السياسية. غالبا ما تعمل النساء دواما جزئيا، أو يتوقفن عن العمل للتفرغ أكثر لمسؤولياتهن العائلية عندما يغدو جمع الاثنين مستحيلا.

على هذا النحو تتطور الطبقة العاملة وجماهير السكان. فإما أنهما غير أجراء أو أجراء لا يطابقون الترسيمة الكلاسيكية. انهارت البنيات التقليدية للطبقة العاملة، من نقابات وأحزاب السياسية، وحتى الكتل الجماعية التي كانت قائمة.

مثلا، كان أحد أسباب مقدرة عمال المناجم على خوض نضالات حازمة جدا عيشهم في قرى منجمية، في كيانات جماعية معزولة حول المناجم. يرى الكيان الجماعي بجلاء تبعيته لفرص العمل في المنجم ولخدمات المنشأة حول المنجم. طبعا، كان إغلاق المناجم يؤدي إلى زوال تلك الكيانات الجماعية. وينتج عن ذلك انتفاء كلي لأشكال التنظيم التقليدية.

4. تطور وعي النساء الجماعي

نعود إلى مسالة تطور الوعي.

في نص 1971، يتحدث ماندل عن مختلف العوامل الفاعلة في كيفية بلوغ الأشخاص وعي مكانتهم في العالم ودورهم فيه؛ كيف يتوصلون إلى إدراك أن وضعهم ليس وضعا فرديا، بل جماعيا، مشتركا مع آخرين. لكن لا يشير قط إلى أن أحد تلك العوامل هو أن يكون الفرد امرأة.

بوجه عام لا تعمل العاملات في المصانع الكبيرة، هن بالأحرى نشيطات في القطاعات الاقتصادية ذات الوزن الأقل. رغم تغير بنيوي طرأ مع دخول النساء سوق العمل، ثمة العديد من النساء مقصيات، أو تتركز انشغالاتهن على المجال المنزلي، حتى لو كن يغادرن البيت للعمل. عند النظر إلى المقدرة الفردية، والى مستوى التعليم، صحيح أن النساء في الماضي كن أقل ولوجا للتعليم رغم أن الأمور تغيرت. تمثل النساء في معظم بلدان أوروبا الغربية نصف من يلجون الجامعة. لكن النساء لا يندرجن حقيقة في تلك الترسيمة الكلاسيكية لتطور الوعي الطبقي.

هل يعني هذا أن النساء لم يشاركن في الماضي في الثورات وفي النضالات الجذرية؟

كان إسهام النساء، بوجه عام، أهم بكثير مما هو معروف. يتمثل محور من محاور اشتغال الحركة النسوية في إعادة اكتشاف تاريخ النساء، وتحديدا انخراطهن في حركات اجتماعية عديدة أثناء فترات تاريخية، وهي أمور لا تُلقنها بأي وجه مراجع وكتب التاريخ التقليدية. نستنتج من ذلك أن النساء يشاركن إلى حد ما في أعمال جماعية، ما يمكنهن من تطوير وعي جماعي وبالتالي من أن يصبحن جزءا من مجموعة ستشكل محركا رئيسا في النضال من أجل التغيير.

قد يحدث ذلك بطرق مختلفة. عبر المشاركة في نضالات عامة، أو نضالات مجتمعات محلية، أو نضالات بعض قطاعات العمال، أو أيضا عبر نضالات لها علاقة مباشرة بوضع النساء في حد ذاته. لا يعني ذلك بالضرورة نضالات مباشرة حول مسائل خاصة مرتبطة باضطهاد النساء. أظهرت بعض التجارب في أمريكا اللاتينية أن النساء هن من ينخرطن في النضالات من أجل توفير مجاري الصرف الصحي والكهرباء وقنوات مياه الشرب في مجتمعاتهن المحلية، بما أنهن كن مسؤولات عن البيت والعائلة، وفقا لقسمة العمل المعتبرة طبيعية في مجتمعاتنا. ويناضلن أيضا بوصفهن مزارعات من أجل الحق في زراعة أرضهن أو الحصول على قروض باسمهن الخاص. ثمة مجموعة كاملة من أمثلة تناضل فيها النساء بسبب الوضع الذي يتواجدن فيه لأنهن نساء، لكن من غير أن يشكل ذلك إعادة تفكير جلي في اضطهاد النساء كما قد تقوم به الحركة النسوية.

يدل ذلك أن الوعي الطبقي، بوصفه وعيا ذاتيا لمجموعة تعاني من شكل خاص من الاستغلال أو الاضطهاد، يمكن أن يتطور في أي سياق، وعبر تجارب نضالية متعددة. وهذه نقطة في غاية الأهمية، لأننا إذا اقتصرنا على التفكير في أن عمال المصانع الكبرى في القطاعات الاقتصادية الهامة وحدهم قادرون على تطوير وعي طبقي، ستكون الآفاق قاتمة اليوم.

إن النساء قادرات على النضال بطرق مختلفة حول مسائل متعددة، وعلى تطوير وعي، حتى لو كان تطور الوعي غير منتظم. يمكن في المقام الأول أن تناضل المرأة من جراء ظروف معيشتها بوصفها أجيرة أو بفعل تحمل مسؤولية عائلية، أو قد يكون المسبب هو الاضطهاد الذي تعاني منه بوصفها امرأة: ضحية عنف على سبيل المثال، أو مباشرة حول مسائل مثل الحق في الإجهاض، كما الحال غالبا في أوروبا الغربية.

المهم هو أن الوعي في أغلب الأحيان، بقدر ما يتطور، يصبح جزئيا بنسبة أقل. فعندما يناضل الناس على سبيل المثال، بوصفهم سكان حي حول مسألة محلية، قد تطرح بعض المسائل حول ما إذا كنتن بوصفكن نساء تتحملن مسؤولية عائلية في إطار قسمة العمل على أساس نوع الجنس، أو إذا كان رجال عائلتكن (زوج، أو ابن، أو أخ، أو أب) يرون ضرورة أن تكن في المنزل لتولي هذه المسؤوليات بدل التواجد في الشارع لتوقيع عريضة أو عقد لقاء مع ممثلين محليين. قد تدركن عندما تذهبن بوصفكن عضو وفد نسائي للقاء أي

مسؤول منتخب محلي، أنه يصغي ويسأل «لكن ماذا يعتقد الرجال في ذلك؟».

جميع هذه التجارب المتراكمة تؤدي إلى إدراك أن ثمة شيئا يجعل شخصا لا يُؤخذ على محمل الجد إلا بقدر أقل عندما يكون امرأة. وقد يؤدي ذلك إلى الوعي بواقع اضطهاد النساء، وبعبارات أخرى إلى وعي نسواني. تتمثل النقطة المهمة في أن وعي النساء يصبح وعيا نسويا عبر النضالات.

5. دور الحركة النسائية

نعتقد أن حركة نسائية تضع صراحة اضطهاد النساء موضع نقاش وتساؤل، ستضطلع بدور استراتيجي في النضال بحد ذاته وفي النضال من أجل بناء مجتمع جديد وأمثل، لأن النساء مُضْطَّهَدات بوصفهن جنسا. ولا يعني هذا أن جميع النساء هن أيضا مُضْطَّهَدات. إذ تؤثر الطبقة والعمر والعرق والموطن الأصلي على واقع هذا الاضطهاد. يلزم توخي الحذر الشديد من تعميمات حول المقصود تحديدا باضطهاد النساء وكيفية الشعور به.

دعونا نلقي نظرة على العائلة. غالبا ما يعود أصل قسمة العمل الجنسية إلى العائلة، التي تشكل بنية مُضْطَّهِدَة (كسر الهاء) في رأينا. هذا صحيح. لكن يجب إيلاء مزيد الاهتمام للأشكال التي اتخذتها العائلة في مختلف المجتمعات. وتؤثر هذه العوامل على كيفية إحساس النساء بالاضطهاد، وعلاوة على ذلك، لا يمكن فصل هذا الأخير عن غيره من أشكال الاضطهاد والاستغلال التي يجب أيضا محاربتها.

لكل شخص هوية متعددة الأوجه: كونه امرأة وعاملة تعيش في العالم الثالث ومهاجرة في بلد امبريالي، الخ. لا يمكن لحركة أن تقول: «سنناضل من أجل تحرير جزء من هويتك، لكن يجب الانتظار بالنسبة للأوجه لأخرى». ببساطة، ليس هذا اقتراحا واقعيا لتغيير وضع هؤلاء الأشخاص. يجب أن يكون النضال ضد اضطهاد النساء نضالا مباشرا بنفس الطريقة التي يكون بها النضال المناهض العنصرية والنضال المعادي للإمبريالية والنضال الطبقي. ومن جهة أخرى، لا يمكن أيضا أن نقول إننا مكونون من توليف لهذه الهويات المختلفة، وإننا مختلفون عن جارنا المكون من تركيب مختلف، وإن وحدة النضال مستحيلة لمجرد أننا لا نتقاسم سوى وجه من أوجه هويتنا.

6. الموروث الماركسي والنساء

للحركة الماركسية موروث في الدفاع عن حقوق النساء. لكن إذا استعرضنا حصيلة الحركة الماركسية، نلاحظ عدم زوال اضطهاد النساء في البلدان التي استلمت فيها الأحزاب الشيوعية السلطة. تمكنَّت من الحصول على كل أشكال المساواة في الحقوق. كانت ثمة نسبة هامة من نساء طبيبات في الاتحاد السوفييتي، مقارنة ببلدان أخرى. لكن عندما ننظر عن كثب إلى مبلغ أجور تلك الطبيبات، وإلى الوضع الاجتماعي الذي كان مرتبطا بمهنة الطبيب، أو المهندس، أو أي منصب عمل معتبر رائعا للنساء، ندرك أن ثمة مشكلة بهذا الصدد.

وبوجه عام، كنا في السابق نعتمد فهما ميكانيكيا إلى حد ما للعلاقة التاريخية المادية بين اضطهاد النساء والمجتمع الطبقي. قادنا ذلك إلى الاعتقاد بأن ما يجب القيام به هو النضال من أجل ثورة اشتراكية، ثم بعد إلغاء المجتمع الطبقي، نكون أيضا قد قضينا على اضطهاد النساء وكل شيء سيكون على ما يرام. لكن رأينا أن ذلك كان خطأ، لأن المجتمعات الانتقالية لم تحل على ما يبدو هذه المشكلة.

وتكمن المشكلة الأخرى مع هذه الفكرة في تجاهلها التام لدينامية معاداة الرأسمالية في نضالات النساء بحد ذاتها. والأسوأ من ذلك، أنها غالبا ما كانت مصحوبة بتوصيف طبقي خاطئ لهذه الحركات، على أساس تركيبها الاجتماعي، وهذا لا يشكل وسيلة، في إطار المادية التاريخية، لفهم أهمية نضال سياسي. إذا كنا نفهم الحركة الماركسية وفق هذه المعايير، فإن العديد من قادتها البارزين، بدءا من ماركس وإنجلز، لم يكونوا اجتماعيا جزءا من الطبقة العاملة.

لكن إن كنا نساند الحركة النسائية لهذه الأسباب، فقد يشكل ذلك مقاربة أدواتية إلى حد ما. نحن نسعى إلى استقطاب منظمات ثورية وبنائها. لكن نريد أن نناضل منذ الآن من أجل تغيير وتحسين الأمور قدر الإمكان، وعلينا القيام بذلك بالفعل. هذا ما تفعله النقابات، وهذا ما تقوم به الحركات الاجتماعية الأخرى، وبالتالي فذلك ما علينا القيام به فيما يتعلق باضطهاد النساء، بنفس الطريقة التي نبني بها هذه الحركات الأخرى الخاصة بالمضطهَدين والمستغَلين لدفع النضالات إلى أمام في أفضل الظروف الممكنة. حول هذه المسألة وغيرها، إذا تحققت انتصارات عبر النضال الجماعي، فذلك يغير موازين القوى بين الطبقات، وبالتالي يشكل إسهاما في تعزيز كل نضالات المُستغَلين والمضطهَدين.

7. استقلال الحركة النسائية

تؤدي الحركة النسائية دورا في النضال الثوري، وسيظل هذا الدور مهما أثناء الثورة. محاربة مظاهر الاضطهاد، سواء الآن أو على امتداد مرحلة ما قبل الثورة: في المقام الأول من أجل خلق الظروف الملائمة لتحقيق ثورة ستخلق الظروف المادية التي تمكن من إنهاء اضطهاد النساء، وفيما بعد كي يستمر النضال بعد الثورة. أكيد أن اضطهاد النساء ليس نتاج الرأسمالية، وقد لا يكون حتى نتيجة المجتمع الطبقي، وبالتالي لا نملك أية ضمانة–تبين لنا التجربة التاريخية بالأحرى عكس ذلك- حول زواله مستقبلا. وبناء على ذلك ينبغي مواصلة النضال. لكن السؤال هو كيف يمكن خوض هذا النضال وما هو دور الحركة النسائية في هذا النضال؟

عندما نستخلص دروسا من التاريخ، ندرك أن المنظمات المختلطة بين الرجال والنساء لم تدافع عن مصالح النساء بشكل جلي. لذلك لابد من حركة تتخذ كنقطة انطلاق لها الدفاع المستميت عن مصالح النساء. لكن ذلك لا يعني أن ثمة بشكل ما طريقة غير سياسية للدفاع عن مصالح النساء. إن كل نضال حول مصالح أي فئة اجتماعية يكتسي

طابعا طبقيا، لأنها في التحليل الأخير مؤيدة للطبقة العاملة أو مؤيدة للطبقة الحاكمة. انطلاقا من فهمنا للعلاقة بين اضطهاد النساء والمجتمع الطبقي، جلي أن ذلك يتطلب اعتماد موقف مناهض للرأسمالية، إذا كنا ندافع باستماتة عن مصالح معظم النساء.

لا يمكن أن نظل محايدين تجاه سياسة الحركة. إذا كنا نعتقد أن هذه الحركة ضرورية، فإننا نتحمل مسؤولية تقديم اقتراحات للمضي قدما بطريقة أكثر فعالية. وهذا لا يعني أننا نسعى إلى بناء حركة سياسية حصرا تفرض على النساء تأكيد مناهضتهن للرأسمالية قبل المشاركة في حركة مدافعة عن مصالحهن الخاصة. وذلك لأن التسييس والفهم السياسي والتجذر كلها تتطور عبر الإسهام في النضال الجماعي؛ ولأن ضمان مكانة مركزية لمسألة الدفاع عن مصالح النساء داخل الحركة يتطلب أن تكون هذه الأخيرة واسعة وجماهيرية قدر الإمكان، مع انخراط أكبر عدد ممكن النساء فيها، وليس حركة تقبل اعتبار هذه المصالح تأتي بعد مصالح منظمة سياسية ما.

من الممكن تماما لمثل هذه الحركة أن تتحالف مع منظمة سياسية، ومع منظمات سياسية عديدة، لكن على أساس الدفاع الأمثل عن مصالح النساء. لذلك فإن فكرة حركة نسائية للأحزاب، كما تسعى الأحزاب الشيوعية، وبوجه خاص الأممية الثالثة، إلى تشكيلها، لا تبدو لنا أداة ملائمة للدفاع عن مصالح النساء بأحسن بوجه. لكن الشكل الدقيق لحركة نسائية متوقف على الظروف.

وفي سنوات 1980، دار نقاش حول الحركة النسائية في نيكاراغوا أثناء الثورة وبعدها، علاوة على علاقتها بالجبهة الساندينية للتحرير الوطني. يتعلق الأمر بظروف خاصة شهدت ثورة وحكومة ثورية. كان البعض يعتقد أن على الحركة النسائية اتخاذ موقف مدافع عن الثورة، ولكن لا ينبغي لها تقبل إملاءات الجبهة الساندينية للتحرير الوطني، بوصفها منظمة سياسية، حول من سيقود الحركة (على سبيل المثال). في هذا الوضع الخاص جدا، يبدو لي، أن ذلك كان أمثل مقاربة للمقصود بالاستقلال الذاتي للحركة النسائية أو استقلالها.

لكن ذلك كان وضعا استثنائيا. وبوجه عام، يتمثل موقفنا في أنه ينبغي للحركة النسائية ولمختلف المجموعات التي تشكل الحركة النسائية، ألا ترتبط بحزب سياسي. طبعا ستكون ثمة نساء قادمات من منظمات سياسية يشاركن في الحركة النسائية، وسيكن إلى هذا الحد أو ذاك منظمات بأشكال أو بأخرى، وسنكون ضد إقصاء نساء منظمات سياسيا من الحركات النسائية. لكننا ندافع عن حق الحركة النسائية في أن تقرر على نحو مستقل الطريقة التي يلزم اتباعها في النضال.

يجب علينا فهم أن الحركة النسائية حركة واعية ومنظمة، وتشكل جزءا مما يسمى «الطليعة»، يعني: أقلية واعية تطورت عبر تجربة النضال وتطور وعي منهجي لرهان النضالات. ومن ثمة فإنها تعمل بما هي قيادة، من جهة بتنظيم الحركة ومن جهة أخرى بحفزها على مواجهة النظام، وبعبارات أخرى المجتمع الطبقي.

من المهم فهم ذلك وإدراك ما تعني «الطليعة» لأن الثوريين، بوصفهم قوة تتدخل بوعي في النضالات التي تندلع، ليسوا عموما في موقع يمكنهم من مخاطبة الجماهير مباشرة. لا يتوفر معظمنا على حزب جماهيري أو منظمة جماهيرية. ربما ثوريو حزب العمال في البرازيل، أو بعض الثوريين في الفلبين، لكن ذلك ليس حال أغلبية الثوريين. وبناء عليه تربطنا علاقة خاصة مع الطليعة التي نشأت في إطار تجربة النضال. ومن السخافة ادعاء أننا قادرون على التحدث مباشرة إلى الجماهير وأننا نشكل طليعة، عبر اقتراح خوض إضراب عام على الحركات الجماهيرية على سبيل المثال. نحن قادرون على الدفاع عن فكرة ضرورة خوض إضراب عام في نقابتنا وأماكن أخرى، لكن بالنسبة لمنظمة صغيرة تضم بضع مئات أو آلاف من المناضلين، كلما نقترحه يلزم أن يتوجه إلى القيادة الطبيعية والعضوية لهذه الحركات.

8. الحزب الثوري

يعتبر معظمنا أن منظماتنا الراهنة لا تشكل «الحزب الثوري» الذي قد نفكر فيه على نحو تجريدي. ماذا نعني عندما نتحدث عن «الحزب الثوري»؟ أول شيء هو أن تعبير «حزب» في النقاشات مسألة هامة. ويرى الشخص العادي أن الحزب تشكيلة سياسة تمتلك برنامجا وتترشح في الانتخابات. إنها في الواقع كلمة من السهل جدا استعمالها. لكن تعبير «الحزب الثوري» يعني أيضا شيئا آخر.

إن مستوى الوعي، أو الوعي الطبقي، أو أي شكل من أشكال الوعي الجماعي، إذا ترك على حاله يتطور عفويا، قد تبرز أحزاب عديدة وحركات مختلفة، على أساس إقليمي أو أساس اثني أو قطاعي. لكن لوضع خطة عامة حول كيفية تغيير المجتمع، وفكرة عامة حول الاتجاه الذي ينبغي اتباعه، وكيف سيبدو شكل مجتمع جديد، وكيف يمكن تنظيم مجتمع جديد للقضاء على جميع الأسس الموضوعية والمادية للاستغلال والاضطهاد، ولإتاحة إمكان القضاء على جميع المخلفات الايديولوجية لهذا الاضطهاد، نحن في حاجة إلى شيء أكثر من تضافر عدد معين من الحركات القطاعية المختلفة، التي لا تمثل في حد ذاتها المجموع.

المقصود في المقام الأول، عند الحديث عن الحزب الثوري، أن الأمر يتعلق بتشكيلة مفتوحة أمام كل المستعدين للنقاش في إطار مشترك على أساس مبادئ مشتركة وبالتالي برنامج مشترك. إن اعتماد مبادئ وبرنامج مشترك شرط للديمقراطية، لأن من المستحيل التفاهم والتوصل إلى نتيجة إن كانت النقاشات لا تدور في إطار مرجعي مشترك. إذا كانت نقط الانطلاق مختلفة إلى درجة عدم الاتفاق حتى حول الدفاع عن تحرر النساء من عدمه، لن تتبلور بأي وجه إمكانية المناقشة واتخاذ القرار حول ما يجب القيام به معا.

بناء على ذلك، تشكل المنظمة الثورية بالفعل مجرد تطبيق لتحليلنا الماركسي–الذي ينص على أن التناقضات الملازمة للنظام الرأسمالية ستتخذ شكل نضالات ذات مقدرات ثورية كامنة، من شأنها تغيير طريقة تنظيم الأمور نحو الأفضل، لكن ذلك يتطلب تدخلا

نشطا من قوة منظمة. بوسعنا تغيير مجرى التاريخ، ويتقاسم المستغَلون والمضطهَدون مصالح مشتركة تتجه عموما نحو إلغاء المجتمع الطبقي، ومن الممكن إقامة مجتمع أكثر عدلا ومساواة. وهنا نعود إلى ما قد يسمى جانب الماركسية المعنوي أو الاخلاقي: لا نريد تغيير المجتمع كهدف في حد ذاته، بل نسعى إلى تغيير المجتمع لبناء مجتمع أفضل، نريد تغييره للقضاء على الظلم وانعدام المساواة.

ولامتلاك فكرة عن الهدف الذي نصبو إليه، وحول كيفية التدخل كي تتقدم الأمور إلى أمام ولو قليلا في هذا الاتجاه، علينا امتلاك برنامج ليس مجرد انعكاس عدد كبير من تجارب مختلفة، بل يسعى إلى تنظيمها لمعرفة مكمن التناقضات المحتملة–إذ يمكن أن توجد تناقضات بين مختلف قطاعات المستغَلين والمضطهَدين، بالأقل ظاهريا–والبحث انطلاقا من المجموع عن أفضل طريقة لاقتراح تنظيم للعمل، والكيفية التي يجب تنظيم الحياة بها، حول مسائل البيئة، وهلمجرا. وبعبارات أخرى، ينبغي أن نقوم بما يسمى عملية توليف جميع هذه التجارب.

عندما كنا نقوم بهذا التوليف، رجوعا إلى موضوع بدايتي، ينبغي أن يُدرج حاجات النساء، وأفضل طريقة للدفاع عن مصالح النساء في هذا المجتمع الجديد الذي نسعى إلى بنائه، وبالتالي الكيفية التي تمكننا اليوم من دفع هذا النضال قُدما. لا تكمن المسألة في التظرف مع النساء، إنها مسألة ملموسة. كيف يمكننا ادعاء اقتراح جعل المجتمع في مستوى أفضل دون مراعاة تجربة نصف البشرية؟ تَطلَّب منا فهم ذلك وقتا طويلا. وأعتقد أننا غير قادرين حتى اليوم على بلوغ ذلك كل مرة. لا يزال تحليلنا وفهمنا للأمور واستيعاب هذه المسألة غير ملائم. لكن ذلك أمر بالغ الأهمية.

كيف تجري عملية التوليف هذا؟ كيف يمكننا تنفيذ ما قررنا بصدد كيفية التدخل في النضالات المحيطة بنا؟ ويتلخص الجواب التقليدي في كلمتين غالبا ما يُنظر اليهما اليوم نظرة سلبية، وهما «المركزية الديمقراطية» أو «اللينينية».

قبل الرد، لنحاول فهم معنى هاتين الكلمتين. إذا أردنا الاهتداء بفكرة أننا نتجه نحو هدف، وليس نحو مجرد مطلب مباشر أو محلي، علينا اعتماد برنامج، يحدد فكرة هدفنا، والفعل في هذا الإطار. لكن كيف يمكننا الحصول على مثل هذا البرنامج، وكيف نقوم بتوليف جميع ما أشرت إليه؟ لذلك لا بد لنا من مركزة سياسية. يستحيل توليف أي شيء، إلا إذا كانت المعلومات ووجهات النظر والتحليلات ممركزة في مكان ما. ومن الضروري وجود إطار مرجعي مشترك نسعى إلى تطويره، أي أنه لا بد من فهم منهجي.

ويلزم أيضا أن نتوفر على مركزة تنظيمية لأسباب أخرى. لأننا نسعى إلى التدخل: إذا كانت ثمة نضالات هامة، عندما تثير تناقضات النظام الرأسمالية انتفاضات كبيرة، يجب أن نكون قادرين على الفعل على نحو جماعي وبالتالي ممركز، وإلا فلن يكون لنا تأثير. علينا الفعل في النضالات، وعلينا أيضا الفعل في كل الفرص الممكنة للمساعدة على تطوير الوعي، سواء في فترة نضال هام أو بشكل دعاوي أكثر في وضع سياسي من نوع مختلف.

يجب أن تكون المنظمات اليسارية أيضا متأهبة على نحو ممركز للتكيف حينما يتغير الوضع: كي نغير توجهنا، ونعيد النظر فيما كنا قررناه، لأن تغير الوضع يفرض أخذ ذلك في الاعتبار ويلزمنا بالتكيف. علينا أيضا أن نحمي أنفسنا من القمع. وثمة حجة كلاسيكية تقدم دوما بشأن ضرورة المركزة: علينا الاستعداد للاستيلاء على السلطة ضد جهاز دولة ممركز. لذلك نحن في حاجة إلى المركزة لنكون فعالين.

لكن يجب تمييز ضرورة المركزة عن بنية قيادية للحزب عمودية وتراتبية. ليس الأمر سيان. لم يتصور لينين قط المركزية الديمقراطية (سأتحدث عن الديمقراطية) بما هي مجموعة قواعد داخلية في الحزب. كان لينين وسط الأممية الثالثة يصر على ضرورة المركزة بعد نقاش ديمقراطي لبلوغ الفعالية. جرى بعد وفاته إضفاء طابع ممنهج على وجهة النظر هذه لتصل إلى ما سمي بـ«بلشفة الحزب».

ما هو الجانب الديمقراطي في المركزية الديمقراطية؟ هل النقاش الأكثر ديمقراطية هو نقاش يتناول فيه الكلمة كل من يرغب فيه وقتما يشاء؟ ماذا سيحدث حينئذ؟ نعلم جميعا ذلك: من يتحدثون بأعلى صوت سيُستمع إليهم، عكس من لا يحبون الصراخ وفرض أنفسهم.

لذلك ليست الديمقراطية مجرد تعبير حر عن جميع وجهات النظر في أي وقت كان. إنها نقطة شرحت بإسهاب في مقال The Tyranny of Structurelessness. يشكل هذا المقال ثمرة الحركة النسائية، وهي الحركة التي وضعت منذ بداياتها موضع نقاش وسؤال التنظيم السياسي التقليدي، بتأكيد أنه كان تراتبيا وبيروقراطيا وذكوريا، ومن الضروري تنظيم الأمور على المستوى المحلي، وفي إطار مجموعات صغيرة. لكن الحصيلة التي يستخلصها هذا المقال، الذي يعود إلى بداية الحركة النسائية، تتمثل في أن غياب منظمة سيؤدي إلى الفوضى. ولضمان الاستماع إلى الجميع، يجب تنظيم هذا التعبير، في إطار ديمقراطي حيث يوجد اتفاق مشترك حول طريقة تنظيمه. إن مسألة المركزية والديمقراطية ليست مسألة قواعد داخلية في حزب أو مجرد مسألة إدارية: إنها مسألة سياسية وهامة إلى حد كبير كي نكون قادرين على القيام بما قررنا فعله.

هل هذا يعني عدم وجود مشاكل؟ إذا قلنا إن الأمر ليس مسألة قواعد داخلية في الحزب، وإنه يجب أن نكون نعتمد المركزة كي نكون فعالين وإننا سنكون ديمقراطيين، هل ذلك يعني عدم وجود مشاكل؟

وكما قال إرنست ماندل (وقبله لينين)، ثمة إعادة انتاج قسمة العمل الاجتماعية داخل المنظمة الثورية. صحيح أن لينين كان يقصد قسمة العمل بين المثقفين والعمال، التي توجد بلا شك في المنظمات اليسارية. لكن ما ثمة ميل إليه أيضا في المنظمات اليسارية هو قسمة العمل الجنسية. النساء عرضة للاضطهاد في المنظمات الماركسية أيضا، بمعنى التهميش، ليس عملا بقواعد تقول: «لن تكون ثمة نساء»، بل في الممارسة. ثمة عدد قليل من النساء في المواقع القيادية. وأصبحنا على وعي بذلك، وندرك أن وجود برنامج

ثوري وتصور غير ستاليني للمركزية الديمقراطية غير كافيين. يلزم أن يكون لدينا، كما قال ماندل، ثقل موازن أو ميول مضادة.

إن كون الأممية الرابعة فهمت في آخر المطاف جزئيا المشاكل المطروحة في تنظيماتها بشأن مكانة النساء، وصححت موقفها من أهمية الحركة النسائية ودورها الاستراتيجي منذ عام 1979، يشكل في حد ذاته دليلا على فعالية هذا النوع من التنظيم. لماذا اعتمدت الأممية الرابعة هذه المواقف؟ لأن النساء في صفوفها ناضلن من أجل ذلك، لأنه كان ثمة وزن جماعي وصوت جماعي ونشاط ذوي تأثير. إن وجود تجربة عالمية كان في غاية الأهمية: وهذا مكن الناس من إدراك أن ثمة صعود جديد للحركة النسائية يتخذ شكلا خاصا، ويضع حصيلة للماضي، بما فيه بصدد الحركة الماركسية الثورية السابقة، والطريقة الذي كانت قد حاربت به اضطهاد النساء.

كانت لنا تجربة عالمية بشأن المشاكل التي تواجهها النساء في أحزابهن، ما كان يدل على أن الأمر ليس مجرد مسألة معرفة ما إذا كانت هذه المنظمة أو تلك تعمل في ظروف سرية بالغة الصعوبة، تجعل دمج النساء شاقا، أو أن هذه المنظمة الأخرى كانت بالغة الخصوصية لأنها بالغة الانغراس في الطبقة العاملة الصناعية وخاصة بين الذكور. إن وجود بنية عالمية مكن على نحو أسهل من فهم أن جميع المنظمات، مهما كان وضعها، تعاني من مشاكل مشتركة، وبالتالي كان الأمر يتعلق بخاصية عامة تستدعي الاهتمام. من الواضح أن ذلك كان قائما على المواقف البرنامجية الكلاسيكية للحركة الماركسية. لكن تجربة النساء وصوت النساء الجماعي كانا ضروريين لحل المشاكل. وهذا يمثل مرة أخرى برهانا على أن حزبا فعالا ومناضلا أمثل ضمانة ضد التشوهات الداخلية في الحزب.

9. لماذا يصعب على الأحزاب الثورية استقطاب النساء ودمجهن؟

عندما يقال إن الأحزاب الثورية تناضل من أجل مصالح جميع المضطهَدين والمستغَلين رجالا ونساء، ينتظر رؤية المستغَلين والمضطهَدين ممثلين في صفوفها بإفراط. والنساء على سبيل المثال، لهن مصلحة خاصة في هذا النضال، وبالتالي يشكل ذلك المكان الذي ينبغي أن يكن فيه.

أول ما يجب أن نكون واضحين بشأنه هو الدينامية العامة في هذا المجتمع، والتي هي دينامية تهميش النساء في العملية السياسية. تجري العملية السياسية في المجال العام، خارج المنزل؛ وتجعل قسمة العمل الجنسية في المجتمع من المنزل والعائلة مشاغل خاصة بالنساء بينما السياسية شأن الرجال. ويستمر هذا الوضع رغم أن معظم النساء عاملات، ومتعلمات ومتمتعات بحقوق سياسية متساوية. لا توجد سوى نسبة 5 % من النساء في الجمعية الوطنية الفرنسية رغم وجود نسبة عالية من النساء في السكان النشيطين. من الواضح جدا أن حتى قوى برجوازية عديدة تولي اهتمامها بالمشكلة. تصدر الأمم المتحدة تقارير تفيدنا بأن النساء يتعرضن للتمييز ولا يحصلن سوى على متوسط ثلثي أجور الرجال.

ويتزايد التأكيد على قلة عدد النساء في الشؤون العامة وفي عملية اتخاذ القرار في الشركات بوجه عام.

وتتفاقم هذه السيرورة العامة للتهميش السياسي لأن السياسة كانت تنظم بشكل تقليدي حيث يتطور الوعي الطبقي، ولقد سبق أن تناولنا فهم هذه السيرورة. كانت السياسة تتنظم حول مكان العمل والعلاقة بين مكان العمل وخارجه، وبالتالي لم تنخرط فيها النساء. ويتطلب انخراط النساء في السياسة الثورية أيضا اعتبار وقت الدراسة اللازم ليصبح الفرد مناضلا ثوريا. إن جهدا واعيا ضروري لفهم الأمور على نحو منهجي. وهذا أمر صعب على النساء، ليس بسبب الاقصاء من نظام التعليم، بل أيضا لأن النساء بشكل فردي، غالبا ما يمنحن جزءا أقل من الوقت للدراسة، سواء لأسباب تتعلق بالمسؤولية الأسرية أو لأسباب نفسية مستبطنة أكثر. يشعرن بضرورة فعل شيء آخر غير الدراسة.

قد يبدو ذلك تعميما غير عادي. لكني قبل بضعة سنوات، كنت أعرف حزبا ثوريا واحد بالأقل في بلد من بلدان العالم الثالث، تنعدم فيه نساء ضمن أعضاء الحزب الرسميين. كان ثمة نساء في فئات واسعة من المتعاطفين، لكن الرفاق كانوا يطالبون بمستوى معين من التكوين السياسي ليكون الشخص عضوا في الحزب، وكانوا يعتقدون بأن أية رفيقة من الرفيقات لم تبلغ هذا المستوى. كان ثمة مشكلة في الطريقة التي قدم بها ذلك، وأعتقد أنهم كانوا يمتلكون فكرة خاطئة حول مستوى التكوين الذي يجب فرضه على من ينضم إلى التنظيم، لكن كانت أيضا مشكلة في حقيقة أن النساء لم يكن يعتقدن عفويا أن من المهم قضاء وقت في دراسة كتب الماركسية الكلاسيكية. كان من المهم بالنسبة لهذا الحزب مناقشة كيفية وجوب طرح مسألة التكوين، وتنظيمه كي تشعر النساء بقدرتهن على المشاركة.

وتتعلق مسألة ثانية بالدينامية العامة لإعادة إنتاج الإيديولوجية السائدة وقسمة العمل الجنسية. تنعكس قسمة العمل الجنسية في منظماتنا، وتميل النساء إلى ممارسة مهام يغلب فيها الطابع الإداري والتقني. ويمكن القول بسهولة نسبيا: إن هذا الوضع مرفوض تماما، فالنساء الرفيقات يحررن جميع التقارير المكتوبة، وعلينا بذل مجهود كي يتحملن مسؤوليات سياسية. لكن ينبغي أيضا معاينة ما يحدث حينما تحصل النساء على مسؤوليات سياسية. إن منصب المسؤول عن العمل النقابي (على سبيل المثال)، الذي عندما كان يشغله رفيق رجل، يستلزم تحليل ما كان يقع في الطبقة العاملة، وفي الحركة النقابية، وصياغة آفاق سياسية، وهذا دور في غاية الأهمية، تتغير وظيفته فجأة لما تشغله امرأة. فجأة، يصبح الأمر المهم هو التأكد من أن هذه المرأة بعثت رسائل الدعوة إلى اجتماع، وأن الوثائق نسخت مسبقا لتكون في متناول الناس، وأن كل شيء منظم بشكل جيد.

تميل النساء والرجال إلى اعتماد تصور مختلف حول ما هو مهم في مسؤولية خاصة - طبعا لأسباب مختلفة. لماذا تستبطن النساء هذا الجانب؟ لأنه مضمون أكثر. يدرك المعني أن بوسعه بعث رسائل في الوقت المحدد وإجراء عملية النسخ. ومن الأصعب بكثير

كتابة تحليل حول وضع الحركة العمالية في البلد، وبالتالي كيفية طرح أن النقابات تتشكل من جديد وتندمج. إنها إحدى الطرق التي تؤثر بها قسمة العمل أيضا على ما يحدث في منظمات اليسار، وهي أقل وضوحا من مسألة معرفة من يطبع المحضر على الآلة.

وهناك أيضا السيرورة السياسية بين النساء والكيفية التي يجري بخس قيمتها. ومن المثير للدهشة ملاحظة أن قادة الحركات النسائية - اللواتي قدن حركات جماهيرية وناضلن من أجل حقوق النساء، وحركات جماهيرية تشكلت عبر تحالفات مع الحركة النقابية، ومع الأحزاب السياسية، ومع مجموعة كاملة من الناس- منخرطات في عمل التكوين حيث يقدمن تفسيرات ويستعرضن حصيلة نقدية حول ماركس وإنجلز ويضعنهما في سياقهما، ويفسرن المادية التاريخية، وما تعنيه حقا وكيفية استعمالها لفهم اضطهاد النساء. تعتبر هؤلاء النساء ويعاملن دوما بما هن اختصاصيات في العمل النسائي. بوسعكن فهم المادية التاريخية بما فيه الكفاية لتقديم حصيلة نقدية حول كيف طبقها إنجلز على العائلة، لكنكن مجرد اختصاصيات في عمل النساء. ما من أحد يشير إلى أن هذه المعارف العميقة قد تطبق على قطاع آخر.

من جهة أخرى، الرفيق الشاب الذي كان قائدا في الحركة الطلابية وأظهر قدراته في قيادة الحركة الجماهيرية، يعتبر قياديا. وبمجرد انتهاء صفته كطالب، عليه أن يكون فورا في مكان آخر حتى يتمكن من قيادة قطاع عمل آخر واستعمال ما طوره من قدراته في القيادة أثناء سنتين أو ثلاث سنوات من تدخله في الحركة الطلابية.

وبوسعنا الاستمرار

لاحظت نساء عديدات ما يلي، على سبيل المثال: أنت (امرأة) تناقشين وتقولين شيئا– تعبرين عن رأي أو تقدمين اقتراحا- يستمر النقاش، ثم يقدم شخص آخر (ذكر) نفس الاقتراح إلى هذا الحد أو ذاك، ويطرح نفس الرأي. ابتداء من تلك اللحظة، كل ما يُسمعُ هو: صحيح، هو على صواب، أنا متفق معه. على هذا النحو لم تعد تلك فكرتكِ الأولى، ولم تصرحي بها بأي وجه. هناك أسطورة إغريقية حول الملك ميداس، جاء فيها أن كل ما يلمسه يتحول إلى ذهب. أحيانا تعتقد النساء أن العكس هو الصحيح. كل ما نلمس يتحول إلى شيء أقل أهمية مما يحصل عندما يلمسه رجل.

إن مشكلا آخر في المنظمات اليسارية قائم على مستوى العلاقات الفردية بين الرفاق الرجال والرفيقات. ونظرا لوجود علاقة سلطة غير متكافئة في العالم الواقعي، ولأننا متأثرون بالمجتمع الذي نعيش فيه، توجد علاقة السلطة غير المتكافئة هذه أيضا داخل منظماتنا، أيضا على مستوى العلاقات الفردية بين رفيق ورفيقة. أنا لا أتحدث عن أعمال العنف الذي قد تحدث، لكن فقط الطريقة التي يرتبط بها الناس بشكل طبيعي: التقديرات التي تخوض امرأة بها مناقشة سياسية، وتقديرات الرجال؛ والطريقة التي قد يتخذ بالضبط نفس السلوك معنى مغاير تماما عندما يتعلق الأمر بين رجلين أو بين رجل وامرأة.

في أثناء إحدى تلك النقاشات السياسية الحماسية التي نستعذبها كثيرا جميعا، والكل يبدي حماسا ويرفع صوته، يكون الأمر على نحو إذا كان بين رجلين، لكنه يكون على نحو مغاير عندما يكون النقاش بين رجل وامرأة، لأن ذلك يكتسي سمة سلطة واستبداد، وهو ليس مقصودا لكنه موجود لأننا جميعا استبطنا المجتمع الذي نعيش فيه. وقد يبدو ذلك أمرا لا يطاق كليا لمن يعاني من ذلك. وثمة بديل آخر، يتمثل في أن تتعلم النساء معالجة الأمور بلطف.. يمكنني الصراخ وضرب الطاولة بقبضة اليد أيضا. لكنها ليست طريقة نقاش لطيفة.

من المدهش أن نرى كيف يصح الأمر أيضا بالنسبة لرفاق شباب - لم أعد شابة يافعة، واكتسبت بعض التجربة - بعجرفتهم غير الواعية طبعا. وقبل بضع سنوات، في مخيم شباب، قدمت تقريرا حول أصول اضطهاد النساء، وأشرت فيه إلى وجهة نظر تقول إن الرجال يكتسبون بعض الامتيازات من اضطهاد النساء. وتقدم لمقابلتي رفيق شاب بوجهة نظر خاصة وقال لي: «تقولين إن الرجال يحظون بهذه الامتيازات، حسنا، أعتقد أنك أخطأت التعبير». أجبت: «حسنا، غير صحيح، هذا ما كنت أقصده. كنت أعني أن الرجال يحظون بامتيازات لأن هذا ما أعتقد». وقال: «لكنك كنت على خطأ. لم تفهمي». وبالتالي أجبت: «عفوا، لكنني ناقشت هذه المسائل منذ عشرين عاما. قد تكون مختلفا معي، لكن هذا لا يعني أنني لم أفهم». هذه العجرفة اللاشعورية أتت من شخص فتي في عمر أن يكون ابني. سمعت منه: أخطأت التعبير، ثم لم تفهمي اضطهاد النساء، بدل: لست متفقا معك، وهذا ما كان يسعى إلى قوله في الواقع.

وتكمن مشكلة أخرى اعترضتنا في المنظمات اليسارية، في الصعوبة التي يجدها الرجال في اعتبار النساء بما هن أشخاص سياسيون. على سبيل المثال، إذا أثير نقاش حيوي جدا حول بعض الأمور في اجتماع، عندما نغادر القاعة عادة ما يواصل الجميع النقاش. لكن الأمر غير العادي هو: بالأقل بنسبة 50% من الحالات، عندما نغادر الاجتماع، وكان يحدث رفيقة، فإن النقاش فورا سينصب على أمور مختلفة إلى حد ما، غير سياسية، أمور أكثر شخصية، من قبيل انجازات أبنائهم أو الحديث عن عملهم الجديد. لكن من النادر جدا مواصلة التعامل مع رفيقة بما هي كائن سياسي، بمجرد مغادرة الاجتماع. وهذه أمور لاحظتها النساء جيدا في مختلف بلداننا. وهذا مؤشر على بخس قدر النساء ككائنات سياسية، حتى في الفترات الثورية لأنه لا تضفى نفس القيمة على وجهة نظرنا. عندما يريد الناس أن يعرفوا يقولون «أه، لم تتحدث في الاجتماع، ما رأيك في ذلك؟». ونادرا جدا ما يوجه هذا السؤال إلى رفيقة.

10. تغيير ميزان القوى

السؤال هو إذا التالي: ما العمل لمعالجة هذه المسألة؟ أولا، لن يكون ذلك نوعا من سيرورة طبيعية. وواقع أننا نناقش مشاكل اضطهاد النساء وكيفية النضال من أجل تحررهن

لا يعني أننا قادرون على حل هذه المشاكل بسهولة وبشكل طبيعي. وعلى حد تعبير ارنست ماندل، لا يمكن أن يكون العيش في مجتمع برجوازي مدرسة ليصبح الفرد ثوريا بروليتاريا، يعني أن ندمج في وعينا الخاص طريقة تصرف مغايرة ونستوعبها. نحن في حاجة إلى ميول معاكسة، وثقل مضاد بوجه قسمة العمل السائدة وعلاقات السلطة. طبعا لا توجد حلول بعينها يمكن تطبيقها في كل مكان، وفي كل أشكال التنظيم المختلفة. ستتوقف الإجابات على التطور العام وعلى التاريخ السياسي، وعلى مختلف المراحل والظروف. جرى اختبار أفكار مختلفة عديدة، ويمكننا التعلم من هذه التجارب، بدءا من الأمور التي كانت ناجعة أو لم تكن.

يمكننا استخلاص عدد من الأفكار العامة. تتمثل الفكرة الأولى في ضرورة توفرنا على عمل نسواني منظم. وهذا ليس من السهل في الفترة الحالية، عندما تكون الحركة النسوية في بلدان عديدة في مراحل تطورها الأولى أو في طور الجزر. لكننا لا نتخلى على مجالات تدخلنا الأخرى لعدم وجود معارك كبرى جارية. لكن لن نفكر أبدا في الإقدام على ذلك بأي وجه في العمل النقابي أو في حركات الفلاحين أو شكل آخر من أشكال الحركة.

يجب أن يكون لنا أيضا تكوين متماسك حول هذه المسائل، وينبغي أن يشكل ذلك دوما جزءا من التكوينات التي تنظمها منظماتنا. يجب ايلاء اهتمام خاص لمطالب الرفيقات بشأن تكوينات منظمة. يلزم اعتبار هذا الأمر مهمة حزبية، بسبب الشعور الداخلي لعدد كبير من النساء بأنه يجب دوما القيام بشيء ملموس. إن النساء أقل ميلا لقول لا، سأخصص وقتا لتكوين نفسي. ينبغي إذا تنظيم هذا التكوين.

علينا أيضا الانتباه إلى صورة منظماتنا ومظهرنا. ما هي الرموز التي نستعمل؟ من يكون الناطقين باسمنا؟ من نبعث إلى لقاء منظمات أخرى؟ يقول الرفاق في بعض بلدان العالم الثالث بوجه خاص، إن في الأمر مشكلة فعلية. أحيانا، عندما تنوي منظمة بعث وفد للقاء ممثلي حزب آخر أو حركة اجتماعية، ثمة ضغط لإرسال رجال وإلا لن يُؤخذ الوفد بمحمل الجد. علينا بذل جهد واع لمحاربة ذلك، وتأكيد ما يلي: «نعتقد أن بوسع رفيقاتنا التحدث باسمنا وهن أيضا قادرات كرفاقنا الرجال».

وقد يبدو أن لمسألة صورة الحزب هذه قيمة رمزية وحسب. لكن الرمز مهم. وقد يبدو أن من الطبيعي أكثر تعيين رفاق رجال ناطقين باسم المنظمة وممثلين لها. لكن كلما سايرنا في هذا «الاتجاه الطبيعي» أصبحت منظماتنا أقل جاذبية للنساء، وانعدمت الظروف اللازمة لتغيير منظماتنا لأننا لا نستقطب النساء ولا نجذبهن. علينا أيضا تغيير اشتغالنا الداخلي. وينبغي إعادة التفكير فيما تعنيه المركزية الديمقراطية. عندما نتحدث عن المركزية الديمقراطية، نعني من جهة التعبير عن مختلف وجهات النظر والتجارب، وأن نكون فعالين عندما نتدخل. لكن إذا أردنا ضمان التعبير عن مختلف وجهات النظر، علينا ضمان الاستماع إلى أصوات النساء، التي كثيرا ما لا تحظى بذلك. ليس الأمر سيرورة طبيعية. سنكون مضطرين إلى فعل أشياء تبدو مبتدعة، لأن «الطبيعي» هو تهميش النساء:

عدم الاستماع إلى آرائهن وعدم فسح مجال التعبير لهن.

لنأخذ مثالا من تاريخ الأممية الرابعة: في أثناء المؤتمر العالمي عام 1979، عندما ناقشنا واعتمدنا وثيقة في غاية الأهمية حول النضال من أجل تحرر النساء والثورة الاشتراكية. اتخذنا أيضا موقفا، جاء كملحق لهذه الوثيقة (والتي كنتُ مختلفة معها ومازلت اليوم) حول اعتبار اجتماعات النساء داخل الحزب مضادة للينينية. كانت الحجة أن اجتماعات النساء غير المختلطة لقاءات قطاع بيولوجي للتنظيم، وليست على أساس سياسي أو على أساس الانخراط في نفس قطاع التدخل، بل على فكرة أن النساء نساء. أعتقد أن الحجة كانت خاطئة تماما، حتى من وجهة نظر الرغبة في الاشتغال كمنظمة ممركزة وديمقراطية، وذلك بالضبط لأنها لا يأخذ في الحسبان ضرورة تدابير خاصة لضمان الاستماع إلى تجربة النساء.

وفي الواقع، لا تمثل المنظمات اليسارية فدراليات مختلف قطاعات المستغَلين والمضطهَدين، ولا تشكل النساء في منظماتنا ممثلات عن النساء.

لكن تجاوز العقبات التي تحول دون تعبير النساء ومشاركتهن يشكل مسألة هامة للديمقراطية في منظماتنا، وإذا كان الأمر يتطلب تدابير خاصة مثل اجتماعات غير مختلطة في المنظمة، فعلينا إذا فعل ذلك. وفي الوقت نفسه، ولأننا نريد أيضا أن نكون ممركزين سياسيا، يجب نقل هذه التجربة إلى بقية المنظمة. وينبغي ألا تقتصر مناقشة هكذا مسائل بين النساء وحسب، وينبغي ألا تتخذ النساء قرارات دون الآخرين. على المنظمات أن تقرر بشكل جماعي كيفية حل المشاكل المطروحة.

والمشكلة التي غالبا ما تثيرها النساء، هي طريقة النقاش. غالبا ما يُنتظر أن يبدأ الناس النقاش بموقف محدد للغاية، وينبغي الدفاع عنه بطريقة سجالية. ليس لجميع المنظمات بالضرورة نفس التقليد، لكن ثمة في الغالب ميل لخوض نقاشات بهذه الطريقة. ما يعني ضرورة بديل شامل للمساهمة في النقاش. بل يبدو ضرورة الاقتناع تماما بأن ما نقوله صحيح، وما يقوله الآخرون خطأ. إذا نظرنا إلى المفردات التي غالبا ما تستعمل في نقاشات المنظمات، نرى ذلك.

سأروي لكم حكاية أخرى، كنت أناقش مع رفيق وسألته: لماذا عليك دوما الهجوم عندما تريد تقديم وجهة نظرك؟ ألا يمكن الاكتفاء بعرض وجهة النظر وتبادل الآراء؟ فأجاب: «لكن عليك فهم أنني عندما أكون مقتنعا بصواب رأيي، أعتقد أن اعتماد الموقف الذي لا اتفق معه سيدمر المنظمة. وبالتالي ينبغي علي دحض حجج معارضيَّ، لأنني لا أريد دمار المنظمة». وفقا هذا التصور، بوسع أي موقف سياسي أن يبني منظمة أو يخربها. إنها طريقة للفعل مألوفة لدى الرجال أكثر من النساء بوجه عام.

عندما تشرع النساء في نقاش مسائل اشتغال الحزب الداخلي، يثرن مشكلة كيفية العمل على نحو جماعي أكثر. وقد ينطلق ذلك من مسائل جلية جدا، مثل إذا ما حصل الجميع على الوثائق مسبقا، وإذا تمكن الجميع من قراءتها، سيكون بوسع كل واحد المساهمة في

النقاش والتدخل فيه. تتحدث النساء عن أنفسهن بسهولة أكبر وعن شعورهن الشخصي بالتردد. ويقلن في أغلب الأحيان «لست متأكدة» أو «لا أعرف جيدا». وكل من درس اشتغال منظمة سيدرك ذلك. ستترب آثار عن تغيير تشكيلة هيئات القيادة وزيادة عدد النساء فيها.

لا يتعلق الأمر بعملية اوتوماتيكية، لأن عددا من نقاشات على الهامش، ونقاشات خارج الاجتماعات، وفي الممرات، لازالت تدور بين الرجال. لكن ضغطا لتغيير نحو اشتغال أكثر ديمقراطية وجماعية ينشأ مع وجود مزيد من النساء في القيادات. لكن ينبغي توخي الحذر لأن ذلك لا يعني أن النساء بطبعهن أفضل وأكثر قدرة على العمل بشكل جماعي. كل من شارك في مجموعة نسائية، يدرك أن للنساء أيضا طرق اشتغال سيئة. على سبيل المثال، كان على نساء عديدات مارسن بالفعل نشاطا بوصفهن مناضلات سياسيات، أن يتعلمن كي يكن عدوانيات، دفاعا عن النفس. لذلك لن تكون منظمة قادرة على حل جميع هذه المشاكل بمجرد ضم عدد كبير من النساء إلى هيئاتها القيادية.

لا تخص مشاكل الاشتغال هذه النساء وحسب. هناك مشكلة العلاقة بين من يُعتبرون قادة ومن يُعتبرون مناضلين في القاعدة، وهذا يجري أيضا ضمن الرفاق الرجال. ويشعر الرفاق الشباب أيضا بهذه المشاكل عبر الطريقة التي يجري بها النقاش معهم. وفي منظماتنا غالبا ما تعترضنا صعوبات بوجه توسيع القيادات أبعد من النواة الأصلية. إن كثيرا من المنظمات التي أعرفها بشكل أحسن تشكلت في حقبة العام 1968، وانطبعت بهذه التجربة وبهذا الجيل المناضل. وفي الواقع، من المذهل أن كثيرا من الناس الذين تكونوا في تلك الحقبة وكانوا آنذاك شبابا، لا يزالون هناك، بعد خمسة وعشرون عاما. وما زالت النواة القيادية لجملة كاملة من المنظمات اليسارية تتشكل من نفس الأشخاص. ومن الواضح أن أحد الأسباب الموضوعية لهذا الوضع هو اكتساب جيل عام 1968، بالأقل في أوروبا، تجربة سياسية في غاية الأهمية. كانت مرحلة تبدو فيها الثورة في أفق الممكنات، وكانت آفاق جديدة مفتوحة، فيها وتكون فيها جيل مفعم بالثقة بالذات، لأن هؤلاء الشباب هم من سيقوم بالثورة؛ لذلك جاءوا وتولوا القيادة. ما من جيل لاحق كان يملك ما يكفي من تجربة صلبة لكي يكون قادرا على قول: «حسنا، الآن تجاوز عمركم أربعين عاما، افسحوا لنا المجال».

لكن لا يكفي النظر إلى السيرورة الموضوعية والطبيعية وحسب. نسعى إلى الفعل بطريقة واعية لتغيير منظماتنا، وجعلها أيضا ملائمة قدر الإمكان. يجب توسيع النواة القيادية الأولى. وعلينا توسيع مجالها لتشمل النساء والأجيال الجديدة والمهاجرين، الخ. نحن في حاجة إلى جهد واع لإجراء هذه التغيرات في القيادة عبر امتلاك نظرة واعية حول أساليب اختيار القيادات، وحول المعايير التي نستعملها. هل يتعلق الأمر بنظام فردي من النجوم؟ هل على كل شخص كفرد أن يكون متفوقا في جميع المجالات - قليلون جدا من هم غير متفوقين في أي شيء كان - أو نسعى بالأحرى إلى تشكيل فريق جماعي يجمع مختلف مكامن القوة التي نمتلكها والضرورية لقيادة منظمة؟

فور محاولة تطوير خطة مدروسة جيدا، تكون المسألة موضوع النقاش في الغالب هي مسألة حصص النساء أو أشكال أخرى من الفعل الايجابي. إذا سايرنا الميل الطبيعي الذي تتخذه الأمور، سنواصل تماما إعادة إنتاج ما يثقل جدا كاهلنا: الايديولوجية وقسمة العمل القائمين في المجتمع. ناقشت منظمات يسارية كثيرة ذلك. وجاءنا مثال قوي جدا من حزب الشغيلة في البرازيل. وليس هذا بالأمر السهل، إذ يلزم التهيؤ لاتخاذ تدابير قد تبدو .

11. مسؤولية الحزب عن الحياة الشخصية والسلوك الفردي

وتتعلق مسألة أشد صعوبة بـ«الحياة الخاصة» للرفاق. نتحمل مسؤولية أعظم بوصفنا حزبا لأننا قادرون على الإسهام في تطوير النضالات في الاتجاه الصحيح. نحن في حاجة إلى مناضلين ذوي مصداقية، معترف بهم في عملهم السياسي. ما يعني أنهم يتصرفون دوما- قدر المستطاع- وفق برنامجنا. وبالتالي يتحمل الحزب مسؤولية بشأن سلوك الرفاق وراحتهم النفسية.

يجب أن نهيأ أمثل الظروف لتمكين الرفاق من أداء المهام المنوطة بهم ولضمان عدم وجود أشكال ميز على أساس عوامل مادية عندما نكلف الرفاق بإنجاز مختلف المهام والمسؤوليات. وفي حالة السرية أو القمع، ينبغي على منظمة فعل كل ما في وسعها لحماية أعضائها. عندما تطلب منظمة من رفاقها العمل بدوام كامل، يجب أن تكون قادرة على ضمان أن يحدث ذلك دون أضرار مادية.

وغالبا ما تثار مسألة أخرى عندما تناقش النساء العراقيل بوجه مشاركتهن في منظمة، وهي مسألة رعاية الأطفال التي على المنظمة تحمله مسؤوليتها فيها. من الواضح أن عدد الآباء في المنظمات اليسارية بقدر عدد النساء، إن لم يكن أكثر. وبسبب قسمة العمل الجنسية، غالبا ما تغادر الرفيقات المنظمة السياسية عندما يكون لهن أطفال، وليس الرجال. ينبغي أن يأخذ ذلك جدا على محمل الجد.

وثمة ملاحظتين يلزم الادلاء بها هنا: أولا، أثناء مناقشة مكانة النساء والصعوبات التي تعترض مشاركتهن، تصبح مسألة رعاية الأطفال مسألة رئيسية. لكن إنجاب أطفال لا يشكل سبب اضطهاد النساء أو ما يواجهن من مشاكل في المنظمات السياسية. توجد دينامية عامة لتهميش جميع النساء، بأطفال أو بدونهم. مسألة رعاية الأطفال مهمة. يجب تطبيق نفس المعايير عليها، يعني تحميل الرفيقات الأمهات مسؤولية أداء مهام سياسية. لكن ينبغي أيضا أخذ في الاعتبار العبء الذي يشكله ذلك أحيانا على رفاق آخرين من حيث الوقت أو على المنظمة، إذا كان على الحزب تمويل حضانة الأطفال.

ثانيا، يلزم طرح السؤال التالي: ألا يضع ذلك رفاقنا في وضع امتياز مقارنة مع النساء اللواتي نعمل معهن في الحركات الجماهيرية؟ هل نناضل من أجل حضانة جماعية للأطفال في تجمعات الحركة الجماهيرية أو أننا نهتم برفاقنا وحسب؟ ألا يعني ذلك بديلا عن مهمة ينبغي أن تتولاها الدولة أو السلطات المحلية؟ لا يمكن ببساطة حل مسألة رعاية الأطفال

لرفاقنا في وضعهم الخاص. لكن ينبغي أيضا التفكير فيما نقوم به لمساعدة جميع النساء اللواتي يواجهن مشاكل هذه المسؤولية. لا يساعدنا كثيرا هذا المبدأ العام في الحالات الصعبة جدا التي تواجهها نساء ذوات أطفال في أوضاع السرية. خاصة أن ذلك ينطوي أيضا على مشاعر النساء (والرجال) بوجه صعوبات الانفصال المديد عن أطفالهن.

جلي أن جميع هذا الأمور كلها متوقفة على ما تستطيع منظماتنا القيام به، وعلى حجم مواردها.

إن المنظمات اليسارية مسؤولة أيضا عن سلوك أعضائها، لأنهم سيفقدون المصداقية إذا كان هذا السلوك متناقض مع نقوله. لا يمكننا السماح لرفاقنا بممارسة سلوك يضع المنظمة في خطر بشكل غير مسؤول.

ومرة أخرى، يتعلق الأمر بمشكلة ثقافات مختلفة، وهي مشكلة صعبة. وهذا مثال ضمن أمثلة أخرى. كتبت منظمة ثورية في الهند قواعد سلوك تنص على أن المعتقد الديني متناقض مع البرنامج وبالتالي غير متفق مع العضوية. وتطرح هذه المشكلة بطريقة مختلفة في البلدان أو المناطق التي توجد فيها حركة دينية جذرية بالغة التقدمية مثل لاهوت التحرير في أمريكا اللاتينية. آنذاك يمكن فهم ما يراه الرفاق في هذه البلدان من قدرة أناس بمعتقد ديني واضح على أن يكونوا أيضا أعضاء منظمة ثورية، بمجرد اتفاقهم مع المهام والبرنامج. وهذا مجرد مثال يبين كيفية طرح هذه المسألة بشكل مغاير في مختلف البلدان.

لكن هناك جانب من السلوك الذي لا يمكن، في اعتقادي، أن نقول عنه أنه متعلق بالاختلافات الثقافية. يسعى برنامجنا إلى النضال ضد كل أشكال اضطهاد النساء. لذلك نقر بأن كل سلوك يميز بين الجنسين متناقض مع هذا البرنامج: وفي هذا الأمر، أتفق مع حزب الشغيلة الثوري في المكسيك PRT: ينبغي فرض تدابير جزرية ضد العنف والتحرش الجنسيين. ليس لأننا سنكون قادرين على حل مسألة الاضطهاد داخل منظماتنا، ولكن لأننا في حاجة إلى حد أدنى من الاشتغال الجماعي في منظمتنا (20). كيف يكون بوسع النساء الإسهام في منظمة لا تفرض عقوبات على هذا السلوك؟

رغم تعذر قبول فكرة وجود نزعة ذكورية إلى هذا الحد أو ذاك في مختلف الثقافات، وبالتالي يتعلق الأمر بمسألة محض ثقافية، لا ينبغي معها تطبيق نفس المعايير، تبقى ثمة صعوبات. وفي حالة العنف والعنف الجنسي، الأمر واضح: يلزم فرض إجراءات عقابية ضد هذا النوع من الممارسات. لكن من الأصعب تحديد المقصود بالتحرش الجنسي. من الأشق على النساء طرحه، وقد يكون من العسير على الآخرين فهمه. وعبر دراسة أمثلة عن التحرش في مواقع العمل، توصلنا إلى وجهة النظر التالية: حينما تصرح امرأة بأن الأمر متعلق بحالة تحرش جنسي، نأخذ كلامها على محمل الجد، لأنها هي التي تعاني وتشعر بتعطل قدراتها على الاشتغال. لا يمكن بنظري أن يوجد معيارا مغاير في منظمة يسارية.

إذا كنا نريد بناء منظمات ديمقراطية، منظمات ذات مصداقية على المستوى السياسي،

والتي تتيح مشاركة النساء، يلزم أن نضمن للنساء إمكانية الاشتغال سياسيا بثقة والقدرة على العمل مع رفاق رجال دون شعور باحتمال تعرضهن لسلوك ميز بين الجنسين، ما قد يمنحهن شعورا بالتهميش وبخس قدرهن وعدم الارتياح.

وهناك بالأقل منظمة أعلم أنها شهدت حالات تحرش جنسي قصوى: كانت الرفيقات يشعرن بوجوب علاقات جنسية مع بعض القادة الرجال، لأن هؤلاء كان يستعملون سلطتهم بطريقة لا تسمح للنساء بالرفض، رغم عدم وجود فعل عنيف بالضرورة. ولما انفجر المشكل بالفعل في هذه المنظمة، قدم الرجال المعنيون استقالتهم أو طردوا. لكن النساء المعنيات كن يعتقد أن ذلك لم يكن كافيا. كان الرأي العام يرى أن الأمر يتعلق بمشكلة شخصية لبعض الرجال الذين ربما قد كانوا سكارى في لحظة ما. بنظر النساء لم تكن المنظمة تدرك وجود هكذا وضع من انعدام المساواة، وانعدام توازن السلطة، في المنظمة. بسبب هذا الوضع حدث ذلك، وكان من الصعب جدا على النساء مناقشته. لم تتحمل المنظمة مسؤولية جماعية بقول: «سمحنا بوضع داخل المنظمة أتاح للرجال ممارسة سلطتهم كقادة بهذه الطريقة».

من مسؤوليتنا الجماعية اتخاذ تدابير جزرية؛ وفي الآن ذاته؛ ثمة أيضا مسؤولية فردية في محاولة فهم الشخص سلوكه الخاص والتأثير الذي يمارسه على الآخرين. لا يتعلق الأمر بتاتا باعتماد نوع من الشرطة ضد الميز الجنسي أو الرجوع إلى تقليد ثوري متزمت كان قائما في بعض الحركات، على سبيل المثال في العمل السري، وفي حرب الغوار، مع معسكرات منفصلة للرجال وأخرى للنساء. ليس ذلك حلا لكنه يتفادى المشكلة عبر عدم مواجهة واقع أننا لسنا كائنات بشرية مُحَرَّرة حتى بالانتماء إلى منظمات نسوية ثورية. نعاني جميعا من طريقة تكيفنا ويتحمل الرفاق الرجال مسؤولية خاصة بسب علاقتهم السلطوية مقارنة مع النساء، وقد يتجلى ذلك في سلوكهم الفردي.

وفي نضالنا من أجل مجتمع جديد أفضل، تتغير فيه جميع العلاقات بين الجنسين جذريا، سيكون ذلك صعبا وعلى الأرجح موجعا. من الضروري طبعا بذل جهد كبير. إن الانضمام إلى منظمة تدافع برنامجيا عن تحرر النساء، لا يحمي أحدا ضد سلوكات ميز بين الجنسين، وضد سلوك غير مناسب أو غير لائق. لكن ما من أحد قال إن الثورة ستكون سهلة!

خلاصة: حصيلة موجزة

على مدى العقدين الأخيرين، أحرز اليسار تقدما. وهو تقدم جماعي عبر تبادل التجربة وبوجه خاص عبر الاعتراف بالدور الذي تضطلع به الحركة النسائية المستقلة.

لكن كل شيء جزئي: هناك تطور متفاوت ومركب.

بالنظر في الأمر مليا، بوسعنا انتقاد خطواتنا الأولى. على سبيل المثال، انطلاقا من

تجربة أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، قمنا بتعميم كيفية إمكان تطور الحركة النسائية. وفيما بعد كان ثمة اسهاما كبيرا للرفيقات في أمريكا اللاتينية. أوضحن أن فهم اضطهاد النوع يمكن أن يتطور بدءا من أشكال أخرى من الحركات التي أصبحت فيها النساء نشيطات، دون وعي باضطهاد النساء كنقطة بداية.

هناك مسائل كثيرة لم نناقشها بعد: على سبيل المثال صعود الأصولية الدينية حاليا. يمكن أن نتفق جميعا على أن كل أشكال الأصولية الدينية، سواء كانت مسيحية أو إسلامية أو هندوسية، تخالف مصالح النساء. لكن يتضح من جهة أخرى أن النساء في بلدان كثيرة نشيطات جدا في هذه الحركات الأصولية. قام أصوليو الجزائر بتعبئة النساء على نطاق واسع. وهذه مشكلة ينبغي علينا تعميق التحليل فيها.

لقد أحرزنا تقدما. وكانت أقسام اليسار التي ساهمت في هذه المسألة منفتحة على ما يحدث في المجتمع. يتعلق الأمر بمجتمع طبقي، يعرف ايديولوجيا تميز بين الجنسين لكن أيضا نضالات هامة، ولقد شهد تطور حركة نسائية مارست - بشكل متفاوت - تأثيرا على المنظمات اليسارية. ساعدنا العالم الخارجي على التغير، وتمكنا من كسب التجربة ودمجها وتطويرها في برنامجنا.

وهذا هو الاستنتاج الأهم في اعتقادي: إذا لم نظل منفتحين على التعلم من النضالات والحركات التي تتطور حولنا، فلن نتقدم. سنكون محشورين في مكان ما وعاجزين على القيام بما ينبغي على الثوريين فعله، يعني تعزيز تقدم النضالات العامة والحركات.

Politica de sancioncs en un partido fcminista, « Bandicra Socialista» . no. 402, Dcc. *1989*

«سياسة فرض اجراءات زجرية في حزب نسوي» باندیرا سوسياليستا عدد 402، كانون الثاني/*ديسمبر عام 1989

ملحق مضاف للنسخة العربية

صعود حركة النساء الجديد

لجنة النساء في الأممية الرابعة،
فبراير 2021

لجنة النساء في الأممية الرابعة، فبراير 2021

«يجب علينا، من أجل تغيير ظروف الحياة، تعلم النظر إليها عبر عيون النساء»

من مقال ليون تروتسكي، منشور يوم 14 أغسطس/آب 1923 في البرافدا، أورده بيار برويه في الفصل السابع والعشرين من كتابه عن تروتسكي.

شهدنا في السنوات الأخيرة صعودا جديدا للحركات النسوية التي اكتست في بلدان عديدة طابعا جماهيرياً، وفي الآن ذاته تنامي مشاركة النساء ودورهن القيادي في حركات احتجاج جماهيرية واسعة وفي انتفاضات شعبية. من زاوية النظر هذه، وبالنظر إلى مختلف نماذج هذه النضالات، قياسا بسابقاتها في متم القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، أو سنوات 1960 و1970، وتطورها تزامناً مع غيرها من سيرورات تعبئة عالمية جماهيرية، نعتبر أننا إزاء موجة جديدة من الحركة النسائية، سيكون لها تأثير دائم على أشكال الصراع الطبقي ومتطلباته، لاسيما مع الأداة الجديدة المتمثلة في إضراب النساء النسوي.

1. السياق

خلقت جائحة كوفيد-19 في العام 2020 سياقا جديدا كليا، مبرزةً خصائص الوضع الجوهرية. وقد أبان نص مؤتمرنا العالمي السابع عشر في العام 2018 عن الفوضى والأزمة الجيوسياسية العامة القائمين حاليا. وتمثل الجائحة توضيحا ناطقا للعولمة بانتشارها السريع في العالم برمته وبالفوضى الناشئة عن عجز كل الحكومات الرأسمالية عن تدبير الازمات

الصحية والاجتماعية والاقتصادية المترتبة.

جرى خلق توتر بين المتطلبات الاقتصادية والصحية العاجلة بقصد تضليل وتغليط قسم كبير من السكان بشأن خطورة وعمق طور هذه الأزمة الحضارية الراهن. وذاعت بنحو واسع فكرة أن الجائحة قد تكون سبب الأزمة الاقتصادية، فيما كانت الرأسمالية المتأزمة تسعى في الواقع إلى إعادة تنظيم نفسها بالتواري خلف الجائحة. ترتب عن ذلك إظهار التدابير ضد العواقب الاجتماعية للجائحة على أنها عابرة ستُخلي المكان بوجه السرعة لسياسات «عادية». ما يمكن أن نستشفه من فترات الحجر الصحي الشامل أو الجزئي هو أن الجائحة حلت في ظل رأسمالية لم تتجاوز الأزمات المركبة (المالية، والاقتصادية-الاجتماعية، والبيئية، والجيوسياسية) المستمرة بعد 2007-2008.

وتضر هذه الأزمات المترابطة بالنساء بوجه خاص، ويتعزز ذلك بعواقب الجائحة التي تسبب تقهقرا معمما قياسا بما يدعى عادة «أطول ثورة»، تلك التي أنمت حقوق النساء في القرن الماضي.

هذا التناقض بين تطلعات النساء إلى حياة تستحق عيشها من جهة، وتفاقم الوضع الراهن من جهة أخرى، هو أساس الصعود الجديد لتعبئات النساء، وهو ما يفسر غلبة الطابع الإجمالي في البرامج التي بزغت وكذا تطور الإضراب النسوي وتجارب في مناطق وجماعات كمناهج عمل ترمز إلى رفض النظام برمته.

1.1. جائحة كوفيد - 19

جائحة كوفيد19- نتاج تلاقي الأزمات الايكولوجية والاجتماعية الكامنة: توتر علاقة المجتمع البشري مع الطبيعة (تدمير الغابات، انهيار التنوع الاحيائي، تجارة الحيوانات البرية، الزراعة الصناعية، التعديل الوراثي في إنتاج الحيوانات والأغذية) وعجز الحكومات الرأسمالية، التي لا يحركها سوى الربح، عن بناء خدمات صحة وخدمات عامة أخرى فعالة وصيانتها. كما كانت الجائحة برهنة عنيفة على التفاوت العالمي في مجال الإفادة من العلاجات وموارد الصحة، مثال ذلك تخصيص 90 % من اللقاحات المتوافرة لبلدان الشمال.

لجأت الحكومات إلى إجراءات قمع بفرض الحجر الصحي ومنع التجول، المطبقين غالبا فيما الجائحة متواصلة بنحو غير متماسك وغير مبرر لأن خدمات الصحة تعرضت لتقليص وكانت عاجزة عن المواجهة؛ وحتى بعد الموجة الأولى، لم يكن ثمة ضخ لموارد جديدة ترقبا للموجة الثانية (أو الثالثة) المحتمة. وشهد أيضا هذا الوضع تطور نظريات المؤامرة حول الفيروسات المصنعة وحملات مضادة للتلقيح، لدرجة تهديدها

للصحة العامة ببعض البلدان.

النساء هن من يتحمل العبء الأعظم من الكلفة الاجتماعية للجائحة. أبرزت الجائحة بنحو مُعبر من هم «العاملون الأساسيون» الضروريون/ات لمواصلة الحياة البشرية مثل عمال وعاملات الصحة والعلاجات، ومستخدمي النظافة، وعمال وفلاحي توزيع وإنتاج الأغذية، والمدرسين وإدارة التعليم، وعمال/ات النقل. كما أن النساء أغلبية في القطاعات المتضررة بالحجر الصحي ومنع التجول، أي السياحة والتجارة والقطاع غير المهيكل. كل هذه القطاعات مضفى عليها طابع عرقي بشدة وتعمل بها نسبة كبيرة من العمال الأهالي. كما طالت هذه التطورات بقوة مجتمع الميم [المثليات والمثليون ومزدوجو الميول الجنسية والمتحولون والمتحولات جنسيًا LGBTIQ] - المُركز أكثر من سواه في القطاعات الأساسية أو الهشة.

وعند إغلاق المدارس والحضانات، تزايد العبء المنزلي الذي ينيخ على النساء، فضلا عن الإجهاد والقلق الناتجين عن ضرورة السهر على تعليم التلاميذ عن بُعد، وتوفرهم على التجهيزات والشروط اللازمة بنحو لائق. ويؤدي نقص الموارد المتاحة إلى نسبة توقف عن الدراسة متنامية. وتزايدت مسؤوليات النساء بما هن معالجات لأعضاء الأسرة المرضى والمسنين.

ويطال تقليص العلاجات الطبية الأخرى، بسبب إيلاء أسبقية للمصابين بكوفيد19-، العديد من الأشخاص، من مصابين بأمراض مزمنة، وبالسرطان، وآخرين بحاجة إلى علاجات منتظمة، مثل الأشخاص حاملي فيروس السيدا والمتحولين جنسيا المحتاجين إلى أدوية منتظمة. كما تحتاج الحوامل إلى عناية طبية منتظمة قبل الوضع وأثناءه وبعده. ويطال بوجه خاص النساء المحتاجات إلى مساعدة طبية فورية لوقف حمل غير مرغوب فيه.

واستمر عند مئات ملايين النساء تحت خط الفقر الحاد اللجوءُ اليائس إلى الاستدانة لتأمين البقاء، لا بل تفاقم. فنسبة 80 % من 250 مليون من زبائن القروض الصغرى نساء في فقر مدقع يتعرضن للنهب بنسب فائدة فاحشة.

وتعرضت للطرد من مواقع عملها قبل الجائحة آلافُ المهاجرين والمهاجرات، الداخليين والدوليين على السواء، ومنهم آلاف النساء العاملات، لاسيما في البيوت وفي صناعة النسيج. كانت هجرتهم/هن نتيجة استحالة فرص عمل ببلدانهم/هن، وفاقم الانكماشُ الاقتصادي الناتج عن الجائحة هذا الوضع، تاركا إياهم/هن في الغالب في جماعات قروية دون مورد عيش.

كما يمثل الحجر الصحي تهديدا إضافيا للنساء في وضع حجر مع شركائهن أو أفراد أسرهن العنيفين، فتزايد تأثير العنف المنزلي في هكذا ظروف. وقد جرى ببعض البلدان اتخاذ تدابير لتمكين النساء من الإشعار بتلك الحوادث وإيجاد سكن بديل، لكنها كانت غير كافية وقصيرة الأمد. واضطر العديد من أفراد مجتمع الميم، لاسيما الشباب، إلى العودة إلى أسرهم/هن الأصلية، ما أدى غالبا إلى تعرضهم/هن لأشكال عنف وقمع متزايد.

فيما سعت الحكومات إلى مواجهة الجائحة بواسطة وسائل قمعية وسلطوية، جرى تشكيل شبكات محلية للمساندة على صعيد محلي، وكانت في الغالب بمبادرة من نساء. ونهضت تلك الشبكات بمهام من قبيل التبضع للأشخاص المسنين والضعاف أو صناعة أقنعة واقية، وفكَّت بهذا النحو العزلة التي يفرضها الاحتماء في البيت والعمل فيه، متيحة دعما نفسيا عندما يخشى الناس أن يقتلهم الفيروس آو يقتل أقاربهم. ودعمت المنتجات القرويات الانتاج الغذائي المحلي والمديني.

تبرز الأزمة الصحية بجلاء مركزية عمل إعادة الإنتاج الاجتماعية الذي تقوم به النساء، وأكدت مطالب تثمين مهن الرعاية. كما بينت بجلاء الحاجة إلى التضامن العالمي وإلى العدالة في الإفادة من العلاجات وموارد الصحة.

2.1. النيوليبرالية

أدت العولمة الرأسمالية وتنامي التمييل [المترجم] financiarisation وتدويل سلاسل الإنتاج إلى تقليص مقدرة الحكومات على تنفيذ سياسات اقتصادية تخدم المصلحة الجماعية للطبقات الحاكمة. لا تزال البلدان الإمبريالية تبذل الجهد لضمان ظروف مواتية لتراكم الرأسمال، لكن الرأسمال العالمي يشتغل على نحو أكثر استقلالا من ذي قبل. وقد كشفت الأزمات المالية في أعوام 1997 و2007-2008 التناقضات المتأصلة في العولمة الرأسمالية مع عواقب وخيمة- سياسية واجتماعية وهيكلية- منها انفجار الديون، وإنعاش الجريمة المنظمة، وحتى انبعاث عبودية البشر. واقتحمت مصارف خاصة كبيرة أسواق وزبائن جديدة بالتوجه عبر القروض الصغيرة إلى ملايين النساء ممن لا حساب مصرفي لديهن.

وكان للبطالة ونقص الاستخدام والعمل الهش، والانخفاض الهائل في الخدمات الأساسية (السكن والتعليم والمساعدة الاجتماعية، وما إلى ذلك)، وأيضاً الأزمات الزراعية، تأثير كبير على مقدرة ملايين الأشخاص على البقاء على قيد الحياة.

وبسبب نمو رؤوس الأموال المعولمة وغير المنظمة بقانون، وكذا الفساد وعدم كفاءة الحكومات، وإفقار أقسام عريضة من السكان، باتت الجريمة المنظمة فاعلا اقتصاديا

واجتماعيا كبيرا في الساحة العالمية. ولا تقتصر على التهريب وتجارة المخدرات، بل امتدت إلى الاتجار في البشر لأغراض استغلال جنسي وللعمل، وهي ثاني مصادر دخلها، وكذا إلى تجارة السلاح التي تجذب آلاف الشباب إلى صفوفها وتؤدي إلى مستويات عنف غير مسبوقة.

كان لكل ذلك تأثير خاص على النساء، في العمل المأجور وغير المأجور سواء بسواء. والنساء هن الأكثر عددا في قطاعات العمل الهشة، أو في القطاع غير المهيكل أو في قطاعات شهدت ارتفاع البطالة بشكل هائل. ويؤدي تدهور الخدمات العامة إلى زيادة حجم العمل المنزلي الضروري لإعادة إنتاج الأسرة – وهو عمل يقع قسط غير متناسب منه على كاهل النساء.

3.1. صعود اليمين المتطرف والأصولية الدينية والاستبداد ومعاداة «إيديولوجية النوع الاجتماعي - (الجندر)»

إن لصعود تيارات الأصولية اليمينية المتطرفة والسلطوية والدينية، المترابطة غالبًا دون أن تكون متماثلة، عواقب خاصة وضارة على النساء.

يعزز تجدد اليمين المتطرف اندفاعة رجعية تهدف إلى تقويض حقوق المرأة والمثليين والمثليات وثنائيي وثنائيات الميل الجنسي والمتحولين والمتحولات جنسياً [مجتمع الميم] والإجهاض وقانون الأسرة وحملات اضطهاد منظمة ضد أفراد مجتمع الميم.

وتهاجم بعض الحركات بوضوح النساء ومجتمع الميم، معتبرة في الغالب المثلية الجنسية وحقوق مجتمع الميم صادرات إمبريالية. ويستهدف بعض آخر، بمبرر الدفاع عن النساء وأشخاص مجتمع الميم، المهاجرين و/أو المسلمين، بمنع الحجاب وبالاتهام بالاغتصاب أو بحجة أن الإسلام مناهض للمثلية الجنسية. وقد يشهد اليمين المتطرف، بفعل ذلك، توترات بين الراغبين في استعمال ما تتبناه قواعده من تمييز على أساس الجنس وميل جنسي غيري، ومن يستعملون حقوق النساء ومجتمع الميم في خدمة كُره الاسلام والأحكام المسبقة المناهضة للمهاجرين. ومع ذلك، يعزز كل منهما الآخر في واقع الأمر.

تعتمد القوانين الدينية بشكل كبير على الأسرة وفصل أدوار الجنسين، فارضةً علاقات سلطة قمعية على جسد النساء، ومعرضة حياتهن للخطر. وغالبا ما يستهدف الأصوليون حضور النساء في أماكن العمل، ساعين بوجه خاص إلى منعهن من العمل في المصانع.

وتبرز تيارات يمينية متطرفة أخرى كأصولية دينية في جميع الديانات «الكبرى» (أو كأصولية «دينية وطنية» مثل اليمين الصهيوني المتطرف). وهي تمارس تأثيرا على

حكومات هامة منها في الولايات المتحدة والبرازيل، وتضطلع بدور مركزي في بعض بلدان أوروبا الشرقية. وتسبب التيارات المسيحية، انجيلية أو كاثوليك متطرفة، ضررا بالغا في أمريكا اللاتينية وأفريقيا بسياسات معادية للنساء رجعية إلى حد كبير - فيما يتعلق بوجه خاص بمسألة الإجهاض وحق النساء في الاختيار - ولمجتمع الميم مع تبني أيديولوجية مناهضة للجندر (النوع الاجتماعي) تسعى إلى دعم أدوار تقليدية للذكور والإناث ومهاجمة مجتمع الميم وخاصة المتحولين والمتحولات جنسيا. ويتميز العالم الإسلامي ببعد دولي خاص، مع وجود حركات «عابرة للحدود» مثل داعش أو طالبان. وتستخدم الحركات الفاشية الدينية العنف الجنسي المنظم ضد النساء والقاصرين في مناطق سيطرتها، بشكل رئيسي في شكل اغتصاب واستعباد جنسي. وتستعمله لتجنيد الأعضاء ومحاربة الجماعات الأخرى.

وقد أدت النزعة المحافظة النيوليبرالية التي تروم تعزيز الأسرة الأبوية إلى زيادة العنف ضد النساء بشكل كبير. وفضلا عن الإفلات من العقاب الذي يحظى به مرتكبو هذا العنف، يخلق تقليص المساعدة المادية الضحايا بيئة اجتماعية تشجع عنف الذكور.

4.1. كارثة المناخ

إن الكارثة المناخية المعتبرة في حكم المستقبل هي أمر واقع في مناطق عديدة من العالم. فتغير المناخ، والأزمة الغذائية، وأزمة الماء، والعنصرية البيئية، وتقدم الشركات العابرة للأوطان على المجالات الترابية ومواردها، والنظام الاستخراجي - استغلال الموارد الطبيعية من أجل الربح - و «تمييل الحياة»، كلها عناصر هامة في واقع بلدان الجنوب.

تقف الشعوب الأصلية والفلاحون/ات والشباب في طليعة النضالات البيئية، وتنهض النساء بدور رائد في هذه القطاعات الثلاث. هذا الوضع نتاج اضطهادهن الخاص، وليس نتاج نوع جنسهن البيولوجي -كما أبرزت مناضلات الحركة النسائية البيئية غير الجوهرانية. يفرض النظام الأبوي على النساء وظائف اجتماعية مرتبطة مباشرة بـ «الرعاية» ويضعهن في طليعة التحديات البيئية.

تنتج النساء القسم الأعظم من الأغذية الأساسية في بلدان الجنوب، ما يجعلهن يواجهن مباشرة كوارث تغير المناخ والنظام الاستخراجي والزراعة الصناعية [agrobusiness]. ويضطلعن كذلك بمعظم مهام تعليم الأطفال وصيانة المنزل، وبالتالي يواجهن بشكل مباشر آثار تدمير البيئة، وتسميم جماعاتهم، على الصحة والتعليم. إن التنظيم الذاتي لضحايا الفوضى المناخية والدفاع عنهم/هن جزء من النضال ضد تغير المناخ، وتتبوأ النساء في جماعاتهن قلب هذه التعبئات.

5.1. هجرة كثيفة

هناك نزوح سكاني كبير: 250 مليون مهاجر/ة عالمي/ة، و750 مليون مهاجر/ة داخلي/ة (نازحون، إلخ) غالبًا بسبب التغيرات الاقتصادية الهيكلية مع تباينات إقليمية مهمة. وثمة أيضًا عمليات نزوح دائم بسبب الحروب وعنف الجريمة المنظمة، والآن بسبب تغير المناخ. يجري ثلثا الهجرة العالمية بين بلدان ذات مستوى تنمية متماثل.

تهاجر النساء، سواء على صعيد عالمي أو داخلي، سعيا إلى ظروف حياة أفضل لهن ولأسرهن، أو بسبب اضطهاد سياسي أو بعد حروب وممارسات عنف محلية، أو بسبب عنف منزلي. وتؤدي الهجرة، في سياق أزمة، إلى مفاقمة اضطهاد النساء، ولها أثر على استغلالهن. إنهن يعانين من إفقار حاد جدا ومن فقدان حقوقهن، وتواجهن الميز الجنسي والعنصرية والاستغلال. كما تعاني النساء من أشكال عمل «جديدة» شبيهة بالرق: الاحتجاز والبغاء والاتجار بالبشر.

تحتاج البلدان الصناعية اليد العاملة المهاجرة في القطاعات المهيكلة وغير المهيكلة. بيد أن المهاجرين/ات غالبا ما يغدون هدفا لحملات كره أجانب تعتبرهم أعداء. وتقوم قوانين قمعية حاصرة للهجرة بتحطيم الأسر، سواء بإسناد مسؤولية العناية بالأسرة إلى المرأة وحدها عند هجرة ذكور الأسرة، أو بالعكس بإجبارهن على الهجرة من أجل العمل لكسب مال للأسرة. عندها تلقي سلسلة الهجرة حملا متزايدا على نساء الأسر المهاجرة كي ينهضن بالعناية بمن بقي منها بالبلد الأصل.

6.1. أزمة اعادة الإنتاج

كان على الرأسمالية دوماً أن تؤمن إعادة إنتاج اليد العاملة التي لا غنى لاشتغالها عنها: إن إعادة إنتاج اليد العاملة جزء لا يتجزأ من دورة إنماء قيمة رأس المال.

إن الشكل الأبوي للأسرة الرأسمالية، المعزز بأفكار «أجرة رب الأسرة»، وإسناد مسؤولية مهام إعادة الانتاج داخل الأسرة للمرأة، قد أتاح للرأسمالية إعادة الإنتاج هذه بأقل كلفة.

يتعلق الأمر بسيرورة متفاوتة، ليس لتفاوت نمو الرأسمالية نفسه وحسب، لدرجة أننا نرى اليوم آثار ما قبل رأسمالية باقية في بعض أجزاء العالم، ولكن أيضًا لأن نماذج متباينة تطورت، لأسباب اقتصادية وسياسية، في أوضاع مختلفة.

لمَّا كانت الرأسمالية بحاجة إلى كتلة النساء لتكون جزءا من اليد العاملة المأجورة، خاصة إبان الحرب العالمية الثانية ثم أثناء فترة ازدهار ما بعد الحرب في البلدان الرأسمالية

المتقدمة، اضطرت، بطرق مختلفة حسب موازين القوى والطبيعة الدقيقة للاقتصاد المحلي، إلى إتاحة بعض الخدمات عبر الدولة: التعليم والصحة والسكن ودار الحضانة، إلخ. هذا العمل، الذي يُعتبر نسائيا لأنه يطابق دور النساء في الأسرة، كان ولا يزال متدني الأجور وتمارس معظمَه النساءُ، المتحدرات غالبًا من أقليات إثنية و/أو مهاجرة.

لكن الرأسمالية اضطرت، مع وقوعها في أزمة اقتصادية عميقة، إلى مهاجمة هذه الخدمات بالذات بالتقشف، مع سعي إلى إبقاء النساء في إطار العمل المأجور، ولكن مع محاولة مزيد من تقليص أجورهن وظروفهن. هذا ما أثقل أكثر كاهل عبء نساء عديدات، مجبرا إياهن على القيام بعمل كانت الدولة تضطلع به سابقاً. ودفع نساء عديدات إلى ترك سوق العمل أو الاشتغال في فرص عمل أكثر هشاشة. وخلق كذلك طلبًا متزايدًا على نساء أقل أجراً وأكثر هشاشة إلى حد كبير -بما فيهن المهاجرات دون أوراق ثبوتية- للقيام بهذا العمل من أجل تمكين نساء أخريات من الاحتفاظ بمكانهن في سوق العمل.

2. ما هي العوامل المسببة لهذا الصعود؟

1.2. مكاسب الموجات السابقة

تمكنت الأجيال الجديدة من الاستفادة ـ بنحو متفاوت لكنه مركب على صعيد العالم – من المكاسب التي حققتها الحركة النسائية في أثناء الموجات السابقة: أولا على صعيد الحقوق الشكلية، والقوانين، واستفادة النساء من التعليم والصحة، ثم على صعيد الحقوق والحريات الإنجابية والجنسية، والانفتاح في العالم المهني والأكاديمي، والثقافي، والسياسي، والإعلامي. وفي بلدان عديدة، ناضلت اتجاهات نسوة اشتراكية (نضال طبقي) بنجاح داخل الحركة العمالية ومعها من أجل تحسين قانون العمل.

2.2. تأنيث العمل

تعمل النساء في كل مكان أكثر من الرجال... لكن جزءا من عملهن مطموس: لا تزال النساء يمثلن أكثر من ثلاثة أرباع عمل الرعاية غير المؤدى عنه في العالم، بالجنوب وبالشمال على السواء.

ورغم استمرار الفارق بينهن وبين الرجال، تلج النساء أكثر فأكثر سوق العمل العالمية، فنسبة 40 % من شغيلة العالم نساء. وهذا الارتفاع مسجل في كل المناطق رغم أن في بعضها، مثل افريقيا الشمالية وغرب آسيا، نسب أدنى (أقل من 30 %) مما في مناطق أخرى بالجنوب العالمي.

تعاني النساء أكثر في كل مكان من ساعات عمل دوام جزئي مفروض، وهو ميل ازداد مع جائحة كوفيد19-. وقد تصل ساعات هذا العمل الناقص إلى نصف إجمالي ساعات عمل الإناث. وعلى صعيد العالم، يشتغل ما يناهز نصف عدد العاملات فيما تسميه منظمة العمل الدولية بـ«عمل هش»، خاصة في المقاولات الزراعية والصناعة التقليدية والتجارة. في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء، تفوق نسبتهن 70 %.

لقد غيرت العولمة النيوليبرالية إلى حد كبير هيكلة الاقتصاد وفرص العمل.

اجمالاً، انتقلت فرص العمل خلال عشرين سنة من الزراعة إلى الصناعة، ثم إلى الخدمات التي تشغل حوالي نصف اليد العاملة.

لا يزال ربع اليد العاملة النسائية في العالم يشتغل في الزراعة، التي تظل أول مصدر لتوظيف النساء في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء. وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي، بات تأنيث القرى ظاهرة متنامية. وبما أن 60 % من المنتجات التي ترد إلى المدن قادمة من الزراعة الأسرية والفلاحية، بات دور النساء أساسيا للاقتصاد لكن السياسات الاقتصادية تفضل القطاعات الموجهة للتصدير، ومعظمها تستخدم الذكور، على حساب الزراعات المعيشية. وتمثل النساء معظم صغار المزارعين في العالم، ما يزيد وضعهن هشاشة.

تقلص وجود المرأة في الصناعة منذ العام 1995. ويتركز وجودهن بشكل عام في قطاعات مثل النسيج والملابس. وفي المناطق الاقتصادية الخاصة (المناطق الحرة)، تشغل الصناعات الموجهة للتصدير غالبية من النساء، غالبًا ما تكون فتية جدا وتجمع بين أجور منخفضة وغياب حماية اجتماعية وظروف عمل مأساوية وأشكال عنف قائم على أساس الجنس.

ومن العام 1995 إلى العام 2015، أصبحت حصة الخدمات في تشغيل الإناث أغلبية في العالم. ويقتصر نشاط النساء في كل مكان على قطاعات معينة من النشاط: التجارة في البلدان متوسطة الدخل، والصحة والتعليم في البلدان ذات الدخل المرتفع. إجمالا، يرتبط تركز النساء العالي بارتفاع وتيرة العمل بدوام جزئي وبالأجور المتدنية نسبيًا، خاصة في البيع والتنظيف والمطاعم. ويرتبط تمثيلهن الزائد في قطاعات الصحة والتعليم والعمل الاجتماعي ارتباطًا مباشرًا بتمثلات نمطية جندرية تبخس قيمة المؤهلات المطلوبة في هذه الفروع. ولكن بوجه أعم، يتم فيها فرض المرونة وظروف عناء خاصة، بما في ذلك القدرة على ضمان تعدد المهام والانخراط العاطفي، وهي «خاصيات أنثوية نموذجية»، ترسم أشكال عبودية جديدة.

يُقدر متوسط فرق الأجور العالمي بين النساء والرجال بنسبة 23 ٪. ولا يستفيد زهاء 40 ٪ من النساء في الحماية الاجتماعية بسبب عملهن (في القطاع غير المهيكل، وسوق العمل السوداء والعمل المؤقت وفي البيت). ونتيجة لذلك، لا تستفيد 200 مليون امرأة في سن التقاعد من أي معاش تقاعد. وتشكل النساء في المجموع نسبة 70 ٪ من فقراء العالم.

وفي أثناء الجائحة، تزايد العبء البدني والذهني على النساء بفعل اللجوء إلى العمل عن بعد الذي يجمع في نفس المكان، البيت، العمل المأجور والعمل المنزلي المتعاظم. وبسبب الاضطرار الى مغادرة العمل بفعل الانهاك بعبء العمل الفائق، أو التسريح أو المنع من ممارسة نشاطهن، أصبحت نساء عديدات محرومات من وسائل تلبية حاجاتهن بنحو مستقل.

وتعوزنا حاليا الاحصائيات الكافية لتقدير تام لما يعني ذلك لمكانة النساء في سوق العمل، لكن بوسعنا الجزم أن التفاوتات القائمة تفاقمت.

ويعني تأنيث العمل، في الآن ذاته، تزايد مساهمة النساء عدديا في سوق العمل وكذا ميلا، ناتجا عن السياسات النيوليبرالية، إلى تعميم الظروف المميزة لوضع النساء في العمل - هشاشة وعدم استقرار ونقص استخدام وغياب حقوق وحماية اجتماعية وضعف تنظيم نقابي... - على مجمل البروليتاريا.

ما انفك إضفاء الهشاشة على التشغيل يتقدم، وبات يشمل زهاء نصف التشغيل الاجمالي، على غرار الاقتصاد غير المهيكل الذي يشمل 60 % من عمال العالم.

وثمة ميل الى انمحاء الحدود بين العمل المؤدى عنه والراحة - على غرار عمل إعادة الانتاج (ضرورة خدمة أرباب العمل 24 ساعة على 24 - وكذا الحدود بين الحياة الشخصية والحياة المهنية). يُطلب تفعيل المقدرات والخصائص المنسوبة للنساء من هيئة رائقة وإغواء وتعهد العلاقات وتفهم شخصية الغير والنهوض بمهام متعددة ...لخدمة المقاولة.

2. 3. تزايد العنف القائم على أساس الجنس

يحظى العنف ضد النساء، الذي خلقته الدولة وأقلمته، بالإفلات من العقاب. وتندرج الوفيات العنيفة في شبكة معقدة من الميز ضد النساء واستغلالهن، على أساس جنسهن، ولكن أيضًا حسب الطبقة الاجتماعية والانتماء العرقي وحالات المخاطر المتعددة، من تهميش وانعدام أمان وعسكرة وهجرة، إلخ.

أكثر من ثلث نساء العالم معرض للعنف الجنسي أو الجسدي في حياته. معظم النساء

القتيلات هن ضحايا شريك أو شريك سابق. ويُلاحَظ تصاعد حدة الجرائم القائمة على أساس الجنس وتفاقمها بسبب أزمة العام 2008 مع تدمير الخدمات العامة والحماية الاجتماعية وتزايد المسؤوليات ومهام الرعاية، وتقليص إمكانات الإفلات من العنف، فيما تخفض سياسات التقشف تمويل المراكز والملاجئ الخاصة بالنساء ضحايا العنف. كما أن استقلال الشابات الاقتصادي والنفسي والجنسي المتنامي يجعلهن عرضة «لانتقام» ذكور من أفراد أسرهن. ويقوم دعاويو اليمين السياسي والديني بإضفاء شرعية على جرائم الكراهية الرامية إلى «تصحيح» سلوك نساء مجتمع الميم اللائي «يخُنّ» القوانين المحافظة.

إن قتل النساء، المعترف به اليوم كأحد أشكال العنف الجندري المتطرفة، هو قتل النساء وموتهن لمجرد أنهن نساء ونتيجة مختلف أشكال العنف: جسدي وجنسي ونفسي، وأسري، ومهني، ومؤسسي. لوحظ شكل العنف هذا منذ سنوات 1980، وجرى توثيقه في مدينة سيوداد خواريس بالمكسيك في العام 1993، وتم تتبعه في جميع أنحاء البلد ويُعرف الآن بأنه ظاهرة عالمية وإقليمية في أمريكا اللاتينية. إن شعار Ni Una Más! (ولا واحدة إضافية) الذي أبدعته نساء المكسيك، وأصبح بعد 22 عامًا Ni Una Menos (ولا واحدة منتقصة) شعار النساء في الأرجنتين - وبات اليوم رائجا في المنطقة وفي العالم - دليل ملموس على استمرار وتزايد هذا النوع من العنف الكاره للنساء والذكوري، وعلى الإفلات من العقاب وانتهاكات حقوق الإنسان. تنظم النساء أنفسهن، في بلدان عديدة، بحثاً عن بناتهن المفقودات ولمطالبة الدولة بالعدالة في قضايا قتل الإناث. وبإبراز أسماء الضحايا، غالبًا ما تصبح هذه الحملات رمزية.

كان لحركة أنا أيضا #MeToo، التي تفجرت في الولايات المتحدة الأمريكية، تأثير عالمي. تناولت النساء الكلمة لإدانة التحرش الجنسي في مختلف المجالات الثقافية والمهنية والاجتماعية والتحرش في مكان العمل. لقد كسرن حاجز الصمت، ما أبرز عوائق القيام بذلك بالطرق النظامية، كما كان ذلك دفاعا عن شرعية التنديد العلني.

رد جيل جديد من النسويات الشابات على العنف الجنسي في الجامعات من خلال مواجهة سلطات الجامعة والمطالبة بإجابات وسبل التصدي لهذه الاعتداءات الجنسية.

وتُختطف النساء، في بلدان عديدة، لاستغلالهن كإماء جنس وللعمل القسري من قبل شبكات دولية للإتجار بالبشر والجريمة المنظمة. ويُستخدم الاغتصاب في نزاعات عديدة سلاحَ حرب. وله غايات متنوعة، من الإذلال الطائفي إلى التطهير العرقي، مروراً بترهيب السكان المدنيين.

ظروف هجرة النساء تجعلهن أكثر عرضة للعنف الجنسي والاختطاف والبغاء والاتجار

بالبشر والابتزاز والانفصال عن عائلاتهن (تسافر نساء كثرُ مع الأطفال) والاحتجاز التعسفي والمرض والحوادث وقتل النساء. وبفعل كونهن مسؤولات عن الأطفال المسافرين معهن، يصبحن هدفًا مزدوجًا وتزداد الصعوبات لأن وضعهن كعاملات بلا أوراق ثبوتية يصعب عليهن وعلى أطفالهن الحصول على عمل أو خدمات.

سنت دول عديدة، في العقدين الأخيرين، تحت ضغط الحركة النسوية المطالبة بتحمل الدولة مسؤولياتها وإنشاء أطر قانونية جديدة لمواجهة العنف، قوانينَ وسياساتٍ عامة بوجه انعدام المساواة والعنف ضد المرأة وجرائم قتل النساء. ومع ذلك، لم تتمكن في الواقع من القضاء على العنف. لا بل يزداد كلما أصبح جلياً بفضل طاقة النساء واصرارهن على التنديد به.

ترتبط العوائق التي تواجهها نساء ضحايا العنف في الوصول إلى العدالة بالتمييز الجنسي، والأحكام المسبقة القائمة على دونية النساء، والصور النمطية التي تدعم ثقافة وأيديولوجية منهجيتين. يتعرض المناضلون/ات والمدافعون/ات عن حقوق الإنسان والنسوانيون/ات الذين يناضلون دفاعاً عن النساء ضحايا العنف للعداء والتهديد والتجريم وفي بعض الحالات يضطرون إلى الهروب إلى المنفى.

4.2. تنامي دور النساء في المجتمع و في الحركات الاجتماعية

شاركت النساء دوما بحيوية في حركات الاحتجاج ضد النظام القائم. لكن فقط في هذه العقود الأخيرة برزت النساء بجلاء كذوات سياسية في طليعة التعبئات بجميع أنواعها.

نشير إلى القليل منها وحسب: ماكسيما أكونيا ومعركتها ضد أنشطة المناجم في بيرو؛ بيرتا كاسيريس، المدافعة عن حقوق الإنسان في هندوراس؛ وآلاء صلاح من قائدات الثورة الديمقراطية في السودان. وأليسيا غارزا و باتريس كولورس و أوبال تومتي في حركة حياة السود مهمة في الولايات المتحدة الأمريكية؛ وغريتا تونبرج من حركة الشباب العالمية ضد تغير المناخ ؛ ودايامانى بارلا، في جهارخاند بالهند على رأس تعبئة جماهيرية ضد آرسيلور. ميتال أكبر شركة عالمية للصلب؛ والمجلس الرعوي لنساء الماساي في لوليوندو، الذي يقود النضال من أجل الأرض؛ وحركة النساء المتحدات النشيطات (MujeresUnidas y Activas MUA)، وهي منظمة قاعدية من المهاجرات اللاتينيات في خليج سان فرانسيسكو، ذات دور رئيس في إقرار قانون حقوق عاملات البيوت في عام 2013.

تقود النساء مقاومات مجتمعات أصلية، مثل مسيرة النساء، المطالبة بحماية الأرض والصحة والتعليم، والمنتمية إلى أكثر من 100 شعب أصلي في البرازيل. أو الدور الرائد لنساء

الشعوب الأصلية في الإكوادور الثائرات ضد تدابير اقتصادية تروم إنهاء دعم المحروقات، والتي لها تأثير على حياتهن اليومية. ونساء الأمم الأولى في كندا ونساء هنود أمريكا اللائي أفلحن في وقف استغلال الموارد الطبيعية لأقاليمهن.

شاركت النساء الشابات والطالبات في تشيلي في انتفاضة مذهلة أطاحت دستور بينوشيه وأبانت زيف تقديم تشيلي كنموذج نيوليبرالي قدوة. وقد قامت المنسقة النسوية 8M بدور أساسي في هذه السيرورة، لا سيما بتنظيم تجمعات ووضع برنامج نسوي.

وفي شمال أفريقيا والشرق الأوسط، تضطر النساء اللائي يقدن الحركات ضد الانظمة المستبدة وضد الانهيار الاجتماعي إلى خوض المعركة الايديولوجية ضد الأصولية الدينية النافذة في المجتمع وفي جهاز الدولة.

وفي البرازيل والولايات المتحدة الأمريكية، كانت النساء في مقدمة الاحتجاجات ضد التدبير الكارثي للجائحة من قبل حكومة البلدين برئاسة بولسونارو وترامب، الذكوريين والمستبدين.

وتقود النساء نضال الجماهير الشعبية في بلدين من الكتلة السوفييتية السابقة ضد الانظمة الاوتوقراطية والفاسدة. فقد قمن في بولونيا بتعبئة ملايين الأشخاص ضد النيل من حق الاجهاض – المحدود أصلا- ما أفسح في المجال لتنام ديمقراطي عام للمطالب. وكن في روسيا البيضاء، في طليعة النضالات الشعبية من أجل احترام نتيجة الاقتراع وطرد الحكومة الغاصبة.

أتاح الصعود النسوي الجديد وتنامي دور النساء في الحركات الاجتماعية ظهور شخصيات سياسية نسائية جديدة. منها على سبيل المثال انتخاب أدا كولاو أو رفيقتنا تيريزا رودريغيز في الدولة الإسبانية، ونائبات جدد - غير بيض - من يسار الديمقراطيين في الولايات المتحدة الأمريكية، مثل ألكساندريا أوكاسيو-كورتيز ورشيدة طليب، أو ماريل فرانكو في البرازيل.

يشهد دور النساء النشيط والقائد في الحركة الاجتماعية والسياسية، والحالة هذه، نموا ملحوظا، بانخراط تام في السيرورات السياسية الوطنية المقاومة للإفقار الكثيف للفئات الشعبية بفعل السياسات النيوليبرالية.

نرى الأمر يتعلق بنضالات مرتبطة بمسألة الدفاع عن الحياة، وعن إعادة الانتاج الاجتماعية بمحتوى ايكولوجي واقتصادي واجتماعي وثقافي وروحي أحيانا. وهي تسير موازية لدى الاشخاص المنخرطين في هذه النضالات مع ارتقاء إلى وعي التفاوت الجندري والعنف البطريركي السائد في المحيط كما في المجتمع برمته.

2. 5. المقدمات الدولية للموجة الجديدة

بُذلت في أثناء موجة الحركة النسائية السابقة جهود لخلق تنسيق عالمي. في أواخر سنوات 1970، تأسست الحملة العالمية للحق في الإجهاض، وتطورت لتصبح الشبكة النسائية العالمية لحقوق الإنجاب ولا تزال نشطة. وعُقدت أول اللقاءات النسائية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي في كولومبيا في العام 1981، وهي لقاءات نصف سنوية وما زالت نشطة. قرر هذا المؤتمر جعل 25 تشرين الثاني/نوفمبر يوم مكافحة أشكال العنف ضد النساء، وقد تبنته منظمة الامم المتحدة في العام 1995 يوما عالميا للقضاء على العنف ضد النساء.

نشأت المسيرة العالمية للنساء ضد الفقر والعنف في العام 1998 في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة للنساء في بكين في العام 1995، لكنها توجهت نحو المرأة الشعبية والفعل في الشوارع. وحققت بعض النجاح في أثناء حقبة المنتديات الاجتماعية، ولا تزال قائمة في بعض البلدان.

تزامنت محاولات التنسيق العالمي هذه مع لحظات صعود الحركات الاجتماعية على صعيد العالم، وعانت من نفس تراجع هذه الحركات. لكن، رغم إضفاء طابع المنظمة غير الحكومية، أتاحت هكذا بنيات مواصلة تنسيق دولي. وقد جرت لقاءات عالمية للنساء الريفيات حول مسألة السيادة الغذائية (Nyeleni نيلني في العام 2007 في مالي) وتنامي الموقف النسوي لمنظمة بياكمبسينا Via Campesina، وهي شبكة الفلاحين العالمية الرئيسة التي شهدت تطورا.

في الوقت ذاته، شهدت جميع الانتفاضات أوالثورات الاجتماعية التي اندلعت في العقود الأخيرة مشاركة قوية من النساء اللائي طورن إطار تحليل وفعل خاص بهن داخل هذه الحركات: من قانون المرأة في حركة زاباتيستا إلى حضور النساء في حركة ميدان التحرير بمصر، وحركة احتلوا بالولايات المتحدة الامريكية، وحركة الساخطين في الدولة الاسبانية، وفي «الربيع العربي» والنموذج المشرق للمقاتلات الكرديات. لم يعد المقصود في كل هذه الحركات ترتيب بالأولوية للنضالات الديمقراطية والمناهضة للاستعمار والرأسمالية والعنصرية والأبوية، بل على العكس بدأ بروز جلي لحركة نسوية تقاطعية تتناول كل أشكال الاضطهاد على نحو مركب.

2. 6. تيارات النسوية الأخرى

أصبحت النسوية الليبرالية والإصلاحية، في بلدان عديدة عالية التصنيع ودرجة معينة

من دولة الرفاه في فترة ازدهار ما بعد الحرب، نتيجة فرعية للموجة النسائية الثانية.

تتميز الحركة النسوية الإصلاحية بدمج مطالب نسوية، وحتى مناضلات في الغالب، في أحزاب اشتراكية ديمقراطية وأحزاب إصلاحية أخرى، خاصة عندما تكون في حكومة محلية أو وطنية، وذلك بتبني سياسات ومشاريع ممولة مستوحاة من الحركة النسائية، ولكن مع قليل من التنظيم الذاتي أو بدونه. ولا تتيح خطط التقشف سوى حيز ضيق لهذا النمط من النسوية.

تركز النسوية الليبرالية جهودها على تأنيث المنشآت والإدارات والثقافة السائدة، دون طعن في طابعها الطبقي و «العرقي»، بل تتخذها بالعكس عذرا لاستغلال شرائح اجتماعية أخرى: المهاجرات والفقيرات وضحايا الميز العنصري. وقد كانت هذه النسوية في حقبة ما كابحا لتماهي الأجيال الجديدة والشرائح الأخرى من النساء غير الميسورات مع النسوية.

كان يتطور في الجنوب العالمي إضفاء طابع منظمات غير حكومية، أي تكييف الحركات النسائية وتحييدها تدرجياً داخل المنظمات غير الحكومية وفي إطار مواعيد منظمة الأمم المتحدة، هذه التي أضفت الطابع المهني عليها ومولتها على حساب تجذرها وتسييرها الذاتي.

بالنظر إلى تدهور الظروف المعيشية والهشاشة، في أعقاب أزمة العام 2008، وخلافاً لهذه الأوهام التدرجية، تطورت الحركات التي نشأت في سنوات 2010 في إطار معارضة واضحة لهذه المقاربات.

ويمثل انبعاث تيار نسواني قائم على الحتمية البيولوجية، بارز بوجه خاص في الحملات الرجعية الرامية إلى تقليص حقوق النساء المتحولات جنسيا في الفضاءات العامة، عقبة أخرى إشكالية.

3. ما هي خصوصيات هذه الحركة؟

إن لدورة التعبئات الراهنة مميزات خاصة بها، مستمدة من السياق الذي تحدث فيه. فمن ناحية، نجد مسائل خاصة بالمرحلة التاريخية (أزمة اليسار، والذوات السياسية، والفردانية النيوليبرالية المتسللة إلى جميع المجالات، وعدم الثقة بالشأن السياسي، وفقد الاستراتيجية، وإعادة الاهتمام بها، إلخ.) ومن ناحية أخرى، نتواجد بأشكالنا النضالية الخاصة، بقواعد جديدة للحركة النسوية. الحركة النسوية حركة مبدعة قادرة على طرح نقاشات جديدة وأدوات جديدة لتغيير العالم.

1.3. امتداد جغرافي متنام ومضمون مُوسَّع

امتدت التعبئات عبر العالم، واكتسبت ملاءمة أعظم في أمريكا اللاتينية وأطراف أوروبا. وتقود الأرجنتين والبرازيل وإسبانيا والمكسيك مؤخرًا هذه التعبئات التي امتدت إلى بلدان أخرى. وتندرج في التطور ذاته المظاهرات الضخمة من أجل حق الاجهاض في بولونيا في العام -2020 والتي تجددت في العام -2021 ضد تجريم يكاد يكون تاما لحق النساء في الاختيار. وقد احتفي في العالم برمته بالنصر التاريخي لنساء الارجنتين في الترخيص القانوني للإجهاض في متم العام 2020. وكانت محاور التعبئة الرئيسة متمثلة في النضال من أجل الحق في تصرف الفرد بجسده، ومن أجل الحق في اتخاذ القرار وإلغاء تجريم الإجهاض وكذلك مكافحة العنف الذكوري (ولا سيما ضد قتل الإناث والعنف الجنسي).

أصبح الإضراب النسوي محورًا مركزيًا لتمفصل الحركة النسوية على صعيد العالم، وامتد ليشمل الكوكب بأسره. لكن الأمر الأهم هو فهم كيف أن هذا الإضراب النسوي برز فيما النساء في الخطوط الأمامية، كطليعة مقاومات للسياسات النيوليبرالية، وإدراك أن لهذه المقاومات شكلها الخاص في كل منطقة. فقد تمفصلت في الولايات المتحدة حول رفض ترامب. وفي شمال إفريقيا والشرق الاوسط، لا يمكن إنكار ما تضطلع بها النساء من دور في التعبئات الاجتماعية والسياسية.

كما نجح النضال ضد العنف الذكوري في مفصلة الحركة على صعيد العالم، بالتعرف ببعضها البعض، من أمريكا اللاتينية إلى الهند وأفريقيا وأوروبا. تتميز مبادرات حركة أنا أيضا (هاشتاج) #MeToo ببُعدها الإعلامي، لكن هذا التعرف المتبادل والتركيز على العنف الجنسي يتجاوزان هذه المبادرات، في عمل مستمر للبروز والإدانة والتنظيم بوجه هذا العنف.

ومن المهم أيضا التعريف بنحو أفضل على صعيد عالمي بأشكال المقاومة الأخرى التي لا تستعمل الإضراب: انتفاضات واعتصامات سلمية ونضالات ثقافية.

2.3. أجيال جديدة وقطاعات جديدة

يتزايد تدفق النساء الشابات إلى التعبئات، وتجلب معها هذه الأجيال الجديدة طريقة جديدة لفهم النسوية والعمل السياسي، بناءً على تجربتها الشخصية الخاصة مع العنف الذكوري اليومي. وترافق هذا الاقتحام، في حالات كُثر، مع وضع موضع سؤال النسوية المؤسسية السائدة، إذ تنشأ التعبئات من أزمة إجابات هذه النسوية على مشاكل النساء وحاجاتهن.

ليس الأمر جديدًا في الحركة النسوية، حيث كان الشأن الشخصي سياسيًا دوما، لكن

له علاقة بطريقة تماثل الأجيال الشابة مع السياسة وبناء نفسها كذوات، وتأكيد هويتها الشخصية والجماعية، وبمتطلباتها من مساحات التنظيم الذاتي للحركة، وببناء مساحات للتعاون النسوي، إلخ. كل هذا يعبر عن الحاجة إلى ذات نسوية تستجيب للتحديات الراهنة، وتدمج تلك المتطلبات، وتساءل نفسها وتعيد اختراع ذاتها، إلخ. كما يستتبع ضرورة صنع تعبير سياسي جماعي عن تمرد النساء، ما يستوجب حاجة الحركة إلى بنيات وفضاءات تتيح للنساء النقاش الديمقراطي لكفية البناء، وكيفية التطبيق الفعال للتغيير وجذب عدد متنام من النساء. عند غياب هذه الفضاءات، أو اقتصارها على العالم الجامعي، تغدو إمكانات خلق فكر استراتيجي حقيقي محدودة.

3.3. انشغالات جديدة

ينشأ هذا الاهتمام بالشأن المعتبر «شخصيا» عن انشغالات مجددة ومعززة مثل الحاجة إلى فضاءات دعم متبادل داخل المنظمات النسوية، وكيفيات اتخاذ القرار وطريقة النقاش، وبناء مساحات دامجة وقائمة على المشاركة... وأيضًا في ما يهم كل واحد منا: مدى ملاءمة الجوانب العاطفية والجنسية والهويات الجندرية، والتعبير عن طريقتنا في عيش هويتنا، والحاجة إلى تثمين حياتنا اليومية، وإعادة التفكير في طريقة التعامل بيننا... يتعلق الأمر في النهاية بوضع حياتنا في المركز، وبأهمية التأثيرات، وبالرعاية، والنقاشات حول الأمومة، وكل ما يهم أجسادنا وحياتنا الجنسية، وطريقة استعمالنا لوقتنا، إلخ. قد تؤدي عمليات التفكير هذه إلى تركيز على التجربة وردود الفعل الفرديين بدلا عن الهوية والفعل الجماعيين، لكنها تساعد في مناسبات أخرى على إبراز في المقدمة لمسائل كانت قائمة حتئذ في النسوية، ولكن بلا مكانة كبيرة، وغائبة عمومًا في غيرها من الحركات الاجتماعية والسياسية.

برزت انشغالات جديدة على الساحة الاجتماعية والسياسية، مثيرة العزم على دمج وإبراز هذه المواضيع التي كانت غير مرئية، أخذا بالحسبان مسائل العنصرية والهوية العرقية والحياة الجنسية والهوية الجندرية وكذا مسائل أخرى من قبيل الإعاقة، والمرض العقلي والأشخاص المسنين، والعلاقة بين القرية والمدينة، الخ.

وقد كان دور النساء، لاسيما الشابات، ملحوظا في حركة حياة السود مهمة، وكذا في التعبئات الخاصة كحركة حياة السود المتحولين جنسيا مهمة.

تشتغل حركة التعاضد، ومعظمها بقيادة النساء، على قاعدة مبادئ العناية الذاتية فيما يخص العناية المتبادلة التي ثمنتها سابقا النسويات، لاسيما أجيالهن الشابة، والفلاحات والسكان الأهالي وغيرهم من الاشخاص المنظمين في مناطقهم. كما يقمن بتطوير مبادئ

واعية لمحاربة التمييز وللمقاومة الجماعية. ويكتسي شعار «التضامن لا الصدقة»، في سياق الطعن في مأسسة بعض قطاعات الحركة.

وقد كثَّفت نقاباتٌ أحدثُ أو أشدُّ راديكالية تنظيمها في قطاعات «أساسية» تم ابراز تبخيسها خلال الجائحة، وقامت باستقطاب قوى عديدة و أنشأت بنيات جديدة. وتم احراز انتصارات، صغيرة لكن رمزية، في سياق نجحت فيه الطبقة السائدة في تحميل كلفة الجائحة للطبقة العاملة، لاسيما لأعضائها من النساء والمصنفين عرقيا. كما يطعن هذا التنظيم في كون الاحزاب التقليدية تقتصر على مساندة جوفاء لهذه القطاعات المؤنثة والمصنفة عرقيا، ولا تطالب نهائيا بحصولها على ما تستحق من دعم مادي بفعل إسهامها في الرفاه الجماعي، سواء كأجور أو ظروف عمل.

4.3. طرق نضال جديدة – الإضراب النسوي وتجارب أماكن النساء

يبدو الإضراب النسوي طريقة النضال الجديدة في دورة التعبئات هذه ببلدان عديدة، ليس بسبب قدرته على خلق التمفصل وحسب، بل أساساً لأنه يستتبع وضع الإضراب موضع سؤال وتوسيعه كأداة نضال. يزيل الإضراب النسوي الفصل بين دائرتي الإنتاج وإعادة الإنتاج، بالتأكيد على الروابط بين الاثنين، وخاصة بالتشديد على إعادة الإنتاج كاستراتيجية لوضع الحياة في المركز.

ما كان الإضراب الكلاسيكي قط مستقلاً عن الجانب المتعلق بإعادة الإنتاج، إذ أن استمرار الإضراب يستلزم تموينا، وفي إضراب عام انتفاضي يجب خلق تمفصل بين آليات تموين، وإعادة إنتاج الحياة، وتنظيم الحياة بنحو مغاير. وتكشف نضالات مديدة، شهدت تنظيم النساء الذاتي دعما للإضراب، عن عديد من هذه المشاكل؛ ومن أمثلتها إضراب عمال المناجم البريطانيين في 1984-1985. في الواقع، تحتاج مقدرة الإضراب هذه على بناء سلطة بديلة، وعلى تشكيل مجتمع موازٍ مع أشكال تنظيم العمال/ات في كل مجال من مجالات الحياة، إلى بُعْد إعادة الإنتاج هذا. بيد أنه لم ينل قط اعترافا.

يأتي الإضراب النسوي لإعادة التفكير في الإضراب كأداة لا تكتفي بدمج ما كان حتى الآن غير مرئي، بل تضع أيضًا في المقدمة ما صاغته الحركة النسوية.

أفضت مبادرة إضراب النساء العالمي في العام 2017 إلى اقتراح جديد بتنظيم تمفصل عالمي، وتجسد بالإضراب الكثيف لستة ملايين شخص في العام 2018 في الدولة الاسبانية، والإضرابات في إيطاليا، وبلجيكا، وسويسرا بتعاون بين حركة النساء والحركة النقابية، بعد إضرابات العام 2016 في الأرجنتين ضد العنف الجنسي وفي بولونيا من أجل

حق الإجهاض. ليست النساء منظمات بكل مكان حول مقترح الإضراب بحد ذاته. وثمة تعبيرات تنظيمية بالغة التنوع، منها مثلا ببعض البلدان تقليدٌ قويٌ من مطالب ونضالات جماعات وقوميات أهلية.

ما ندعوه «تجارب مناطق» طريقة لإبراز كيفية تنظيم النساء لأنفسهم في مناطقهن الحضرية والقروية، وهن ينظمن نضالات مشتركة هامة لبناء المقاومة من أجل حقوقهن. ويخلق هذا أيضا الشروط المادية للبقاء على قيد الحياة، والبقاء في مواجهة الجائحة، لأن بعض الحكومات لا تكترث لمصير أفقر السكان. ثمة تجارب مختلفة بأماكن عديدة حيث القيادة للنساء، لاسيما في الجنوب العالمي، وحتى في أطراف مدن مراكز الرأسمالية. هنا تبزغ السلطة الشعبية بالعمل الجماعي والتنظيم الذاتي والتضامن ومُتَّحَدات العمال ضحايا الهشاشة والبطالة، والنساء والشباب الأطراف والزراعة الفلاحية والايكولوجية والمدارس العمومية والمدرسون المناضلون.

هذه التجارب المعايشة والمستشعرة والمفكر فيها والمحولة قائمة في 500 سنة من مقاومة الاجتياح الاستعماري المغتصب لأراضي الكوكب والأجسام المضطهدة، وفي حكمة ثقافات الأجداد، وفي ذاكرة الذوات الجماعية المناضلة. ولها مكانة مهمة لتجاوز الأوضاع القصوى. وكلها ملائمة لبناء مجتمع مغاير: البناء على أساس تاريخنا، بتحديد التجارب ذات الأهمية والمغيرة لحيوات النساء المتجذرة في أماكن عيشهن وتنظيم مقاومتهن. تبرز هذه التجربة أهمية النطاق المكاني في هذه النسوية الشعبية التي تتطور في العالم ودورها اليوم.

5.3. أوجه فهم نظري جديد

تقوم إسهامات النسوية البيئية المناهضة للرأسمالية والاقتصاد النسوي بتناول نظري لكيفية اصطدام رأس المال بالحياة ولمقدرة النسوية، عبر إعادة تنظيم الوقت والعمل، على القطع مع هذا المنطق ووضع النظام (أو مجمل أنظمة الاضطهاد) موضع سؤال، وذلك باقتراح طريقة مغايرة للارتباط بالطبيعة، ولتحديد حاجاتنا الأساسية ولتلبيتها. يرفض هذا المنظور مُسَلّمة وضعتها النسوية البيئية «الجوهرانية» مؤداها علاقة خاصة للنساء بالطبيعة بفعل دورهن في الانجاب. إن الطريقة التي لبت بها الرأسمالية تاريخيًا حاجتها إلى تأمين إعادة إنتاج اليد العاملة، واسناد عمل اعادة الانتاج هذا للنساء، تجعل النساء أكثر وعيًا بحاجات الحياة وبالحدود والأسس المادية، ومنها مجالهن الترابي.

تحيط نظرية إعادة الإنتاج الاجتماعية بحاجة الرأسمالية إلى عمل إعادة الانتاج، وقد تطورت انطلاقا من أعمال النسويات الماركسيات بصدد علاقة العمل المنزلي غير المؤدى عنه، اللازم لإعادة انتاج النظام الرأسمالي والمجتمع، والمنجز معظمه من قبل النساء،

بمكانة النساء في سوق العمل المُركَّز هو ذاته في قطاعات تعكس دور النساء في الأسرة.

كما أن التقاطعية - بما هي نظَرٌ إلى تجربة تعدد أشكال الاضطهاد على أنها ليست مجرد تجميع لها - عززت تحليلنا الماركسي.

وحظيت النقاشات بصدد الميثاق الأخضر الجديد Green New Deals ، وضرورة إحداث قدر أكبر بكثير من فرص العمل المؤدى عنه في مجمل قطاع الرعاية، بانتشار أوسع بكثير في الاوساط المناضلة.

هكذا أصبح العمل والوقت والجسد والأرض/الطبيعة عناصر مركزية للنظريات قيد التبلور والتي تنطلق مما تم تعلمه بالتواجد في الخطوط الأمامية بوجه تعديات النيوليبرالية (هشاشة الحياة وأشكال الخصخصة وتدهور البيئة...) وبمجهود نظري لتوسيع نقد الرأسمالية ليشمل تراكم رأس المال وبُعدَ إعادة الانتاج، إلخ.

4. ما هي أهميتها الاستراتيجية؟

شهد دور الحركة النسائية العالمية تغيرا كبيرا في السنوات الأخيرة. وفي الوقت الراهن، لم يعد ممكناً النظر إليه كمجرد مسألة قطاعية (مطالب ومقترحات تهم قسما معيناً من السكان)، بل ثمة سعي للتعبير عن كلية معينة. بوصفنا نسويات وماركسيات، علينا تحليل هذا التغيير، وإيلائه ما يستحق من أهمية، وتقويم فهمنا الاستراتيجي للحركة النسوية.

1.4. قيادة مقاومة مجمل الطبقات المخضعة للسيطرة

كانت العواقب المباشرة للخروج الرأسمالي من أزمة 2007-2008 اثنتين: من جهة، أدى تعميم وتدهور ظروف هشاشة الحياة، المؤثران على عدد متزايد من الأشخاص وفي أوضاع أكثر خطورة، إلى تقليص الهامش بين الهشاشة والإقصاء. ومن جهة أخرى، ظهرت أزمة إعادة إنتاج اجتماعية في بلدان الشمال العالمي، على غرار تلك القائمة أصلا في بلدان الجنوب، مرتبطة بظاهرة «اضفاء طابع طرفي على بلدان المركز». إن النساء هن اللائي تحملن الأزمة ونسجن شبكات أمان الملاذ الأخير، وذلك في الغالب مقابل انهاكهن والحد مدى الحياة من إمكانات صيرورتهن كائنات تامة ومستقلة. إنه على هذه الهوامش، وفي المجالات المرتبطة بإعادة الانتاج الاجتماعية وبالهشاشة المتنامية لاستدامة الحياة، تدور حاليا المعارك الرئيسية ويجري تنظيم دورة نضالات جديدة.

لا نتحدث والحالة هذه عن صعود للحركة النسوية وحسب، بل أيضًا عن ظاهرة «تأنيث الاحتجاج». ثمة بشكل عام، والأمر أصح منذ بداية الجائحة، خمس مجالات

حيث تقود النساء النضالات والمقاومات: النضالات من أجل الخدمات العامة (وفي أوروبا، ضد تفكيك دول الرفاه)؛ والنضالات من أجل سكن لائق؛ والنضالات من أجل السيادة الغذائية والحق في الأرض والماء (والتي تقاطعت في الأشهر الأخيرة مع الحركات الجديدة من أجل العدالة المناخية وضد النظام الاستخراجي)؛ والنضالات لتحسين ظروف العمل وانتزاع الحقوق في مجالات كانت حتى الآن «هوامش سوق العمل» ولكنها باتت تنتشر، في الطور الراهن من الأزمة الرأسمالية، وتصبح الحالة العادية وتشكل باطراد القاعدة (قطاعات هشة، ربما بالسوق السوداء، أو مُرحَّلة جغرافيًا، وما إلى ذلك)، وكذا في فرص عمل اعادة الانتاج؛ ومقاومات النيوليبرالية، منها النضالات ضد الديون غير المشروعة، لا سيما القروض الصغرى الفاحشة، حيث تتعبأ أفقر النساء. بيد أن الجائحة نصبت عقبات خاصة بوجه مقدرة نساء الجنوب على التعبئة.

عديدة هي عواقب اقتران «تأنيث الاحتجاج» بتوطد الحركة النسوية كحامل أساسي للتعبئة في بلدان عديدة، قادر على الاندلاع في لحظات تراجع شديد وتفكك الروابط الاجتماعية، ومنطو على حس مناهض للرأسمالية بالغ العمق. ومن أهم تلك العواقب أن دينامية التشبيك والتعبئة الدائمة جعلت النسوية مدرسة تكوين نضالي لنساء يتطورن سياسياً بسرعة ويستطعن التدخل في مجالات أخرى، مع خلق مرجعيات نسائية ونساء قويات يمارسن نماذج قيادية مختلفة. ومن ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى تمفصل مطالب ونضالات ملموسة ليست نسوية محضا، ولكنها أشمل بكثير: ضد الحدود بين البلدان بما هي أمكنة لمذابح منظمة ضد المهاجرين/ات، وضد تدمير الأراضي بالزراعة الصناعية، وخاصة تربية الحيوانات، وشركات الصناعة الاستخراجية متعددة الجنسية، ودفاعاً عن الحريات المدنية، وضد حكومات اليمين المتطرف أو الحكومات المستبدة، وردا على سياسات التقويم الهيكلي ومقاومتها، إلخ. ويعطي برنامج الإضراب النسائي العالمي في مختلف البلدان فكرة جيدة عن ذلك.

2.4. هل يدعونا هذا إلى إعادة نظر في فهمنا الاستراتيجي لدور الحركة النسائية؟

إننا نشاطر الحدسَ المتنامي باطراد داخل حركة النساء بأن المنظورات النسوية زاويةُ نظر مفضلةٌ لتحليل ظروف الاستغلال المعاصر. وتمثل أيضا زاوية نظر مميزة لتجريب أشكال تنظيم ونضال جديدة. الأمر الأكيد أن لكل ما تم تحليله حتى الآن عواقب استراتيجية هامة. وهكذا، نؤكد أن الإضرابات النسوية وإضرابات النساء يمكن اعتبارها تجربة مركزية للتفكير ليس في تنظيم النساء وحسب، بل في تنظيم معظم الطبقة العاملة. ومن ناحية أخرى، تتيح كيفية تمفصل التعبئات النسوية من أجل حق الإجهاض أو ضد قتل النساء

والعنف الذكوري مجال مواجهة مباشرة كاملاً مع الدولة الطبقية ومؤسساتها: العدالة والجيش، والسلطات الدينية إلخ.

وقد تكون لسيرورة إضفاء ديمقراطية على أداة الإضراب عواقب في الأمد البعيد، تقطع مع احتكار البيروقراطيات النقابية لشرعية الدعوة إلى الإضراب. وقد أتاحت أيام 8 آذار/ مارس في 2018 و2019 و2020 لعاملات كُثر تنظيم اضراب لأول مرة في حياة العديد منهن. وإنه من شأن الثقة بالذات والاستقلال والخبرة المتراكمة والشبكات التي أنشأتها آلاف النساء أن تمثل نقلة نوعية للطبقة برمتها لا يمكن تقييمها إلا بمُضي الوقت. ويتمثل عنصر إضفاء ديمقراطية آخر في تنظيم الإضراب في قطاعات غالبا ما تتجاهلها النقابات التقليدية، مثل الرعاية الصحية أو الاستهلاك، مع أنها كانت تحظى بأهمية في الحركة العمالية في مطالع القرن: إن الإضرابات ضد ارتفاع تكاليف المعيشة أو إيجارات السكن هي مثال جيد. بهذا المعنى، فإن إضفاء ديمقراطية على الإضراب تتيح لنا تجربة هذه الأداة على هامش سوق العمل التي ذكرناها آنفا؛ ما يعزز فكرة أن هذه الأنشطة هي أيضًا، وبوجه خاص، عملٌ.

إن استعمال أداة الإضراب، ومركزية النضالات من أجل إعادة الإنتاج الاجتماعية، والتطلع إلى فهم سيرورة الإنتاج وإعادة الإنتاج ككل مندمج، ودوره كوسيلة لتسييس الجماهير وتجذرها، كلها عوامل تجعل من هذه الحركة النسوية الجديدة سيرورة تطوير للوعي الطبقي. وعلى صعيد العالم، تعيد الحركة النسوية تحديد التناقضات، وتصبح حركة صراع طبقي نسوي. ولا تتوقف مقدرة النساء الكامنة على أداء هذا الدور في اللحظة التاريخية الراهنة على هوية جوهرية، بل تتوقف على دور النساء في سيرورة إعادة الإنتاج الاجتماعية الذي يجعل مصالح النساء تطابق مصالح الإنسانية عندما يدافعن عن حقوق لكافة النساء وليس لفئة ذات امتيازات فقط.

ليس القصد أن النسوية لم تكن لحد الآن مرتبطة بالصراع الطبقي، ولا أن الماركسية والنسوية أصبحتا شأنا واحدًا، ما يلغي استقلالية هذه الأخيرة. لكن أشكال إعادة إنتاج رأس المال الملموسة تاريخيًا تدمر، في سياق أزمة الرأسمالية الراهن، الاستدامة الاجتماعية للحياة في مناطق متزايدة من العالم، وتتعارض مع المطالب النسوية الأساسية، بحيث يفضي كل وعي نسوي إلى مواجهة ركائز تراكم رأس المال.

تتمثل إحدى التحديات الاستراتيجية حالياً في التفكير في الكيفية التي تتيح بها النسوية إعادة اكتشاف شعارات مثل تقاسم فرص العمل – بصيغة الجمع هذه المرة – وتقليص جذري ليوم العمل المرتبط بإضفاء الطابع الاجتماعي على عمل إعادة الإنتاج، وإعادة

التفكير في مناصب العمل الضرورية اجتماعيًا، وكذا في الأنشطة الاقتصادية الواجب الاستغناء عنها لأنها تدمر البشر أو الكوكب. يجب المراهنة، بوجه لاعقلانية الرأسمالية وما تسبب من هدر للموارد والطاقة البشرية، على إعادة تنظيم العمل في اتجاه إيكولوجي ونسوي. إنها مهمة أساسية في طورنا الحالي. لقد فتحت سيرورة التراكم وأزمة الحكامة النيوليبرالية دورة جديدة حادة وعنيفة في الغالب تروم إعادة تحديد آليات الاستغلال والسيطرة والاضطهاد. إن رفض هكذا إعادة تحديد سيكون عنصراً أساسياً ضمن نتائجها.

5. ما هو توجهنا، وما هي مهامنا داخل الحركة؟

نحن نؤيد بناء حركة جماهيرية دامجة، ونناضل حفاظاً على أوسع وحدة ممكنة، دون أن يعني الأمر أننا لا نناضل من أجل توجه سياسي للحركة.

1.5. مطالب تلبي حاجات الأشد عرضة للاضطهاد/الاستغلال مع بناء الوحدة بين (أ) أوسع مقاومة نسائية ضد اليمين، و(ب) النسوية بالنسبة لـ 99 ٪ (إضرابات نسائية، إلخ) و (ج) الثوريات.

إن كانت المطالب الأساسية المتعلقة بحقوق النساء في مصلحة جميع النساء، فإن جعلها واقعا لجميع النساء يعني ضرورة اهتمامنا بمطالب التمويل والموارد اللازمة لتصبح واقعاً حتى لقطاعات النساء ومجتمع الميم LGBTIQ الأكثر عرضة للحرمان والتهميش. هكذا، عندما نناضل من أجل انتزاع مكاسب قانونية تخص الحق في الإجهاض، وضد التعقيم القسري، لاسيما للنساء السود والأهالي وضحايا الإعاقة، أو لتحقيق العدالة للنساء المعنفات، كل هذا مثلا، يجب أن نناضل أيضا لتأمين الموارد للخدمات الصحية والقانونية والاستشارية التي تساعد النساء ومجتمع الميم على الاستفادة منها. كما يجب أن نناضل من أجل الحق في الوصول إلى هذه الخدمات، دون تمييز ضد المرأة بسبب القانون، أو الموارد، أو الأصل الاثني، أو الهجرة، أو النشاط الجنسي، أو الهوية الجنسية. ويجب أن نناضل الى جانب النساء ضحايا القروض الصغرى الفاحشة وكل أشكال الفوائد الفاحشة.

نحن نناضل والحالة هذه من أجل أن تدافع الحركة ككل عن مطالب الفئات الأكثر عرضة للتهميش، وأيضاً ضد سلوك التمييز داخل الحركة نفسها. ونساند التنظيم الذاتي للنساء لاسيما ضحايا الميز، بما هو شرط قيام حركة وحدوية وشاملة.

ونناضل في الآن ذاته لنبرهن عمليًا على أن النظام الراهن عاجز عن تلبية مطالب النساء فعليًا، ما يجعل تنظيم النساء سيرورة تَسَيُّس وتجذر مستمرة.

5. 2. العمل الجماهيري المنظم ذاتيًا

تتعزز سيرورة التسييس والتجذر هذه أيضا بتجربة التنظيم الذاتي في أسفل، سواء في الأحياء، أو المناطق الريفية، أو أماكن العمل، أو أماكن الدراسة. نركز والحالة هذه على العمل الجماعي الذي تنظمه الفاعلات المعنيات.

عندما تُطلق مجموعات صغيرة أو مُتَّحَدات نسوية حملاتٍ، نناضل لتوجيهها نحو جمهور النساء في الأحياء وأماكن العمل، إلخ... من خلال تعميم المطالب بالوسائل المناسبة (منشورات، ومسرح الشارع، وتجمعات مفاجئة، ونقاشات مفتوحة، وعرائض، وشبكات اجتماعية) وباقتراح تحركات (اعتصامات وتظاهرات، إلخ) مفتوحة لجميع النساء ومُعزِّزة لمشاركتهن.

لا نساند، ولا ننظم، تحركات عنيفة طليعية تجنح إلى إقصاء أو إبعاد معظم النساء ومنعهن من المشاركة في الحركة الجماهيرية، كما أننا لا نساند قمعها من قبل الدولة. وعندما تكون الصلة بالمؤسسات ضرورية، نناضل من أجل اختيار ديمقراطي للممثلات والزامهن بكشوف حساب أمام المعنيات في إطار منتدى ديمقراطي.

يتيح مقترح الإضراب النسائي/النسوي هكذا توجها في الفعل الجماهيري لمخاطبة جميع النساء، في مواقع العمل، وفي القطاع غير المهيكل، وفي المنزل، بتناول جميع جوانب حياة النساء في عمل الانتاج وإعادة الانتاج. وندعو الرجال إلى دعم إضراب النساء، بالاضطلاع -بالأقل في 8 آذار/ مارس – بعمل الرعاية الصحية غير المرئي لتمكين شريكاتهم وصديقاتهم وزميلاتهم من المشاركة في جميع التحركات المرتقبة في هذا اليوم. ويعني ذلك، في مكان العمل، المشاركة في الإضراب. بوصفتنا ماركسيات ثوريات، نشرح أيضًا، ونأمل أن نظهر في الممارسة، وزن الفعل الجماعي في مكان العمل في النضال لبناء ميزان قوى ملائم.

5 .3. أهمية التنسيق العالمي

في عالم حيث خصومنا -النظام الرأسمالي والقوى المستبدة واليمينية المتطرفة والأصولية الصاعدة، والشركات متعددة القوميات مدمرة المناخ - منظمون على صعيد عالمي، يجب على الحركة النسائية أيضًا بناء علاقاتها الدولية وتعزيزها.

إن غياب هياكل، مع أنه قد يكون مصدر قوة لحركة راديكالية، يجعل التنسيق العالمي - المتطلب مالا وموارد - أمرا صعبًا؛ ما يجعل بناء تنسيق دولي حقيقي بين الحركات الجذرية والمنظمة ذاتياً المتطورة اليوم مهمة يتعين إنجازها. ويجب علينا، بصفتنا تيارًا عالمياً، أن نكون في طليعة بناء علاقات والدفع بجميع إمكانات التنسيق العالمي.

4.5. التمفصل مع حركات اجتماعية أخرى

يجب ألا نقع في شرك وضع قائمة حركات كأن الحركة النسائية منفصلة ومنقطعة عن الحركة العمالية وحركة المناخ وحركة السلام، والسيرورات الثورية الجارية في الجزائر والسودان، والحركات المناهضة للعنصرية، إلخ. توجد النساء في طليعة هذه الحركات ويطرحن داخلها مسألة مكانة النساء- بالتصدي لما يتعرضن له من عنف جنسي، مثلا.

لا غنى، في الحركة النسائية كما في جميع الحركات الأخرى، عن روابط بين جميع المتشاركين في نفس الطموح رجالا ونساء، طموح تغيير المجتمع كي يكون منظماً في صالح أكبر عدد وليس أقلية. وهذا يعني إبراز كيف أن تغير المناخ والسياسات العنصرية والمعادية للمهاجرين والمهاجرات، والحروب الإمبريالية، وسياسات التقشف والحرمان من الحقوق الديمقراطية وحقوق العمال والعاملات، والميز والعنف ضد مجتمع الميم LGBTIQ، تؤثر على النساء بوجه خاص وبطريقة جسيمة جدا، والسعي لإشراك الحركة النسائية، أو بعض قطاعاتها في تحركاتها.

ويعني هذا أيضا النضال في حركات أخرى، لاسيما في الحركة العمالية المنظمة، وبكيفية مغايرة في حركة مجتمع الميم LGBTIQ بقصد إبراز أن المطالب الخاصة بالنساء هي أيضًا مطالب هذه الحركات. ونساند تنظيم النساء المستقل (بمختلف أشكاله) داخل النضالات والمنظمات الاجتماعية، والنقابية والسياسية الاجمالية كشرط لنضالات مختلطة مطبوعة بالمساواة.

6. مهامنا الداخلية

ليس التدخل النسوي مجرد قطاع عمل في حد ذاته، ولكنه شأن يجب أن يؤثر على جميع مجالات عملنا الأخرى ومنظمتنا برمتها. يجب ارساء تعاون وثيق جدا مع لجنة الأممية الخاصة بمجتمع الميم LGBTIQ، وكذا مع لجنتها الخاصة بمناهضة العنصرية ولجنتها الخاصة بالبيئة/ تغير المناخ.

بوسعنا الادعاء بشكل مشروع أننا كنا في طليعة الماركسيين الثوريين الذين يأخذون قضايا المرأة بجدية - انطلاقاً من مقررنا في عام 1979، ومقرراتنا عام 1991، بما في ذلك مكانة النساء في الحزب، واسهامات لاحقة - لكن هذا غالبا ما كان هذا ثمرة جهد إرادوي من قبل عدد قليل من الرفيقات والرفاق.

يجب مواصلة تنظيم عملنا النسوي على أساس عالمي بدمج التنسيق الإقليمي (القاري) والتنسيق العالمي وربط علاقة قوية مع الهيئات القيادية الأممية - من خلال لجنة النساء

التابعة للجنة العالمية، والعقد المنتظم لندوة نسائية، وأشكال أخرى مناسبة. ويجب أن يعكس ذلك عملاً منظماً على الصعيد الوطني.

أثبت لنا تاريخنا أنه في ظل غياب هيئات خاصة لتنظيم العمل النسوي، يجنح هذا الأخير إلى التراجع مع تراجع الحركة. يجب أن يترافق التزامنا بأهمية تحرر النساء في برنامج من أجل مستقبل اشتراكي مع التزامنا بمواصلة النشاط السياسي والتكوين في صفوفنا حول هذه المسألة.

24 شباط/ فبراير 2021

مقرر صادقت عليه اللجنة العالمية للأممية الرابعة 53 صوتا و3 امتناع عن التصويت